

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية وتداعياته على العملية السلمية (2000-2014)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

اسم الطالب: ماهر عبد العزيز أحمد المحروق
Student's name: Maher A. Al-Mahrook

التاريخ: 12 ربيع أول، 1437 هـ
Date: 2015-12-24

التوقيع:
Signature:



أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية



البرنامج المشترك للدراسات العليا بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية

وتداعياته على العملية السلمية (2000-2014)

**Stance of the EU towards the Israeli Settling Policies and
its Repercussions on the Peace Process (2000 - 2014)**

إعداد الباحث

ماهر عبد العزيز المحروق

إشراف

د. أحمد جواد الوادية

دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية

1437هـ - 2015م



نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ ماهر عبد العزيز أحمد المحروق، لنيل درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، وموضوعها:

"موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية

وتداعياته على العملية السلمية (2000-2014)"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الخميس 13 ربيع الأول 1437 هـ، الموافق 2015/12/24 م الساعة التاسعة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

	مشرفاً ورئيساً	د. أحمد جواد الوادية
	مناقشاً خارجياً	د. عبير عبد الرحمن ثابت
	مناقشاً داخلياً	أ. د. عبد الناصر محمد سرور

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون


بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

قُلْ هَلْ یَسْتَوِی الذّٰنِیْنَ یَعْلَمُونَ وَ الذّٰنِیْنَ لَا یَعْلَمُونَ
إِنَّمَا یَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ

صدق الله العظیم

سورة الزم، الآیة: 9

الإهداء

إلى من يتجسد فيها كل معاني الحب والحنان، إلى من ضحت من أجلي . . إلى أمي الحبيبة

إلى والدي العزيز، ألبسه الله ثوب الصحة والعافية، ومتعني ببه وبرد جميله

إلى شريكة حياتي وآمالي، من تذوقت معي الحياة بجلوها ومرها . . نزوجتي حياتي

إلى أبنائي وبناتي وإخوتي الذين حرمتهم وقتي من أجل هذا الحلم

إلى كل من دعاني في سره وجهره، وقدم لي النصيحة والتشجيع

إلى هؤلاء الأحبة أهدي رسالتي

الباحث

الشكر والتقدير

اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، لك الحمد عدد الكائنات، وملء الأرض والسماوات، اللهم لك الحمد والشكر على أن وفقنتي لإنجاز هذا العمل، وأسألك أن تجعله في ميزان حسناتي وينفع به الناس جميعاً لما فيه الخير والصلاح.

يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل المشرف على هذه الدراسة الدكتور/ أحمد جواد الوادية، على ما تقدّم به من إشراف ومتابعه، وتقديمه النصح والإرشاد والتوجيه؛ ممّا ساعدني على تخطّي العقبات، وتصحيح المسار، حتى استطعت أن أصل لبرّ الأمان.

كما وأتقدم بعظيم الامتنان إلى كل من الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر سرور، والدكتور/ خالد شعبان، الذين ناقشا خطة الدراسة، وكان لهما كبير الأثر في تعديل الخطة بما يتناسب مع متطلبات الواقع.

والشكر موصول إلى جميع الأساتذة في الأكاديمية، الذين قاموا بتدريسي، ونهلت من علومهم، ما ساعدني في دراستي الشيء الكثير، وأسأل الله أن يجعله في ميزان حسناتهم جميعاً وأن ينفع بهم الأمة.

لكم جميعاً أهدي خالص شكري وتقديري وأمتناني

والله ولي التوفيق،،،

الباحث

قائمة المحتويات

أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ت	قائمة المحتويات
خ	فهرس الجداول
1	ملخص الدراسة
4	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
5	تمهيد
6	مشكلة الدراسة
7	تساؤلات الدراسة
7	فرضيات الدراسة
7	أهمية الدراسة
8	أهداف الدراسة
8	منهج الدراسة
8	أدوات الدراسة
8	مصادر الدراسة
9	حدود الدراسة
9	مصطلحات الدراسة
10	الدراسات السابقة
25	الفصل الثاني: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية-الإطار التاريخي (1948-1999)
26	تمهيد
27	المبحث الأول: تطور موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية منذ (1948-1991)
27	مقدمة
27	المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره
36	المطلب الثاني: السياسة الأوروبية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (1948-1970)

38	المطلب الثالث: تطور موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية (1971-1991)
41	الخلاصة
42	المبحث الثاني: تطور موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية منذ (1991-2000)
42	مقدمة
43	المطلب الأول: الموقف الأوروبي من مؤتمر (مدريد) للسلام (1991) وحتى اتفاقية (أوسلو)
45	المطلب الثاني: الموقف الأوروبي فترة المفاوضات بعد قيام السلطة الفلسطينية وحتى عام (2000)
47	التعليق
49	الفصل الثالث: محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي
50	تمهيد
51	المبحث الأول: المحددات الداخلية
51	مقدمة
51	المطلب الأول: محدد المصالح الداخلية
57	المطلب الثاني: محدد الرأي العام
60	المطلب الثالث: محدد جماعات الضغط
65	المطلب الرابع: المحدد الأيديولوجي (الديني والحضاري)
71	الخلاصة
72	المبحث الثاني: المحددات الخارجية
72	مقدمة
72	المطلب الأول: محدد العلاقات الاقتصادية
83	المطلب الثاني: المحدد الأمني
89	المطلب الثالث: محدد توازن القوى
95	التعليق
97	الفصل الرابع: موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية
98	تمهيد
99	المبحث الأول: موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية

99	مقدمة
100	المطلب الأول: موقف الاتحاد الأوروبي من القرارات الدولية المتعلقة بالاستيطان الإسرائيلي
106	المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي وعلاقاته التجارية مع إسرائيل
109	المطلب الثالث: سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المستوطنات
113	المطلب الرابع: تطور آليات العمل لضبط التعامل مع منتجات المستوطنات ووسائل تنفيذها
117	المطلب الخامس: موقف دول الاتحاد الأوروبي الكبرى (بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا) من تنفيذ ضبط التعامل مع منتجات المستوطنات
120	الخلاصة
121	المبحث الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية في القدس الشرقية
121	مقدمة
121	المطلب الأول: موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية في القدس الشرقية - حتى بداية التسعينات
121	المطلب الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان في القدس الشرقية مرحلة بداية تنفيذ اتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية
125	المطلب الثالث: موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان في القدس الشرقية ما بعد مؤتمر (أنابوليس 2007)
128	الخلاصة
133	المبحث الثالث: موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة بناء جدار الفصل
134	مقدمة
134	المطلب الأول: تناقض موقف الاتحاد الأوروبي تجاه بناء جدار الفصل
137	المطلب الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي من الدواعي الأمنية الإسرائيلية كمبرر لبناء الجدار
139	التعقيب
141	الفصل الخامس: تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية على العملية السلمية
142	تمهيد
143	المبحث الأول: تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسات التوسع الاستيطاني على العملية السلمية
143	مقدمة
144	المطلب الأول: تناقض موقف الاتحاد الأوروبي تجاه سياسات الاستيطان الإسرائيلي

148	المطلب الثاني: تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة مصادرة الأراضي على العملية السلمية
159	المطلب الثالث: تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة بناء جدار الفصل على العملية السلمية
165	المطلب الرابع: تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسات الاستيطان الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني .
	المطلب الخامس: تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من "سياسة تجميد الاستيطان مقابل العودة للمفاوضات" على
170	العملية السلمية
	المطلب السادس: تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان في القدس الشرقية على العملية
185	السلمية
194	الخلاصة
196	المبحث الثاني: تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي تجاه مقاطعة المستوطنات على العملية السلمية
196	مقدمة
197	المطلب الأول: مدى الاستفادة من قرارات الاتحاد الأوروبي نحو تعزيز المقاطعة
200	المطلب الثاني: تداعيات قرارات الاتحاد الأوروبي بشأن مقاطعة المستوطنات على الاقتصاد الإسرائيلي
206	المطلب الثالث: نقاط الضعف الواردة في قرار منع المعاملة التفضيلية وآليات تنفيذ مقاطعة منتجات المستوطنات
209	التعقيب
210	النتائج والتوصيات
210	أولاً: النتائج
213	ثانياً: التوصيات
215	قائمة بأهم مصادر الدراسة ومراجعتها
215	أولاً: المراجع العربية
215	الرسائل العلمية
217	الكتب
220	الكتب المترجمة
220	المجلات والدوريات
222	المؤتمرات
223	ثانياً: المراجع الإلكترونية
230	ثالثاً: المراجع الأجنبية

230 الكتب الإنجليزية
232المجلات والدوريات الإنجليزية

فهرس الجداول

81 جدول رقم (1): تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية (2010-2014)
90 جدول رقم (2): مقارنة حجم الإنفاق على الدفاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي
90 جدول رقم (3): النفقات الأوروبية والأمريكية الخاصة بانتشار.....
91 جدول رقم (4): فرق القوة العسكرية غير التقليدية لدول الخمس العظمى
106 جدول رقم (5) يوضح ملخصاً للاتفاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل
151 جدول رقم (6) عدد الوحدات السكنية الاستيطانية التي تم البدء في بنائها خلال الفترة 2009/6-2014/9
152 جدول رقم (7)، معدل طرح مناقصات بناء الوحدات السكنية الاستيطانية خلال الفترة 2007-2014
154 جدول رقم (8)، عدد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية حسب السنة، (1989 - 2014)
156 جدول رقم (9)، يوضح أعداد المساكن والمنشآت المهدمة في محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية حسب السنوات (2008 - نهاية أكتوبر 2014)
169 جدول رقم (10)، معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية
173 جدول رقم (11) مقارنة بين المواقف السياسية في إعلان البندقية (1980) وإعلان برلين (1999)
186 جدول رقم (12)، تطور عدد سكان قضاء القدس (مسلمون، ويهود) منذ (1880-1914)
186 جدول رقم (13)، تطور عدد سكان مدينة القدس لصالح اليهود بعد الاحتلال البريطاني
187 جدول رقم (14)، عدد الوحدات السكنية لكل من العرب واليهود في القدس في فترات مختارة
202 جدول رقم (15)، دول من الاتحاد الأوروبي قامت وفقاً لتوجيهات الاتحاد الأوروبي بتنفيذ آليات تؤدي لمقاطعة مؤسسات دولية أو إسرائيلية تقوم بتنفيذ نشاطات انطلاقاً من مستوطنات إسرائيلية

ملخص الدراسة

يدور موضوع هذه الدراسة حول موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية وتداعيات هذا الموقف على العملية السلمية، وركزت الدراسة نحو إظهار مبادئ الاتحاد الأوروبي المتعلقة بعدم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على المستوطنات، وتوجيهاته التي ساهمت في مقاطعة المنتجات الاستيطانية، وتقديم النقد المتعلق بآليات العمل المرتبطة بتلك التوجيهات.

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، لجمع البيانات واستنباط المواقف، واعتمدت على منهج صنع القرار الذي استُخدم في الكشف عن محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، كما تم استخدام تلك المناهج في وصف وتحليل البيانات والقرارات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي.

بدأت الدراسة بتوضيح السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية كمدخل تاريخي يناقش أبرز المواقف منذ عام 1948 وحتى عام 1999، ثم قدمت تحليلاً لأهم محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، ثم ناقشت موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وسياسة بناء جدار الفصل، وفي الفصل الأخير وقفت الدراسة على إبراز تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية على العملية السلمية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أنّ الاتحاد الأوروبي عازم على تطبيق المبادئ والمعايير التي يناهز بها، وأهمها أنّ الاستيطان غير شرعي ويخالف القانون الدولي، وقد استحدث الاتحاد الأوروبي آليات ساهمت في مقاطعة المنتجات الاستيطانية، وهو ينفذ سياساته بشكل متدرج، وقابل للتطور، وأنّ أسلوبه يوحى بقدرته على استخدام العلاقات التجارية والسياسية المرتبطة مع إسرائيل، لتنفيذ أجندة تخدم سياساته الخارجية.

ومن أهم تلك النتائج أيضاً، وجود تناقض في سياسة الاتحاد الأوروبي وبشكل واضح، وذلك من خلال كشف طبيعة علاقاته مع إسرائيل، وأنّ هناك عدد من نقاط الضعف الواردة في قرار وآليات تنفيذ مقاطعة منتجات المستوطنات. كما توصلت الدراسة إلى أنّ سياسة التصريحات والمبادرات نحو العودة للمفاوضات، وسياسة تجميد الاستيطان، الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، استغلها الجانب الإسرائيلي أسوأ استغلال نحو تنفيذ مخططاته الاستيطانية. وبسبب عدم وجود عقوبات اقتصادية أو سياسية واضحة، سواء أكانت من الاتحاد الأوروبي أو أيّ طرف من المجتمع الدولي الفاعل، أدّى ذلك لاستمرار إسرائيل نحو تغيير ملامح القدس الشرقية وتهوديتها، وزيادة التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، وبشكل تدريجي، جعلت إسرائيل من إمكانية وجود حل لقيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس، أمراً في غاية الصعوبة.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، أهمها: ضرورة تكاثف الجهود الفلسطينية والعربية والإسلامية، حول نشر الوعي في دول الاتحاد الأوروبي، لبيان قيمة التأثير المحتمل لحملة المقاطعة داخل الاتحاد،

ومدى الضرر الذي من الممكن أن يقع على الاقتصاد الإسرائيلي، وأنه يُعتبر تهديداً استراتيجياً لإسرائيل، وبالتالي يتم توجيه الرأي العام الأوروبي والمؤسسات الأوروبية المناصرة للقضية الفلسطينية، نحو الحاجة لمزيد من التركيز والجهد؛ لتحقيق الأهداف المنشودة. توصي الدراسة أيضاً بضرورة إنشاء مراكز أبحاث فلسطينية أوروبية، تهدف إلى توجيه سياسات الاتحاد الأوروبي نحو المزيد من المواقف المناصرة للقضية الفلسطينية، والعمل على ابتكار واستحداث أدوات ضغط سياسية واقتصادية وثقافية أخرى، وتزويد مؤسسات الاتحاد الأوروبي بتلك الأدوات، حتى يتم استخدامها للضغط على إسرائيل دولياً، بهدف الانصياع لقرارات الأمم المتحدة.

Abstract

This study tackles the European Union position regarding the Israeli Settlement policy and the repercussions of this stance on the peace process. This stand was divided following the types of Israeli settlement policy represented by West Bank and East Jerusalem settlement, and apartheid wall. The study focused on showing the importance of EU instructions to avoid recognizing the Israeli sovereignty over the settlement inside the Palestinians territories and its instructions, which contributed, to the boycott of Israeli products and it proposed action plans to conduct those procedures.

The study used the historical method and the analytical descriptive method to compile data and to induce positions. It depended on the decision making method to discover the EU foreign policy determinants. These methods were also used to describe and analyze data and decisions taken by the EU.

This study started by explaining the foreign policy of the EU regarding the Palestinian issue it dealt with this policy as a historical entry discussing the most prominent stands since 1948 till 1999, then it analyzed the most important EU foreign policy determinants and their effects on the Palestinian issue, next it discussed the EU stand towards Israeli Settlements In the West Bank and East Jerusalem and the separation wall. In the last chapter, the study focused on the most prominent consequences of EU attitude towards Israeli settlement policy on the peace process.

The study pointed out some important results. First, The EU is insisting on applying the standards that it is calling for. The most important ones are that settlement is illegal and against the international law. The EU innovates mechanism contributed to the boycotting the settlement products. EU applies its policy gradually and in a developing manner. EU behavior implies its capability of using the commercial and political relations with Israel to implement agenda that serves its foreign policy.

Second, there are clear contradictions in the EU policy towards the nature of its relations with Israel. There are numbers of weak points appear in its decisions and mechanism for boycotting Settlements products. The policy of declarations and initiatives to return back to negotiations and the freezing of settlement activities was exploited badly by Israeli side. There are no clear political or economic punishments from the EU or other effective parties in the international community. This led to the changing of Jerusalem landmarks its judaization and the increase of settlement expansion in the West Bank. Gradually, Israel made the possibility of the existence of a Palestinian state with Jerusalem as its capital very difficult.

The study has some important recommendations. First, it assures that all Palestinian, Arabic and Islamic efforts must cooperatively work to raise the awareness inside the EU about the importance of boycotting campaigns on Israeli economics, which will constitute a strategic threat for Israel. Moreover, this can direct the European public opinion and European institutions to support the Palestinian cause. In addition, the study recommends to construct European Palestinian research centers aims at directing the EU policies for further supporting stances for the Palestinian cause. It also works to innovate and renew political, economic and cultural lobbies and to provide EU means to be used to make pressure on Israel internationally in order to respond to the UN resolutions.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تمهيد:

منذ القدم وأوروبا علاقاتها متجذرة في المنطقة العربية وخاصة فلسطين، وما زالت تمثل قوة اقتصادية ذات ثقل وتأثير في المنطقة، ولقد مرّت أوروبا في عصرنا هذا بتطورات متباينة في علاقتها بالقضية الفلسطينية، حيث كانت أوروبا الموطن الذي أعطى الحركة الصهيونية القدرة على التقدم، وقد نجح (ثيودور هيرتزل) في الترويج لفكرة العودة إلى فلسطين وإقامة وطن لليهود هناك، وتبلور ذلك النجاح في عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا عام (1897)، وكان من أهم نتائجه قيام المنظمة الصهيونية العالمية بتنفيذ البرنامج الصهيوني الذي ينص على أنّ الهدف الصهيوني هو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وقد حصلت الحركة الصهيونية على وعد من بريطانيا عام (1917) "وعد بلفور"، وقد وعدت فيه الحكومة البريطانية آنذاك بقيام دولة لليهود في فلسطين، فكانت بريطانيا صاحبة الدور الأكبر بين الدول الأوروبية في إنجاز المشروع الصهيوني، بدأ من عمليات التهجير، ومن ثم الاستيطان داخل حدود فلسطين. وبطريقة غير مباشرة، شاركت ألمانيا النازية في خلق الكيان الإسرائيلي، حيث ساهمت المحرقة التي حدثت لليهود على يد النازية في إيجاد السبب المقنع لتهجير يهود أوروبا إلى فلسطين، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شعرت العديد من الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وألمانيا بعقدة الذنب بسبب تلك المحرقة، وهذا ما أعطى العديد من الدول الأوروبية المبرر لتقديم كافة أشكال الدعم لبناء دولة إسرائيل.

وبعد حرب عام (1967)، بدأت تختلف وتتطور المواقف للدول الأوروبية من السياسات الإسرائيلية، (شارل ديغول) أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة، والذي أبدى مواقف انقلابية في التعامل مع دولة إسرائيل، وبعد هذا التطور بدأ ظهور الفلسطينيين في المجتمع الفرنسي بعد أن كان غير موجود على الإطلاق قبل هذا العام، وكانت فرنسا أول دولة غربية تلتقي رسمياً مع ياسر عرفات.

ومن خلال مراجعة وثيقة (شومان) لعام (1971)، التي تبنت فيها وزراء الخارجية الستة في المجموعة الأوروبية عدة نقاط، أهمها: التأكيد على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في عام (1967)، وحق اللاجئين في العودة، توالى الأحداث التي تدل على تمكن أوروبا من رسم معالم سياسة خارجية خاصة تجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص، والصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام.

وفي إعلان البندقية عام (1980) تراكمت الجهود الأوروبية، والتي نصّت على ضرورة إيجاد الحل العادل للقضية الفلسطينية وحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، وهكذا تبلورت تلك المواقف لتصل لانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام (1991)، والذي مهّد لاتفاقية (أوسلو) عام (1993)، والتي كانت من نتائجها قيام السلطة الفلسطينية.

"ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو الممول والمانح الرئيسي للشعب الفلسطيني منذ بداية عملية السلام، وحتى الآن، حيث حرص على تقديم المساعدات المالية للسلطة، واتخاذ سياسات تنموية في الأراضي الفلسطينية،

لبناء اقتصاد فلسطيني يساعد على قيام دولة فلسطينية، فهو يقدم (45%) من المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني، وهو الممول الرئيسي لعملية السلام" (بني فضل، 2009: 9).

لقد قام الاحتلال الإسرائيلي بسياسات مخالفة لكل القوانين الدولية ضد الشعب الفلسطيني وضد طموحاته في الحرية والخلاص من احتلال استمر لأكثر من (67) عاماً، ومن أسوأ السياسات على العملية السلمية والتي نفذها الاحتلال الإسرائيلي، وما زال مصمماً على تنفيذها هي سياسة الاستيطان داخل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وما أقدم عليه عام (2002) من البدء في بناء الجدار الفاصل، والذي ساهم في ابتلاع المزيد من الأراضي، ضارباً بعرض الحائط كل القوانين الدولية التي تدين الاستيطان داخل حدود أراضي عام (1967).

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل استطاع الاتحاد الأوروبي بما قدمه من دعم اقتصادي وسياسي لإنجاح العملية السلمية، أن يتبنى مواقف اتجاه سياسة الاستيطان، تساهم في إنهائه أو توقيفه؟ أم كانت مواقف الاتحاد قد ساهمت في زيادة وتيرة الاستيطان؟

تسعى الدراسة إلى إبراز تلك المواقف ومعرفة أسبابها ودوافعها وتحليلها، وتحديد تداعيات تلك المواقف على العملية السلمية، ومن ثم استخلاص المواقف الإيجابية لتعزيزها والمواقف السلبية أو المتناقضة لتحديدها، والعمل على تقديم نتائج الدراسة لأصحاب القرار في الاتحاد الأوروبي والقيادة الفلسطينية، وتقديم التوصيات التي يُرجى أن تساهم في خدمة القضية الفلسطينية، ولتتوصل أصحاب القرار في الاتحاد الأوروبي لاستخدام آليات ضغط تساهم في إلزام إسرائيل لتبني مواقف جدية نحو حل الدولتين وإرساء السلام العادل والشامل.

مشكلة الدراسة:

لقد بدأ الاتحاد الأوروبي ككيان ذو سياسة خارجية موحدة وكمنظمة إقليمية دولية بعد معاهدة (ماستريخت)، التي دخلت حيز التنفيذ عام (1993)، ساعياً لمليء الفراغ الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، واجداً لنفسه سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية في شئون السياسة الخارجية بما يخدم مصالحه وأمنه الإقليمي بالدرجة الأولى، ويعتبر الاتحاد الأوروبي المنطقة العربية منطقة جوار إقليمي يؤثر فيها ويتأثر بها في جميع المجالات وخاصة الأمنية منها، ومن المفترض أن تشكل القضية الفلسطينية أكبر تحدي له في إثبات دوره كفاعل رئيسي في الساحة الدولية، وبما قدمه الاتحاد الأوروبي من دعم اقتصادي للسلطة الفلسطينية منذ قيامها، يتوجب عليه القيام بمواقف إيجابية تجاه إنجاح العملية السلمية، وإكمال المسيرة التي بدأها منذ مؤتمر مدريد للسلام، ومن هنا تتعين مشكلة الدراسة في تحديد تساؤلات الدراسة.

تساؤلات الدراسة:

أولاً: السؤال الرئيسي:

ما موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية؟ وما تداعيات ذلك الموقف على العملية السلمية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل البحثي الرئيسي مجموعة من التساؤلات على النحو التالي:

1. ما مراحل تطور المواقف السياسية الأوروبية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية؟
2. ما محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، الداخلية والخارجية، وما علاقة هذه المحددات بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟
3. ما موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية، والتي تشمل الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية وبناء جدار الفصل؟
4. كيف ولماذا حدث موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية؟
5. ما تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية على العملية السلمية؟
6. كيف يمكن الاستفادة من فهم وتفسير مواقف الاتحاد الأوروبي لصالح القضية الفلسطينية والعملية السلمية؟

فرضيات الدراسة:

- إنَّ موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية مرتبطة بمحددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والتي تعتمد على محددات داخلية وخارجية.
- وجود علاقة بين موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية والعملية السلمية، وأنَّ تلك العلاقة لها تداعيات، إما إيجابية أو سلبية وذلك حسب طبيعة الموقف.
- محدودية دور الاتحاد الأوروبي تجاه سياسة الاستيطان الإسرائيلية والعملية السلمية نظراً للهيمنة الأمريكية على ملف الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية:

- تكمن أهمية الدراسة في ندرة الدراسات العربية والمحلية التي تبحث عن موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية، والتي تبحث في الفترة الزمنية الحالية حتى عام (2014).
- تركيز معظم الدراسات على ربط الدور الأوروبي بالدور الأمريكي، بغض النظر عن استقلال الدور الأوروبي، حيث إنَّ معظم الدراسات تعتمد إلى تسطيح الموقف الأوروبي بربطه مباشرة بالموقف الأمريكي.

- ندرة الدراسات العربية التي تناولت تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية على العملية السلمية، حيث إنّ معظم الدراسات تعالج بيان الدور الأوروبي دون التطرق للمواقف بشكل محدد وتداعياته على العملية السلمية.
- واستلزمت الضرورة الأكاديمية والبحثية التركيز على هذا الموضوع لتفسيره والوقوف على أسبابه ونتائجه، وذلك لأهميته البالغة تجاه القضية الفلسطينية.

ثانياً: الأهمية العملية:

- موضوع الدراسة يحظى باهتمام بالغ على الصعيد الدولي سياسياً، وقانونياً، وأمنياً، ولا شك أن دراسة القضايا السياسية والمتفرعة من القضية الفلسطينية لها أهميتها العملية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، والدول العربية، والسلطة الفلسطينية، وإسرائيل.
- إفادة صناع القرار الفلسطيني حول فهم أسباب ودوافع موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية.
- استثمار موقف الاتحاد الأوروبي الإيجابي لتعزيزه والاستفادة منه تجاه العملية السلمية.
- اطلاع البعثات الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية حول تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية، ودعوتهم لتبني مواقف تؤدي لإحراز تقدم تجاه عملية التسوية السلمية العادلة والشاملة.

أهداف الدراسة:

1. تهدف الدراسة إلى توضيح وتقدير موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية، والتي تشمل الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وبناء جدار الفصل.
2. تفسير كيف ولماذا حدثت تلك المواقف وإمكانية ربطها بمحددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، الداخلية والخارجية.
3. تقدير تداعيات تلك المواقف على العملية السلمية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج التاريخي المقارن، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم وصنع القرار، والمنهج القانوني، وتم استخدامها في وصف وتحليل البيانات والقرارات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي.

مصادر الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من خلال استخلاصها من المصادر التالية: -
- التصريحات والوثائق الصادرة عن أصحاب القرار والمسؤولين.

- الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه)، الأبحاث العلمية المحكمة، الكتب والمراجع، المجالات والدوريات، المؤتمرات والمحاضرات المختصة، مواقع الإنترنت الرسمية للمؤسسات والهيئات، ومن التقارير والبيانات ذات الصلة.

حدود الدراسة:

- **الحد المكاني:** الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهي تمثل الأماكن التي تواجه سياسة الاستيطان الإسرائيلية.
- **الحد الزمني:** ركزت الدراسة على الفترة الزمنية الواقعة ما بين (2000-2014)، مع المرور على فترات تاريخية تتعلق بموضوع الدراسة، حيث اختير عام (2000) لأنه يعتبر بداية لأحداث مفصلية في العملية السلمية، وذلك بسبب فشل مفاوضات (كامب ديفيد)، وبدء انتفاضة الأقصى، ودخول مرحلة جديدة من التوسع الاستيطاني مع بدء بناء جدار الفصل عام (2002).
- **الحد الموضوعي:** بيان وتفسير موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية، ويشتمل على كلِّ من الاستيطان في الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وبناء جدار الفصل، ومدى تداعيات ذلك الموقف على العملية السلمية.

مصطلحات الدراسة:

الاتحاد الأوروبي:

هو ذلك الاتحاد الحاصل بين مجموعة من الدول الأوروبية بعد دخول معاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت) حيز التنفيذ بدءاً من نوفمبر (1993). حيث أصبح هذا الاسم الرسمي الجديد بديلاً عما كان يُطلق سابقاً، بسمى الجماعة الاقتصادية الأوروبية (الجماعة الأوروبية)، أو السوق الأوروبية المشتركة. وفي هذه الدراسة يقصد بالاتحاد الأوروبي تلك المؤسسات التي تضم اتحاداً من (28) دولة أوروبية، وهذه المؤسسات عبارة عن ثلاثة أجهزة إدارية تُعرف بما يُسمى المثلث الإداري، وهي: مجلس الاتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي، ذلك البرلمان الذي يتم انتخاب أعضائه من خلال الانتخاب المباشر من قبل شعوب تلك الدول البالغ عددهم (500) مليون نسمة، وفق آليات انتخاب محددة، ويتخذ الاتحاد الأوروبي علم موحد وعملة نقدية موحدة. وخلال الدراسة، (قد يتم ذكر الاتحاد الأوروبي على الجماعة الأوروبية، دون تقييد بتاريخ محدد لانطلاق الاسم).

الاستيطان:

ومصدرها استوطن البلد أي اتخذه وطناً (المعجم الرائد). استوطنَ يستوطن، استيطاناً، فهو مُستوطن، والمفعول مُستوطن، استوطن فلان المكانَ أقام في بلد غريب واتَّخذه وطناً (معجم اللغة العربية المعاصر).

وتعني الدراسة بالاستيطان: هو استيلاء إسرائيل على أي جزء من أراضي الفلسطينيين الواقعة ضمن حدود عام (1967) والتي تشمل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، وهذا الاستيلاء يتم إما بتوطين عدد من اليهود، أو منع الفلسطينيين من الانتفاع بتلك الأراضي.

العملية السلمية:

تعني الدراسة بالعملية السلمية، مشروع التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين القائم على اعتراف كل من الطرفين بحقه في قيام دولة مستقلة على أساس من اتفاقيات دولية بدأت منذ مؤتمر (مدريد) للسلام وثم اتفاقية (أوسلو)، والتي أسست لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي ما زال الفلسطينيون ينتظرون ثمار هذه العملية السلمية؛ ليجنوا من ورائها قيام دولة فلسطين الحرة المستقلة.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة (المزني، 2006):

عنوان الدراسة: أثر اتفاقية المشاركة الأوروبية – المتوسطة على اقتصادات الدول العربية "خصوصية فلسطين".

هدفت الدراسة إلى تقييم اتفاقيات المشاركة الأوروبية، وبيان أثرها على اقتصادات الدول العربية المتوسطة، وهدفت كذلك لتحليل اتفاقية المشاركة الأوروبية الفلسطينية، وتحديد أثرها على الاقتصاد وبنائه الفلسطيني، والتحديات المستقبلية لاتفاقيات المشاركة. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن هناك مصلحة للاتحاد الأوروبي لمساعدة دول البحر المتوسط، وتوصلت كذلك بوجود بعض المآخذ لاتفاقيات المشاركة موضحاً أن سبب عدم شمولية التبادل التجاري أدت لبقاء المنتجات الزراعية مقيدة، وعدم التكافؤ بين أطراف المشاركة خاصة المجال الصناعي أدى لمواجهة ضغط على الصناعات المنخفضة. وتوصلت الدراسة أيضاً أن لاتفاقيات المشاركة الفلسطينية آثار إيجابية على الاقتصاد الفلسطيني. وخلصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: إعطاء دور فاعل لجامعة الدول العربية في المفاوضات المستقبلية لتمثيل الدول العربية في اتفاقيات المشاركة، وتوصي كذلك بضرورة نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول العربية، والعمل على التمسك بتنفيذ اتفاقية المشاركة الأوروبية لدورها الإيجابي على الاقتصاد الفلسطيني، ومحاولة الحصول على مثل المزايا الممنوحة للطرف الإسرائيلي.

2. دراسة (الحاج، 2005):

عنوان الدراسة: سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة.

هدفت الدراسة لتحديد مدى قدرة دول الاتحاد الأوروبي على لعب دور سياسي مكمل لدورها الاقتصادي في المنطقة العربية، ومدى قدرتها على مواجهة تحدي توحيد سياساتها الخارجية تجاه المنطقة العربية، وهدفت الدراسة أيضاً لبيان الخلفيات الاستراتيجية للسياسة الأوروبية في المنطقة العربية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت المنهجية العلمية مستندة إلى معطيات إحصائية وتحليلها. وتوصلت لعدد من النتائج أهمها: أنّ التحولات الدولية التي نتجت بعد انتهاء الحرب الباردة تبين صعوبة بقاء الولايات المتحدة كقطب دولي واحد مهيمن على العلاقات الدولية؛ بل أنّ هناك منافسة قوية من قبل القوى الدولية الصاعدة، مثل: (الاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين...). وتوصلت كذلك لنتيجة مفادها أنّ الاتحاد الأوروبي لعب دور وسيط في عملية السلام عززت الولايات المتحدة عن القيام به، وأنّ هذا الدور ساهم في تنشيط واستمرار العملية السلمية، وتعتبر الدراسة أنّ الاتحاد الأوروبي مرشحاً لأن يتبوأ المسؤولية العالمية في المستقبل القريب. كما وتوصلت الدراسة لعدة توصيات من أهمها: أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يحقق تقدماً سريعاً باتجاه تنسيق سياساته المشتركة إزاء المنطقة العربية، وتوصلت لتوصية بأن تستغل الدول العربية التنافس الدولي المتوقع بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي لصالح خدمة قضاياها الخاصة.

3. دراسة نافعة، (2004):

عنوان الدراسة: الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً.

هدفت الدراسة إلى فحص وتحليل التجربة الأوروبية في حد ذاتها وبكل أبعادها ومن منظور سياسي شامل، وبيان محدداتها الخاصة والعامة، وهدفت كذلك لاستخلاص الأسباب والعوامل التي صنعت نجاح هذه التجربة، والتعرف على ماهية الدروس المستفادة منها عموماً، وهدفت أيضاً لبيان مدى توافر شروط تحققها في الواقع العربي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ تجربة التكامل والوحدة في أوروبا تعد أهم وأنجح تجارب التكامل الإقليمي على الإطلاق، وأنّ هذه التجربة ابتكرت الأدوات والتقنيات والآليات التي مكنتها من التغلب على أوضاع التنافر وعدم التجانس. وتوصلت كذلك إلى أنّ تجربة الوحدة العربية التي انطلقت مع تجربة الوحدة الأوروبية قد لقيت في البداية خطوات وقفزات هائلة ومفاجئة؛ إلا أنها سرعان ما تنتكس وتعود لتدخل من جديد في طريق مسدود. ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة الاستعانة بفهم وتعلّم أسباب وعوامل نجاح التجربة الأوروبية في الوحدة، وذلك بعيون عربية ووضع الآليات الكفيلة بإقالة التجربة العربية من عثراتها، وتمكينها من تحقيق انطلاقة جديدة تضمن استمرارها وتطورها، وتضمن عدم تحولها إلى نقطة الصفر.

4. دراسة (مبوضين، 2005):

عنوان الدراسة: محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام (1993).

هدفت الدراسة إلى تفحص السياسة الأوروبية تجاه عملية السلام للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، والتعرف على محددات سياسة الاتحاد الأوروبي دولياً وإقليمياً وداخلياً تجاه عملية التسوية الإسرائيلية الفلسطينية. كما هدفت للتعرف على قدرة الاتحاد الأوروبي، ودوره في التأثير في عملية السلام والتسوية السلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وكيفية تفعيل دور الاتحاد الأوروبي في عملية التسوية في الشرق الأوسط. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي القائم على جمع البيانات والمعطيات التاريخية ذات العلاقة. ومن أهم نتائج الدراسة أنها أظهرت عجز الاتحاد الأوروبي السياسي عن الدخول بقوة في العملية السلمية، والتأثير فيها بما يتناسب مع ما يقدمه من دعم اقتصادي ومالي لطرفي النزاع، نتيجة لعدة عوامل؛ وعلى رأسها هيمنة الولايات المتحدة عالمياً بعد انتهاء الحرب الباردة مروراً بأحداث (11 سبتمبر) وحتى احتلالها للعراق، ورفضها إشراك الاتحاد في العملية السلمية، وعدم قدرة الاتحاد الأوروبي على تشكيل سياسة خارجية موحدة، والتباين بين الدول الأوروبية الرئيسية في توجهاتها نحو التسوية، وتوسع الاتحاد شرقاً، ورفض إسرائيل للمشاركة الأوروبية، وحالة الضعف والتشتت العربي. وتوصي الدراسة بضرورة استغلال وجود أوراق ضاغطة بيد الاتحاد الأوروبي إذا أحسن استخدامها فسوف تتمكن من لعب دور نشط في عملية التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ومنها: المساعدات الأوروبية لإسرائيل، والعلاقات التجارية بينهما، وتعظيم أهمية الاتحاد الاقتصادية دولياً وإقليمياً.

5. دراسة (مقلد، 2009):

عنوان الدراسة: محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة.

من أهداف الدراسة أنها تقوم بتسليط الضوء على تطور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد من التعاون السياسي مروراً بـ (ماستريخت) إلى اتفاقية (لشبونة) ومؤسسات صنع القرار والتوقف عند أهم محددات قيام سياسة خارجية موحدة لهذا العملاق الاقتصادي والجغرافي والديمقراطي. واعتمدت الدراسة على المنهج النظري الوصفي والتحليلي. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أنّ أهم محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة هو نقص التنسيق بين أفعال السياسات الخارجية للدول الأعضاء والاتحاد، وافتقار الدور الأوروبي للرؤية الموحدة الدقيقة واقتصار السياسة الأوروبية على ردة الفعل وعلى مبادرات الدول الكبرى في المنطقة خصوصاً الحضور الأمريكي والروسي، واختلاف المصالح القومية لدول الاتحاد الأوروبي، ومن خلال قراءة الأرقام حول ضعف الإمكانيات العسكرية التكنولوجية مقارنة بالولايات المتحدة تكشف الدراسة الهوة في الإمكانيات العسكرية التي تفصل بين الأمريكيين والأوروبيين، وتعتبر الدراسة أنّ الاتحاد الأوروبي يؤمن بمركزية القانون الدولي والشرعية الدولية. وتوصي الدراسة بضرورة

استغلال الدور الأوروبي وأهميته في القضايا الدولية من خلال تأثيرها في النوادي السياسية والاقتصادية الكبرى التي تدير العالم مثل منتدى دافوس - البنك الدولي - صندوق النقد الدولي - منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة حيث يؤدي الأوروبيون دورًا مؤثرًا في كل هذه المواقع، وتوصي أيضاً بأن على العرب المقايضة بين مصالح الاتحاد الاقتصادية والنفطية في المنطقة العربية، والحاجة لدور أوروبي مهم في التسوية السلمية في المنطقة يكون موازيًا للدور الأمريكي، وعلى العرب بناء علاقات قوية مع الأوروبيين.

6. دراسة (أبو النمل، 2010):

عنوان الدراسة: العلاقات الاقتصادية الأوروبية الإسرائيلية ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية

الأوروبية.

هدفت الدراسة إلى التعريف بالاقتصاد الإسرائيلي والأوروبي كل على انفراد، وتحديد طبيعة علاقة الطرفين إن كانت علاقة توازن أم اختلال، تكافؤ أم تبعية، وهدفت كذلك للإجابة عن تساؤل هل العلاقات الاقتصادية الأوروبية الإسرائيلية ناشئة أو عادية محكومة بمعايير اقتصادية صرف، أم علاقة تاريخية أو استراتيجية خاصة تقررها عوامل سياسية أو تاريخية أو ثقافية أو تحالفية أو أمنية أو دينية أو إيديولوجية، وما هي، وما هو حجم أثرها؟، وقد هدفت أيضاً لنفي الفرضية الناتجة عن النظرية في الاقتصاد السياسي وهي أنّ السياسة حصيلة الاقتصاد، وذلك على حالة العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وأوروبا، بمعنى أنّ الدراسة تسعى لإثبات أنّ العلاقة الاقتصادية بين أوروبا وإسرائيل هي صنعة السياسة، أي: عكس النظرية. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أنّ العلاقات الاقتصادية الأوروبية الإسرائيلية ليست ناشئة أو عادية محكومة بمعايير اقتصادية صرف؛ بل علاقات تاريخية استراتيجية قررتها عوامل سياسية وثقافية وأمنية وإيديولوجية. الاقتصاد هو حصيلة سياسية، وهي الفرضية الأكثر انطباقاً على حالة العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل وأوروبا، ويعاكس النظرية الاقتصادية الرائجة ربما وهي (السياسة حصيلة للاقتصاد)، وأنّ العلاقات الأوروبية الإسرائيلية لولا قرار سياسي استراتيجي من قبل أوروبا ما بلغت هذا المستوى القوي. ومن أهم توصيات الدراسة بأنه من الضروري استيقاظ ضمير العربي - الإسلامي؛ ليمثل قوة اقتصادية ضاغطة، وإلا فلن يستيقظ ضمير أوروبا، ويوصي تركيا وحزب الحرية والعدالة فيها بضرورة اشتراط وجود شهادة منشأ تركية للبضائع الممتازة والرخيصة التي تتدفق على الأسواق العربية؛ وذلك لضمان عدم استغلال إسرائيل للسوق التركية كمنصة للقفز إلى الأسواق العربية المجاورة.

7. دراسة (حطيط، 2010):

عنوان الدراسة: العلاقات والاتفاقيات العسكرية والأمنية الأوروبية الإسرائيلية ومدى تأثيرها

على السياسة الخارجية الأوروبية.

بدأ الباحث بعرض الواقع العسكري للعلاقات الإسرائيلية الأوروبية من حيث توريد السلاح من الدول الأوروبية إلى إسرائيل، ويهدف بذلك العرض لرصد أثر هذه العلاقات على السياسة الخارجية الأوروبية، وهدفت الدراسة للتأكيد على استمرار هذه العلاقات لتبادل المنافع السياسية بين الطرفين. والتأكيد على أنه

على الرغم من التصريحات التي تظهر التباعد القائم بين أوروبا وإسرائيل؛ إلا أنّ حقيقة الأمر عكس ذلك. هدفت الدراسة أيضاً لإبراز ثلاث صور للموقف الأوروبي يظهر فيه التعاكس في المشهد السياسي، حيث يظهر الكاتب في الصورة الأولى: سعي أوروبا بالاهتمام بالعلاقات مع الدول العربية، والصورة الثانية: عدم قدرتها على الاستقلال عن الدور الأمريكي، والصورة الثالثة: هو بروز النفور الشعبي من السياسات الإسرائيلية العدوانية في الأراضي الفلسطينية، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أنّ أوروبا باتحادها ودولها منفردة تعيش حالة اضطراب في سياساتها الخارجية حيال إسرائيل، والمنطقة العربية فهي تخشى من فقدان دورها العالمي، لذا تتخذ من دعم إسرائيل وسيلة لتقوية دورها العالمي خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بما يعزز دورها كذلك في المنطقة العربية، وتستنتج الدراسة كذلك أنّ أوروبا تعيش عقد الضعف الذاتي، والهيمنة الأمريكية، وعدم القدرة على بناء الموقف السياسي الأوروبي المستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت العلاقات العسكرية مع أوروبا عنصراً مؤثراً ويتأثر بالسياسة الخارجية الأوروبية. وقد أوصت الدراسة بأنّ مع كل هذا الانحياز في الموقف الأوروبي مع إسرائيل فإنه يبقى للمواقف المدنية في أوروبا أهميتها التي قد تتطور إذا وجد في الجانب العربي الإسلامي والفلسطيني من ينقلها لمصلحة القضية الفلسطينية.

8. دراسة (خضر، 2010):

عنوان الدراسة: عملية الاندماج الأوروبي: النشأة - العقبات - التحديات المستقبلية.

هدفت الدراسة لرصد المراحل المختلفة لنمو عملية الاندماج الأوروبي وتطورها، وتحديد العقبات الرئيسية والتحديات المستقبلية، مثل: تحدي التوافق على الدستور الموحد، والتوفيق بين المصالح القومية لدول منفردة ومصالح الاتحاد ككل، وتحدي النموذج الاجتماعي واللغة، والحدود القسوى للاتحاد، وقضية الهوية، والتحدي البيئي ومشكلاتها، وتحدي الطاقة، والتحدي الديمغرافي، وتحدي الفقر لبعض دول الاتحاد، وهدفت كذلك لمعرفة مدى قدرة الاتحاد على مواجهة تلك التحديات. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج متباينة حيث تعتبر الدراسة أنّ الاتحاد قد نجح في الحد من الصراعات الداخلية والحروب الدينية، وأصبحت أوروبا الآن موحدة تنعم بالسلام والحرية والازدهار، وأصبح الاتحاد الأوروبي المنطقة الأكثر تنظيماً واندماجاً في العالم، وتستنتج الدراسة إلى فقدان الاتحاد لسياسة خارجية مشتركة، فالإتحاد غير قادر على منع الحروب خارج حدوده، ومثال على ذلك الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وصراعات أخرى لا تزال غير محلولة تؤكد محدودية الدور الأوروبي في الساحة الدولية، وترى الدراسة أنّ مستقبل الاتحاد متباين فهناك رؤية تتنبأ بقدرة الاتحاد على التغلب على الصعاب، ورؤية أخرى ترى مستقبلاً معتماً بسبب تراكم التحديات المختلفة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي. وأوصت الدراسة بأنّ أصالة الاتحاد الأوروبي تكمن في حلمه بأن يكون قوة مدنية عظمى أو قوة لينة أو قوة معنوية عظمى تهدف للتأكيد على القيم والقوانين، وليس قوة صلبة قد تتحول إلى الهيمنة؛ لتصبح مشابهة للقوة الأمريكية.

ثانياً: الدراسات المحلية:

1. دراسة (بني فضل، 2009):

عنوان الدراسة: دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991-2007).

هدفت الدراسة لبيان السياسات التنموية للاتحاد الأوروبي، ومعرفة تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفيما إذا ساهمت في بناء اقتصاد فلسطيني يساعد على قيام دولة فلسطينية مستقلة، كما وهدفت الدراسة أيضاً لمعرفة موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الحصار الاقتصادي الذي تمارسه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، وتبعاته على الجهود التنموية الأوروبية لبناء اقتصاد فلسطيني فاعل، وهدفت كذلك لبيان أهمية اتفاقية الشراكة الفلسطينية الأوروبية الموقعة عام (1997). وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:- أن سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية في الأراضي الفلسطينية تتبع من حرصه على أمن دولة إسرائيل وأمن مواطنيها، وأن المساعدات قدمت بدوافع سياسية من أجل بناء سلام وليس بناء دولة، وأنها ساهمت في تحمّل الأعباء عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ثم الحصول على مكاسب سياسية من الجانب الفلسطيني لصالح إسرائيل، وذلك عن طريق استخدام هذه المساعدات كورقة ضغط على القيادات الفلسطينية، ويُعد ذلك سبب فشل سياسات التنمية، حيث لم تعتمد على أسس بناء الدولة، وتستنتج الدراسة أن موقف الاتحاد الأوروبي من الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة بحق الشعب الفلسطيني لم يكن نزيهاً؛ بل التزم الصمت في كثير من الأوقات. ولم يكن الاتحاد يسعى للديمقراطية حيث بمجرد نجاح حماس منعت المساعدات، وتبيّن أن المساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني كانت لشراء الولاء السياسي لصالح الدول المقدمة لها، ولكي تستثمرها في الحصول على التنازلات السياسية المطلوبة من الفلسطينيين. وتوصلت الدراسة لعدّة توصيات أهمّها: وضع خطة وطنية شاملة للتنمية في فلسطين لا تعتمد على المساعدات الدولية المشروطة، وتوصي الدول العربية باستخدام لغة المصالح مع الجانب الأوروبي؛ لكي يحصلوا على المزيد من التأييد السياسي لقضاياهم.

2. دراسة (عثمان، 2006):

عنوان الدراسة: مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي -الإسرائيلي من عام (1967-1987).

بدأ الباحث دراسته بالتعريف بنشأة وتطور السوق الأوروبية المشتركة وتوسعها، وشرح تفصيلي للبناء المؤسسي لها، ثم بدأ بتحليل المواقف التاريخية لدول السوق الأوروبية المشتركة متحدة ومنفردة، وذلك بناء على عدة مراحل تفصل بينها الحروب العربية الإسرائيلية. متطرقاً إلى دور الحوار العربي الأوروبي. وقد هدفت الدراسة إلى الكشف وتفسير وتحليل أسباب التمايز تارة، والتقارب تارة أخرى في مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك أثناء الحروب في المنطقة بدءاً من حرب

(1967)، وحرب (1973) مروراً باجتياح إسرائيل إلى لبنان عام (1978) وعام (1982) وصولاً إلى الانتفاضة الفلسطينية عام (1987)، ومن أهداف الدراسة كذلك استعراض مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة من مشاريع تسوية القضية الفلسطينية، والسلام بين العرب وإسرائيل. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي السياسي، ومنهج تحليل الوثائق، إضافة إلى المنهج التاريخي المقارن نظراً لاختلاف المواقف. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ الموقف الأوروبي شهد تطوراً بعد حرب أكتوبر (1973) أدى ومن خلال إعلان (كوبنهاجن) الذي أضاف تعديلات على وثيقة (شومان) بالاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقوقه، كما طالب بمحادثات سلام بضمانات دولية، ومن ثم تطور آخر في قمة لندن (1977) حيث طالب المجلس الأوروبي بوطن فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وبمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في محادثات السلام. ومن ثم إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أيّ مفاوضات، وذلك وفق بيان البندقية (1980)، واستنتجت الدراسة أنّ الانتفاضة الأولى (1987) كان لها دور في تطور هذا الموقف وصل إلى حد إدانة البرلمان الأوروبي للممارسات الإسرائيلية القمعية تجاه الشعب الفلسطيني، واستخلصت الدراسة لأهم نتيجة هو إخفاق مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة في تحقيق أهدافها؛ لتبوأ دور سياسي يوازي ثقلها الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة تقوية النظام العربي؛ لكي يساند الموقف الأوروبي أو تشكيل ضغط عليه من أجل تحريك عملية التسوية لصالح الشعب الفلسطيني.

3. دراسة (أبو سيف، 2011):

عنوان الدراسة: إسرائيل والاتحاد الأوروبي: الشراكة الناعمة.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن حجم التعاون بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي خاصة في المجال الاقتصادي والعلمي والأمني والصناعات الحربية، مع تقديم طبيعة وصورة للسياسة الإسرائيلية في تعاملها من أجل تعزيز مصالحها، وهدفت الدراسة كذلك للكشف عن مدى إخضاع إسرائيل لأنظمتها وبرامجها؛ لتواكب متطلبات السياسة الأوروبية ومدى مشاركة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي في التكنولوجيا العلمية وأبحاث الفضاء، واستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي، والكمي، وتحليل النظم المؤسسي، والوظيفي، والتاريخي. وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أنّ علاقة الاتحاد الأوروبي ليست بوتيرة واحدة تتصف بالعلاقات الممتازة بشكل دائم؛ بل أنه قد تضرراً توترات على العلاقة بينهما بسبب مواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وذلك مثلاً عقب إعلان البندقية (1980) ومع حرب لبنان (1982) ومذابح صبرا وشاتيلا وعقب تدهور الأوضاع خلال الانتفاضة الفلسطينية (1987)، ومع ذلك لا تلقى إسرائيل عقاباً مع كل المواقف التي تخالف حقوق الإنسان، واستنتجت الدراسة أنه على الرغم من صلابة العلاقة بين الاتحاد وإسرائيل، فإن إسرائيل تقدم مصالح متبادلة للاتحاد في مجالي البحث العلمي والصناعات الحربية، وأنها دولة متوسطة استطاعت أن تكون بمواصفات أوروبية؛ إلا أنّ هذا التقدم لا يمنح لإسرائيل كل هذه الامتيازات المقدمة من الاتحاد الأوروبي مقارنة بدول متقدمة بشكل كبير لا تحظى بهذا الامتياز، واستنتجت الدراسة كذلك أنّ العلاقة الاقتصادية هي أصل العلاقة بين الطرفين. وأوصت الدراسة بأن يقوم الطرف الفلسطيني للعمل

على تفعيل أدوات الضغط المختلفة للحد من تسارع العلاقة الأوروبية الإسرائيلية المجحفة بحقهم سواء أكان في جانب انتهاك الاتحاد لحقوقهم الاقتصادية والسياسية والأمنية (عبر علاقة الاتحاد المتميزة في تلك الجوانب مع إسرائيل على حساب الفلسطينيين)، وأوصت الدراسة كذلك على تشبيك المواقف بين الدول العربية والأوروبية الصديقة للتأكيد على ربط الامتيازات التي تُمنح لإسرائيل وفقاً لالتزامها بالقانون الدولي. وأوصت أيضاً بتفعيل الدبلوماسية العامة لفضح إسرائيل وتواطؤ الاتحاد بمنح امتيازات لإسرائيل مقابل هذه الجرائم، والمطالبة بمساواة الفلسطينيين في جميع الامتيازات التي تُمنح لإسرائيل، مع تطوير المؤسسات الفلسطينية، وتفعيلها ضمن برامج شراكة أورو متوسطة تضمن تحقيق الاستعادة القسوى منها.

4. دراسة (طافش، 2010):

عنوان الدراسة: موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية (1993-2003).

بدأت الدراسة بالتعرف على نشأة الاتحاد الأوروبي ومؤسساته وتحديد دوافع وجوده، ثم تطرقت الدراسة إلى التعرف على الحوار العربي الأوروبي والعلاقات السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية في ضوء الصراع العربي الإسرائيلي؛ إلا أن الدراسة قد هدفت إلى التعرف على موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، ومعرفة أدواته المؤدية لزيادة نفوذه في المنطقة مركزاً على الدور الاقتصادي وموضحاً مدى التنافس والتوازن مع الموقف الأمريكي، وأسباب اهتمام الاتحاد الأوروبي في إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، وهدفت الدراسة كذلك لمعرفة موقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا الحل النهائي على وجه الخصوص (القدس واللاجئين والمستوطنات والجدار الفاصل والدولة الفلسطينية). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي ومنهج تحليل المضمون. وخلصت إلى عدة نتائج أهمها: أن الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية مهمة، ولكنه بسبب فقدانه سياسة خارجية موحدة لم يصبح فاعلاً سياسياً ومؤثراً في مسرح العلاقات الدولية، واعتبرت الدراسة أن سياسة اتخاذ القرار بالإجماع تؤدي لضعف الاتحاد في اتخاذ القرارات المناسبة، وأن ذلك أدى لأن ينظر الاتحاد للقضية الفلسطينية كأنها جزء تشمل المنطقة العربية وليست قضية مستقلة بذاتها، وبالتالي استنتجت الدراسة محدودية وتردد الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية. ومن أهم توصيات الدراسة أنها تحث الاتحاد الأوروبي على ضرورة استغلال تأثيرها المباشر وغير المباشر للضغط على إسرائيل من أجل تعديل سياساتها لتطبيق القرارات الدولية، وأنه على الاتحاد الأوروبي أن يكون اتحاد فيدرالي قريب من النموذج الأمريكي؛ ليكون قطباً مرادفاً للولايات المتحدة، وأوصت الدراسة كذلك القيادة الفلسطينية البحث عن سبل لتفعيل دور الاتحاد الأوروبي بدرجة أكثر فاعلية في عملية اتخاذ القرارات داخل الاتحاد، وتحث الدراسة الدول العربية لإقناع الاتحاد بأن مصالحه الاقتصادية متوفرة في الجانب العربي وليس في الجانب الإسرائيلي.

5. دراسة (الحمضيات، 2014):

عنوان الدراسة: دور الاتحاد الأوروبي في تنمية حقوق الإنسان في فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور الاتحاد الأوروبي في تنمية حقوق الإنسان في فلسطين، وذلك لمعرفة إن كانت تلك المشاريع التنموية الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي قد ساهمت في إيجاد تنمية حقيقية لحقوق الإنسان في فلسطين، وهدفت كذلك للكشف عن مدى انسجام المشاريع المقدمة مع الأهداف والسياسات الوطنية وهل ساعدت في بناء دولة المؤسسات. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: وجود عشوائية في المشاريع المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي سببه غياب خطة استراتيجية وطنية فلسطينية، وغياب التقييم المنهجي ومفهوم التنمية في مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية والعاملين فيها، وضعف الشراكة بينهم وبين الاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص. ومن أهم ما أوصت به الدراسة وضع خطة فلسطينية شاملة لتنمية وتعزيز الشراكة بين مؤسسات المجتمع المحلي والاتحاد الأوروبي، وبناء قدرات مؤسسات حقوق الإنسان الفنية إدارياً ومفاهيمياً، وأوصت الدراسة أيضاً بضرورة قيام المؤسسات الحقوقية بالضغط والتأثير على الرأي العام الأوروبي لاتخاذ مواقف داعمة لقضايا الشعب الفلسطيني.

6. دراسة (الوادية، 2009):

عنوان الدراسة: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001-2008).

هدفت الدراسة إلى مناقشة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس (جورج بوش) الابن (2001-2008)، وإلى الوقوف على التطور التاريخي لسياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية منذ (1917-2000)، ومحددات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وهدفت الدراسة لمناقشة موقف الولايات المتحدة من عدة أحداث، مثل: أحداث (11 أيلول) وتأثيرها على القضية الفلسطينية، والموقف من الانتفاضة الثانية وياسر عرفات واستحدث منصب رئاسة الوزراء، وموقفها من الحكومة العاشرة التي شكلتها حركة حماس والوقوف على دلالات مؤتمر (أنابوليس) ومفاوضات الحل النهائي، وهدفت أيضاً لإلقاء الضوء على مدى قدرة النظام السياسي الفلسطيني على التعامل مع السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي، والمنهج التحليلي، ومنهج صنع القرار. وخلصت الدراسة لعدة نتائج، أهمها: أنّ الولايات المتحدة لم تكن وسيط نزيه في كل جولات المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنها كانت تعتمد لكسب الوقت لفرض حقائق على الأرض تستفيد منها إسرائيل. وتوصلت الدراسة لعدد من التوصيات، أهمها: على الجانب الفلسطيني إنهاء الانقسام، واستغلال أمثل لوسائل الإعلام لكسب الرأي العام الأمريكي، والعمل على بناء موقف عربي موحد، أما بخصوص الجانب الأمريكي فأوصت بتحمل المسؤولية الأخلاقية تجاه القضية الفلسطينية، كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات للجانب العربي والإسرائيلي.

7. دراسة (أبو حماد، 2011):

عنوان الدراسة: التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة (2000-2010) (دراسة ميدانية).

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، وتأثيره على التنمية السياسية في قطاع غزة، ومدى تحقيقها لمتطلبات التنمية السياسية للمجتمع الفلسطيني. وهدفت كذلك إلى التعرف على التنمية السياسية ومقوماتها وآلياتها ومعيقاتها. وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، أهمها: أنّ التمويل الدولي لا يحقق أولويات التنمية في فلسطين بسبب سعيه إلى تحقيق غايات سياسية، وأنّ المؤسسات الأهلية ليس لديها أجندة وطنية واضحة تجاه أولويات التمويل، وهي تستجيب بشكل مباشر لبرامج وسياسات المانحين. ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة وضع خطة وطنية شاملة للتنمية في فلسطين لا تعتمد على المساعدات الدولية المشروطة، وضرورة تبني خطة مبنية على دراسة احتياجات المجتمع الفلسطيني، وأوصت أيضاً بضرورة التنسيق والتعاون بين مؤسسات العمل الأهلي والسلطة والقطاع الخاص، والعمل على تأسيس مشاريع إنتاجية تقلل من الاعتماد على التمويل الخارجي.

8. دراسة (عرفات، 2005)

عنوان الدراسة: أثر اتفاق (أوسلو) على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية. هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر اتفاق (أوسلو) على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتسليط الضوء على مدى توافق واختلاف اتفاقية (أوسلو) والميثاق الوطني الفلسطيني، وموثيق فلسطينية أخرى على الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومعرفة مدى مساهمة اتفاق (أوسلو) بالتنمية السياسية إيجاباً أو سلباً. ومن النتائج المهمة لهذه الدراسة، هي أنّ اتفاق (أوسلو) قد أتى بسلطة فلسطينية مارست الفساد في مختلف أوجه الحياة، ومزقت بسياساتها وممارستها الشعب الفلسطيني، وأصبح الخذلان والكرهية ظاهرة جلية اتجاه السلطة. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تجديد القيادة الفلسطينية لتحسين الأداء، ممّا يتفق مع المصلحة العامة ويصب باتجاه إقامة دولة فلسطينية ذات مقومات مبنية على أسس التفاهم والشرعية، ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال التخلص من الاتفاقيات مع إسرائيل، والبحث عن وسائل أكثر واقعية تتمشى مع الوضع الحالي والإمكانات المتاحة لمثل هذه الدولة. وقد أوصت كذلك باتّباع المقاومة كوسيلة لتوحيد الصف الفلسطيني.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Aix Group، 2005):

عنوان الدراسة: إسرائيل وفلسطين بين الانفصال وخارطة الطريق الاقتصادية. هدفت الدراسة إلى تحليل المخاطر والفرص المتعلقة بخطة الانفصال الإسرائيلية الأحادية الجانب، وناقشت الدراسة الشروط المرتبطة بالانفصال، وكيف ستؤثر هذه الشروط على إمكانية إعادة إنعاش الاقتصاد

الفلسطيني، كما وتتناول متطلبات ربط خطة الانفصال بالمبادئ التي صدرت عن المجموعة في خارطة الطريق الاقتصادية، وتناولت الدراسة المخاطر الجدية المترتبة على خطة الانفصال، والاحتمالات الإيجابية التي يمكن أن تحول إلى فرصة في حال توفر شروط أساسية. وتوصلت الدراسة لنتائج من أهمها: إذا كانت خطة الانفصال تنفذ في إطار خارطة الطريق، كما يدعي مهندسو الخطة، فإنّ الترتيبات الجديدة لا يجب أن تؤدي إلى نظام اقتصادي في قطاع غزة مختلف عن النظام في الضفة الغربية، أو أن يتم فصل القطاع عن الضفة، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الترتيبات التالية: إعادة إنعاش فورية للاقتصاد الفلسطيني، تصدير العمالة الفلسطينية، التواصل الجغرافي بين القطاع والضفة، الأمن. وأوصت الدراسة من أجل إنجاح خطة الانفصال، يجب أن تسهل إسرائيل عبور الفلسطينيين والسلع الفلسطينية عبر طرق التصدير بما في ذلك المطار، والميناء الإسرائيلي، والطرق من فلسطين إلى الأردن ومصر، ويتوجب تطبيق الأساليب الإدارية والتكنولوجية المتوفرة لضمان تدفق السلع بطريقة سريعة ومنظمة مع الحفاظ على الأمن، فبدون ذلك لن تتحقق سيادة فلسطينية اقتصادية.

2. دراسة (O'Donnell ، 2008):

عنوان الدراسة: (The EU, Israel and Hamas).

سعت الدراسة لعدة أهداف، أهمها: إظهار دور الاتحاد الأوروبي في عملية التسوية السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتحديد العقبات التي تواجه عملية السلام، والتي تعمل على تدمير ما يقدمه الاتحاد الأوروبي من أموال لإنجاح المشروع الفلسطيني، وتهدف لتحديد لماذا وكيف يمكن إشراك حماس في عملية التسوية. واعتمدت الدراسة المنهج النظري الوصفي والتحليلي. وتوصلت لنتائج، مفادها أنّ التغييرات في المفهوم الدولي تميل إلى السلام، و أنّ الاتحاد الأوروبي يريد المساعدة حيث إنّ الشرق الأوسط هو مركز لبناء سياسة خارجية أمنية مشتركة أكثر فعالية، وعن طريق سياسة الجوار الأوروبية، فإنّ الاتحاد الأوروبي لديه علاقات ثنائية مكثفة مع كل من إسرائيل والمناطق الفلسطينية، واستنتجت الدراسة أيضاً أنّ أكثر العقبات الحرجة أمام السلام هي من جانب الفلسطينيين لانقسامهم وتخاصمهم، والاتحاد الأوروبي يمكنه العمل كصوت آخر يجعل من فكرة التواصل مع حماس أمراً يمكن تقبله بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة، (وذلك بعزل حماس بهدف جعلها تنهار)، وما دامت حماس قوة سياسية وعسكرية رائدة في الجانب الفلسطيني، فإنّ مشاركتها مطلوبة. وأوصت الدراسة بضرورة استمالة حماس لتغيير موقفها من عملية السلام، وتؤكد أنه بدون ذلك فلن تتجح مبادرة السلام الحالية، وأنّ على الاتحاد الأوروبي أن يقوم بإقناع إسرائيل والولايات المتحدة التي تدعمها، بالاتفاق على وقف إطلاق نار طويل الأمد مع حماس، وأنّ هذا سوف يساهم في استقرار الوضع وتوقف دورة العنف التي لا تنتهي، وأوصت الدراسة كذلك بضرورة سعي الاتحاد الأوروبي لتحسين الاقتصاد الفلسطيني لأنّ ذلك سيعمل على إيجاد شروط السلام الصحيح، وعلى الاتحاد الأوروبي أن يقدم بعض الدواعي الجادة في إطار إزالة الشكوك الإسرائيلية تجاه الاتحاد الأوروبي، حيث

يدعي الإسرائيليون أنّ الاتحاد الأوروبي لا يهتم بأمن إسرائيل، ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يقوم بتقديم إمكانية المشاركة الكاملة بينه وبين إسرائيل في سوقها الفردية. كما يجب أن تقوم بأخذ دور رائد في تجميع قوات حفظ سلام قوية كجزء من اتفاق السلام.

3. دراسة (البنك الدولي والمؤسسات الأوروبية في فلسطين، 2003):

عنوان الدراسة: جدار الفصل العنصري الأحادي الجانب.

هدفت الدراسة لبيان آثار جدار الفصل العنصري الذي تقيمه إسرائيل، وهدفت أيضاً للكشف عن التأثيرات المحتملة على حياة الفلسطينيين والاقتصادات المحلية، وبيان مدى تأثيره على المساعدات الإنسانية ومشروعات التنمية التي أقامتها الدول المانحة. واستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. حيث من خلال البيانات والإحصاءات توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أنّ من شأن الجدار أن يؤثر على الزراعة، وشبكات المياه، والخدمات الاجتماعية، والتبادل التجاري، وعزل وتمزيق وإفقار العديد من المناطق. وأوصت الدراسة بأن تقوم الدول المانحة بمراقبة الوضع بانتظام لمعرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على إقامة الجدار ومساعدة المتضررين، وتحديد مدى الضرر اللاحق باستثمارات الدول المانحة.

4. دراسة (جون، 2012):

عنوان الدراسة: اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل والخروقات التجارية الخاصة بمنتجات المستوطنات.

هدفت الدراسة أو موضوع النقاش لتسليط الضوء على قضية استغلال إسرائيل لاتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وقيامها بتصدير منتجات المستوطنات إلى أوروبا بشروط تفضيلية، وهدفت كذلك لتوضيح أسباب فشل الاتحاد الأوروبي حتى الآن في إلزام إسرائيل بشروط اتفاقية التجارة، وبيان الخطوات التي يمكن القيام بها لإنفاذ الاتفاق والحد من الإجراءات الإسرائيلية فيما يتعلق بتصدير منتجات المستوطنات. وتوصل الوفد الفلسطيني متمثلاً (شارلز شماس) أنّ الاتحاد الأوروبي لا يملك الأدوات التي تجبر إسرائيل على الالتزام بالقانون الدولي، وقد أكد ذلك ممثل الاتحاد الأوروبي السيد (جات روتر) قائلاً: إنّ الاتحاد الأوروبي ليس محترفاً في ممارسة الضغوط، وأنّ قوة الاتحاد قوة ناعمة وعلى الرغم أنها غير كافية ولكن هذه هي سياسة الاتحاد الأوروبي، وأكدت المناقشات على أنه من الصعب تحديد المنتجات القادمة من المستوطنات حيث يمكن للجانب الإسرائيلي التلاعب في الرموز التجارية للبضائع.

5. دراسة (سيفير، 2010):

عنوان الدراسة: فرنسا والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

بدأت الدراسة بتوضيح أسباب اهتمام فرنسا بالمنطقة العربية وإسرائيل، موضّحه أنّ الأسباب تعود لوجود جالية يهودية وعربية كبيرة في فرنسا، وكذلك لأسباب تتعلق بالاستعمار الفرنسي في الوطن العربي، وهدفت الدراسة لتوضيح التغيير في العلاقة بين فرنسا والصهيونية، مبيّنة أنّ فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية كانت

لا تدعم الصهيونية، وذلك حتى لا تدعم الإمبراطورية البريطانية في المنطقة العربية، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية تغيرت تلك العلاقة تجاه الصهيونية والدولة اليهودية، وذلك بسبب شعور فرنسا بالذنب تجاه الإبادة الجماعية لليهود، وكذلك بدأ في فرنسا انتشار مقولة صراع الحضارات وخطر الإسلام مشجعاً على دعم الصهيونية، وهدفت الدراسة أيضاً لتوضيح تطور العلاقة تاريخياً بين فرنسا وإسرائيل من علاقة قوية بين الصهيونية وحزب اليسار الاشتراكي الذي تعامل مع الصهيونية كحركة عمالية زراعية تبدأ الحياة في فلسطين على أرض خالية من السكان، إلى علاقة ضعيفة وذلك مع حكم الجنرال (ديغول) الذي حمل إسرائيل مسؤولية عدوان (1967)، وأظهرت الدراسة تطور العلاقة بين فرنسا ومنظمة التحرير خاصة بعد حرب (1967) وبدأ ظهور التواجد الفلسطيني في المجتمع الفرنسي من خلال الصحف والدغوليين. وهكذا يسرد الكاتب تقلبات السياسة الفرنسية في علاقاتها مع إسرائيل والفلسطينيين. وكانت أهم النتائج لهذه الدراسة أنّ السياسة الفرنسية الداعمة للصهيونية تسير باتجاه معاكس لمسيرة التاريخ، فهي تقع في الاتجاه الآخر من الشعور السائد في الرأي العام الفرنسي، وأوصت الدراسة من سياق الموضوع بضرورة أن تسير السياسة الفرنسية مع الاتجاه العام الفرنسي المؤيد لحقوق الإنسان، ومناصرة الشعوب ضد الدول الاستعمارية.

6. دراسة (دراسة أعدتها 22 منظمة أوروبية) (APRODEV and other Organizations,) (2012).

عنوان الدراسة:

(Trading Away Peace: How Europe helps sustain illegal Israeli settlements).

عرضت الدراسة الإجراءات القابلة للتنفيذ من قبل الاتحاد الأوروبي بما يعزز تحقيق حل الدولتين، ويعتبر ذلك هو الهدف النهائي للدراسة، ويتضح من خلالها عدة أهداف تنوي الدراسة تحقيقها، ومنها: إظهار التناقض بين القول والفعل للاتحاد الأوروبي حول دعم الاستيطان، وكيف أنّ السياسة الأوروبية تساعد عملياً على بقاء المستوطنات، وذلك بكشف حجم واردات الاتحاد الأوروبي من المستوطنات غير الشرعية، وهدفت الدراسة كذلك للكشف عن حجم ازدياد وتيرة الاستيطان، ونموها الصناعي والزراعي في المقابل بيان مدى التدمير المتعمد من قبل إسرائيل للاقتصاد الفلسطيني على المستوى الزراعي والصناعي من خلال تجفيف الموارد، ووضع القيود، واستغلال مجحف للموارد الفلسطينية لصالح المستوطنات، ومن أهداف الدراسة الكشف عن سبل تحول الأموال من الاتحاد الأوروبي للتنمية والأبحاث في إسرائيل إلى دعم مباشر للاستيطان، والكشف عن فشل التمييز بين إسرائيل والمستوطنات. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والكمّي وتحليل البيانات. وتوصلت الدراسة لنتائج، أهمها: أن الحكومات الأوروبية باتت تدرك أكثر فأكثر ضرورة ردم الهوة بين خطابها عن المستوطنات وممارساتها في هذا المجال، وإنها تضيع أموال كبيرة لدعم حل الدولتين، ولكن الاستيطان الذي يدعمه هو المعيق الأساسي لتحقيق ذلك الهدف، وقد اتخذ الاتحاد

الأوروبي إجراءات تضمن عدم التعامل مع المستوطنات بأي نوع من التعامل يؤدي لنموها، وذلك بوضع قوانين وإرشادات للمؤسسات والأفراد تضمن الحد من التعامل مع كل ما يؤدي لنشاط الاستيطان.

تعقيب على الدراسات السابقة:

أولاً: تلخيص عام للدراسات السابقة ومدى الاستفادة منها:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة جعل لدى الباحث نظرة عامة على طبيعة الدراسات التي تبحث في موضوع الاتحاد الأوروبي وعلاقته بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ووجد العديد من الدراسات التي تبحث في تقييم الاتفاقيات الاقتصادية، ومدى تأثيرها في تمكين الاتحاد الأوروبي للعب دور سياسي، فمن تلك الدراسات ذات توجه عربي، ومنها ذات توجه يختص بالقضية الفلسطينية. وهناك بعض الدراسات التي بحثت في الكشف عن محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وتطرقت بعضها بشكل موسع لتعريف بماهية الاتحاد الأوروبي وأهدافه. ودراسات أخرى ركزت على دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه القضية الفلسطينية وقضايا حقوق الإنسان، ومنها: دراسات تاريخية تبحث في تاريخ علاقات أوروبا بالمنطقة العربية والصراع العربي الإسرائيلي. وأخيراً توجد بعض الدراسات التي بحثت في قضايا الاستيطان، وجدار الفاصل والمقاومة ومعوقات حل الدولتين.

ثانياً: أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

العديد من الدراسات السابقة قد تتقاطع مع الدراسة الحالية في فكرة أو عدة أفكار، وذلك فيم يتعلق بالاستيطان، وجدار الفصل، وتأثيرهما على القضية الفلسطينية، حيث بالإمكان الاستفادة من تلك الدراسات في تجميع الأفكار والمقارنة بينها واستخلاص الفكرة الأكثر دقة وموضوعية.

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ومع عظيم الاستفادة من الدراسات السابقة، والتي وجدها الباحث تتمحور حول دور الاتحاد الأوروبي سواء أكان الدور الاقتصادي، والتنموي، والسياسي، وحقوق الإنسان، أو كدراسات إحصائية عن الاستيطان وآثاره السلبية على القضية الفلسطينية؛ إلا أنّ هذه الدراسات لم تختص بشكل محدد في موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية وتداعيات ذلك الموقف على العملية السلمية، وستحاول هذه الدراسة في البحث عن ماهية ذلك الموقف وكيف ولماذا صدر، ومدى إمكانية تطوره، وتداعياته على العملية السلمية، مع التمني لهذه الدراسة أن تضيف إفادة علمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية وخاصة خلال الفترة (2000-2014).

رابعاً: الفجوة البحثية:

ما ركزت عليه الدراسة الحالية	الفجوة البحثية	ما ركزت عليه الدراسات السابقة
<p>الدراسة الحالية تمتاز بعنوان مختلف تماماً، وبالتالي أهداف ومنطلقات ونتائج مختلفة عما ذُكر في الدراسات السابقة، فهي تتخذ من موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وتداعيات ذلك الموقف على العملية السلمية كهدف محدد ومشكلة أساسية لمعرفة وتفسير وتحديد كيف ولماذا حدث ذلك الموقف، للوصول إلى نتائج ذات قيمة للقضية الفلسطينية، وتتعلق هذه الدراسة من محددات واضحة في العلوم السياسية، ومن خلال تلك المحددات، والتي ترسم الخطوط العريضة لأيّ خطوات مستقبلية قد يقدم عليها الاتحاد، وبالتالي تمتاز عن باقي الدراسات في البحث عن تفسير وتحليل وتقدير موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية وتداعيات ذلك الموقف على العملية السلمية، وربطه بالمحددات التي تم تحديدها مسبقاً. كما أن الدراسة الحالية تبحث في فترة زمنية قد تتقاطع مع العديد من الدراسات السابقة، ولكن لم يرد أيّ منها ممتدة للفترة الزمنية الحالية التي تنسم بها هذه الدراسة.</p>	<p>قد تعتبر بعض من الدراسات السابقة في ظاهر عنوانها وأهدافها قد تتقاطع مع الدراسة الحالية، لقد اكتشفت أنها قد تشعبت وركزت على مواضيع لا تتعلق بشكل محدد في هدف الرسالة. كما أنها لم تتخصص في بحث محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، تستطيع من خلال تلك المحددات تفسير موقف الاتحاد الأوروبي تجاه سياسة الاستيطان الإسرائيلية. ومعظم الدراسات عبارة عن سرد تاريخي للأحداث والتصريحات من قبل المسؤولين في الاتحاد الأوروبي دون تحديد وتفسير لأسباب تلك المواقف ودوافعها، مع الخلط الدائم والمقارنة بالموقف الأمريكي. وبالتالي حصلت تلك الدراسات على نتائج مغايرة عما يمكن التوصل إليه في الدراسة الحالية، حيث تمحورت نتائج تلك الدراسات حول مدى دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية أو الاقتصادية. وبالتالي لم تحصل الدراسات السابقة على نتائج توضح طبيعة مواقف الاتحاد الأوروبي ودوافعها وتداعيات تلك المواقف على العملية السلمية.</p>	<p>ركز عدد من الدراسات السابقة على تقييم الاتفاقيات الاقتصادية ومدى تأثيرها في تمكين الاتحاد الأوروبي للعب دور سياسي، فمن تلك الدراسات ذات توجه عربي، مثل دراسة المزيني، ودراسة الحاج، ومنها ذات توجه يختص بالقضية الفلسطينية اقتصادياً، مثل: دراسة أبو النمل، ودراسة جون، ودراسة مجموعة إكس، ودراسة أبو سيف والتي ركزت على العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، أما دراسة حطيط فقد ركزت على العلاقات العسكرية فقط بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. وهناك دراسات عربية ركزت على بيان محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وطبيعة تكوينه، والعلاقات التي تحكمه ومدى نجاحه في تنفيذ سياساته، ومن هذه الدراسات دراسة نافعة ودراسة مبيضين ودراسة مقلد ودراسة خضر. أما دراسة بني فض وأبو حماد فقد ركزت على دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية. وقد ركزت دراسة الحمضيات على الاتحاد الأوروبي في تنمية حقوق الإنسان في فلسطين. ودراسة عرفات ركزت على دور اتفاقية (أوسلو) على الوحدة الوطنية الفلسطينية. أما دراسة عثمان ودراسة سيفير فقد ركزت على التطور التاريخي للمواقف لبعض الدول الأوروبية سواء عربياً كدراسة عثمان أو (فلسطينياً-فرنسياً) مثل: دراسة سيفير. وأخيراً ركزت كل من دراسة طافش، ودراسة (22) منظمة أوروبية، والبنك الدولي و(O'Donnell) في مواقف الاتحاد الأوروبي من قضايا الاستيطان، والجدار الفاصل، والمقاومة، ومعوقات حل الدولتين.</p>

الفصل الثاني

السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية

الإطار التاريخي (1948-1999)

تمهيد:

هذا الفصل ليس فصلاً تاريخياً مجرداً، ليقف على سرد الأحداث فقط، ولكنه يوظف المعلومات التاريخية لاستنباط موقف الاتحاد الأوروبي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكيف تطور هذا الموقف ليصبح موقفاً شاملاً يُعبّر عن الاتحاد الأوروبي ومواقفه السياسية تجاه القضية الفلسطينية. وسيوضح من خلال هذا الفصل، العوامل التي ساهمت في تبلور موقف الاتحاد الأوروبي والظروف والدوافع التي أثرت فيه. وسيبين دور موقف الاتحاد الأوروبي في دعم مبدأ حل الدولتين، وتأكيد على احترام حق الشعب الفلسطيني النابع عن احترام مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وسيتطرق الباحث في هذا الفصل، لنشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره، وكذلك الكشف عن موقفه تجاه القضية الفلسطينية، وذلك في الفترة الواقعة ما بعد حرب (1948) وحتى الوصول لمحادثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية (1999)، التي جاءت على إثر مؤتمر مدريد (1991) واتفاقية أوسلو (1993)، والتي كانت سبباً في قيام السلطة الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

المبحث الأول

تطور موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية منذ 1948-1991

مقدمة:

لقد شهد الاتحاد الأوروبي تدرجاً في نشأته، فقد بدأ مندفعاً نحو تحقيق السلام ومنع تكرار الحروب بين دوله، ومع توسعه شهد تطوراً في سياسته الخارجية، وأصبح تحقيق الاستقرار والأمن خارج حدوده، وبما يحقق مصالحه، أحد أهدافه. وكان موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية، أحد الدلالات على تطور مواقفه في السياسة الخارجية. وسيعرض الباحث في هذا المبحث نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره، ومن ثم سيبين كيف تطورت مواقفه السياسية تجاه القضية الفلسطينية خلال مرحلة ما بعد حرب (1948) وحتى العام (1991)، والمرور على أهم المراحل، بدءاً من مواقفه بعد حرب (1948)، وكيف تطور التنسيق في المواقف السياسية بين دوله الأعضاء بعد حرب (1967)، ومروراً بتطور مواقفه فترة السبعينيات، وما جاء في إعلان شومان (1971)، وما بعد حرب أكتوبر (1973)، وخاصة إعلان لندن (1977)، وفترة الثمانينات حيث إعلان البندقية (1980)، وحتى ما قبل مؤتمر مدريد للسلام (1991).

المطلب الأول

نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره

أولاً: نشأة الاتحاد الأوروبي:

الخطوات الأولى:

تأسس الاتحاد الأوروبي بهدف إنهاء الحروب المتكررة والدموية بين الدول المتصارعة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهو ثمرة عملية انطلقت منذ أكثر من نصف قرن من الزمان، في توجه نحو توحيد البلدان الأوروبية اقتصادياً وسياسياً بغية تأمين السلام الدائم. ولقد بدأت الخطوات الأولى نحو إنشائه، منذ العام (1946)، وذلك في خطاب لرئيس وزراء المملكة المتحدة (ونستون تشرشل)، في جامعة (زيورخ)، أحد المدن السويسرية، حينما دعا إلى "نوع من الولايات المتحدة الأوروبية"، وذلك فور انتهاء الحرب العالمية الثانية. وفي عام (1947)، وبدعم من (تشرشل) تم إنشاء حركة أوروبا المتحدة، تهدف إلى تعزيز التعاون الحكومي الدولي. وفي نفس العام تم الإعلان عن خطة (مارشال¹)، التي هدفت إلى إنعاش الاقتصاد

¹ مشروع مارشال هو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية وزير الخارجية الأميركي آنذاك والذي أعلنه بنفسه في 5 يونيو عام (1947) في خطاب أمام جامعة هارفارد.

الأوروبي. وعلى إثر ذلك أقيم المؤتمر الفيدرالي الأوروبي بمدينة (مونترو) السويسرية، وذلك تلبية لنداءات الوحدة الفدرالية التي دعت إليها المنظمات التي تسعى إلى توحيد أوروبا. في يناير عام (1948)، تم إنشاء اتفاقية خاصة بين بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا (دول Benelux اتحاد اقتصادي).

1. معاهدة الاتحاد الغربي (معاهدة بروكسل 1948):

في مارس (1948)، تم التوقيع على معاهدة الاتحاد الغربي (معاهدة بروكسل) بين بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا والمملكة المتحدة، وهي اتفاقية أنشئت لتركيز الاهتمام بمسائل التعاون الأمني والشؤون الحربية. وفي أبريل عام (1948)، تم إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) لتنسيق خطة (مارشال). وفي مايو من نفس العام، ترأس (تشرشل) اجتماع في (لاهاي) بهولندا، حضره (800) مندوب أوروبي، أوصى فيه المشاركون على إنشاء جمعية أوروبية دولية، ومجلس خاص أوروبي لتولي مسؤولية إعداد التكامل السياسي والاقتصادي للبلدان الأوروبية، كما أوصى المشاركون لاعتماد ميثاق حقوق الإنسان، وإنشاء محكمة العدل لضمان احترام هذا الميثاق.

2. إنشاء مجلس أوروبا (1949):

في يناير (1949)، تتفق كل من فرنسا، وبريطانيا ودول Benelux لتقرر إنشاء مجلس أوروبا وتطلب من الدنمارك، إيرلندا، إيطاليا، النرويج وسويسرا لمساعدتهما على إعداد النظام الأساسي لهذا المجلس. وفي لندن (9) مايو من نفس العام، وقع على النظام الأساسي لمجلس أوروبا.

3. المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (1950):

في (9 مايو 1950)، في كلمة مستوحاة من (جان مونييه) قائد حركة توحيد أوروبا الغربية، اقترح وزير الخارجية الفرنسي (روبرت شومان) تكامل صناعات الفحم والصلب في أوروبا الغربية. وفي (3 يونيو) اشترك كل من بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، إيطاليا، هولندا وألمانيا (مع ملاحظة أنّ بريطانيا ليست عضواً)، في إعلان (شومان) لتأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (European Coal and Steel Community) ECSC. "حيث هدفت هذه الاتفاقية إلى الحد من صناعة الأسلحة العسكرية، ومنع تضخم القوة العسكرية لأيّ من الدول بما يهدد الدول الأخرى". في أغسطس من نفس العام يوافق مجلس أوروبا على خطة (شومان).

4. اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) (1952):

وفي نوفمبر من العام (1952)، الدول الست التي انضمت لجماعة الفحم والصلب ECSC، (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ وهولندا) وافقت على اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة (The General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)، وذلك لتسهيل وتخفيض الجمارك لدول المتضررة من اتفاقية الفحم والصلب. وفي عام (1968)، تم إلغاء ما تبقى من الرسوم الجمركية في التجارة

داخل الجماعة، وقدمت تعريفه جمركية مشتركة لتحل محل الرسوم الجمركية الوطنية في التجارة مع بقية العالم.

5. الجماعة الأوروبية للدفاع (1952):

في باريس وفي مايو (1952)، وقعت كل من بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ وهولندا على اتفاقية الجماعة الأوروبية للدفاع (EDC). لم تتجح فرنسا عام (1954) لقبول طلبها، التخفيف من الطابع فوق الوطني للجماعة الدفاع الأوروبية (EDC). وعلى إثر ذلك رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية التوقيع على معاهدة الجماعة الأوروبية للدفاع.

6. اتحاد أوروبا الغربية (معاهدة بروكسل المعدلة 1954):

في عام (1954)، يتم الاتفاق على إنشاء اتحاد أوروبا الغربية (Western European Union)، وهي منظمة دولية مكلفة بتطبيق "معاهدة بروكسل 1948"، واتفاقية الدفاع بين الدول الأوروبية الغربية (EDC)، (ملاحظة أن بريطانيا عضو في المعاهدة منذ 1948)، حيث انضم إلى المجموعة السابقة كل من ألمانيا وإيطاليا. في عام (1955)، مجلس أوروبا يتبنى العلم الأزرق، ذو 12 نجمة ذهبية (عدد النجوم ليس له علاقة بعدد الدول الأعضاء).

7. الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) (معاهدة روما 1957):

في (روما) وفي مارس (1957)، يتم توقيع المعاهدات المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (يوراتوم)، بعضوية كل من بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ وهولندا (مع ملاحظة أن بريطانيا ليست عضواً). في بروكسل وفي (17 أبريل من نفس العام، يتم توقيع البروتوكولات المتعلقة بالامتيازات والحصانات الممنوحة للجماعة الأوروبية، وعلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الأوروبية.

8. البرلمان الأوروبي (1958):

في (1958)، وبناء على اتفاقية (EEC)، يتم إنشاء الجمعية البرلمانية في (لوكسمبورج)، وفي هذا العام جلس نواب الجمعية البرلمانية لأول مرة وفقاً لطبيعة الجماعات السياسية الأوروبية وليس وفقاً للجنسية. مع العلم أن أول انتخابات برلمانية أوروبية مباشرة أجريت في يونيو من العام (1979). (موقع الاتحاد الأوروبي: 2015/8/14)، (بيندر وأشروود، 2015)

ثانياً: تطور الاتحاد الأوروبي وتوسعه:

1. تأسيس النظام النقدي الأوروبي (1979):

"أدى تعليق الولايات المتحدة الأمريكية لتحويل الدولار في أوائل السبعينيات إلى عدم الاستقرار النقدي على المستوى العالمي، وتفاقم ذلك مع أزمة النفط في عامي (1973 و 1979)، لتأسيس النظام النقدي

الأوروبي عام (1979)، وذلك من أجل تثبيت أسعار الصرف، وتشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد على اتخاذ سياسات اقتصادية صارمة وتقديم الدعم المتبادل. وفي خطوة على وجود عملة موحدة داخل الاتحاد الأوروبي، جرى تداول اليورو منذ العام (2002)، حيث تبنى استخدامه (12) دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وفي عام (2009) استخدم هذه العملة (16) دولة عضو في الاتحاد" (خضر، 2010: 20-21).

2. اتفاقية شنغن (1985):

"في عام (1984)، المجلس الأوروبي وممثلو حكومات الدول الأعضاء تعتمد قراراً بشأن الحد من مراقبة الحدود على المسافرين. وتم في نفس العام توقيع اتفاق فرنسي ألماني على الإلغاء التدريجي للضوابط الحدودية. في يونيو (1985)، التوقيع على اتفاقية شنغن (Schengen) للقضاء على مراقبة الحدود بين كل من بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، لوكسمبورغ وهولندا. وتلتزم حالياً باتفاقية شنغن (22) دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي وثلاث دول غير أعضاء، وهي النرويج وأيسلندا وسويسرا" (موقع الاتحاد الأوروبي: 2015/8/14)

3. القانون الأوروبي الموحد (1986):

على الرغم من أن الرسوم الجمركية اختفت في عام (1968)، وفقاً لاتفاقية (GATT) لخفض وتسهيل الحركة الجمركية؛ إلا أن التجارة مازالت لا تتدفق بحرية عبر حدود الاتحاد الأوروبي. وذلك بسبب العقبات الرئيسية الناشئة عن الاختلافات في الأنظمة الوطنية. جاء القانون الأوروبي الموحد لعام (1986) ليطلق برنامجاً واسعاً لمدة ست سنوات لإزالة هذه العقبات. كما يعطي القانون للبرلمان الأوروبي دوراً أكبر ويعزز قوى الاتحاد الأوروبي في مجال حماية البيئة.

4. توسع الاتحاد الأوروبي:

"كان المبدأ الذي استرشد به المؤسسون الأوائل (جان مونييه وشومان)، واضحاً، البدء بدول قادرة ولديها الرغبة، ثم الانفتاح على أعضاء جدد يتشاركون في الأهداف والقيم ذاتها. ولقد عارض الرئيس الفرنسي (شارل ديغول) ولسنوات عديدة طلب انضمام بريطانيا، حيث كان يرى شدة ارتباطها بالولايات المتحدة يشكل عقبة أمام عملية الاندماج الأوروبي. وما يؤكد ذلك ما قامت به فرنسا باستخدام حق النقض مرتين عام (1961 و 1967)، ضد انضمام بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وفي عام (1972) وبعد إسقاط فرنسا للاعتراض، انضمت كل من بريطانيا والدنمارك وإيرلندا. وهكذا ارتفع أعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية من (6 إلى 9) أعضاء. وقد اقترنت هذه التوسعة بإضافة مهام اجتماعية وإقليمية وبيئية" (خضر، 2010: 12-13). وفي عام (1974) انضمت اليونان بعد الإطاحة بنظامها العسكري. ليصبح العدد (10) أعضاء. أما عام (1986)، فقد دخلت كل من إسبانيا والبرتغال إلى عضوية الاتحاد، ليصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي (12) عضواً، وهم ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ،

الدنمارك، إيرلندا، المملكة المتحدة، اليونان. وأخيراً إسبانيا والبرتغال. وفي عام (1995)، انضمت كل من النمسا وفنلندا والسويد، ليصبح العدد (15) عضواً (موقع الاتحاد الأوروبي: 2015/8/14).

"وفي عام (2004) حدث التوسع الأهم وبكل المعايير، من حيث عدد الأعضاء الجدد، والحيز الجغرافي المضاف، وتوسيع الحدود الخارجية، وحجم الأسواق المضافة، ففي مرة واحدة منحت عشر دول حق دخول الاتحاد الأوروبي، (ثمانى دول من أوروبا الشرقية والوسطى، وهي التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، ليتونيا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، وجزيرتان متوسطتان: مالطا وقبرص). وفي عام (2007)، انضمت كل من رومانيا وبلغاريا، ليصبح العدد (27) دولة، وبلغ عدد سكان الاتحاد الأوروبي (495) مليون نسمة" (خضر، 2010: 21-23)، وأخيراً وفي عام (2013)، انضمت كرواتيا ليصبح عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (28) دولة.

ثالثاً: مؤسسات الاتحاد الأوروبي:

وهنا سيتم الحديث باختصار عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي الرئيسية، مع التفصيل عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وما يتعلق بآليات صنع القرار، وتأثير تلك الآليات على صناعة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وذلك عند الوصول لمحددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. وسيكتفي الباحث بهذا الموجز خلال هذا الفصل.

المؤسسات الرئيسية في الاتحاد الأوروبي (العضوية والمهام):

1. مجلس الاتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري أو المجلس):

"كان يطلق عليه اسم مجلس الجماعات الأوروبية، ولكن بدءاً من نوفمبر (1993)، أطلق عليه اسم مجلس الاتحاد الأوروبي أو مجلس الوزراء، واختصاراً يسمى المجلس، وهو يضم الوزراء المعنيين بقضية ما، فأعضاء هذا المجلس متغيرون حسب طبيعة القضية المطروحة للنقاش. والمجلس هو أعلى سلطة لاتخاذ القرار في إطار الاتحاد الأوروبي، ووظيفته الرئيسية هي إقرار التشريعات المختلفة الصادرة عن الاتحاد، أي أنه يلعب إلى حد كبير دور البرلمانات الوطنية في الدول الأعضاء، ويقوم بالرفض أو الموافقة على التشريعات. ويتم اتخاذ القرارات بالتصويت، ولكل دولة وزن تصويتي يتناسب مع حجمها" (كمال ونهرا، 2001: 42-44).

2. المفوضية الأوروبية:

"يتم تعيين العضو داخل المفوضية من قبل دولته، وقد جرى التقليد على اختيار عضوين من كل من الدول الكبرى (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا وإسبانيا)، وعضو واحد من الدول الأخرى. ومهام المفوضية تتعلق بإعداد التشريعات، ومراقبة تنفيذها والقيام بالتنفيذ" (نفس المرجع السابق، 45-46). وبالتالي تعتبر المفوضية أداة التنفيذ أو بمثابة حكومة الاتحاد الأوروبي بالإضافة لإعداد التشريعات. "وقد اختلف عدد

أعضاء المفوضية من مرحلة إلى أخرى باختلاف عدد الدول الأعضاء. غير أنّ معاهدة نيس عام (2001)، أدخلت تعديلاً جوهرياً على هذا التشكيل عندما قررت أنّ المفوضية لن تضم، اعتباراً من الأول من يناير (2005) أكثر من مواطن واحد من كل دولة عضو. " (نافعة، 2004: 201-202).

3. المجلس الأوروبي:

"وأعضاؤه هم رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات في الدول الأعضاء. ووظيفة المجلس تتعلق بوضع الخطوط العامة لسياسات الاندماج الأوروبي، وإعطاء التوجيهات العامة لباقي مؤسسات الاتحاد. وبعد معاهدة (ماستريخت 1993)، التي أعطت للمجلس سلطات لاتخاذ عمل مشترك تجاه القضايا التي يختارها، وتصبح فيما بعد ملزمة للدول الأعضاء، وذلك بعد أخذ الموافقة بالإجماع" (كمال ونهرا، 2001: 41-42).

4. البرلمان الأوروبي:

يتم انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي، مباشرة من قبل الشعوب الأوروبية وذلك وفق آليات انتخاب محددة تعكس حجم كل دولة من دول الاتحاد من حيث عدد السكان. "وبعد انتخاب الأعضاء فإنهم لا يقومون بتمثيل دولهم، ولكن يقومون بالتكامل معاً وفقاً للتوجهات الإيديولوجية. وتتعلق وظيفة البرلمان بالإشراف على أداء المفوضية والقيام بالدور الاستشاري للمجلس الوزاري الأوروبي، وعادة ما يتم أخذ رأي البرلمان في أيّ تشريع تضعه المفوضية" (نفس المرجع السابق: 48-51)

تقدم هذه المؤسسات السياسات والقوانين التي يتم تطبيقها في كافة أنحاء الاتحاد الأوروبي. ومن حيث المبدأ تمثل المفوضية التي تقترح القوانين الجديدة، بيد أنّ البرلمان والمجلس (الوزاري) اللذين يصادقان عليها. ثم تقوم المفوضية والدول الأعضاء بتنفيذها، وتضمن المفوضية أنّ القوانين يتم الموافقة عليها بالصورة الملائمة. (موقع الاتحاد الأوروبي: 2015/8/14)

رابعاً: تطور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي:

يمكن تلخيص مسيرة التطور الحادثة في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وفقاً للنقاط التالية: (مقلد، 2009: 622-626)، (The site of The London School of Economics)، (and Political Science: 9/8/2015)، (موقع البرلمان البريطاني: 2015/8/9)، (موقع هيئة العمل الخارجي الأوروبي EEAS: 2015/8/10)

1. مارس (1948)، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا، والمملكة المتحدة توقيع معاهدة (بروكسل) للدفاع المشترك. أبريل (1949)، الولايات المتحدة وكندا وعشر دول من غرب أوروبا، التوقيع على معاهدة إنشاء تكوين حلف شمال الأطلسي.

2. مايو (1952)، اتفقت جماعة الدفاع الأوروبية على معاهدة كانت ستسمح بتكوين جيش أوروبي مشترك، ويسمح الغرب بإعادة تسليح ألمانيا، ولكن في أغسطس (1954)، الجمعية الوطنية الفرنسية ترفض المعاهدة. في أكتوبر (1954)، إنشاء اتحاد أوروبا الغربية (WEU)، على أساس معاهدة بروكسل (1948)، وتوسعت لتشمل إيطاليا وألمانيا الغربية. ألمانيا الغربية تنضم حلف شمال الأطلسي.
3. ديسمبر (1969)، في قمة لاهاي، رؤساء الدول الأوروبية تطلب من وزراء الخارجية لدراسة سبل تحقيق التقدم في التوحيد السياسي. أكتوبر (1970)، وزراء خارجية الاتحاد توافق على تقرير (لوكسمبورغ)، وإقامة التعاون السياسي الأوروبي، والعمل على الاجتماع مرة كل ستة أشهر، لتنسيق المواقف حول المسائل الدولية والاتفاق على الإجراءات المشتركة. وستكون مدعومة بلجنة من مديري الشؤون السياسية (اللجنة السياسية). يوليو (1973)، اتفق وزراء الخارجية تحسين إجراءات العمل بحيث يتم الاجتماع أربع مرات على الأقل في السنة. ويمكن للجنة السياسية أن تجتمع حسب الضرورة (وسميت اللجنة السياسية ب EPC).
4. أكتوبر (1984)، التوافق نحو العمل على إعادة تنشيط اتحاد أوروبا الغربية، واتفاق وزراء الخارجية والدفاع على الاجتماع بشكل منتظم.
5. فبراير (1986)، تم توقيع القانون الأوروبي الموحد، وتكليف اللجنة السياسية EPC بمناقشة "الجوانب السياسية والاقتصادية للأمن".
6. فبراير (1992)، تم توقيع معاهدة ماستريخت، لتحل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (the Common Foreign and Security Policy CFSP) محل اللجنة السياسية (EPC). أنشطة (CFSP) يمكن تمويلها من ميزانية المفوضية الأوروبية. ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يطلب من اتحاد أوروبا الغربية تنفيذ القرارات التي تختص بالدفاع والأمن. يونيو (1992)، ينص الإعلان (بيترسبرغ) أنّ WEU (اتحاد أوروبا الغربية) سوف يشارك في المهام الإنسانية للإنقاذ وحفظ السلام، ومهام إدارة الأزمات، بما في ذلك صنع السلام ("المهام بيترسبرغ").
7. يناير (1994)، وافقت قمة حلف شمال الأطلسي الناتو، على استخدام ممتلكاته من قبل اتحاد غرب أوروبا (WEU)، وتأييد مفهوم "اتحاد قوات المهام المشتركة" (تمت الموافقة على التفاصيل في يونيو 1996).
8. أكتوبر (1997)، توقيع معاهدة أمستردام، وتحتوي على العديد من الإصلاحات لـ (CFSP) وجاءت معاهدة (أمستردام) لتكمل عملية الدمج من خلال إدخال اتحاد أوروبا الغربية داخل الاتحاد الأوروبي وجعل المهام الدفاعية جزءاً لا يتجزأ من آليات قرار الاتحاد وحدد الجزء الخامس من معاهدة (ماستريخت) أغراض السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

9. إعلان (سانت مالو) في ديسمبر (1998)، والذي يُعد خطوة مهمة في تطوير السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة. حيث وافق رئيس الحكومة البريطانية (طوني بلير) والرئيس الفرنسي (جاك شيراك) على "أن تكون للاتحاد القدرة على التحرك المستقل، وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفاعلة، وكذلك الأدوات التي يمكن من خلالها استخدام هذه القوات، من أجل الرد السريع على المخاطر الجديدة والاستجابة للالتزامات الدولية. كما ألزموا أنفسهم بأن هذه المهمة يجب أن تكون بالتوافق مع الالتزامات الدولية لهذه الدول في إطار حلف الناتو، مما أسهم في إيجاد حلف الشمال الأطلسي فعال باعتباره أنه يمثل أساساً للدفاع الجماعي بين أعضائه. وجاء في المادة الثالثة من الإعلان، من أجل أن يتخذ الاتحاد الأوروبي قرارات ويوافق على العمل العسكري في حال عدم تحرك الناتو، فإنّ الاتحاد الأوروبي يجب أن تكون له هياكل ملائمة، وقدرة على تحليل المواقف ومصادر الاستخبارات والتخطيط الاستراتيجي، وتأتي أهمية هذا القرار كونه مكنّ الاتحاد من التدخل العسكري دون العودة للناتو.

10. المجلس الأوروبي في كولونيا - يونيو (1999)، كانت فرصة لقادة الاتحاد الأوروبي للتفكير ملياً في القدرات النسبية للولايات المتحدة وأوروبا التي كشفها الصراع في (كوسوفو). حيث ساهمت الدول الأوروبية بثلاث سلاح الطيران، و(20%) فقط من الطلعات الهجومية. وعلاوة على ذلك، فإنّ الدول الأوروبية في حلف شمال الأطلسي قدمت أقل من (2%) من مجموع الأفراد العسكريين المتاحة لهم. وكشفت مدى اعتماد حلف شمال الأطلسي على المعدات العسكرية الأمريكية وكشف عن أوجه القصور في القدرة العسكرية لأوروبا في مجالات رئيسية، مثل: الذكاء، والسيطرة الجوية والقيادة والأسلحة الذكية، ووضع قيادات الاتحاد الأوروبي أمام مسؤولياتهم نحو قضايا الأمن والدفاع. وفي هذا السياق اتُخذت خطوتان مهمتان في قمة كولونيا فيما يتعلق بالنهوض بالهوية الدفاعية الأوروبية. وكانت هذه الاتفاقية تعمل على إعطاء الاتحاد الأوروبي قدراتها الدفاعية، من خلال نقل معظم وظائف (WEU) إليها، وتعيين (خافير سولانا) كأول ممثل أعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة. والاتفاق على إنشاء لجنة عسكرية أوروبية (EMC)، وهي أعلى كيان عسكري في الاتحاد الأوروبي، وظيفتها تقديم النصيحة العسكرية والتوصيات إلى المجلس الأوروبي.

11. ديسمبر (1999)، يحدد المجلس الأوروبي في (هلسنكي) هدفاً رئيسياً لسياسة الأمن والدفاع الأوروبي المشترك، وهو أن يتمكن الاتحاد الأوروبي بحلول عام (2003)، من نشر وفي غضون (60) يوماً ولمدة سنة واحدة على الأقل، قوات عسكرية تصل إلى (50,000-60,000) عسكري، وأن تكون هذه القوات قادرة على أداء مجموعة كاملة من المهام.

12. قمة نيس في ديسمبر (2000)، وضعت الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية، وأقرت القمة تشكيل لجننتين لتسيير القوة الأوروبية، وهما: اللجنة السياسية والأمنية وتضم المندوبين الدائمين، واللجنة العسكرية وتضم رؤساء أركان الجيش. وانتهت القمة بصيغة توفيقية بين الرغبتين

- الأوروبية والأمريكية، حيث جرى حذف الفقرة التي اعترضت عليها (مادلين أولبرايت)، والتي كانت تتحدث عن الدور المقترح للاتحاد في إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع حلف الناتو، أيّ سقط الاقتراح الفرنسي الذي كان ينص على استقلال هيئة التخطيط العسكري للقوة الأوروبية.
13. يوليو (2001)، إنشاء مركز الأقمار الصناعية تابع للاتحاد الأوروبي، من أجل دعم الإنذار المبكر ومهام الرصد لتقادي الأزمات العسكرية كما حدث في صراع (كوسوفو).
14. في (12-13) ديسمبر (2003)، تم اعتماد الاستراتيجية الأوروبية للأمن (ESS)، والنقاش حول الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)، بما في ذلك ما يمكن أن تصبح في وقت لاحق باسم السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة (CSDP). وكُلف الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، (خافيير سولانا)، لصياغة هذه الاستراتيجية. وصدر عن هذا الاجتماع تقرير حول التحديات الأمنية الرئيسية وآثارها السياسية اللاحقة للاتحاد الأوروبي وتحديد ثلاثة أهداف استراتيجية لدفاع عن الأمن الأوروبي، وصدر التقرير تحت عنوان "أوروبا آمنة في عالم أفضل - الاستراتيجية الأمنية الأوروبية".
15. تم التوقيع على معاهدة (لشبونة) في يونيو (2008)، حيث رفضت إيرلندا معاهدة لشبونة في استفتاء. وفي أكتوبر (2009)، وافقوا على المعاهدة في استفتاء ثان.
16. ديسمبر (2009)، تدخل معاهدة (لشبونة) حيز التنفيذ، وتم تعيين (كاثرين أشتون) بمنصب الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. وتعديل مدة رئاسة الاتحاد من ستة أشهر إلى سنتين ونصف قابلة للتمديد مرة واحدة مع بعض الأدوار لرئيس المجلس الأوروبي ليس فقط في مجال الشؤون البروتوكولية ولكن في حالات الأزمات.
- مما سبق يتبين حرص الدول الأوروبية على ضرورة وضع الأنظمة وبناء المؤسسات فوق الوطنية التي تعمل على توحيد الجهود لضمان عدم تكرار حروب أوروبية جديدة، واحتواء كافة الدول ضمن اتحاد أوروبي يسعى لتحقيق الأمن والاستقرار لكافة دوله. وسيظهر خلال الدراسة، وفي فصل "محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، طبيعة وآليات اتخاذ القرار في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ودور ذلك في تحديد سياسته الخارجية.

المطلب الثاني

السياسة الأوروبية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (1948-1970)

أولاً: تطور الموقف الأوروبي مع قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد حرب (1948):

تعود الروابط بين أوروبا والمنطقة العربية منذ عهد الاستعمار عندما سيطرت المملكة المتحدة وفرنسا على أراضي الإمبراطورية العثمانية. ونتيجة لسيطرة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على النفوذ السياسي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، "انحسر التأثير الأوروبي في المنطقة العربية، وذلك بسبب خروج أوروبا من هذه الحرب ضعيفة ومنهكة اقتصادياً وعسكرياً. وهذا ما أدى لتراجع دورها العالمي لمصلحة القوى الجديدة" (صالح، 2010: 9). وبعد الانسحاب البريطاني من فلسطين عام 1948، واندلاع الحرب بين الدول العربية وإسرائيل، بما عرف بعام النكبة، "والتي نشأ عنها احتلال (77%) من مساحة فلسطين التاريخية" (السهي، 2004: 35)، وأدى ذلك لتأسيس دولة إسرائيل. وقد تأسست العلاقات التاريخية بين أوروبا وإسرائيل منذ نشأتها على عدة أبعاد أو محددات، سياسية واقتصادية وأيضاً أيديولوجية، وهناك محدد خاص، والذي قد يعتبر محددًا أو التزاماً قد يسمى عند البعض "كمحدد أخلاقي بسبب عقدة الشعور بالذنب من القوى الغربية تجاه اليهود، الذين أبدووا من قبل النظام النازي أثناء الحرب العالمية الثانية" European Security Strategy – A Secure Europe in A Better World (2003: 37)، هذه المحددات مجتمعة، جعلت توفير الأمن لإسرائيل أولوية استراتيجية لدى الدول الأوروبية، "وهذا ما سيتضح في فصل محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي". ومع انكماش العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية لبضع سنوات بعد حرب (1948)، "حيث لم يكن للاتحاد من تأثير سياسي فعلي باعتباره ممثلاً لأوروبا؛ بل كانت لكل دولة سياساتها الخاصة" (جريش، 2010: 2). إلا أن الصلات بين أوروبا والمحيط العربي، لم تستمر في هذا الانكماش، "نظراً لأن معظم الدول الأوروبية كانت -وبعض ما زالوا- يعتمدون على إمدادات ثابتة ومستمرة من الطاقة من الدول العربية، وفي ضوء حاجة الاتحاد الأوروبي لوجود منطقة آمنة في الجوار، وحل مشاكل الهجرة ومنع العنف والتطرف في المنطقة العربية، والحاجة الاقتصادية والعلاقات التجارية الأخرى، طرأت الحاجة لضرورة إعادة النفوذ الأوروبي لدى الدول العربية، وأعتبر الاستقرار في تلك الدول في غاية الأهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ويُعتبر حل النزاع العربي- الإسرائيلي أولوية استراتيجية أيضاً للاتحاد في تلك المنطقة" (European Security Strategy – A Secure Europe) (2003: 37)

ثانياً: تطور التنسيق في المواقف السياسية للدول الاتحاد الأوروبي بعد حرب (1967):

من أجل توضيح كيف تطور موقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تدريجياً خلال فترة الستينيات، حتى أصبح موقفاً شاملاً وواضح المعالم مع بداية السبعينيات، حتى وصل ذلك الموقف ليمثل في رؤية

مشتركة تعتمد على اتجاهين يؤصلان لماهية موقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. "الاتجاه الأول: تم تضيق الخلافات بين مواقف الدول الأعضاء وصولاً إلى النقطة التي يتم تقاسمها، هذه النقطة المشتركة تعتمد على ركيزتين: حل الدولتين، واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي" (Tocci, 2009:12-14). الاتجاه الثاني: "توسع تدابير السياسات والأدوات الخاصة بالاتحاد الأوروبي، وذلك باعتماد العلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف والثنائية" (Pace, 2010: 87)، وبالتوازي مع ذلك، زيادة في عدد الجهات الفاعلة داخل الاتحاد الأوروبي والمشاركة في صنع السياسات. "حيث تطور التعامل مع القضية من مستوى الاعتماد على التصريحات إلى مستوى أصبح فيه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تدريجياً جزءاً لا يتجزأ من البُعد الاقتصادي، وأول دعامة للعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي" (Tocci, 2009:12-14).

على الرغم من وجود اختلافات في المصالح والمورثات التاريخية لموقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما سيأتي ذكره لاحقاً في فصل "محددات السياسة الخارجية"، ويعتبر الصراع العربي الإسرائيلي القضية الأولى والأهم التي وجدت تنسيقاً في السياسات بين الدول الأعضاء بعد نهاية فترة الستينيات، وهذا ما لوحظ في الإعلانات المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي.

التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية كان خطوة لا مفر منها لتعزيز نمو الاقتصاد الوطني، ولاحتواء مخاطر نشوب حرب مدمرة بين تلك الدول. السياسة الخارجية كانت في البداية في يد الدول الأعضاء. ويبدو ذلك وضاحاً خاصة في عدم مقدرة الاتحاد الأوروبي ليتفاعل بشكل منسق مع أحداث حرب الأيام الستة في عام (1967) بين إسرائيل والجوار العربي. حيث جاءت المواقف من الحرب متباينة، فقد جاء الموقف الألماني ما قد نسميه بالحياد الناعم" (أبو غزالة، 2010: 6) وذلك في أحسن الظروف، أمّا في أسوأ حالات الموقف الألماني، فقد جاء في بعض الأحيان مشابه "للموقف الهولندي الذي كان معروفاً بدعمه وتأييده لوجهات النظر الإسرائيلية" (نافعة، 2004: 532)، "أمّا فرنسا والتي تميزت بموقف رئيسها (ديغول²) الذي حمل إسرائيل مسؤولية الحرب، وكان شديد الغضب في خطاباته، وأعلن عن قطع العلاقات العسكرية مع إسرائيل" (سيفير، 2010: 6-7)، "من هنا لم يكن للاتحاد الأوروبي حتى عام (1967) سياسة جماعية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وربما فضلت عدم الدخول في مشاكل المنطقة العربية السياسية لشعورها بصعوبة التعامل مع المنطقة بين التزامها بأمن إسرائيل من ناحية، وبين مصالحها الاقتصادية مع العالم العربي من ناحية أخرى" (عثمان، 2006: 71)، إلا أنّ فرنسا كانت حالة خاصة بمواقفها القوية في معارضتها لإسرائيل بعد حرب (1967).

² شارل ديغول (1890-1970) جنرال ورجل سياسة فرنسي، ينظر الفرنسيون إلى شارل ديغول إلى أنه الأب الروحي للجمهورية الفرنسية الخامسة، ويرجع الكثير من الفرنسيين الفضل إلى الجنرال ديغول في استقلال بلادهم من الجيوش النازية أثناء الحرب العالمية الثانية، وعرف بمواقفه المساندة للقضايا العربية، حيث على إثر حرب يونيو 1967 قرر الجنرال ديغول وقف تصدير السلاح إلى إسرائيل، وصرح أن لدى إسرائيل رغبة توسعية، وهو ما اعتبرته الحكومة الإسرائيلية معاداة للسامية.

ما بين الغاية الاقتصادية والتي نشأ على أساسها الاتحاد الأوروبي، وبين الغاية السياسية في قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، هذا ما عكس الحاجة لتناسق القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي مع المواقف السياسية. وفي أعقاب مؤتمر قمة (لاهاي) في عام (1969)، الدول الأعضاء اتفقت على عدة نقاط من أجل تحسين التعاون السياسي الخارجي للجماعة الأوروبية، وهذه النقاط كالتالي:

- ينبغي على الحكومات التشاور في جميع القضايا المهمة التي تخص السياسة الخارجية.
- الدول الأعضاء ينبغي أن تمتلك الحق في اقتراح المشاورات السياسية بشأن جميع المسائل التي يختارونها.
- وزراء الخارجية ينبغي عليهم الاجتماع مرتين على الأقل سنوياً، والإعداد للقاء من خلال اللجنة السياسية.
- واقترحوا أنّ هذه اللجنة يجب أن يكون أعضاؤها هم مدراء الإدارات السياسية للمكاتب الخارجية، ويجب أن تجتمع أربع مرات على الأقل في السنة للتحضير لاجتماع وزراء الخارجية وتنفيذ قراراتها.

الأهم من ذلك في اللقاء الأول للجنة التعاون السياسي الأوروبي التي عقدت عام (1970)، وكانت تضم وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، وكانت لمناقشة الأوضاع في الشرق الأوسط، كان موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي دائماً على جدول الأعمال (Dosenrode and Stubkjaer 2002, 5).

المطلب الثالث

تطور موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية (1971-1991)

أولاً: وثيقة (شومان) عام (1971):

على الرغم من شروع دول الاتحاد الأوروبي بالتنسيق في المواقف السياسية فيما بينهم، وذلك بناء على نتائج مؤتمر قمة (لاهاي) عام (1969)، ومع ذلك حتى عام (1970)، لم يكن الاتحاد الأوروبي مهياً لإدراج قضية الشرق الأوسط أو قضية الأراضي المحتلة في جدول أعماله. وكانت المرة الأولى التي يظهر فيها موقف إيجابي مشترك نحو القضية الفلسطينية قد بدأ مع وثيقة (شومان) عام (1971). وفي هذا العام، وضعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ورقة مشتركة حول الشرق الأوسط، ما يُسمى بوثيقة (شومان). في هذه الوثيقة سلط الضوء على المبادئ الستة (مناطق منزوعة السلاح، وتدويل القدس، انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، إعطاء حرية الخيار للاجئين في تقرير مكان سكناه، تأجيل قضية السيادة في القدس الشرقية، والموافقة على تسوية سلمية للصراع بين إسرائيل وجيرانها العرب وفق بعثة الأمم المتحدة والمسماة

(Jarring Mission)، والتي تعتبر قرار مجلس الأمن رقم (242)³ مرجعية لحل الصراع. وإن كانت هناك وجهات نظر مختلفة بشأن وضع وثيقة (شومان) بالنسبة لفرنسا تعتبر الوثيقة تمثل الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي، في حين أنّ ألمانيا وهولندا تعتبرها مجرد ورقة عمل، ومع ذلك تُعتبر وثيقة (شومان)، أول بادرة من التقارب بين مواقف الدول الأعضاء، إذا ما قورنت إلى ردود الفعل غير المنسقة لحرب عام (1967) (عثمان، 2006: 69، 75-78).

ثانياً: بيان أوروبي مشترك في نوفمبر (1973):

أما بعد حرب أكتوبر عام (1973)، حيث تم إصدار بيان أوروبي مشترك في نوفمبر (1973) دعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى احترام قرار مجلس الأمن (4338)⁴، والذي أكد على ضرورة تنفيذ القرار (242)، وتم الحديث حول وجوب احترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين. يُعتبر هذا التغيير في الخطاب أمر في غاية الأهمية، حيث نقل الفلسطينيون من النظر إلى قضيتهم كلاجئين إلى "قضية سياسية"، وينبغي أن تُعامل وفقاً لذلك (نافعة، 2004: 532).

ثالثاً: إعلان لندن (1977):

وفي لندن من عام (1977)، وفي اجتماع المجلس الأوروبي، أكد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني وحاجتهم إلى وطن. "حيث تم إصدار إعلان لندن عن المجلس الأوروبي فيما يخص قضية الشرق الأوسط، وذلك في (29) يونيو (1977)، ويمكن ذكر أهم النقاط الواردة في مؤتمر لندن (1977) في النقاط التالية:

- ينبغي أن تستند التسوية السلمية على أساس قراري مجلس الأمن (242 و 338)
- عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.
- على إسرائيل إنهاء احتلال الأراضي التي استولت عليها بعد حرب عام (1967).
- احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال لجميع دول المنطقة، وبحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.
- الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في أي عملية سلام دائم وعادل في المنطقة، حيث ما زال هذا هو الرأي الراسخ لدول الاتحاد الأوروبي، وأنّ جميع هذه النقاط يجب أن يُؤخذ بها بالكامل" (Pardo and Peters, 2012:141-142).

³ القرار رقم 242 هو قرار أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في 22 نوفمبر 1967، وجاء في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة والتي وقعت في يونيو 1967 والتي أسفرت عن هزيمة الجيوش العربية واحتلال إسرائيل لمناطق عربية جديدة (مع احتلال باقي أراضي فلسطين التاريخية). وكان من أهم ما نص عليه القرار هو سحب القوات المسلحة من أراض التي احتلتها في النزاع، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

⁴ قرار مجلس الأمن الدولي رقم (338) صدر في 22 أكتوبر 1973، وذلك في أعقاب حرب أكتوبر، حيث تبني مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة هذا القرار، في جلسته رقم 1747. وطالب القرار بضرورة وقف إطلاق النار، والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم (242) بجميع أجزائه.

رابعاً: إعلان البندقية عام (1980):

بناء على التطور في الموقف الأوروبي بعد إعلان برلين (1977)، جاء إعلان البندقية عام (1980)، والذي أُعتبر تنويجاً لمواقف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ويُعتبر هذا الموقف تمهيداً لموقف الاتحاد الأوروبي قبل الدخول في معاهدة السلام الفلسطينية الإسرائيلية مع بداية مؤتمر (مدريد)، ولمزيد من التفصيل، يمكن إلقاء الضوء على إعلان البندقية في النقاط التالية (النقاط الرئيسية لإعلان البندقية تم الحصول عليها من موقع جريدة الدستور الصادرة عن الشركة الأردنية للصحافة والنشر):

1. كان إعلان البندقية نتاج ما بعد حرب أكتوبر واتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية، وذلك سعياً من الاتحاد الأوروبي لمنع حالة التآزم في المنطقة.
2. يؤكد فيه الاتحاد الأوروبي على أهمية أمن منطقة الشرق الأوسط والحفاظ على السلم المتبادل.
3. استناد إعلان البندقية إلى قراري مجلس الأمن رقم (242 و338) وإعلان لندن عام (1977).
4. الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفق قرارات مجلس الأمن وإعلان لندن (1977).
5. استعداد الاتحاد الأوروبي للمشاركة في تطبيق حل سلمي من جهة الأمم المتحدة أو ضمن إطار دولي مشترك.
6. تأكيد الاتحاد الأوروبي بشكل واضح أنّ المشكلة الفلسطينية ليست مجرد مشكلة لاجئين، وأنه يؤمن بوجود الشعب الفلسطيني الذي يجب تمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير بصورة كاملة عن طريق عمل ملائم يرد في إطار حل سلام شامل.
7. الإشارة إلى إشراك منظمة التحرير ضمن إطار الحل السلمي، والإشارة إلى الوسيلة المتبعة في ذلك وهي المفاوضات.
8. التأكيد على خصوصية وضع القدس، وعلى عدم قبول الاتحاد الأوروبي لأي تصرف من قبل إسرائيل يؤدي لتغيير وضع القدس، ويعني بذلك عدم القبول بأيّ تغيير يؤدي لفقدان حق الفلسطينيين في كون القدس عاصمة لدولتهم المرتقبة.
9. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة إنهاء احتلال الأراضي التي استولت عليها إسرائيل عام (1967)، ويؤكد على هذا المطلب بأن يحدث مثلما فعلت إسرائيل عند انسحابها لجزء من سيناء، كذلك يشير إلى الأراضي وليس من أراضٍ كما ذكر نص قرار مجلس الأمن (242)، وأكد على عدم شرعية المستوطنات واعتبرها تمثل عقبة خطيرة أمام مسيرة السلام، وقد ذكر القدس بشكل ضمني فيما يخص عدم شرعية التغيرات الديمغرافية والعقارية، والذي دأب الاحتلال على فعله داخل مدينة القدس.
10. يؤكد الاتحاد الأوروبي على عدم استخدام العنف والتخلي عن القوة والتهديد باستعمالها.

11. يشير الاتحاد الأوروبي إلى نيته القيام بخطوات عملية تبدأ بالتواصل مع الأطراف المعنية للنقاش حول موقفها من المبادئ التي جاءت وفق هذا الإعلان، وعلى ضوء هذه المواقف سيتم تحديد شكل مبادرة السلام بين الأطراف.

ومن خلال ما تم ذكره للنقاط السابقة في إعلان البندقية يمكن اعتبار هذا الإعلان، تعزيزاً لمواقف الاتحاد الأوروبي. لقد أكد إعلان البندقية على ضرورة حل الصراع وفق قراري مجلس الأمن (242 و338)، والإشارة إلى "حل سلمي دولي" لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإشراك منظمة التحرير ضمن هذا الحل، وأكد على عدم شرعية الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، وعدم القبول بأيّ تغييرات تطرأ على الأرض بسبب احتلالهما، واعتبر الاستيطان عقبة خطيرة أمام مسيرة السلام.

"ومنذ ذلك الحين أصبح إعلان البندقية أساس كل الخطوات اللاحقة التي أدت إلى نهج يقوم على الركيزتين السابقتين الذكر (حل الدولتين، واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني)، الحل القائم على دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والقابلة للحياة" (Tozzi, 2010: 56).

"كما يمكن الإشارة إلى أنّ الموقف الأوروبي في إعلان البندقية كان متقدماً كثيراً عن المواقف التي تم تبنيها دولياً حول مبادئ الحل حتى ذلك الحين، ما حدا بالولايات المتحدة، التي لم تكن تدعم قيام دولة فلسطينية مستقلة كما كانت تعارض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى انتقاد تلك الخطوة الأوروبية. إلا أنّ هذا الموقف تغير بعد حين، وإن استغرق ذلك وقتاً، فأصبح حل الدولتين مقبولاً لمنظمة التحرير الفلسطينية وللولايات المتحدة وإسرائيل" (قسيس، 2012: 123).

الخلاصة:

يتبين من خلال ما ورد من تحليل لمواقف الاتحاد الأوروبي للفترة ما بعد حرب (1967)، وحتى ما قبل مؤتمر (مدريد)، أنّ الاتحاد كان له دوراً كبيراً في وضع القضية الفلسطينية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. إنّ اتفاقية (مدريد) التي عُقد مؤتمرها في عام (1991)، كانت نتاج إرهابات هذا الحراك الذي بدأ مع إعلان لندن (1977) وإعلان البندقية (1980). ولكن ما نريد معرفته في المبحث التالي، هو دور الاتحاد الأوروبي في مؤتمر (مدريد) وما بعده من اتفاقيات ومباحثات، ومدى فاعلية هذا الدور.

المبحث الثاني

تطور موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية منذ (1991-2000)

مقدمة:

بناء على ما جاء في إعلانات ومبادرات الاتحاد الأوروبي بشأن ضرورة إيجاد معاهدة سلام فلسطينية إسرائيلية، والتي جاء الحديث عنها في إعلان البندقية، وفي محادثات السلام المصرية الإسرائيلية، ومع قيام القوات الإسرائيلية باجتياح لبنان عام (1982)، والذي أدى إلى رحيل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان إلى تونس، حيث بدأت المنظمة تسعى نحو خيار التسوية مع الاحتلال الإسرائيلي، وبناء عليه جاء عام (1988) لتعترف المنظمة وفي اجتماع مجلسها الوطني بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وأبرزهما القراران (181⁵ و242)، ما ترتب عن ذلك اعتراف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود، هذا في ظل ظروف عربية وعالمية لم تكن مواتية للقضية الفلسطينية، حيث التغير في موازين القوى الدولية، وتزعّم الولايات المتحدة قيادة القطب الأوحى في العالم، وذلك مع بداية فترة التسعينيات وعلى إثر سقوط الاتحاد السوفيتي، ونشوب الحرب على العراق، وانقسام الدول العربية، مما ساهم في البدء بمرحلة تاريخية جديدة من مراحل حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

في هذا المبحث، سيتم التركيز على موقف الاتحاد الأوروبي من مؤتمر (مدريد) واتفاقية (أوسلو)، ودوره فيما وصلت إليه عملية السلام من نتائج. وكذلك موقفه من المباحثات والمفاوضات التي حدثت بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد قيام السلطة الفلسطينية، مثل: محادثات (واي ريفر) عام (1998)، وإعلان الاتحاد الأوروبي في برلين (1999).

⁵ القرار 181 هو قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة والذي أُصدر بتاريخ 29 نوفمبر 1947، وينص على أن تكون الدولة العربية على مساحة (44.8%) والدولة اليهودية على مساحة (54.7%)، ويكون للقدس كيان مستقل على مساحة (0.5%) وخاضع لنظام دولي خاص، تتولى الأمم المتحدة إدارته عبر مجلس وصاية.

المطلب الأول

الموقف الأوروبي من مؤتمر (مدريد) للسلام (1991) وحتى اتفاقية (أوسلو)

أولاً: مؤتمر (مدريد) للسلام (1991):

رأينا فيما سبق، كيف كان دور الاتحاد الأوروبي في وضع اللبنة الأولى نحو تعزيز وجود الحل السلمي وبإشراف دولي، وعليه لم يكن انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام (1991) بالشيء المفاجئ؛ بل جاء نتيجة لتدرج المواقف الدولية نحو التمهيد لوضع حد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. لقد سعى الاتحاد الأوروبي من خلال مؤتمر (مدريد) للسلام، لتأييد المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين ورحب بالاتفاق من حيث المبدأ لحل النزاع بين جميع الأطراف، ورحب بالموقف الإيجابي لصالح المجلس الوطني الفلسطيني لحل مشكلة التمثيل الفلسطيني" (Pardo and Peters, 2012: 178). إنَّ المبادئ السياسية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، تتمثل في حل الدولتين، ودعم بناء الدولة الفلسطينية وإدانة المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وقد نشأت هذه المبادئ بعد اعتراف الاتحاد الأوروبي في إعلان البندقية عام (1980)، حيث اعترف المجلس الأوروبي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وبالنسبة لموقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام منذ مؤتمر (مدريد)، "تم التأكيد عليه من خلال كلمة وزير خارجية هولندا، التي ألقاها نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أبدى فيها اهتمام ومشاركة الاتحاد في إنجاح المفاوضات في مختلف مراحلها. وأكد الاتحاد التزامه بمبدأ "الأرض مقابل السلام"، كما التزم بنهج المفاوضات المباشرة على أساس القرارين (242 و338). وعلى الرغم من أنّ مشاركة الدول الأوروبية في مؤتمر (مدريد) لم تكن فعالة، وما يؤكد ذلك، حضور الاتحاد الأوروبي في قاعة المؤتمر كأيّ وفد آخر مدعو، ولكن قد يُعتبر انعقاد المؤتمر في عاصمة أوروبية بمثابة تحول مهم في الدور الذي يطمح الاتحاد بأن يلعبه في عملية السلام في الشرق الأوسط، وتراجعاً عن الموقف الإسرائيلي السابق الراض لأيّ دور لأوروبا في المنطقة" (الزيتونة، 2012: 14).

"لقد كان دور الاتحاد الأوروبي في مؤتمر (مدريد)، في حدود دور المراقب، وما يشبه دور الشريك الأصغر بجانب الولايات المتحدة ليكون ضمن فريق عمل معني بالتنمية الاقتصادية الإقليمية (Bicchi and Gillespie, 2012: 106)، حيث جرى استبعاد الاتحاد الأوروبي عن المناقشات السياسية. "وقد عملت الولايات المتحدة على إبقاء الدور الأوروبي في العملية السلمية في أضيق الحدود، وهو دور الممول الاقتصادي"، ونجحت في تهميشه في مؤتمر (مدريد)، ولم يستطع الاتحاد الأوروبي الحصول على أكثر من مراقب، أو الحصول على أيّ موقع رسمي مهم في عملية المفاوضات" (فضل، 2009: 21).

ثانياً: اتفاقية (أوسلو) (1993):

هيمنت واشنطن على مهمة القيادة لما أصبح يسمى بعملية السلام في الشرق الأوسط (MEPP)، والتي بدأت بعد حرب الخليج الثانية⁶ عام 1991، حيث كانت القوة العسكرية الأمريكية هي المسيطرة على الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، وقد أدت هذه العملية إلى اتفاقية (أوسلو)، والمعروف رسمياً باسم "إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي"، وهو اتفاق سلام وقعه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في (13) سبتمبر (1993)، بحضور الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون). والتي كانت نتاج ما أفرزه مؤتمر (مدريد) للسلام برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وقد جاء اتفاق (أوسلو) تنويجاً لسلسلة من جولات التفاوض السرية التي انعقدت في العاصمة النرويجية (أوسلو) على مدار ثمانية أشهر ونصف بين فريق فلسطيني يمثل منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة، وآخر إسرائيلي يمثل الحكومة الإسرائيلية ولكن مع استبدال صفتهم الحكومية بصفة شخصيات أكاديمية. وبالتزامن كانت تجري مفاوضات في واشنطن بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي " (موقع المركز المعاصر للدراسات: 2015/7/12).

وبمجرد الانتهاء من تلك المحادثات سواء ما اتصفت بالسرية أو تلك التي كانت مستمرة في واشنطن، تم التوقيع على الاتفاق؛ مما يعني أنّ دور الولايات المتحدة كان يمثل دوراً قيادياً لإدارة هذه المحادثات، فلا يعني وجود مفاوضات أُشيع عنها أنها سرية وفي العاصمة النرويجية قد حدثت بمعزل عن الإدارة الأمريكية. "أما دور الاتحاد الأوروبي، فقد شارك فيها ضمن عملية متعددة الأطراف، والتي رافقت المفاوضات الثنائية حتى منتصف التسعينات" (Bicchi and Gillespie, 2012: 107). بعد التوقيع على اتفاق (أوسلو) لم يتغير دور الاتحاد الأوروبي عما كان عليه في محادثات (مدريد)، "حيث تراجع دوره السياسي للمقعد الخلفي في المحادثات ولم يسهم إلا في المباحثات المتعددة الأطراف من خلال لجان خاصة متعلقة بقضايا اللاجئين والمياه ونزع أسلحة الدمار الشامل" (الزيتونة، 2012: 16). لكنه أصبح الدافع الرئيسي لعملية السلام في الشرق الأوسط، من خلال تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية. ومما يؤكد هذا الدور أنه أنشأ الشراكة الأورو-متوسطية (EMP)⁷ من خلال اتفاقية (برشلونة) عام 1995، والتي حاول من خلالها تقديم الدعم وبناء الاقتصاد للأطراف المعنية وعلى وجهه التحديد السلطة الفلسطينية، ولا يمكن تجاهل العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، والتي زادت قوتها بعد اتفاق (أوسلو) نتيجة لتلك الشراكة الأورو-متوسطية، والتي سيُرى مدى قوتها فيما بعد.

⁶ حرب الخليج الثانية، تسمى كذلك عملية عاصفة الصحراء أو حرب تحرير الكويت (17 يناير إلى 28 فبراير 1991)، هي حرب شنتها قوات التحالف المكونة من 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق

⁷ Euro-Mediterranean Partnership (EMP)

الشراكة الأورو-متوسطية أو (عملية برشلونة) أو يورو-ميد "EUROMED". بدأت عام 1995 من خلال مؤتمر برشلونة الأورو-متوسطي والذي اقترحه إسبانيا ونظمه الاتحاد الأوروبي لتعزيز علاقاته مع البلدان المطلة على البحر المتوسط في شمال أفريقيا وغرب آسيا. كما اقترح فيه عديد السياسات من بينها الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. تحقيق شروط تجارية متبادلة مرضية لشركاء المنطقة. ومن ضمن هذه الدول، (السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل)

المطلب الثاني

الموقف الأوروبي فترة المفاوضات بعد قيام السلطة الفلسطينية وحتى عام (2000)

أولاً: محادثات (واي ريفر) عام (1998):

في العام (1998) وفي عهد (نتنياهو)، وقعت حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية في نهاية محادثات متواصلة بوساطة (كلينتون) و(الملك حسين)، في البيت الأبيض على مذكرة (واي ريفر) التي وافقت إسرائيل في إطارها على الانسحاب من (13%) من أراضي الضفة الغربية، على أن يتم ذلك بمراحل مقابل زيادة مكافحة الإرهاب، زيادة التعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية واعتقال أفراد المقاومة الفلسطينية. وقد جاءت الأحكام الرئيسية لمذكرة (واي ريفر) كما يلي: (موقع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، 2015/7/11)

1. المزيد من إعادة الانتشار:

على الجانب الإسرائيلي القيام بالمزيد من إعادة الانتشار في الخطوة الأولى والثانية على أن يتم نقل (13%) من المنطقة C إلى الجانب الفلسطيني وذلك بنقل (1%) إلى المنطقة A و(12%) إلى منطقة B، كما ويتم نقل (14.2%) من منطقة B إلى المنطقة A.

2. الأمن:

على الجانب الفلسطيني أن يؤدي سياسة لا هودة فيها تجاه الإرهاب والعنف، وعلى (أن) يتم وضع خطة عمل من قبل الفلسطينيين وتقاسمها في ذلك الولايات المتحدة بحيث تبدأ التنفيذ على الفور، بالإضافة إلى التعاون الأمني الإسرائيلي الفلسطيني الثنائي، ستجتمع لجنة أميركية فلسطينية أسبوعياً لمراجعة الخطوات المتخذة للقضاء على الإرهاب، وعلى الجانب الفلسطيني إلقاء القبض على الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال عنف وإرهاب والقيام بمزيد من التحقيق والملاحقة وفرض العقاب، على الجانب الفلسطيني القيام وباستخدام القوة لتنفيذ وباستمرار جمع الأسلحة النارية غير القانونية، واتفق الجانبان على أن يتم التعاون الأمني بينهم مبنياً على روح الشراكة، ومن أبرز النقاط الأمنية، إنشاء لجنة فلسطينية إسرائيلية أميركية على مستوى عالٍ تجتمع كل أسبوعين بغرض تقييم التهديدات الأمنية، وأي عوائق بخصوص التعاون الأمني.

3. منع التحريض:

على الجانب الفلسطيني إصدار مرسوماً يمنع جميع أشكال التحريض على العنف والإرهاب، وإنشاء آليات للعمل بمنهجية ضد جميع التهديدات أو العنف أو الإرهاب، وستجتمع لجنة من الولايات المتحدة والفلسطينيين والإسرائيليين بشكل منتظم لرصد حالات التحريض المحتمل على العنف أو الإرهاب، ولإعداد توصيات وتقارير بشأن كيفية منع مثل ذلك التحريض. هذا وستتألف لجنة من المتخصصين لمراقبة آليات إنفاذ القانون والتعليم والإعلام.

4. ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية:

على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس المركزي الفلسطيني، التأكيد على خطاب (2) يناير من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إلى الرئيس (كلينتون) بشأن بطلان أحكام الميثاق الوطني الفلسطيني التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في (10/09 سبتمبر 1993).

5. اللجان الانتقالية والقضايا الاقتصادية:

وقد تعرضت لحث الطرفين على الاتفاق على الطريق الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية، ومطار غزة الدولي، وكذلك بناء ميناء غزة. وأخيراً التمهيد بمجرد الانتهاء من الفترة الانتقالية للبدء بمفاوضات الوضع الدائم.

ويتضح هنا استمرار التهميش لدور فاعل للاتحاد الأوروبي في محادثات السلام، حيث "غياب ذكر أي دور للاتحاد الأوروبي في تلك المحادثات، إذ لم يؤت على ذكرها مرة واحدة في مضمون مذكرة (واي ريفر)، في حين ذُكرت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المرات" (الزيتونة، 2012: 17). ورغم دور الاتحاد الأوروبي الهامشي في هذا الموقف إلا أنه تماشى مع توجيهات الولايات المتحدة الأمريكية ومطالبها من السلطة الفلسطينية. حيث ومن خلال تحليل ما ورد في مذكرة (واي ريفر)، يتبين أنها قد ركزت على شروط أمنية صارمة، جاءت متناسقة مع موقف الاتحاد الأوروبي الداعم لأمن إسرائيل المطلق، وبغض النظر عن مخالفة مبدأ الأرض مقابل السلام الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي كمبدأ أساسي لعملية السلام. وما يؤكد الانسجام في المطالب الأمنية للاتحاد الأوروبي مع المطالب الأمنية الإسرائيلية التي جاءت بها مذكرة (واي ريفر)، ما جاء في إعلان برلين الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي عام (1999)، والذي أكد فيه الاتحاد الأوروبي ضرورة التزام الجانب الفلسطيني بتنفيذ جميع التفاهات المتعلقة بالمخاوف الأمنية الإسرائيلية.

ثانياً: إعلان برلين (1999):

ويمكن تحليل ما جاء في إعلان برلين لبيان موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية، حيث تم الحصول على الإعلان من (موقع البرلمان الأوروبي، إعلان المجلس الأوروبي-برلين (1999): (2015/7/11). ويمكن إجمال الموقف في النقاط التالية:

1. عملية التفاوض:

يؤكد دعمه للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، واعتماد ما تم التوصل إليه من اتفاقات قائمة بما يؤدي لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة وقابلة للحياة وسلمية، ويدعو لاستئناف مَبكر للمفاوضات الوضع النهائي، وأن يتم الانتهاء منها بشكل سريع، وقد حدّد الفترة في غضون سنة واحدة. ويؤكد على ضرورة امتناع كلا الطرفين عن القيام بأنشطة تتعارض مع

القانون الدولي أو تحكم مسبقاً على نتائج مفاوضات الوضع النهائي، بما في ذلك جميع الأنشطة الاستيطانية، ومكافحة التحريض والعنف.

2. أمن إسرائيل:

يشير الاتحاد الأوروبي إلى دواعي القلق الناتجة عن جمود عملية السلام، وأنّ مصدر هذا القلق، إمكانية ازدياد المخاطر الأمنية على إسرائيل، ولهذا أظهر موقفه من مذكرة (واي ريفر)، حيث أكد على ضرورة الالتزام بما جاء بها، والتي ركزت في الأساس على الترتيبات الأمنية من الطرف الفلسطيني واستخدام القوة في ملاحقة المسلحين، وربط هذا الالتزام بما يحقق أقصى درجات الأمن للطرف الإسرائيلي. وفي هذا السياق رحب الاتحاد الأوروبي بقرار المجلس الوطني الفلسطيني الذي أقر إلغاء الأحكام الواردة في الميثاق الوطني الفلسطيني، والتي كانت تحض على تدمير إسرائيل.

3. التأكيد على الالتزام بالقرارات الدولية وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته:

وكما صدر عن إعلان البندقية عام (1980)، يؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة الاستناد لقراري مجلس الأمن (242 و338)، ولكن في إعلان برلين أضاف الاتحاد دعوته للطرفين للالتزام بالمبادئ الأساسية التي أنشئت في إطار (مدريد وأوسلو) والاتفاقات اللاحقة، هنا يجب ملاحظة موقفه الذي يتبنى نتائج المفاوضات بغض النظر عن محصلتها، وهل هي متناسبة مع قرارات الشرعية الدولية بما تكفل حقوق الشعب الفلسطيني التي أكد عليها في إعلان البندقية.

وما قد يعتبره البعض تطوراً ملحوظاً من جهة الاتحاد الأوروبي، "ما أعاد تأكيده وبشكل أكثر تفصيلاً حول الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وذلك ما جاء ذكره، ولأول مرة عن إنشاء دولة فلسطينية، حيث أكدت الدول الأعضاء "استعداد الاتحاد الأوروبي للنظر في الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب" (Plessix, 2013: 6).

تعقيب:

إنّ المبادئ السياسية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية تتمثل في حل الدولتين، ودعم بناء الدولة الفلسطينية وإدانة بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية التي أُحتلت بعد عام 1967. إنّ الاتحاد الأوروبي كان له دوراً كبيراً في وضع القضية الفلسطينية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، ويظهر ذلك جلياً في دعمه للقرارات الدولية وذلك في إعلان لندن 1977 وإعلان البندقية 1980، لقد كانت الشرعية الدولية في ذلك الحين ذات صوت مرتفع وواضح؛ ولكن مع بدء عملية السلام الفلسطيني الإسرائيلي أصبح الصوت المرتفع لعملية التفاوض وخفت صوت الشرعية الدولية.

وسعى الاتحاد الأوروبي من خلال مؤتمر (مدريد) للسلام، لتأييد المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، ولكن في حدود دور المراقب، وما يشبه دور الشريك الأصغر بجانب الولايات المتحدة، ليكون ضمن فريق

عمل معني بالتنمية الاقتصادية الإقليمية. وفي اتفاق (أوسلو) شارك فيها ضمن عملية متعددة الأطراف، والتي رافقت المفاوضات الثنائية، لكنه أصبح الدافع الرئيسي لعملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، والذي ساهم في قيام مؤسساتها الوطنية.

وفي المقابل، يمكن استنتاج أنّ الاتحاد الأوروبي مؤيد ومساند لجميع التبريرات الصادرة عن إسرائيل بخصوص المخاوف الأمنية والتي تم التأكيد عليها في محادثات (واي ريفر 1998). وقد جاء موقف الاتحاد الأوروبي معلناً التزامه القوي تجاه أمن إسرائيل، وبغض النظر عن تعنتها وإصرارها على عدم تقديم تنازلات لصالح الفلسطينيين، وقد أكد هذا الموقف ما صدر عن الاتحاد الأوروبي في إعلان (برلين 1999)، مع ضرورة ملاحظة موقفه الذي يتبنى نتائج المفاوضات بغض النظر عن محصلتها، وهل هي متناسبة مع قرارات الشرعية الدولية؟

وعلى الرغم من ذلك يدعو الاتحاد الأوروبي لاستمرار عملية التفاوض بشكل ناجح وفعال، وضرورة التزام إسرائيل بالقرارات الدولية وتأكيد استعداده للنظر في الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب. مما سبق من مواقف للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، سيأتي بشكل مفصل، وموجهاً نحو تحديد موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلي، وتداعياته على العملية السلمية، وهذا ما تسعى هذه الدراسة لتحقيقه والكشف عنه.

الفصل الثالث

محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

تمهيد:

لابدّ من معرفة موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية، وعلى وجه التحديد الموقف من سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وهذا يتطلب الفهم وبشكل دقيق المحددات التي تؤثر في تشكيل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. إنّ أيّ تصرف صادر عن دولة ما، من الممكن التنبؤ به قبل حدوثه، وذلك من خلال الفهم العميق والمسبق لما يؤثر في سياسة هذه الدولة، وما هي محددات ما يصدر عنها من أفعال أو ردود أفعال، وقد اتفقت العديد من الدراسات على إمكانية التحليل العلمي للسياسة الخارجية للدول، وذلك من خلال الوصف والتفسير، والتوصل إلى تعميمات يمكن تطبيقها والخروج بثوابت ترسم شكل السياسة الخارجية للدول والمنظمات الدولية.

وفي هذا المضمون يمكن تحديد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال دراسة محددات، يمكن تقسيمها إلى محددات داخلية وخارجية، هذه المحددات تعطي وسيلة لتحليل المواقف الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، مع إمكانية تبرير تلك المواقف بناء على ما يمكن تعميمه من محددات. وفي هذا الفصل، سيعتمد الباحث إلى فهم محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، الداخلية والخارجية بما يسمح من تحديد موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية بشكل أكثر وضوحاً وأكثر قرباً للواقع السياسي.

المبحث الأول المحددات الداخلية

مقدمة:

لقد انققت العديد من الدراسات على وضع محددات ترسم شكل السياسة الخارجية للدول والمنظمات الدولية، ومن ضمن هذه المحددات، المحددات الداخلية، وهي تلك المحددات التي تصدر عن مؤثرات ناتجة من داخل الدولة أو مجموعة الدول، ويمكن وضع كل من المصالح الداخلية والرأي العام الداخلي وجماعات الضغط والتأثير الأيديولوجي من ضمن المحددات الداخلية، والتي تؤثر بشكل كبير في تحديد السياسة الخارجية لدولة أو مجموعة الدول.

وفي هذا الفصل سيوضح الباحث، كيف ولماذا كانت تلك المحددات الداخلية سبباً في رسم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وكيف ساهمت هذه المحددات في التأثير على صنّاع القرار داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك في وضع الإطار العام والخاص لسياسات الاتحاد الخارجية، مع بيان تأثير بعض تلك المحددات في الكيفية التي تصرّف بها الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.

المطلب الأول محدد المصالح الداخلية

أولاً: دور المصالح الداخلية في تشكيل مؤسسات الاتحاد الأوروبي

يعتبر تاريخ القارة الأوروبية زاخراً بالصراعات، فقد كانت الصراعات تتشأ حول الحدود والمصالح والسيادة؛ بل والدين والعقيدة، وليس أدلّ على ذلك في تاريخ أوروبا الحديث من حرب الثلاثين عاماً "والتي بدأت من عام (1618) وحتى عام (1648)، هذه الحرب التي بدأت كحرب دينية سرعان ما تحولت إلى حرب أوروبية واسعة النطاق شاركت فيها كل من النمسا وإسبانيا وفرنسا والسويد والدنمارك إلى جانب الدويلات الألمانية المختلفة" (سيد، 2009: 134)، ومروراً بحروب نابليون التي شملت كافة أرجاء أوروبا ثم الحرب العالمية الأولى، وتبعتها الحرب العالمية الثانية التي أودت بحياة ما يقارب من (60) مليون إنسان حول العالم كان غالبيتهم من دول أوروبية.

لقد تعلمت أوروبا كثيراً من الحروب التي مرت بها وعقدت الاتفاقيات والمعاهدات في سبيل إيقافها، "فمنذ معاهدة (وستفاليا) عام (1648) التي أنهت على حرب (30) عاماً، "وطرحت مبدأ التوازن الأوروبي الذي نتج عنه الدخول في مرحلة جديدة من العلاقات بين الدول الأوروبية كاعتراف بالحدود السياسية والسيادية فيما بين الدول الأوروبية" (الشامي، 2007: 32).

لقد عُقدت الاتفاقيات والمعاهدات بعد كل حرب من تلك الحروب، وتسعى تلك الاتفاقيات لتحقيق سيادة الدول بما لا يسمح لأيّ دولة التعدي على حقوق الدول الأخرى، وهكذا حتى وصلت أوروبا لما هي عليه الآن من حالة السلام الدائم بين دولها، وذلك بالحفاظ على مصالح الدول جميعاً.

ولهذا السبب ومنذ نشأة الجماعة الأوروبية، وحتى تكوّن الاتحاد الأوروبي حرصت مؤسسات الجماعة والاتحاد دائماً؛ للحفاظ على المصالح الداخلية وسيادة تلك الدول، وكذلك تسعى كل دولة على أن تكون سياسات الاتحاد في صالحها، أو على أقل تقدير لا تشكل عائقاً في طريق تحقيق مصالحها الداخلية. "ويرى معظم مفكري المدارس الواقعية أو الواقعية الجديدة، أنّ الجماعة والاتحاد لم يُحدثا أيّ تغيير في العلاقات بين الدول الأعضاء التي تواصل حكوماتها البحث عن مصالحها الوطنية، والسعي إلى تعظيم قوتها داخل الاتحاد الأوروبي وغيره على حد سواء" (بيندر وأشروود، 2015: 15).

"ويعتبر مجلس الاتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري) المؤسسة الرئيسية التي تعبر فيها كل دولة عن مصالحها الخاصة، وتعمل على موائمة مصالح الاتحاد ككل معها، وتقوم كل دولة بعرض وجهة نظرها عن طريق الوزير المختص، أو من خلال ما يعرف بلجنة الممثلين الدائمين" (كمال ونهرا، 2001: 43)، وبالتالي فإنّ المجلس يمثل مصالح الدول الأعضاء.

ونظراً لتكوين المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي، والذي يعتبر فيه الدولة هي الوحدة الأساسية فيه، وتمثل الحكومات الفاعل الرئيسي في صنع القرار، وبشكل طبيعي فإنّ كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة من خلال وجودها في الاتحاد الأوروبي.

ويأخذ الاتحاد الأوروبي بعين الاعتبار محدد المصالح الداخلية لكل دولة ويدخل التعديلات المستمرة من أجل ضمان تحقيق رضى الرأي العام للشعوب الأوروبية، ويعمل على إنجاز فكرة الاندماج الأوروبي من خلال إيجاد اللجان التي تمثل المصالح المختلفة لجميع الدول.

"وتعتبر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية من إحدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وتعتبر هذه اللجنة إطاراً لتمثيل المصالح في دول الاتحاد الأوروبي، حيث تنقسم عضوية اللجنة إلى ثلاث مجموعات رئيسية: المجموعة الأولى تمثل أصحاب الأعمال، والمجموعة الثانية تمثل العمال، والمجموعة الثالثة تمثل مصالح جماعات مختلفة منها المستهلكون والمزارعون والأكاديميون وغيرهم" (نفس المرجع السابق: 53).

إنّ من أهم ما يُبرز مدى تأثير المصالح الداخلية لكل دولة على قرارات الاتحاد الأوروبي هو ضمان عدم إصدار أيّ قرار يجد معارضة من قبل أيّ دولة، على اعتبار أنّ القرار قد يمثل خطراً على مصالحها الحيوية، حيث ينبغي أن يتحقق الإجماع عند اتخاذ القرارات التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول أو للاتحاد الأوروبي.

وللتقليل من حجم تأثير المصالح الداخلية لكل دولة على القرار الأوروبي، كان شرطاً على كل عضو من أعضاء المفوضية الأوروبية (المعنيين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) أن يؤدي قسم يلتزم من خلاله بالولاء الكامل لمصالح الاتحاد الأوروبي، وبغض النظر عن مصالح الدولة التي يمثلها، وبالتالي

تمثل المفوضية الأوروبية المصالح العامة للاتحاد، وبالمثل وجد البرلمان الأوروبي ليمثل الشعوب الأوروبية ويعكس مصالحها الخاصة.

"بعض القرارات في مؤسسات الاتحاد الأوروبي تأخذ بالأغلبية الموصوفة للأصوات، والدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي (ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا) لها عدد أصوات أكبر، وبالتالي تعتبر الدول الكبرى هي المستفيدة في حالة القرارات التي تأخذ بالأغلبية الموصوفة، وذلك مثل التشريعات المتعلقة بالسوق الموحدة وسياسات البحث العلمي والتكنولوجيا، أما المسائل المتعلقة بالضرائب وحركة العمالة، وكذلك السياسات الخارجية فتتطلب الإجماع" (موقع البرلمان الأوروبي: 2015/2/15).

ومن هنا قد يرد السؤال التالي: ما الفائدة المرجوة للدول الصغرى التي لها عدد أصوات أقل في المجلس الأوروبي؟ يتضح أن تلك الدول تستطيع معارضة القرارات المشتركة التي تتطلب أخذ القرار بالإجماع، وهذا يفرض على الدول الكبرى أن تجد آليات تعاون لإزالة المتعارضات الرئيسية في نظر الدول الأعضاء إلى القضايا الدولية، وهذا مما دعا الدول الكبرى لتقديم الدعم الاقتصادي للدول الصغيرة لجذبها نحو تأييد كافة السياسات التي تتوافق عليها.

ثانياً: دور المصالح الداخلية لدول الثلاث الكبرى (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا) في تشكيل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي:

ولمعرفة مدى دور المصالح الداخلية لدول الثلاث الكبرى (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا) في تشكيل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، لا بُدَّ من تعريف الاتحاد الأوروبي بدايةً، " فالاتحاد الأوروبي ليس اتحاداً فيدرالياً مثل الولايات المتحدة. وليس مجرد منظمة للتعاون بين الحكومات مثل الأمم المتحدة؛ بل إنه في الحقيقية كيان فريد، تظل الدول التي تشكل الاتحاد الأوروبي (دول أعضائه) أمماً ذات سيادة مستقلة" (موقع الاتحاد الأوروبي: 2015/2/16).

لقد ضمَّ الاتحاد الأوروبي دولاً ذات سياسة خارجية متباينة، وقد انعكس ذلك على موقف كل دولة أوروبية من القضايا الدولية والعربية وخاصة القضية الفلسطينية.

وإذا جاز تصنيف الدول الأوروبية في مواقفها من السياسة الخارجية، يتبين أنها تنقسم إلى ثلاث فرق، ويعتبر معيار شدة انتماء الدولة للتحالف الأطلسي هو المميز الأساسي لتلك الأقسام، ويتضح أن بريطانيا تابعة تماماً للتوجهات الأطلسية، وبالتالي للسياسات الخارجية للولايات المتحدة، ويلتحق ببريطانيا مجموعة من الدول الأوروبية، مثل: هولندا وبلجيكا، وعلى الطرف الآخر والذي يُعتبر تاريخياً معارضاً لتوجهات حلف شمال الأطلسي، مثل: فرنسا واليونان، أما ألمانيا والتي تمثل القسم الثالث، والتي تتبع سياسة ذات توجه اقتصادي دون أن يكون لها أبعاد جيوسياسية، وذلك بعد خروجها منهزمة من الحرب العالمية الثانية؛ لكي تثبت للغرب والولايات المتحدة التزامها وولاءها التام لقضايا الغرب.

1. المصالح الداخلية لبريطانيا:

ترتبط بريطانيا بحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة ارتباطاً كبيراً مقارنة بارتباطها الأوروبي، "فهى مع وحدة القارة ولكن من دون التنازل عن عنفوان الخصوصية التي لا نهاية ولا حد واضح لها، ومن هنا جاء الخلاف الدائم مع فرنسا وألمانيا مع أنّ أحداً لم يدع بعد لأن تتحد أوروبا على طريقة الولايات المتحدة الأمريكية، أو على طريقة الأقاليم الألمانية المتحدة، فأوروبا ليست مدعوة في الأجل المنظور على الأقل إلى أن تكون أمة فوق الأمم الأوروبية، فالاتحاد الأوروبي هو اتحاد بين دول، أو على حدّ تعبير (جاك ديبلور) هو اتحاد الدول - الأمم الأوروبية" (موقع صحيفة الرياض: 2015/2/20).

إنّ تبعية السياسة البريطانية للسياسة الأمريكية قد ظهرت جلياً لكل المتابعين أثناء أزمة الخليج الثانية (1991) وفي الحرب الأمريكية على العراق (2003)، وهذه التبعية قد تعود لتلك الجذور التاريخية والثقافية التي تربط الولايات المتحدة وبريطانيا.

إلا أنّ معظم من دخل الاتحاد الأوروبي، وخاصة من غير الدول المؤسسة "مثل بريطانيا"، قد وجد في دخوله للاتحاد تحقيقاً لمصالحه الداخلية، "فقد دخلت مصالح أخرى على الخط، فمن كانوا يخشون وقوع ضرر من نواحٍ معينة سعوا إلى التعويض من خلال تدابير إعادة التوزيع، فكانت السياسة الزراعية المشتركة من نصيب فرنسا لمعادلة التفوق الصناعي الألماني، والصناديق البنوية من نصيب البلدان ذات الاقتصاديات التي تخشى الخسارة نتيجة قيام سوق موحدة، وتسويات الميزانية من نصيب البريطانيين وغيرهم من أصحاب المساهمات الصافية المرتفعة" (بيندر وأشروود، 2015: 20).

2. المصالح الداخلية لفرنسا:

وعلى النقيض من بريطانيا يتضح أنّ فرنسا الدولة الرائدة في تأسيس الاتحاد الأوروبي، قد سعت منذ الجمهورية الخامسة في عهد الرئيس (ديغول) على ضرورة أن يتوفر للأوروبيين قوة أمنية وسياسة خارجية مستقلة عن سياسات الولايات المتحدة، يضمن لها تحقيق مصالحها الخاصة، ويضعف الهيمنة الأمريكية على مناطق نفوذها. "إنّ السياسة الفرنسية، والتي تتميز بالعمل في إطار جماعي (في إطار الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة)، قد رفضت المشاركة في الحرب على العراق أساساً لأنها حرب فردية تشنها الولايات المتحدة دون إطار جماعي يضفي عليها نوعاً من الشرعية الدولية" (مقلد، 2009: 648).

يقول (جون هولسمان) المختص بالشؤون الأوروبية بمؤسسة التراث: " ما يفعله الفرنسيون أمامنا الآن هو أنهم يمارسون لعبة الدبلوماسية على أساس مصالحهم، وعلى أساس إدراك الكيفية التي تتم بها الأمور في عالم اليوم" (gulfnews website: 20/2/2015)، ويتّضح ذلك من خلال الموقف الفرنسي الذي سعى لتأجيل الحرب على العراق ومعارضته في البداية، وذلك خوفاً على مصالحها مع النظام العراقي.

"إنّ المواقف الفرنسية من حلف الناتو، منذ تأسيسه حتى الآن، يلاحظ أنها مواقف معارضة ومتحفظة على كل خطوة من الخطوات التي اتخذها الحلف في أيّ عملية يقوم بها، فمن اللحظة التي دخلت فيها

فرنسا الحلف، وهي ترى فيه هيمنة أمريكية على القارة، وقد سعت باريس إلى أوربة الناتو، وضم دعائم الأمن الأوروبي في نظام تسوده القطبية الثنائية" (الجاسور، 2007: 86).

3. المصالح الداخلية لألمانيا:

سيطرت على ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية عقدة الذنب بسبب جرائم الحزب النازي الألماني، والذي يُعتبر السبب الرئيسي للحرب، وما وقع من ويلات في كافة أنحاء أوروبا، لذلك تغيرت السياسة الخارجية لألمانيا تماماً بعد انتهاء الحرب، وذلك بإعلانها الانتماء الكامل للقطب الأوروبي الغربي - الأمريكي، "وبدت معظم سياساتها تتمحور حول التعاون والتوسع الاقتصادي، وغلبت الاعتبارات الاقتصادية على القضايا الجيوسياسية، وهذا ما يفسر غيابها الدبلوماسي عن الساحة العربية، والاهتمام بمصالح إسرائيل، وذلك إرضاءً للغرب، ولصرف أيّ شكوك عن علاقة ألمانيا بماضيها النازي" (كمال ونهرا، 2001: 108-110).

ولكن بدت ألمانيا تتحرر بشكل ملحوظ من سياسة السيطرة الأمريكية، وذلك بسبب شدة الهيمنة الأمريكية على العلاقات الدولية، والذي أصبح يهدد المصالح الألمانية في المنطقة، خاصة بالنسبة للدور الأمريكي في حربها على العراق.

إن تحول ألمانيا إلى عملاق اقتصادي ساعدها في التعبير عن سياساتها التي بدت تنتهج السلوك الفرنسي، "فالرؤية الألمانية أصبحت تتطابق مع ما تراه فرنسا من ضرورة الأمن الجماعي المشترك مع الاحتفاظ بمكانة حلف الناتو، حيث كتب المستشار الألماني الأسبق (هلموت شميت) في مجلة حلف الناتو بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيسه، والذي شدد بقوة على أنّ شرعية استخدام القوة ضد دولة ذات سيادة، من دون تفويض الأمم المتحدة، أصبح اليوم محل نقاش ومعارضة، وأنّ كل توسّع في مهمات حلف الناتو والتزامات أعضائه، يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التقييد بميثاق الأمم المتحدة التي تمنح مجلس الأمن سلطة القرار النهائي، حتى في الأحوال التي يمارس فيها الحلفاء حقهم في الدفاع الشرعي" (الجاسور، 2007: 93).

في حين أنّ ألمانيا تتجه نحو توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً تحقيقاً لأمن الاتحاد الأوروبي وتوحيد ما أمكن من دول أوروبا الشرقية؛ بل وضمها ضمن الاتحاد الأوروبي. "حيث تتبع السياسة الألمانية من تجربتها التاريخية، وهي تريد لأوروبا الموحدة أن تتوجه نحو أوروبا الشرقية، فهي ترى في هذه الدول ذات أهمية استراتيجية للحفاظ على أمنها، وهذا سر المعونات التي تقدمها ألمانيا لهذه المنطقة" (مقلد، 2009: 648). وهذا ما كان قد أكدّه الرئيس الألماني (رومان هرتزوغ) أنّ المصالح الألمانية هي أولاً وأخيراً مصالح وطنية مثل الأمن، وهذا ممّا يساعد ألمانيا على النمو الاقتصادي من خلال علاقات اقتصادية واستثمارية مع دول أوروبا الشرقية، بما يحقق مصالح ألمانيا الخاصة، ومصصلحة الاتحاد الأوروبي بشكل عام.

ويَتَّضح من خلال محدد المصالح الداخلية لدول الاتحاد الأوروبي، وتضارب تلك المصالح أحياناً، أن الاتحاد الأوروبي ليس منظمة فوق قومية؛ بل هو منظمة تتفاعل فيها الدول الأعضاء مع مؤسسات الاتحاد، هذا التفاعل يساهم في إصدار القرارات التي ترسم شكل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وبالتالي حتى تستطيع دولة ثالثة أن تتفاعل مع هذه المنظمة، عليها أن تتعامل مع الاتحاد الأوروبي في صورته المتحدة ككيان واحد، وكذلك مع كل دولة من دوله كأنها كيان مستقل.

ويمكن استنتاج أنّ السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ما هي إلا مجموع التوافقات التي تتقاطع فيها السياسات المشتركة لجميع الدول الأعضاء، وبالتالي لا يمكن فرض سياسة خارجية لا تقبلها إحدى الدول، وأيضاً في المقابل لا تستطيع دولة كبرى، أو مجموعة دول كبرى في الاتحاد فرض موقفها إلا من خلال التوافق.

ممّا سبق يتبين أنّ الاتحاد الأوروبي يضم دولاً ذات سياسة خارجية متباينة، وقد انعكس ذلك على موقف كل دولة أوروبية من القضية الفلسطينية، فنجد أن التيار البريطاني غالباً يتوافق في موقفه مع المواقف الأمريكية الداعمة لإسرائيل. أما التيار الفرنسي في الغالب يدعم القضية الفلسطينية، وتظهر موقفه تتوافق مع المواقف العربية والفلسطينية. أمّا التيار الألماني الذي يسعى لإرضاء الولايات المتحدة من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لإسرائيل لإبعاد شبهات معاداة السامية⁸.

⁸ معاداة السامية هو مصطلح يعطى لمعاداة اليهودية كمجموعة عرقية ودينية وإثنية. تم استعمال المصطلح لأول مرة من قبل الباحث الألماني فيلهلم مار لوصف موجة العداة لليهود في أوروبا الوسطى في أواسط القرن التاسع عشر. وتعود أصول معاداة اليهودية في المسيحية إلى أحكام اليهود بصلب يسوع واضطهاد تلاميذه في القرون المسيحية الأولى مستندين بذلك على قول اليهود أثناء محاكمة يسوع: "دمه علينا وعلى أولادنا"، كما تم أحكام اليهود بعدة تمم ومنها تسميم آبار المسيحيين والتضحية بالأطفال كقرايين بشرية، وبسبب هذه التهم تم طرد معظم اليهود من دول أوروبا الغربية إلى شرق ووسط أوروبا و بلاد المغرب العربي.

المطلب الثاني محدد الرأي العام

أولاً: دور الرأي العام الأوروبي كأحد محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

يعتبر الرأي العام في الاتحاد الأوروبي ذا دور مهم، "فالرأي العام في أوروبا، وعلى عكس الولايات المتحدة الأمريكية، مشبع بالسياسة، والمواطن الأوروبي لاعب سياسي، والمجتمع المدني يؤثر في الحكومات، ومثال على ذلك موضوع أسطول الحرية لفك الحصار عن غزة عام 2010" (شهيد، 2010: 3). ولمعرفة لماذا يعتبر الرأي العام الأوروبي أحد محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، يجب تحديد أي مؤسسة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي تمثل الرأي العام الأوروبي وتتأثر به بشكل مباشر. يُعتبر البرلمان الأوروبي المؤسسة الوحيدة من مؤسسات الاتحاد، والتي تمثل الرأي العام الأوروبي، كون أعضائها يتم انتخابهم مباشرة من قبل الشعوب الأوروبية، وذلك وفق آليات انتخاب محددة تعكس حجم كل دولة من دول الاتحاد من حيث عدد السكان.

وينقسم البرلمان الأوروبي إلى عدة كتلتان سياسية، فمنهم الموالون للبناء الوحدوي الأوروبي، وهم: الحزب الشعبي الأوروبي، وهو الحزب الأكثر تمثيلاً في البرلمان الأوروبي منذ عام 1999، والحزب الاشتراكي الأوروبي، وتمثل هذه الكتلة القوة السياسية الثانية بعد الحزب الشعبي الأوروبي، وتضم الأحزاب الاشتراكية الأوروبية التي تعتمد الاشتراكية الديمقراطية كمنهج في الحكم، ومن بين هذه الأحزاب نجد الحزب الاشتراكي الفرنسي، وحزب العمال في بريطانيا، والحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا، وتحالف الديمقراطيين والليبراليين الأوروبيين، و يضم هذا التحالف أحزاب الوسط في أوروبا، أما حزب الخضر الأوروبي، وهو حركة سياسية ناشئة في أوروبا أسس حديثاً عام 2004، وينتمي حزب الخضر الفرنسي إلى هذه الكتلة البرلمانية، وجاء حزب الخضر الأوروبي في المرتبة الثالثة في أعقاب انتخابات 2009. أما المشككون في البناء الوحدوي الأوروبي، وهم: حزب المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين وقد تأسس هذا الحزب بمبادرة من المحافظين البريطانيين بعدما قرروا الانسحاب من الحزب الشعبي الأوروبي عام 2009، ويدعو هذا التكتل إلى سياسة أطلسية أمريكية، ويضم العديد من الأحزاب المحافظة في دول أوروبا الشرقية التي عاشت الحقبة الشيوعية في بلادها، وهي تدعو إلى التعاون المكثف مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر المنتمون إلى هذا الحزب من الليبراليين الأحرار والمشككين في البناء الأوروبي. وحزب التحالف الأوروبي من أجل الحرية، حيث لا يقوم هذا التكتل على تحالف بين الأحزاب، بل يضم شخصيات قريبة أو تنتمي إلى اليمين المتطرف، ويعتبر هذا التحالف من أشد المشككين في البناء الوحدوي الأوروبي وينظر إلى المؤسسات الأوروبية المشتركة بوصفها عدوة الهويات الوطنية. وحزب اليسار الأوروبي الموحد واليسار الأخضر الشمالي، ويأتي أغلب نواب هذه الأحزاب من أعضاء في الأحزاب الشيوعية الأوروبية، أو من الجناح اليساري للأحزاب الاشتراكية الأوروبية (موقع مونت كارلو الدولية: 2015/10/17).

وبالتأكيد تعكس هذه التكتلات الرأي العام الأوروبي بكل أطيافه، وبعد معاهدة (ماستريخت) لا يتم تعيين المَفوض إلا بعد موافقة البرلمان، وتعتبر المفوضية هي الجهة المنوط بها تقديم مقترحات التشريعات، وبإمكان البرلمان إذا اتخذ قراراً بإلقاء اللوم على المفوضية ككل، فلا بد من أن تقدم استقالتها. "ومن بين المؤسسات كلها، حَقَّق البرلمان الأوروبي أكبر مكسب من خلال بسط نطاق إجراء القرار المشترك ليشمل أغلبية القرارات التشريعية، وحق الموافقة على تعيين المفوضية ككل؛ بل وقبل ذلك الموافقة على تعيين رئيسها، وتعززت بذلك سلطة البرلمان على المفوضية كثيراً، وقد أثبت دور البرلمان في العملية التي أفضت إلى استقالة المفوضية في مارس (1999) وتعيين مفوضية جديدة، أهمية الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية" (بيندر وأشروود، 2015: 35).

وعلاوة على ما سبق، يمكن إضافة المزيد من أسباب تأثير الرأي العام الأوروبي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وذلك لأن من أهم صلاحيات البرلمان، والتي تزيد من مدى تأثيره على قرارات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، صلاحية تعديل أو تعليق الموازنة بالأغلبية المطلقة، ثم بأغلبية الثلثين. "وفي معاهدة (لشبونة) التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من ديسمبر عام (2009)، والتي وسعت صلاحيات البرلمان التشريعية بدرجة أكبر، إذ صار الإجراء التشريعي العادي، ينطبق على معظم الأنشطة، وصار له القول الفصل في مجالات الإنفاق كافة" (نفس المرجع السابق، 2015: 38).

وتُعتبر هذه الصلاحيات التي مُنحت للبرلمان الأوروبي أن تجعل شأنه كشأن غالب البرلمانات الحكومية حول العالم، وكلما زاد دور البرلمان الأوروبي كلما كان دور الرأي العام أقوى تأثيراً في تحديد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. ومن التحسينات الرئيسية التي أضافتها معاهدة (لشبونة) والتي تساهم في جعل الاتحاد الأوروبي أكثر ديمقراطية وانفتاحاً ومُسالمةً من قبل الشعوب الأوروبية، وبالتالي زيادة قوة تأثير الرأي العام الأوروبي، "حيث شملت التحسينات نفوذاً أكبر على مستوى صنع القرار في الاتحاد الأوروبي لكل من البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية، وسيمنح كافة المواطنين الأوروبيين الفرصة للتأثير على القوانين المقترحة للاتحاد الأوروبي" (موقع الاتحاد الأوروبي: 2015/2/25).

ثانياً: تأثير الرأي العام الأوروبي على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية
وقبل إيضاح الشواهد على أثر الرأي العام الأوروبي على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، علينا تحديد أهم ما يؤثر في الرأي العام الأوروبي، وذلك شأن باقي شعوب العالم، ألا وهو الإعلام.

1. الإعلام والرأي العام الأوروبي:

على الرغم من وجود رأي عام أوروبي يقف مع القضية الفلسطينية، ويؤكد ذلك عديد المظاهرات والجمعيات التي تهدف لمناهضة الاحتلال الإسرائيلي ومقاطعة منتجاته، ولكن كيف يمكن تفسير التناقض

بين الإعلام الغربي، والذي ظهر دائماً منحازاً لإسرائيل، وبين مواقف الرأي العام الأوروبي المناهض للاحتلال. "وإذا ما تم التسليم بأن مضامين وسائل الإعلام لا تتطابق مع ما تسمى الآراء العامة، مهما تساوقت أو تتأغمت معها، فإن التعرف على اتجاهات الجمهور وقناعاته وآرائه من خلال وسائل الإعلام قد تقود إلى تقديرات غير دقيقة؛ بل ربما تكون مضللة. ولعل المثال الأوضح على ذلك هو ما جاء في الاستطلاع الشهير الذي عبر فيه معظم الأوروبيين عام (2003)، عن رأيهم بأن إسرائيل هي الخطر الأكبر على السلام العالمي. لقد فاجأت هذه النتيجة أولئك بالذات، الذين اعتمدوا في قراءتهم للآراء العامة على الاتجاهات التي تعبر عنها مضامين وسائل الإعلام، فلاحظوا فجوات واسعة في هذا المجال بين مضامين الإعلام وآراء المواطنين، كما تجلى مثلاً في حالة بلد مثل هولندا" (شاكرا، 2010: 32).

2. تطور الرأي العام الأوروبي لصالح دعم القضية الفلسطينية:

ومع تطوّر الأحداث في الأراضي الفلسطينية، وخاصة أحداث الانتفاضة الأولى والثانية، إلى حرب غزة (2008/2009) والذي شهد تضامناً كبيراً للرأي العام الأوروبي مع القضية الفلسطينية. وهذا ليس على المستوى الأوروبي فحسب؛ ولكن على المستوى العالمي، فقد "زادت الانتفاضة من تعاطف وتأييد الرأي العام العربي والعالمي مع الفلسطينيين وقضيتهم، وفي المقابل أحدثت الانتفاضة أضراراً كبيرة في صورة إسرائيل وسمعتها دولياً، بسبب ممارساتها القمعية والوحشية ضد الفلسطينيين" (قاسم، 2009: 203). "كما أنّ الإعلام في أوروبا انحاز في الآونة الأخيرة بأغليته الساحقة إلى الموقف الفلسطيني، وخصوصاً بعد حملة أسطول الحرية، فحركة التضامن مع الشعب الفلسطيني شملت أكثرية الرأي العام الأوروبي، وقد بدأ ذلك خلال العدوان الإسرائيلي على غزة (2008-2009)، الذي قلب الرأي العام الأوروبي ضد إسرائيل" (شهيدي، 2010: 3).

ولقد انطلقت المظاهرات الجماهيرية الحاشدة في العديد من المدن الأوروبية، مثل: باريس ولندن، "وجابت المسيرات مختلف المدن الفرنسية، بعد أيام فقط من انطلاق الهجمة الإسرائيلية على قطاع غزة في صيف عام (2014)، إذ لم يتأخر جزء كبير من الرأي الفرنسي في التعبير عن غضبه، وهو الغضب الذي عبر عنه الآلاف، من مختلف الشرائح العمرية والسياسية، وبعد أشهر قليلة قام البرلمان الفرنسي بالتصويت لصالح الاعتراف بدولة فلسطين" (موقع العربي الجديد: 2015/2/3).

إن تلك الفعاليات والنشاطات التي تقوم بها جمعيات مناصري الشعب الفلسطيني في كافة دول الاتحاد الأوروبي، والتي تمارس ضغوطاً على البرلمان الأوروبي من خلال نواب البرلمان الذين تم انتخابهم من قبل الشعوب الأوروبية، ولأنّ هؤلاء النواب يمثلون وجهة نظر من انتخابهم، لذلك من الضروري لصاحب القرار الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية في الخارج التركيز على الدور الحالي والمستقبلي للرأي العام الأوروبي كمحدد فعال في تغيير سلوك السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي؛ بل والحكومات الأوروبية.

المطلب الثالث

محدد جماعات الضغط

أولاً: تعريف جماعات الضغط ومدى أهميتها داخل الاتحاد الأوروبي:

يمكن تعريف جماعة الضغط بأنها: "جماعة منظمة أو غير منظمة من الأفراد الذين تجمعهم مصلحة أو رابطة موحدة، ويهتمون بتنمية مصلحتهم وحمايتهم بواسطة التأثير في الرأي العام وممارسة الضغط على صانعي القرارات الحكومية للتأثير فيهم، وحملهم على الاستجابة وفقاً لما تقتضيه مصلحة تلك الجماعة" (الدليمي، 2001، ص73).

تتنوع جماعات الضغط بناء على الهدف من تكوينها، فهناك جماعات ضغط تهدف لتحقيق مصالح اقتصادية، وجماعات تهدف لتحقيق مصالح سياسية، وأخرى تهدف لتحقيق مصالح بيئية، ومنها اجتماعية، ودينية، وعرقية أيضاً، وقد يطلق على جماعات الضغط بجماعات المصالح أو اللوبي، وقد تكون المصلحة التي تطالبها جماعة ضغط ما ذات طابع يمثل المصلحة العامة، وأحياناً قد يكون في غير المصلحة العامة. وتنشأ جماعات الضغط غالباً في الدول الديمقراطية، حيث يُسمح بتكوينها، ومن ضمن نشاطات تلك الجماعات ما يؤثر في الرأي العام، وبذلك تضغط على النظام السياسي، وهذا ما ترفضه الأنظمة الدكتاتورية. وكلما كانت الحريات أكثر اتساعاً، كان لجماعات الضغط التأثير الأكبر، ولما كانت الحريات والديمقراطية في أوروبا مثلاً يُحتذى بين دول العالم كان دور جماعات الضغط في الاتحاد الأوروبي أكثر من أي مكان آخر، وبالتالي بالإمكان لجماعات الضغط التأثير في رسم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ويُعتبر البرلمان في أي دولة ديمقراطية هو الطريق الأول في وصول جماعات الضغط إلى أصحاب القرار السياسي، والذي يمكنهم من الضغط على السلطة التنفيذية لتنفيذ سياسات تُحقق مصالحهم، ويوضح (أليكس ستوب) رئيس الوزراء الفنلندي وعضو البرلمان الأوروبي عن يمين الوسط مدى استغلال جماعات الضغط للبرلمان قائلاً: "إنّ عدد أعضاء جماعات الضغط المعسكرين في مكتبه يزداد باستمرار".

"كما يُعتبر البرلمان من أكثر مؤسسات الاتحاد الأوروبي سهولة في الوصول إليه من قبل جماعات الضغط، وذلك مقارنة بالمجلس الأوروبي والمجلس، وذلك لأن المجلس الأوروبي والمجلس تتم فيه عملية صناعة القرار عند المراحل المتقدمة من تلك العملية. ولتوفير نوع من الخصوصية عند تقديم التنازلات للمساهمة في اتخاذ القرار، يحتاج ذلك لنوع من انغلاق الأبواب أمام جماعات الضغط، ولكن ذلك لا يعني استحالة وصول جماعات الضغط للمجلس الأوروبي" (Coen and Richardson, 2009:73).

أما عن شواهد أثر تلك الجماعات ومدى هيمنتها على أصحاب القرار السياسي، حيث تعتبر جماعات الضغط اليهودية خير مثال على ذلك، تلك الجماعات التي تغلغت في دهاليز الحياة السياسية في العديد من الدول الأوروبية، وأطلق عليها اسم اللوبي وهي الكلمة التي ترادف جماعات الضغط في الولايات المتحدة، وتعني كلمة لوبي الأروقة والممرات، وذلك من شدة توافد تلك الجماعات على أروقة البرلمان من

أجل الحديث مع أعضاء الكونغرس الأمريكي بهدف التأثير في القرارات السياسية بما يعود بالمصلحة عليهم. ولجماعات الضغط اليهودية تأثير كبير داخل الأحزاب والتكتلات في الاتحاد الأوروبي، ذلك من أجل تحقيق المصالح الصهيونية.

دور المنظمات غير الحكومية (كجماعات ضغط) في صنع سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بقضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي:

"المنظمات غير الحكومية في الاتحاد الأوروبي تمارس نشاطاً وضغطاً ومناصرة فيما يتعلق بسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وتلعب دوراً في عملية صنع السياسات من خلال توفير المعلومات للبرلمانيين وصناع القرار من أجل استخدامها في عملهم السياسي اليومي، وصياغة التقارير وإعداد الوثائق، وعبر التوعية، وتحديد جدول الأعمال، وتأطير القضايا من خلال وضع رؤى محددة، والضغط من أجل تغيير السياسات على ضوء المعلومات والاتجاهات التي تتبناها تلك المنظمات. وينشط عدد من هذه المنظمات سواء لصالح الفلسطينيين أو لصالح الإسرائيليين، فمثلاً هناك منظمات غير حكومية تنشط لصالح الفلسطينيين، مثل: حركة السلام الآن التي تقدم معلومات عن المستوطنات وتقدم خرائط تفصيلية ومعلومات محدثة باستمرار عن واقع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية. وهناك منظمات تنشط في مجال حقوق الإنسان (على سبيل المثال حركة عدالة، والشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان - الشبكة الأوروبية - متوسطة، ومنظمات تنشط في المسائل الاجتماعية والتنمية (على سبيل المثال APRODEV)، ومنها ما ينشط فيما يتعلق بقضايا البيئة (مثل جمعية أصدقاء الأرض الشرق الأوسط). أما ما يتعلق بدعم إسرائيل ومناصرتها مثل: منظمة أصدقاء إسرائيل الأوروبيون، المؤتمر اليهودي الأوروبي. وهناك منظمات مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ومركز مساواة، وكسر الصمت، وبتسليم، وتتخذ هذه المنظمات من بروكسل مكاناً لممارسة نشاطاتها الموجهة للاتحاد الأوروبي" (Voltolini, 2012: 32-36).

ثانياً: جماعات الضغط اليهودية ومدى تأثيرها على القرار السياسي في الاتحاد الأوروبي:

وفي ظل مجموعة اتحاد دول ديمقراطية، نجد أنّ البرلمان الأوروبي من الطبيعي أن يمثل محصلة الرأي السياسي الأوروبي، "هذا الرأي الذي ظل جزء غير يسير منه متأثراً بالأطر الأيدلوجية والثقافية التي برزت في منتصف القرن الماضي، فالأحزاب الليبرالية المتمثلة في كتلة الإصلاحيين الديمقراطيين الليبراليين، والكتلة الديمقراطية المسيحية، وحزب المحافظين البريطانيين حافظوا على تعاطفهم مع إسرائيل" (كمال ونهرا، 2001: 175).

"لقد سبقت أنشطة جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل تأسيس إسرائيل نفسها. فقد بذلت جماعات الضغط اليهودية والإسرائيلية نفوذاً كبيراً ومتواصلًا على السياسات والاستراتيجيات الأوروبية طوال الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى؛ بل يمكن القول بأن طوال القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين" (عبد الله، 2010: 1).

إنّ الدور التاريخي للوبي الصهيوني ومدى تأثيره على رجال السياسة سواء أكان في دول أوروبا أو الولايات المتحدة وباقي الجماعات اليهودية الأخرى، والذي نجح في التحضير للمؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا عام (1897) وتمثل ذلك النجاح بوضع الخطط والأعمال التي تضمن قيام إسرائيل خلال (50) عاماً، "ومن أجل تحقيق الاستيلاء على فلسطين اقترح هيرتزل تشكيل شركة يهودية تكون مسؤوليتها انتزاع أرض فلسطين وأنّ هدف تشكيل هذه الشركة هو أن تمول شراء الأراضي الفلسطينية وتشرف على زراعة وتنمية تلك الأراضي على أن تقوم الشركة أيضاً بإيضاح مزايا الاستراتيجية الصهيونية لقادة الدول الأوروبية للحصول على مباركتهم وتأييدهم لها، أما المبالغ اللازمة لدعم المشروع الصهيوني فسوف تأتي من اليهود الأثرياء المندمجين في مجتمعات أخرى، والذين لا يرغبون في الهجرة إلى فلسطين" (موقع النكبة: 2015/4/11).

"وفيما بعد سعت المنظمة الصهيونية العالمية وذراعها الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي لجمع التبرعات من كافة الجماعات اليهودية لاستثمارها في شراء الأراضي الفلسطينية وتوسيع النشاط الاستيطاني والزراعي" (السنوار ومهاني، 2010: 781-782).

ولا ينسى الدور الذي لعبته تلك الجماعات في الحصول على تعهد من الحكومة البريطانية الذي أعطى اليهود وعداً بقيام دولة على أرض فلسطين.

وهكذا يظهر الدور التاريخي للجماعات اليهودية الفاعل والمؤثر في قيام دولة إسرائيل؛ بل واستمرار ضخ الدعم المادي والبشري لتعزيز قوتها.

وبالتأكيد فإنّ نشاط جماعات الضغط اليهودية في الاتحاد الأوروبي يشدّد قوةً باستمرار، محتدياً بقوة جماعات الضغط اليهودية داخل الولايات المتحدة، "حيث تسعى قوى وجماعات مناصرة لإسرائيل لتكوين قوة ضغط تعتمد على الشارع الأوروبي والرأي العام والمؤسسات القانونية، مثل: منظمة (ايباك) في الولايات المتحدة الأمريكية" (موقع الملف العربي: 2015/4/11). "فوجد هناك علامات على حدوث تقدم كبير في هذا الاتجاه، إذ تقود العديد من المنظمات حالياً هذه المهمة في بروكسل وغيرها من العواصم الأوروبية. ومن الجهود التي بذلت في هذا الإطار مؤخراً قيام رئيس الوزراء الإسباني الأسبق (خوسيه ماريا أزنانر) بإطلاق مبادرة أصدقاء إسرائيل في مايو 2010" (عبد الله، 2010: 2).

وسيعطي الباحث مثلاً على جماعات الضغط اليهودية في كل من بريطانيا وفرنسا، وبالتأكيد فإنّ جماعات الضغط اليهودية تنتشر في كافة أرجاء دول الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: جماعات الضغط اليهودية في بريطانيا:

"ومنذ قيام إسرائيل تشكلت داخل الأحزاب البريطانية مجموعات أصدقاء دافعت عن مصالح إسرائيل ومواقفها داخل الأحزاب. ووجدت داخل حزب العمل البريطاني منذ عام (1957) لجنة أصدقاء إسرائيل التي نظمت لقاءات وزيارات لنشطاء الحزب إلى إسرائيل من أجل تعزيز تفهمهم لحاجاتها. كان آخر رئيسي

وزراء عماليين مثلاً (توني بليز وجوردون براون) عضوين في اللجنة. كذلك توجد داخل حزب المحافظين لجنة أصدقاء إسرائيل التي تضم قرابة (80%) من أعضاء الحزب فيما اعتبره بيتر أوبورن "أكبر منظمة لدعم قضية الشعب الإسرائيلي في أوروبا الغربية" (أبو سيف، 2014: 130).

رابعاً: جماعات الضغط اليهودية في فرنسا:

"أما في فرنسا فيقدر تعداد اليهود بأكثر من نصف مليون مواطن، وتعتبر باريس عاصمة النشاط اليهودي، وتحتوي ثالث أكبر جالية يهودية في العالم بعد إسرائيل والولايات المتحدة. ويُعتبر المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية المعروف اختصاراً بـ (CRIF) من أقوى مجموعات الضغط السياسية في باريس، ويضمّ المجلس أكثر من (60) مؤسسة مختلفة تهدف كلها للدفاع عن مصالح إسرائيل" (نفس المرجع السابق: 131). وتستغل هذه الجماعات دورها في الانتخابات السياسية المختلفة؛ لكسب مواقف سياسية لصالح إسرائيل.

خامساً: جماعات الضغط الفلسطينية ومدى تأثيرها على القرار السياسي في الاتحاد الأوروبي:

وعلى النقيض يوجد في دول الاتحاد الأوروبي جماعات ضغط عربية وفلسطينية تهدف إلى تصحيح الصورة التي يعكسها العديد من مؤسسات الإعلام الأوروبي المنحازة لإسرائيل. وتهدف هذه الجماعات لخلق لوبي فلسطيني وعربي مواز للوبي الصهيوني في الاتحاد الأوروبي، يعمل على نشر الرواية الفلسطينية، والتصدي للتضليل الإعلامي الصهيوني، كما يهدف إلى جلب كافة أشكال الدعم للقضية الفلسطينية.

"ومنذ قيام السلطة الفلسطينية، عمدت إلى تأسيس علاقات برلمانية خارجية وإقليمية من خلال تشكيل لجان الصداقة مع البرلمانات الوطنية الأوروبية. وزادت حركة الاهتمام بالمؤسسات الأهلية والمدنية، مثل: التجمعات، والجامعات، والجاليات الفلسطينية. وبعد فوز حركة حماس وبدء الحصار المالي والاقتصادي والعزل السياسي على حكومتها وقطاع غزة، قامت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس بتفعيل آليات التواصل الخارجي خاصة مع الاتحاد الأوروبي من برلمانيين ومسؤولين، وقد استقادت حركة حماس من خلال شبكة المنظمات الإسلامية الموجودة في أوروبا من تعزيز حضورها هناك، وزيادة التأييد والمناصرة والتعاطف مع القضية الفلسطينية. ولقد عقد عدة مؤتمرات داعمة للقضية الفلسطينية، مثل: مؤتمر (بلباو)⁹ الذي عقد في (2008)، حيث عقدت شبكة العمل الباسكية¹⁰ وشبكة ميواندو من أجل شرق أوسط خالٍ من الحروب والاضطهاد، وكذلك شبكة المنظمات الأهلية (PNGO) واتجاه ومركز بديل ومركز المعلومات البديلة والحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، عقدت مؤتمر مبادرة بلباو¹¹ بعنوان: دور المجتمع المدني في معركة العدالة من أجل فلسطين. ومؤتمر فلسطيني أوروبا الذي يعني بتفعيل قضية فلسطين في أوروبا والمطالبة بحقهم في الرجوع لديارهم، وهو كمركز يشكل مصدراً إعلامياً أكاديمياً يسعى

⁹ مدينة بلباو في شمال إسبانيا.

¹⁰ هو أحد مناطق الحكم الذاتي في إسبانيا

¹¹ حضر مؤتمر بلباو العشرات من الإسبان والأوروبيين وكذلك العديد من ممثلي المؤسسات الفلسطينية، ووقعوا على الإعلان الختامي للمؤتمر (دعماً للقضية الفلسطينية)

إلى أن يكون رديفاً للمعلومات والنشاط السياسي للقضية الفلسطينية، وبخاصة مسألة العودة ويتخذ من لندن مقراً له. ومن أهم أهدافه تعريف الرأي العام في أوروبا وبخاصة في بريطانيا بالأبعاد الحقيقية للقضية الفلسطينية، وتسليط الضوء على الحقوق الفلسطينية الضائعة والمساهمة في تفعيل قضية عودة فلسطيني الشتات باعتبارها قضية سياسية أولاً وإنسانية ثانياً" (باجس، 2011: 33-63).

"كما أن هناك دور متنامي لفلسطيني (1948) في أوروبا، لأن وجودهم السياسي، ومقاومتهم الشعبية، يجدان صدى كبير، ولديهم الآن تمثيل مباشر وشرعي في الاتحاد الأوروبي كمنظمات عربية فلسطينية، كما أن لديهم لوبياً رسمياً معترفاً به في الاتحاد" (شهيد، 2010: 3-4).

وفي تطور ملحوظ، أُعلن في العاصمة البلجيكية بروكسيل عن إنشاء "مجموعة أصدقاء فلسطين" داخل البرلمان الأوروبي واختيار السياسي البريطاني المخضرم النائب الأوروبي (ديفيد كيث) رئيساً لها. وفور اختياره لهذا المنصب أعرب النائب (كيث) في تصريحات صحفية عن سعادته البالغة بالعمل لصالح الشعب الفلسطيني والدفاع عن قضاياها العادلة بما يتوافق والمبادئ الأساسية التي قام عليها الاتحاد الأوروبي من احترام لحرية الإنسان والدفاع عن حقوقه بالعيش بحرية وكرامة. وشدد النائب (كيث) على ضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة، والعمل لفتح المعابر، وإنشاء الميناء والمطار، وإعادة التواصل الجغرافي بين الأراضي الفلسطينية" (الموقع الإلكتروني لصحيفة فلسطين: 2015/7/8).

وعلى الجاليات الإسلامية والعربية استغلال دورها وحجمها داخل الدول والمؤسسات الأوروبية في تحريك السياسي الأوروبي نحو تحقيق تبادل المصالح بما يخدم القضية الفلسطينية على كافة الصعد.

المطلب الرابع المحدد الأيديولوجي

يمكن تعريف المحدد الأيديولوجي: "بأنه الإطار العام لتحليل الأبعاد الدينية، والقيمية، والعقدية، والثقافية والحضارية في تأثيراتها في السياسة الخارجية. حيث يُعتقد أنّ لها تأثيراً قوياً في مسار السياسة الخارجية، وكان من أوضح أمثله الشعور القومي الذي يؤثر في تحديد مصالح الدولة، واختيار وسائل الدفاع عنها، والشعور بالانتماء إلى دين ما، أو إلى تصور ما عن العالم. حيث يرى المنهج الأيديولوجي أنّ السياسات التي تصنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية، والاجتماعية، والدينية السائدة" (عبد الشافي، 2012: 23-24) ويحاول الباحث هنا الإجابة عن هذا السؤال: لماذا يعتبر هذا المحدد مؤثراً في صنع السياسة الخارجية للاتحاد؟، وكيف أثر على سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية؟ وسوف تكون الإجابة معتمدة بشكل أساسي على بيان دور المحدد الأيديولوجي لدى الدول الأوروبية في دعم المشروع الصهيوني ومن بعده دعم وتعزيز بقاء إسرائيل. ومن الممكن تقسيم المحدد الأيديولوجي إلى بُعدين، البعد الديني والبعد الحضاري، كون هذين البعدين يمثلان الأبعاد الدينية، والقيمية، والعقدية، والثقافية والحضارية.

أولاً: البعد الديني:

تاريخياً، كان للدين دور فاعل في تحديد شكل السياسة الخارجية لدول الأوروبية، وما يترتب على ذلك من تحالفات سياسية وعسكرية، سواء أكان ذلك على مستوى الجوار الأوروبي أو الجوار المحيط من العالم العربي والإسلامي. فمنذ أن بدأت النصرانية في الغرب تشكلت روح السيطرة الدينية على الجوار المحيط؛ بل وعلى سكان الدولة، حيث سيطرت الكنيسة على جميع المجالات السياسية في الدولة، بدأ بالملك وانتهاءً بالمواطن. ومع تحرر الدول الغربية من سيطرة الكنيسة وانتشار العلمانية وقيم الليبرالية الديمقراطية، انحسر دور الكنيسة في التأثير على الحياة السياسية داخل الدول الأوروبية، ولكن هل انحسر هذا الدور أيضاً على السياسة الخارجية للدول؟

قديماً ومع انتشار الإسلام في المناطق العربية واندحار هيمنة الدولة البيزنطية والرومانية لتتحسر في المناطق الأوروبية، أصبح الصراع الديني سمة تلك الفترات، حيث تجددت الحروب الصليبية، والتي استهدفت ثالث أقدس المدن لدى المسلمين في العالم وهي مدينة القدس، حيث تم الاستيلاء عليها عام (1099)، بعد أن قام الصليبيون بمذابح وصل فيها عدد الضحايا إلى ما يقارب سبعين ألفاً. ولكن عاد المسلمون ليتخلصوا من سيطرة الحملة الصليبية على المنطقة بعد احتلال دام (88) عام. وفي القرن التاسع عشر والقرن العشرين عاد الغرب من جديد ولكن بصورة مغايره، تحمل في ظاهرها شعارات العلمانية والاستعمار وليس

الاحتلال، ولكن ما هو إلا صورة أخرى من صور الحملات الصليبية، والتي تحمل ذات الدوافع الدينية التي كانت سابقاً.

البروتستانتية الغربية والحركة الصهيونية:

ظهرت الحركة البروتستانتية في قلب أوروبا، "نتيجة حركة تمرد بعض القساوسة على الكنيسة الكاثوليكية بهدف الإصلاح، دعت فيها إلى إعادة دراسة العهد القديم "التوراة"، على أساس أنّ المسيحية هي امتداد تكميلي لليهودية، ويُعتبر الراهب الألماني (مارتن لوثر) رائد المذهب البروتستانتية الذي ترقى إليه الصهيونية المسيحية، ففي كتابات (مارتن لوثر) الأولى لم يعد اليهود أعداء المسيحية الذين يجب أن يعاقبوا على جريمة صلب المسيح". (شريتج، 2005: 43-44).

لقد استغل اليهود في أوروبا الحركة البروتستانتية والتقارب الديني الجديد بينهم، خاصة تماثل الرؤيا الدينية حول قدسية عودة اليهود إلى فلسطين. "حيث ركزت الحركة البروتستانتية على الإيمان بالعهد القديم ونظرت لليهود وفق رؤية توراتية بأنهم أهل فلسطين المرشدين في الأرض، وآمن الكثير من البروتستانت بنبوءة العهد الألفي السعيد، بأنّ اليهود سيجمعون من جديد في فلسطين، استعداداً لعودة المسيح المنتظر الذي سيقوم بتتصيرهم، ثم يقودهم في معركة هرمجدون، حيث ينتصر على أعدائه، ليبدأ بعد ذلك عهد يمتد ألف سنة من السعادة. وفي عصرنا هذا، شكل أتباع الكنائس البروتستانتية أغلبية سكان بريطانيا والولايات المتحدة وهولندا ونحو نصف سكان ألمانيا. وهكذا ظهرت الصهيونية غير اليهودية خصوصاً وسط هؤلاء البروتستانت الذين دعموا المشروع الصهيوني بناء على خلفية دينية" (صالح، 2012: 24).

وارتبطت بذلك المسيحية الصهيونية بالحركة الصهيونية حول العالم خاصة في أوروبا والولايات المتحدة. وفي الواقع، "سعت الحركة الصهيونية من أجل تنفيذ أطماعها المتمثلة بقيام دولة إسرائيل، إلى تكثيف نفوذها ونشاطاتها السياسية وتقوية ارتباطها بصناع القرار السياسي في الدول العظمى، منطلقاً من افتراض أنّ السيطرة على مواطن صنع القرار في الدول العظمى، يساهم بالضرورة في التأثير في سياساتها نحو تحقيق طموحات اليهود في فلسطين" (حامد، 2008: 16).

وكان للحركة الصهيونية أن تحقق ما خططت له من قيام إسرائيل، حيث عقدت المؤتمرات في قلب المدن الأوروبية؛ دعماً لمشروعها، وجمعاً للأموال ووضع آليات العمل التي تضمن السماح بهجرة يهود أوروبا إلى فلسطين. وبعد قيام إسرائيل كدولة في المنطقة العربية سعت الدول الأوروبية للحفاظ عليها، وعلى المشروع الديني المشترك بين اليهودية والمسيحية الصهيونية البروتستانتية. ومنذ ذلك الحين "ومازلت الأمة الإسلامية تواجه الحروب العدائية التي يقودها البروتستانت المتحالفون مع اليهود في حروب أكثر اتساعاً وأشدّ دماراً. تلك الحروب التي تُقام ضد العالم الإسلامي إنما هي نتاج طبيعي للأفكار العدائية المنبثقة من العقيدة التي ترى أنّ خلاص الغرب المتدين إنما يكمن في شن حروب نهاية الزمان. ولا يمكن فهم التحركات الغربية دون فهم طبيعة العقلية الغربية التي تتخذ من الدين ستاراً للتفتيس عن عقدة الصراع مع الآخرين، التي ارتبطت بالشعوب الغربية تجاه بعضهم البعض وتجاه الآخرين" (عبد المنعم، 2011:

492). لقد مارست بريطانيا ضغوطاً على الدولة العثمانية، لأجل السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين بدواعي الحفاظ على رعاياهم وحمايتهم. ولكن في حقيقة الأمر "أنَّ المعتقدات الدينية قد شكَّلت أحد ركائز المبررات البريطانية في توطين اليهود كتعبير عن الوحي الإلهي القديم بعودة اليهود إلى فلسطين، وقد عبر عن ذلك "الفنت لورنس" في كتابه "أرض جلعاد" الذي يؤكد فيه: "أنَّ تأسيس الوطن اليهودي في فلسطين برعاية بريطانية إنما هو خدمة سياسية وعسكرية لبريطانيا مثلما هو خدمة إنسانية للعالم. بدأ العمل الصهيوني المنظم عبر محاولات فكرية وعملية بتأسيس منظمات تدعمها الدول الأوروبية لتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، أثمرت في النهاية بدفع اليهود للهجرة إلى فلسطين وتمكينهم من الاستيطان فيها عبر موجات متتالية" (الروسان، 2010: 4). وقد ازدادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين طوال سنوات الانتداب، وإلى ما بعد قيام إسرائيل. لا يختلف اثنان عن كون بريطانيا المسئول المباشر عن قيام ونشأة دولة إسرائيل، وهي المتسبب الرئيسي في نشأة الصراع العربي الإسرائيلي. وفي هذه الدراسة سيتناول الباحث فيما بعد، الدور البريطاني في الهجرة اليهودية إلى فلسطين بمزيد من التفصيل.

أما فرنسا فغني عن القول إنها كانت أول من طرح فكرة إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين، فيما لو نجح نابليون في حملته في الشرق، "إنَّ أول رجل دولة اقترح إقامة دولة يهودية في فلسطين كان الزعيم الفرنسي (نابليون بونابرت)، واعدًا إياهم بمنحهم فلسطين على أن تكون سلطتهم فيها ذاتية تحت النفوذ الفرنسي، وبدأوا يعبرون بكلمات حماسية تشجع اليهود على الهجرة إلى فلسطين وتشكيل دولة لهم فيها" (عمرو، 2011: 7). "امتدت هذه الأفكار إلى فرنسا نفسها، حيث وجدت من يروِّجها ويعمل على تطبيقها، ففي بداية القرن السابع عشر كتب "إسحق دولابيير" كتابه دعوة اليهود، الذي دعا فيه إلى مد يد العون لليهود، ومساعدتهم في العودة إلى الأرض المقدسة. وقد دعا العديد من القساوسة الفرنسيين بهذه الدعوة. إلا أنَّ تلك الأفكار لم تقتصر على رجال الكنيسة؛ بل تعدتهم إلى كبار المفكرين الفرنسيين أمثال "جاك روس" و "بابسكال" حيث ظهرت في كتاباتهم الدعوة لقيام دولة يهودية، وبعد ذلك امتدت تلك الأفكار إلى رجال السياسة الذين وجدوا فيها وسيلة للوصول إلى مآرب سياسية واقتصادية في الشرق" (عدوان، 2009: 4-5). "وفي البرتغال كانت على نفس الوتيرة الدينية فيما يخص الحركة البروتستانتية الأوروبية، والتي وضعها اليسوعي البرتغالي (أنطونيو دي فييرا)، تتضمن أنَّ اليهود سيعودون وأنَّ المسيح سيعود إلى البرتغال لإصلاحهم ثم يأخذهم إلى الأرض المقدسة، وتنشط في البرتغال جمعيات وهيئات ذات صبغة مسيحية صهيونية، منها: جماعة أبناء العهد "بناي بريث". أمَّا هولندا فتعتبر الموطن والحضن الدافئ لليهود، وبنفس الوقت كانت مركز تجمع للمسيحيين الجدد والبروتستانت، يقول الدكتور (كونز فيلد) الأستاذ في جامعة ليدن الهولندية: "ارتبطت المسيحية الصهيونية بهولندا منذ تأسيسها قبل (400) سنة، حيث تأسست على أساس ديني بروتستانتي، وكان دور لليهود في هولندا حيث كانت لهم امتيازات خاصة، وبعد الثورة الفرنسية أصبح اليهود مواطنين هولنديين، وتوسع نفوذهم داخل الدولة لدرجة كان يطلق على أمستردام أورشليم الثانية" (شريتج، 2011: 56-57).

مما سبق يظهر الخلفية والمرجعية الدينية التي انطلق منها الغرب لمنح اليهود وطن لهم في فلسطين، ويتبين حقيقة الدعم ألا محدود المقدم من أوروبا والولايات المتحدة للحفاظ على دولة إسرائيل قوية ومتقدمة في جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية والأمنية. قد لا يوجد هناك كثير مصالح بين إسرائيل وأوروبا سوى ذلك البعد الديني الذي يتم استغلاله من أجل تحقيق غايات البعد السياسي، والمتمثل في بقاء السيطرة على المنطقة العربية بأكملها من خلال وجود كيان يتعهد الغرب بكل قواه للحفاظ على وجوده، هذا الوجود الذي يمنحهم جميع المبررات من أجل الحد من تسلح الدول في المنطقة العربية والشرق الأوسط، واستخدام أساليب الحصار أو التدخل العسكري إن لزم الأمر للحد من توسع تلك الدول بما لا يسمح بتهديد دولة إسرائيل، وبالتالي بقاء تلك الدول رهينة التخلف الاقتصادي والعسكري.

ثانياً: البعد الحضاري:

البعد الديني ساهم في إنشاء دولة إسرائيل، والبعد الحضاري يساهم في الحفاظ على بقائها، وذلك بربط الشعب اليهودي وحضارته بالحضارة الغربية ونشر ما مفاده أنّ دولة إسرائيل وشعبها هم جزء لا ينفصل عن الحضارة الغربية، فمنذ قيام إسرائيل انتشرت في وسائل الإعلام الغربية دعاية تشير إلى كون إسرائيل بلد مكافح يعتمد على القوى العمالية والاشتراكية، حتى كاد الشباب الغربي الشيوعي يتطوع من أجل بناء دولة إسرائيل مشتركاً في الزراعة والصناعة. وما ساعد على تحقيق التقارب الحضاري بين الغرب وإسرائيل، امتلاك الصهيونية العالمية لأغلب وسائل الإعلام الغربية التي نظّرت لتقارب القيم بين اليهود والشعوب الغربية. وفي المقابل ساهم هذا الإعلام على نشر صورة ذهنية للعرب والمسلمين، بأنهم قُطّاع طرق ولصوصاً ومجرمين، وأنهم شعوب بلا حضارة ولا قيم ولا أخلاق.

ومما يؤكد على البعد الحضاري في النزاع المستمر بين الحضارة الغربية المتمثلة في الدول الأوروبية على وجه التحديد، والحضارة الإسلامية وعلى وجه الخصوص الشعوب العربية، ما جاء في مؤتمر كامبل بنرمان الاستعماري، والذي عقد ما بين عام (1905) وعام (1907) في بريطانيا، وحضره نخبة من أساتذة الجامعات في شتى العلوم والمجالات، كالاقتصاد والتجارة والبتروك والزراعة والتاريخ والاجتماع، إضافة إلى كبار قادة العسكر والأمن، وتمخض عنه معاهدة سايكس بيكو في العام (1916)، الذي عمل على تقسيم الوطن العربي إلى دويلات صغيرة ضعيفة وتابعة للاستعمار الغربي، و(وعد بلفور) في العام (1917) الذي أعطى إقامة وطن قومي لليهود في المنطقة التي تفصل مشرق الوطن العربي عن مغربه في فلسطين" (الأسمر، 2013: 3). وفي محاضرة للدكتور "عبد الرحمن العصيل"¹² حول نتائج مؤتمر كامبل بنرمان (1907)، جاء فيها: "شرح الوثيقة السرية والنتائج التي تمخضت عن هذا المؤتمر الاستعماري، حيث أكد على أنّ الغرب يواجه مشكلة حفاظه واستمراره للبقاء على القمة، وزعت خرائط الوطن العربي على المؤتمرين، وتم توضيح منطقة الوطن العربي، وأشار إليها، على أنّ هذه المنطقة تعتبر سر قوة الغرب وسر ضعفهم

¹² <https://www.youtube.com/watch?v=o6Y5ZPN9NFk>

في آن واحد، وأن شعوب هذه المنطقة مهلهلة وجاهلة ولكنهم يمتلكون ثروات عظيمة تؤهلهم لقوة عظيمة فيما لو استغلوها، كما لهم دين واحد بالإمكان أن يوحدهم، هذه المنطقة تحتوي على جميع المواد الخام التي يحتاجها الغرب، وتقع فيها أعظم الطرق أهمية، مثل: قناة السويس، ومضيق هرمز، ومضيق عدن، والبحر الأحمر، والسواحل الشرقية والجنوبية للبحر المتوسط.

وقد خرج المؤتمر بتوصيات كان من أهمها ضرورة زرع جسم غريب يفصل المشرق العربي عن المغرب العربي، هذا الجسم الغريب له ثلاثة أهداف، وأولهما: أن يفصل المشرق العربي عن المغرب العربي، والهدف الثاني: يجب أن يكون ولاءه للغرب، والهدف الثالث: أن يجعل المنطقة في حالة لا توازن، لأن الاستقرار يؤدي لنهضتهم، وهذا يُعتبر مهدد للغرب. فإذا (بحاييم وايزمن) يذهب لبريطانيا ويقدم اليهود الشعب الذي يمكن زرعه في المنطقة، وتعهد بتحقيق الأهداف الثلاثة مشروطاً عليهم أن يحافظوا على تلك الدولة والعمل على حمايتها. وبالتالي فإن هزيمة إسرائيل تعني هزيمة مشروعهم الذي بدأ رسم ملامحه في هذا المؤتمر. ومن منظور آخر لبيان ما توصلوا إليه من نتائج في مؤتمر (كامبل بنرمان 1907)، أن البحر الأبيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار، لأنه الجسر الذي يصل الشرق بالغرب والممر الطبيعي إلى القارتين الآسيوية والأفريقية وملتقى طرق العالم، وأيضاً هو مهد الأديان والحضارات. والإشكالية في هذا الشريان هو أنه كما ذكر في الوثيقة: " ويعيش على شواطئه الجنوبية والشرقية بوجه خاص شعب واحد تتوفر له وحدة التاريخ والدين واللسان. وأبرز ما جاء في توصيات المؤتمرون في هذا المؤتمر:

1. إبقاء شعوب هذه المنطقة مفككة جاهلة متأخرة، وعلى هذا الأساس قاموا بتقسيم دول العالم بالنسبة إليهم إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى: هي دول الحضارة الغربية المسيحية (دول أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا) والواجب تجاه هذه الدول هو دعم هذه الدول مادياً وتقنياً لتصل إلى مستوى تلك الدول، الفئة الثانية: هي دول لا تقع ضمن الحضارة الغربية المسيحية، ولكن لا يوجد تصادم حضاري معها، ولا تشكل تهديداً عليها (كدول أمريكا الجنوبية واليابان وكوريا وغيرها) والواجب تجاه هذه الدول هو احتوائها وإمكانية دعمها بالقدر الذي لا يشكل تهديداً عليها وعلى تفوقها. أما الفئة الثالثة: فهي دول لا تقع ضمن الحضارة الغربية المسيحية ويوجد تصادم حضاري معها وتشكل تهديداً لتفوقها، وهي بالتحديد الدول العربية بشكل خاص والإسلامية بشكل عام، والواجب تجاه تلك الدول هو حرمانها من الدعم ومن اكتساب العلوم والمعارف التقنية وعدم دعمها في هذا المجال ومحاربة أي اتجاه من هذه الدول لامتلاك العلوم التقنية، ومحاربة أي توجه وحدوي فيها.

2. ولتحقيق ذلك دعا المؤتمر إلى إقامة دولة في فلسطين تكون بمثابة حاجز بشري قوي وغريب ومعادي يفصل الجزء الأفريقي من هذه المنطقة عن القسم الآسيوي، والذي يحول دون تحقيق وحدة هذه الشعوب إلا وهي دولة إسرائيل واعتبار قناة السويس قوة صديقة للتدخل الأجنبي وأداة معادية لسكان المنطقة.

3. كما دعا إلى فصل عرب آسيا عن عرب أفريقيا، ليس فقط فصلاً مادياً عبر الدولة الإسرائيلية، وإنما اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، ممّا يسمح بإبقاء العرب في حالة من الضعف والتشتت.

إنّ دلالات هذا المؤتمر توضح مدى الفجوة بين الغرب والعالم العربي والإسلامي، فجوة حضارية يتأصل فيها نوايا إزالة الوجود الحضاري للآخر من أجل البقاء والاستمرار، وحتى لو تم استبعاد البعد الديني، فإنّ البعد الحضاري أيضاً موجود بقوة في أذهان الشعوب الغربية، ويتم تكديته عبر وسائل إعلامية صهيونية متغلغلة في آلة الإعلام الغربي، ولقد جعل الغرب من إسرائيل مركز دفاع وهجوم متقدم، يستخدمه من حين لآخر لتفتيت الأمة العربية والإسلامية.

"وفي عام (1993)، جاءت مقالة (صموئيل هنتنغتون)، بعنوان صدام الحضارات، ويدعي (هنتنغتون) أنّ العالم مقسّم إلى عدد من الحضارات، وهي: غربية وأمريكية لاتينية وأفريقية وإسلامية وصينية وهندوسية ومسيحية أرثوذكسية وبوذية ويابانية. حيث شمل الحضارة الغربية الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، وتوقع إمكانية نشوء نزاعات على طول الخط المتصدع الرئيس بين الحضارات، ويمكن تعريف الحضارة بأنها العناصر التي تشترك بها أمة معينة، وهي: اللغة والتاريخ والدين والعادات والمؤسسات. وتنبئ بتصادم الحضارة الغربية بالحضارة الإسلامية، بسبب رفض الإسلام للقيم الغربية" (حسين، 2011: 260).

إنّ ما يحدث الآن في عالمنا العربي من فوضى لم تهدأ منذ ما يزيد عن أربع سنوات، فوضى طاحنة راح ضحيتها الآلاف من الشعوب العربية في العراق وسوريا واليمن وليبيا ومصر وتونس، فإن لم يكن الغرب مشاركاً في خلق هذه الفوضى فيكفيه سوءاً سكوته وعدم مقدرته على حل تلك الصراعات. تلك الصراعات التي جاءت لتحقيق نظرية الفوضى الخلاقة التي تنبأت بها (كوندوليزا رايس) وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة وذلك في إبريل من العام 2005، وقد تبنت الإدارة الأمريكية تلك النظرية، مما ساهم في اندلاع الصراعات في المنطقة العربية. لتتلاقى هذه النظرية مع نظرية صراع الحضارات في تحقيق تنبؤاتها على أرض الواقع. هل على سبيل الصدفة أن تتحقق توصيات مؤتمر (كامبل بنرمان 1907) مع كل من نظرية صراع الحضارات ونظرية الفوضى الخلاقة لتجتمع في تحقيق هدم أي تقدم للأمة العربية، وتأكيد بقائها تحت سيطرة الغرب كما كان سابقاً، وكما هو مطلوب أن يبقى إلى أمد بعيد. الاتحاد الأوروبي بصورته الحالية، الذي ينادي بالدعوة إلى السلام وإقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويرفض الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ولا يعترف لإسرائيل باحتلالها أو أحقيتها بالاستمرار في الوجود فيهما"، هل هو ذلك الاتحاد المكون من الدول الأوروبية الأعضاء فيه والتي أشير لعمق البعد الأيديولوجي في تعاملها السابق مع القضية الفلسطينية لصالح قيام دولة إسرائيل؟، وكيف لنا أن نتصور دفاعه عن حق الفلسطينيين في إقامة دولته على ما تبقى من أرض فلسطين بعد حرب (1967)، هذه التناقضات ينبغي للدراسة أن تجيب عليها وتقوم بتفسيرها لمعرفة موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية، وبالتحديد موقفه من سياسة الاستيطان الإسرائيلية.

الخلاصة:

ظهر معنا في محدد المصالح الداخلية ما يؤكد أنّ كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تسعى إلى أن تكون سياسات الاتحاد في صالحها، أو على أقل تقدير لا تشكل عائقاً في طريق تحقيق مصالحها الداخلية. واتضح أنّ محصلة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ما هي إلا مجموع التوافقات التي تتقاطع فيها السياسات المشتركة لجميع الدول الأعضاء، وبالتالي لا يمكن فرض سياسة خارجية لا تقبلها إحدى الدول، وهذا ممّا يدعو الدول الكبرى لتقديم الدعم الاقتصادي للدول الصغيرة لجذبها نحو تأييد كافة السياسات التي تتوافق عليها. وفيما يخص الرأي العام الأوروبي كمحدد يؤثر في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وذلك كون أعضاء البرلمان الأوروبي يتم انتخابهم مباشرة من قبل الشعوب الأوروبية، وذلك وفق آليات انتخاب محددة تعكس حجم كل دولة من دول الاتحاد من حيث عدد السكان. كما وتتكتل الأحزاب في البرلمان الأوروبي بناء على التوجهات الإيديولوجية، وليس بناء على الهوية الوطنية للحزب؛ ممّا يعكس التوجهات السياسية لرأي العام الأوروبي داخل البرلمان. ولقد شهدت أوروبا تطوراً في الرأي العام لصالح القضية الفلسطينية، وذلك منذ اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987، والانتفاضة الثانية عام 2000، وخاصة بعد الموجه الإعلامية الموجهة ضد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة بين الأعوام (2008-2014)، والحصار المفروض على أهالي القطاع منذ عام (2007).

أمّا عن دور جماعات الضغط في رسم السياسة الخارجية للدول، فوجدت الدراسة أنّ هناك تناسب طردي بين مدى تأثير جماعات الضغط وحجم اتساع مجال الحريات للأفراد. ولما كانت الحريات والديمقراطية في أوروبا مثلاً يُحتذى بين دول العالم، كان دور جماعات الضغط في الاتحاد الأوروبي أكثر من أيّ مكان آخر، وبالتالي بالإمكان لجماعات الضغط التأثير في رسم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ويُعتبر البرلمان في أيّ دولة ديمقراطية هو الطريق الأول في وصول جماعات الضغط إلى أصحاب القرار السياسي، والذي يمكنهم من التأثير في تصرفات السلطة التنفيذية بما يحقق مصالحهم. وبالنسبة للمحدد الأيديولوجي، لقد استغل اليهود البعد الديني داخل أوروبا، حيث التقارب الديني الجديد بين الحركة البروتستانتية والعقيدة اليهودية، خاصة تماثل الرؤيا الدينية حول قدسية عودة اليهود إلى فلسطين. وفي أوروبا ارتبطت المسيحية الصهيونية بالحركة الصهيونية، وسعت الحركة الصهيونية من أجل تنفيذ أطماعها المتمثلة بقيام دولة إسرائيل إلى تكثيف نفوذها ونشاطاتها السياسية، وتقوية ارتباطها بصناع القرار السياسي في الدول الأوروبية. أمّا من جهة البعد الحضاري، فقد سعت الحركة الصهيونية لربط الشعب اليهودي وحضارته بالحضارة الغربية ونشر ما مفاده أنّ دولة إسرائيل وشعبها هم جزء لا ينفصل عن الحضارة الغربية، وأنّ العرب والمسلمين هم شعوب بلا حضارة، وهم خطر كبير يهدد الحضارة والقيم الغربية. وهنا على القوى السياسية الفلسطينية والعربية والإسلامية الفاعلة في الاتحاد الأوروبي، وفي ظل انتشار الحريات في دول الاتحاد الأوروبي، أن تسعى نحو ردم الفجوة بين الإيديولوجيات المختلفة، والتي مزقت الأمم، والتركيز على وحدة الإنسانية، وتعديل الصورة الذهنية لدى الرأي العام الأوروبي عن العرب والمسلمين.

المبحث الثاني المحددات الخارجية

مقدمة:

المحددات الخارجية هي تلك المحددات التي يأتي تأثيرها من خارج الدولة. وفي هذه الدراسة تضمنت المحددات الخارجية، كلاً من: العلاقات الاقتصادية، والأمن وتوازن القوى. كان محدد العلاقات الاقتصادية بين دول الجماعة الأوروبية صاحب التأثير القوي الذي تحكم في مستوى التفوق العسكري، وحافظ على توازن القوى بين الدول الأوروبية بما يضمن الأمن والاستقرار. وسوف يُرى أيضاً، كيف استخدم الاتحاد الأوروبي العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار كأداة لتحقيق غاياته السياسية. وفي إطار المحدد الأمني سعى الاتحاد ضمن سياسته الخارجية الحرص على توريد الأمن والاستقرار لدول الجوار، بما يضمن مصالحه ويحقق عدم استيراد الفوضى من تلك الدول، لذلك قد سعى نحو توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً، ويعمل على احتواء التهديدات القادمة من جنوب وشرق البحر المتوسط، وذلك من خلال عدة أساليب أهمها بناء علاقات شراكة اقتصادية. كما سوف يُرى كيف حافظ الاتحاد الأوروبي على توازن القوى في المنطقة الأوروبية، بما يضمن سلامة أراضيه واستقرار دوله الأعضاء، وذلك مثلما حدث زمن الحرب الباردة لردع القوة العسكرية للاتحاد السوفيتي، وما تبع ذلك بعد انتهاء الحرب الباردة من محاولات الاتحاد الأوروبي لإنهاء الحروب التي اندلعت في أوروبا الشرقية.

المطلب الأول

محدد العلاقات الاقتصادية

لقد أصبح الاقتصاد في عصرنا الحالي من أعظم أدوات تحقيق الغايات السياسية، وبعد الحرب العالمية الثانية انتهجت معظم الدول الأوروبية سياسات خارجية اقتصادية لتحقيق أهدافها سواء السياسية منها أو الاقتصادية، ونتيجة للخسائر الفادحة التي أسفرت عنها الحرب العالمية الأولى والثانية، بأنّ التوجه نحو تحقيق الأمن والاستقرار والرفاه الاجتماعي والبعيد عن الحروب هو غاية جميع الدول الأوروبية.

أولاً: دور العلاقات الاقتصادية في تأسيس أركان الاتحاد الأوروبي (مرحلة الحرب الباردة):

النظام الأوروبي عندما أراد الأمن والاستقرار والوحدة بين دوله من بعد ويلات الحرب، لم يلجأ إلى الشعارات ولا إلى القوميات أو التجانس الديني أو العرقي؛ بل طرح كل ذلك جانباً وبدأ بخطط واقعية ملزمة ووظف له المختصين والخبراء والباحثين لأجل وضع القوانين التي تصلح كحد أدنى من التوافق بين مجموعة

الدول الأوروبية، "فطرِح النظام الأوروبي نفسه في البداية كتجمع اقتصادي يحاول خلق أرضية لمصالح مشتركة بين دول متنافرة سياسياً وثقافياً" (نافعة، 2004: 475).

لقد كان هاجس تحقيق الأمن والاستقرار للشعوب الأوروبية أهم عامل أدى لنجاح الركيزة الأولى من ركائز الاتحاد الأوروبي وهي الاقتصاد، "فالإتحاد الأوروبي الذي نراه اليوم ثمره عملية انطلقت منذ أكثر من نصف قرن من الزمان بإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب وكانت هاتان الصناعتان آنذاك تمثلان شريان الحياة الصناعي للقوة العسكرية" (بيندر وأشروود، 2015: 11)، فبعد شهور قليلة من قيام حلف شمال الأطلسي، وبالتحديد في (9 مايو 1950)، أعلن وزير الخارجية الفرنسي (شومان) عن خطته الرامية إلى إنشاء "جماعة أوروبية للفحم والصلب"، ولقد جاءت اتفاقيات هذه الجماعة تجمع بين العملية التكاملية للتجربة الوحدة الاقتصادية، وبين المخاوف على الساحة الأوروبية، فتم ابتكار صيغة تسمح بتهدئة مخاوف فرنسا الأمنية تجاه تهديدات إعادة تسليح ألمانيا، وذلك بالحد من التفوق العسكري لأيٍّ من الدول من خلال التحكم في صناعات الصلب، والتي هي أساس الصناعات العسكرية.

فقد بدأت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب مكونة من ست دول، وهي: فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا، هذه الجماعة والتي كان في ظاهرها أنها ذات أهداف اقتصادية، وفي جوهرها تبحث عن الأمن والاستقرار والسلام وإنهاء زمن الحروب.

وهنا يتضح كيف تم التأثير على السياسات الخارجية لدول الجماعة الأوروبية باستخدام محدد العلاقات الاقتصادية والذي تحكم في مستوى التفوق العسكري لتلك الدول.

كانت حلقات تطور عملية الوحدة الاقتصادية وما تبعه من محاولات للوحدة السياسية وما تتضمنه من محاولات لإنشاء أجهزة أمنية دفاعية تابعة للمجموعة الأوروبية، "فقد لحق بإنشاء مجموعة الفحم والصلب مشروع إنشاء الجماعة الأوروبية للدفاع، وذلك في عام (1952)، وتهدف لإنشاء جيش أوروبي يخضع لقيادة أوروبية موحدة يتولى البرلمان الأوروبي ومحكمة العدل الأوروبية مراقبة وضبط سلوكها، ويشرف عليه المفوضية الأوروبية، ولكن رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية التصديق على هذه المعاهدة، وذلك خشية فرنسا من إعادة تسليح ألمانيا، ولكن استمراراً في ضرورة دعم الوحدة الاقتصادية بوحدة سياسية، تم البحث عن صيغة أخرى تضمن التحاق ألمانيا بحلف شمال الأطلسي وبالتالي إعادة تسليحها، وتمثل الحل في توسيع المعاهدة لتشمل ألمانيا وإيطاليا إلى جانب فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا وللكسمبورغ، وإعلان قيام منظمة أمنية أوروبية جديدة، هي: "إتحاد أوروبا الغربية" وذلك في عام (1954)، واستطاعت الجماعة الأوروبية عام (1957) من إبرام اتفاقية (روما) المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية وللجماعة الأوروبية للطاقة النووية" (نافعة، 2004: 437-438).

ثانياً: المحدد الاقتصادي وتأثيره في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي:

كان تركيز الجماعة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة على القوة الاقتصادية، وذلك في مسعى منها لتعويض الخلل الحادث في موازين القوى، والتي في غير صالحها، وذلك من خلال استثمار الوحدة الاقتصادية في بناء قوة اقتصادية تمنحها التأثير في العلاقات الدولية، والبقاء كقوة دولية فاعلة في نظام دولي ثنائي القطبية، فرسم المحدد الاقتصادي سياسة خارجية أوروبية تعتمد على القوة الاقتصادية التي تحفظ لها نفوذها ومصالحها.

فقد كانت الجماعة الأوروبية واقفة بين قطبين مدججين بأقوى ترسانة عسكرية في ظل نظام دولي يسيطر عليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فما كان لها سوى التقدم نحو النمو الاقتصادي وزيادة التنمية وبناء علاقات اقتصادية قوية بين جميع الأطراف الدولية، فلم تخرج ألمانيا وحدها بعد الحرب العالمية الثانية تسعى للازدهار الاقتصادي بعيداً عن الأطماع الجيوسياسية؛ بل كان ذلك مسلك عديد من الدول الأوروبية. فبينما طورت الولايات المتحدة صناعاتها الحربية وتكنولوجياتها العسكرية على قاعدة تراكم المعرفة والمعلوماتية ركزت أوروبا على تنمية الاقتصاد الصناعي التقليدي وزيادة حجم الإنتاج السلعي" (مقلد، 2009: 656).

ويعتبر البعض أنّ النظام الدولي هذا كان عاملاً مساعداً لازدهار أوروبا اقتصادياً، حيث تفرغت أوروبا للنمو الاقتصادي، تاركة مسؤوليات الأمن التي تثيرها تهديدات القوة العسكرية للاتحاد السوفيتي؛ لينتقل بها حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، "فجميع الدول الست الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية هم أعضاء في حلف شمال الأطلسي، وقوة وانتعاش أوروبا الغربية اقتصادياً تضاف إلى قوة المعسكر الغربي، ولا تخصص منها حيث بدت العلاقة بين الحلف والجماعة وكأنها تتطوي على توزيع ضمني للأدوار، فتولت الولايات المتحدة مسؤولية الأمن، بينما تفرغت أوروبا للتنمية" (نافعة، 2004: 441).

ثالثاً: كيفية استخدام الاقتصاد كأداة لتحقيق مآرب سياسية (مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة)

قبل انهيار الاتحاد السوفيتي كان المهدد واضحاً ومحدداً، أما بعد الانهيار فأصبح المهدد صادراً من عدة جهات وأصبحت أكثر تشابكاً وانتشاراً، فتفكك دول أوروبا الشرقية عن الاتحاد السوفيتي، "يمثل خطر لانتشار أسلحة الدمار الشامل التي قد تمتلكها تلك الدول، وما قد يؤديه من عودة للعصبية والقومية ومن انتشار للجريمة والإرهاب واحتمال اندلاع حروب أهلية وتجدد للصراعات المسلحة، وذلك إما لأسباب خلافات حول الحدود السياسية، أو بسبب مشكلة الأقليات أو النزعات الاستقلالية، وفي هذا السياق تعين على الاتحاد الأوروبي بلورة تصور مشترك لحماية الاستقرار في أوروبا ككل" (نفس المرجع السابق: 458).

ومن أهم أولويات الجماعة الأوروبية في تلك المرحلة، العمل في ثلاثة اتجاهات:

3. الحفاظ على عدم وجود أيّ تهديد من دول أوروبا الشرقية.

4. اغتنام الفرصة "خاصة بعد سقوط جدار برلين" لتوحيد كافة أوروبا والعمل على استعادة مشروع اقتصادي سياسي (التوسع شرقاً).

5. استعادة نفوذها في المنطقة العربية، وعدم ترك المجال لنفوذ دولية أخرى صاعدة.

وحتى تستطيع الجماعة الأوروبية أن تكفل تحقيق هذه الأهداف كان عليها أن تقدم الدعم الاقتصادي لتلك الدول بما يضمن انضمامها للنفوذ الأوروبي، " فقد نالت أوروبا الشرقية سابقاً في عام (1996) ما يعادل (6,7) مليار وحدة نقدية أوروبية، بينما نالت دول المتوسط ما يعادل 4,7 مليار وحدة نقدية أوروبية. علماً بأن ألمانيا الاتحادية قد صرفت ما يقارب (200) مليار مارك خلال السنوات الأربع للوحدة بين الألمانيتين" (مبيضن، 2004: 41).

رابعاً: العلاقات الاقتصادية والنفط:

1. وثيقة (شومان 1971):

"إن أوروبا حتى عام (1967)، لم تكن لها سياسة جماعية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، وربما فضلت عدم الدخول في مشاكل المنطقة العربية السياسية لشعورها بصعوبة التعامل مع المنطقة بين التزامها بأمن إسرائيل من ناحية وبين مصالحها مع العالم العربي من ناحية أخرى. فكانت أول مبادرة صدرت مع اقتراح الرئيس الفرنسي (ديغول)، عام (1969) بإجراء محادثات رباعية في إطار حل للنزاع العربي الإسرائيلي، ومن الجدير بالذكر أنّ موقف الجماعة الأوروبية كان يعاني من تشتت وتباين بشأن الحرب، موزعين بين الموقف الفرنسي لديغول الشهير الراض للحرب وبين الطرف الألماني والهولندي المعروفين بدعمها لوجهات النظر الإسرائيلية" (عثمان، 2006: 71-73).

ثم جاءت على أثر ذلك وثيقة (شومان) عام (1971)، والتي نصت في بعض النقاط التي تخص القضية الفلسطينية، اقتراحاً بتدويل القدس والأماكن المقدسة، وفيما يخص قضية فلسطين بشكل عام ترى دول الجماعة الأوروبية أنّ حل القضية يتوقف على إرادة السكان، بإجراء استفتاء بين السكان المعنيين (نفس المرجع السابق: 76). ويتضح أنّ وثيقة (شومان) لم تأتٍ بجديد وتعاملت مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين؛ إلا أنها لم تحظ بقبول إسرائيل التي اعترضت عليها؛ ممّا دفع بدول أوروبية عديدة، وبالذات ألمانيا وهولندا، إلى التراجع والتقليل من أهميتها وعدم اعتبارها وثيقة رسمية تعبر عن موقف جماعي مشترك.

2. حرب أكتوبر (1973) واستخدام سلاح النفط:

"إنّ القفزة السريعة التي عرفتتها الدول الأوروبية في استهلاك النفط بسبب النمو الصناعي والاستهلاكي، حيث تجاوز ازدياد الاستهلاك إلى (200) بالمائة خلال أقل من عقد ونصف، أي بين عامي (1960

و (1973)، رافق ذلك ازدياد حصة النفط في إجمالي مصادر الطاقة، وتراجع حصة الفحم الحجري؛ ليصل إلى ما يقارب (60) بالمائة من مجموع الطاقة المستهلكة" (كمال ونهرا، 2001: 228). "كما أنّ دول الاتحاد الأوروبي تستورد أكثر من (60) بالمائة من احتياجاتها النفطية من المنطقة العربية، أي أكبر من النسبة التي تستوردها الولايات المتحدة من المنطقة، والتي لا تتجاوز (15) بالمائة في السنة، ويزداد اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على النفط العربي باستمرار" (الحاج، 2005: 156-157).

وفي بداية اندلاع حرب أكتوبر (1973) لم تسفر محاولات التوصل إلى موقف مشترك إلا إلى نص هزيل يدعو لوقف إطلاق النار والحل وفق قرار (242). "ولكن بعد استخدام العرب موقف موحد فرض فيه حظراً نفطياً على هولندا بسبب تصريحاتها المؤيدة لإسرائيل أثناء حرب أكتوبر، حيث اتخذت الدول العربية قراراً بخفض الإنتاج بمعدل (5%) كل شهر، أدى ذلك لرفع أسعار النفط، وزاد عدة مرات خلال أسابيع قليلة. أدى ذلك لإصدار بيان أوروبي مشترك في نوفمبر (1973) يتحدث لأول مرة عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني دون أن يحدد ماهية تلك الحقوق" (نافعة، 2004: 532). ومع تطور الموقف العربي بسبب أحداث حرب أكتوبر وتداعيات استخدام سلاح النفط، جاء بيان البندقية عام (1980)، والذي يُعتبر نقطة تحول في الموقف الأوروبي، وقد حدد هذا البيان الموقف الرسمي والرؤية الأوروبية المستقبلية لحل القضية الفلسطينية على النحو التالي:

1. الدعوة لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام (1967).
2. احترام سيادة واستقلال دول المنطقة وعيشها بسلام داخل حدود آمنة.
3. الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حق تقرير المصير، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني (بركات، 2010: 7).

3. النفط وحروب الخليج:

بعد أن كانت فرنسا من المؤيدين للعراق خلال حرب الخليج الأولى مع إيران، والتي كانت تهدف من ورائها إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والنفطية، تغير موقفها في حرب الخليج الثانية، مع احتلال العراق للكويت، فقد حصلت الولايات المتحدة على قرار من مجلس الأمن بشن حرب على العراق لأجل تحرير الكويت، وهذا الموقف أرادت فرنسا من خلاله تأمين مصالحها في المنطقة، حيث تأكد لها أنّ ما قام به صدام حسين من احتلال للكويت لا يمكن لها أن تقف إلا بجانب الولايات المتحدة وإلا فستخسر جميع مصالحها في منطقة الخليج.

ومع خشية فرنسا من تدهور الأوضاع في منطقة الخليج لغير صالحها، فقد تمسكت بموقفها المنافي للحرب بدون استنفاد كافة الأسباب التي قد تساهم في إيقافها، " فقد طرح الرئيس الفرنسي، (فرنسوا ميتران)

في سبتمبر (1990)، مبادرة فرنسية تتضمن تأكيد العراق على نيته الانسحاب من الكويت، مع ربط الموقف في الخليج بكافة الأزمات في المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وقد طالب الرئيس الفرنسي بربط انسحاب العراق من الكويت بانسحاب إسرائيل وتسوية سلمية لقضايا الشرق الأوسط، وأن يكون هذا ضمن مؤتمر دولي يحضره جميع الأطراف المتنازعة" (الحاج، 2005: 177-178).

أما في حرب الخليج الثالثة أو احتلال العراق عام (2003)، فلم تستطع الولايات المتحدة من الحصول على قرار من مجلس الأمن، حيث رفضت كل من فرنسا وروسيا والصين. "وبالمثل الموقف الألماني الذي تأكد في اجتماع (بروكسل) عام (2003) لوزراء دول حلف شمال الأطلسي لبحث مسألة تأمين الدعم العسكري لتركيا في حال الحرب على العراق، حيث رفضت كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا استخدام حلف شمال الأطلسي في مساعدة الولايات المتحدة في حربها على العراق" (نفس المرجع السابق: 181).

لقد كانت هذه المواقف الفرنسية والألمانية أقوى تحدٍ ضد الإرادة الأمريكية، ويعكس تناقض المصالح بين ضفتي الأطلسي، "ويؤكد أن الأوروبيين يرون أن ما يبدو وكأنه حسم لمعركة النفط لصالح الغرب والدول الصناعية، ليس في الواقع سوى حسم لها لصالح سيطرة الولايات المتحدة المنفرد بأهم مصادر الطاقة العالمية وتحكمها بها لاستخدامها في الضغط على الدول، والتكتلات الدولية وإجبارها على تقديم تنازلات تجارية واستراتيجية لواشنطن" (الجزيرة نت، بقلم برهان غليون: 2015/3/26).

يتبين من هذا التطور في الموقف الأوروبي، دور النفط كسلاح اقتصادي مؤثر في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فمنذ اتفاقية (شومان) إلى بيان البندقية الذي تأثر بحرب أكتوبر وسلاح النفط، والذي أدى لأول مرة بالاعتراف للفلسطينيين بحقوقهم المشروع، والاعتراف بالمنظمة كمثل للشعب الفلسطيني. وكذلك بدأ الاتحاد الأوروبي يتعامل مع دول الوطن العربي بعيداً عن النظرة الاستعمارية، وبدأ في سلسلة حوارات أوروبية عربية تمهد لعلاقات تعاون، وثم علاقات شراكة اقتصادية وتنموية، وكيف أدى سلاح النفط والحفاظ على السيطرة عليه، لوقوف فرنسا وألمانيا لأول مرة ضد الرغبات الأمريكية في السيطرة على المنطقة.

ويبدو أن مواقف الاتحاد الأوروبي دائماً بحاجة لدور عربي مساند للقضية الفلسطينية، هذا الدور يسمح للاتحاد الأوروبي بالتحرك بسياسات مناهضة للمواقف الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، فالاتحاد الأوروبي عندما تتأثر مصالحه في المنطقة، كما تأثرت بسلاح النفط سواء أكان برفع أسعاره أو حظره عربياً، أو من خلال السيطرة الأمريكية على منابعه، يتضح أنه يحتاج إلى ذرائع يصنعها الموقف العربي لأجل القيام بحراك سياسي يؤدي لإنجاز عملية سلام ناجحة في المنطقة، وذلك بما يسمح لها بشيء من إضعاف السيطرة الأمريكية والإسرائيلية على المنطقة.

"الاعتماد على الطاقة هو ذو أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبي. فهو أكبر مستورد للبتروول والغاز في العالم. وحالياً، فإنّ المستوردات تمثل حوالي 50% من الطاقة المستهلكة. هذا سيرتفع إلى (70%) في عام (2030). تأتي معظم مستوردات الطاقة من الخليج وروسيا وأفريقيا الشمالية" (موقع المجلس الأوروبي، تقرير بعنوان أوروبا أمنة في عالم أفضل: 2015/8/10).

وتستمر قيمة النفط كسلاح عربي يمكن بل ومن الواجب استخدامه أو التلويح باستخدامه أمام المواقف المتعنتة من الولايات المتحدة وإسرائيل، حتى تستطيع الأسرة الدولية الضغط على إسرائيل؛ كي تتصاع وتسلم بحقوق الشعب الفلسطيني، والتي تمثل حقوقاً للشعوب العربية كافة.

خامساً: العلاقات التجارية والمعونات الاقتصادية:

مع انتشار تأثير القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي إقليمياً وعالمياً، "فقد توسع هذا الاتحاد من ست دول إلى (28) دولة في يومنا هذا ليضم قرابة (500) مليون نسمة، فضلاً عن وجود (1.3) بليون من البشر في (80) دولة مرتبطين بالاتحاد بأشكال مختلفة، مثل: المساعدات، الاستثمارات الأجنبية، التجارة والمال، كما يعيش ثلث سكان المعمورة في المجال الأوروبي في منطقة تخضع للتأثير الأوروبي. وتؤكد الإحصائيات أنّ الاتحاد الأوروبي مسئول عن ربع الناتج الاقتصادي على مستوى العالم، كما يمثل أضخم مشترٍ منفرد للسلع من البلدان النامية في العالم، وهو أكبر مانح للمساعدات بلا منافس، وفي ظل كل هذه العوامل ينشأ الثقل الجغرافي السياسي الحقيقي للاتحاد الأوروبي" (مقلد، 2009: 621).

1. التبادل التجاري للاتحاد الأوروبي مع الدول العربية:

منذ السبعينيات والاتحاد الأوروبي مستمراً في إبرام اتفاقيات التعاون والتبادل التجاري سواء أكان مع الدول العربية أو المتوسطية، مثل: إسرائيل وتركيا وقبرص ومالطا. "وكان من آثار هذه الاتفاقيات تعزيز التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي، وبين كل دولة عربية على حدة، وتخفيض حصة القوى الاقتصادية الدولية الأخرى من تبادلها التجاري مع تلك الدول، ويكشف التبادل التجاري عن ارتفاع مستوى تبعية غالبية البلدان العربية تجاه الاتحاد الأوروبي، لقد بلغ معدل صادرات الجزائر للاتحاد الأوروبي (71) بالمائة من مجموع صادراتها عام (1990)، كما أن وارداته منها تجاوز (60) بالمائة. (79) بالمائة من الصادرات و(62) بالمائة من الواردات مع ليبيا. و(56) بالمائة من الصادرات و(52) بالمائة من الواردات مع المغرب. ومصر وسوريا بلغ (40) بالمائة اعتماد على الاتحاد الأوروبي (كمال ونهرا، 2001: 232-234). هذا ما يؤكد أن الاستعمار الأوروبي خرج من الوطن العربي، ولكنه عاد إليه من بوابة التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية، حتى وصل الحال بتبعية حادة لاقتصاد الدول العربية مع الاتحاد الأوروبي.

وفي دراسة حديثة لصباح نعوش على الجزيرة نت بتاريخ (2014/9/16)، يؤكد أنّ الصادرات الأوروبية إلى الأقطار العربية تعادل (3.7%) من الصادرات الأوروبية الكلية. كما لا تعادل الواردات الأوروبية من الدول العربية سوى (3.1%) من الواردات الأوروبية الكلية. وتهبط هذه النسبة وتلك إلى أقل من ذلك بكثير عند استثناء السعودية والإمارات من الصادرات وليبيا والجزائر من الواردات. ينبني على هذه المعادلة أنّ حاجة الدول العربية إلى أوروبا أكبر من حاجة أوروبا إلى العالم العربي.

"وأشارت نتائج دراسة أجريت على الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنّ المساعدات الخارجية تؤدي إلى زيادة حجم صادرات سلع المانحين من (96 إلى 170%) كنتيجة لتقديم المساعدات الخارجية للمنطقة العربية، وبالتالي فإنّ الجهات المانحة تأخذ في الاعتبار تحقيق مصالحها عند تقديمها للمساعدات الخارجية" (سماره، 2013: 39).

وهكذا يتضح أنّ الدول المانحة تمنح القليل لتحصل على الكثير سواء أكان سياسياً أو اقتصادياً، فالمساعدات لا تخلو من سياسة أو مصلحة اقتصادية للدول المانحة، كالإزام الدول المتلقية بشراء مواد وبيع من صناعة الدول المانحة، أو تجبر الدول الممنوحة لتخلّي عن بعض المصالح في علاقاتها مع دول أخرى، في مقابل استلام المنح، وبالتالي يتم احتكار الدول المانحة للعلاقات الدولية بما يصب في صالحها.

2. المعونات الاقتصادية:

مع بداية قيام السلطة الفلسطينية ككيان سياسي ينبغي أن يتطور حتى ينهض بمقومات الأراضي الفلسطينية بما يساهم في قيام دولة فلسطين على حدود يونيو 1679، بدأ الاتحاد الأوروبي في إبرام المعاهدات الاقتصادية وقيام علاقات تجارية على أساس من اتفاقية برشلونة الاقتصادية واتفاقية التجارة الحرة، فقد وقعت السلطة الوطنية الفلسطينية اتفاقية تعاون وتجارة مع الاتحاد الأوروبي وذلك في عام 1997، "وكان الهدف من هذه العلاقات التجارية هو تمكين السلطة من إدارة المناطق الفلسطينية وتنفيذ مشاريع تنموية لبناء البنية التحتية وتقوية القطاع الخاص من أجل الوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة. وقد شملت الاتفاقية التجارية عدة نقاط تشمل المدفوعات، وحركة رأس المال، والتعاون الاجتماعي، والتعاون المالي، والتبادل التجاري، والقوانين التي تحكم تبادل السلع الصناعية والتجارية خاصة الرسوم الجمركية التي ينبغي أن تفرضها السلطة الفلسطينية على الصادرات من الاتحاد الأوروبي، والإعفاء الجمركي للواردات من أراضي السلطة الفلسطينية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي" (عبد الكريم، 2010: 1، 14).

ولكن أغفل الاتحاد الأوروبي وجود الاحتلال الذي هو سبب لهدم أي مقوم اقتصادي يساهم في بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة والاستمرار، مما جعل من السلطة الفلسطينية مجرد مستقبل للدعم الخارجي يقوم بإدارة تلك الأموال بالكيفية التي تشترطها الجهات المانحة. ويبدو أنّ الاتحاد الأوروبي غير قادر أو لا يتوفر لديه الأدوات اللازمة أو الممكنة لإجبار إسرائيل على احترام التزاماتها الدولية بما يمكن الاتحاد الأوروبي من تنفيذ سياساته التنموية في أراضي السلطة الفلسطينية.

أولاً: سياسة المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين:

لقد ارتهن الشعب الفلسطيني في جميع جوانب حياته داخل أراضي السلطة الفلسطينية بالدعم الخارجي المقدم من الدول المانحة، حيث حطم الاحتلال الإسرائيلي معظم مقومات الاقتصاد الفلسطيني، وتحول هذا الاقتصاد لتبعية كاملة للمعونات الخارجية وللإقتصاد الإسرائيلي، وللحصار المفروض على كافة السلع والتبادل التجاري من وإلى أراضي السلطة الفلسطينية من خلال معابر يتحكم بها فقط المحتل الإسرائيلي.

"ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو الممول والمانح الرئيسي للشعب الفلسطيني منذ بداية عملية السلام، حيث حرص على تقديم المساعدات المالية للسلطة، واتخاذ سياسات تنموية في الأراضي الفلسطينية، ويقدم (45%) من المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني." (بني فضل، 2009، ص9). وتمثل المساعدات والمنح من قبل الاتحاد الأوروبي أهم مورد للموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، سواء أكان في دفع رواتب الموظفين المدنيين والشرطة الفلسطينية، وباقي المساعدات المقدمة على شكل مشاريع ومساعدات مباشرة للشعب الفلسطيني من خلال المؤسسات الأهلية. وتشكل رواتب موظفي الخدمة المدنية ومخصصات التقاعد ما يقرب من نصف الإنفاق السنوي للسلطة الفلسطينية. وآلية (بيغاس)، المقدمة من الاتحاد الأوروبي، توفر إلى وزارة المالية دعماً مالياً لدفع رواتب ما يزيد عن (78000) موظف في الخدمة المدنية ومتقاعد، وبلغت مساهمات الاتحاد الأوروبي في عام (2008) معدل (21.25) مليون يورو؛ مما يشكل أكثر من (25%) من فاتورة الرواتب لموظفي السلطة الفلسطينية، و(45%) من الفاتورة المدنية، إضافة إلى ذلك المساهمات المالية من هولندا المخصصة عبر آلية بيغاس¹³ تدعم رواتب الشرطة المدنية الفلسطينية الذين يشكلون (10%) من موظفي السلطة الفلسطينية" (موقع الاتحاد الأوروبي، مساعدات الاتحاد للفلسطينيين عبر آلية بيغاس: 2015/3/26).

ولقد مرّ الدعم الخارجي من قبل الدول المانحة بتطورات مختلفة منذ اتفاقية (أوسلو) وقيام السلطة الفلسطينية عام (1994)، ويوضّح الجدول رقم (1)، نسبة المنح والمساعدات مقابل صافي إجمالي الإيرادات، ويتبين من الجدول أنّ عام (2014) كانت نسبة المنح والمساعدات من صافي إجمالي الإيرادات قد بلغت (63%)، وهذا الرقم يظهر مدى اعتماد السلطة الفلسطينية في موازنتها العامة على هذه المنح، ومدى الدور السياسي الذي وبكل تأكيد سوف تؤديه هذه المنح والمساعدات في قبول السياسات المفروضة من قبل الدول المانحة على قرارات السلطة الفلسطينية. ومن هنا يتّضح حجم تبعية السلطة الفلسطينية

¹³ قامت آلية بيغاس وسابقتها الآلية الدولية المؤقتة (بتسيير الدعم إلى الشعب الفلسطيني من الجهات والدول التالية: الاتحاد الأوروبي، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إسبانيا، هولندا، بلجيكا، السويد، فنلندا، إيرلندا، الدنمارك، لوكسمبورغ، اليونان، هنغاريا، سلوفينيا، مالطا، كندا، النرويج. تعتبر بيغاس آلية الاتحاد الأوروبي لدعم الشعب الفلسطيني عبر تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية التابعة للسلطة الفلسطينية، وهي تتضمن: عملية تزويد مباشرة للدعم المالي الهادف والمراقب بشكل جيد إلى السكان الفلسطينيين، إما عبر حساب الخزينة الموحد التابع للسلطة الفلسطينية أو عبر دفعات مباشرة إلى الشركات والأفراد المعنيين والمؤهلين بكل شفافية بالتعاون والاتفاق مع السلطة الفلسطينية. (<http://unispal.un.org>).

لسياسات الدول المانحة وصعوبة اتخاذها أيّ إجراءات سياسية لا تقبل بها قيادة الدول المانحة، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

السنة	2010	2011	2012	2013	موازنة 2014
إجمالي المنح والمساعدات	1,277	978	932	1,358	1,629
صافي إجمالي الإيرادات	1,928	2,176	2,240	2,320	2,586
نسبة المنح والمساعدات من صافي إجمالي الإيرادات (%)	66.2	44.9	41.6	58.5	63

الجدول رقم (1): تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية (2010-2014) (بالمليون دولار) (صالح، 2014: 17)

ثانياً: استخدام الاتحاد الأوروبي المعونة المقدمة من طرفه للفلسطينيين كأداة سياسية

إنّ دوافع المساعدات الخارجية تختلف من دولة لأخرى، ومن منظمة دولية لأخرى، إلّا أنها جميعاً تأخذ الدور السياسي بعين الاعتبار. "ومعظم هذه المساعدات تندرج ضمن الاعتبارات السياسية والاقتصادية، والتي تضمن من خلالها تحقيق مصالحها الخاصة" (الحسني، 1996: 64)، وفي الغالب تستخدم الدول المانحة تلك المساعدات في رسم سياساتها الخارجية.

ويتضح من خلال طبيعة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي من تبادل تجاري مع أقطار الوطن العربي، أو عن طبيعة المساعدات التي تقدّم لبعض الدول، واشتمال تلك المساعدات على مصالح سياسية واقتصادية للدول المانحة، قد نفكر ما هي المصلحة الاقتصادية من المنح والمساعدات المقدمة من الدول المانحة وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي إلى الفلسطينيين؟ لا يوجد مصلحة اقتصادية واضحة، إذ أنّ المصلحة التي قد يجنيها الاتحاد الأوروبي من تلك المساعدات؟ لقد كانت جميع المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني تصل عن طريق الأونروا في شكل إغاثة، ويظهر عليها الدوافع الإنسانية الخالصة، ولكن بعد اتفاقيات (أوسلو) وقيام السلطة الفلسطينية، بدأت تلك المساعدات تأخذ شكلاً سياسياً.

وكما سبق اتّضح أنّ أكبر الداعمين والمانحين للسلطة الفلسطينية هما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت تلك المساعدات والمنح تأخذ طابعها السياسي منذ انطلاق محادثات (مديرد)، ومع توقيع اتفاقية (أوسلو) بدأت تتبلور مرحلة جديدة من مراحل القضية الفلسطينية، "تنتقل الشعب الفلسطيني من مرحلة التحرر الوطني إلى مرحلة سلطة تقوم على أساس اتفاقيات موقعة مع إسرائيل، والالتزام بالتسوية هو الذي جعل الأوروبيين والأميركيين يقدمون مساعدات للفلسطينيين، إذ أنّ هذه المساعدات هي مقابل اعترافهم بالشرعية الدولية والتسوية السياسية ونهج السلام، وبالتالي مساعدات مالية مقابل الالتزام بنهج التسوية السلمية وهذا هو الثمن السياسي". (أبراش، 2010: 96)

وليس أدل على حجم الهدف السياسي وراء تلك المساعدات؛ ممّا حدث عندما نجحت حركة حماس في انتخابات عام (2006)، وشكلت الحكومة الفلسطينية العاشرة. حيث قامت اللجنة الرباعية¹⁴، المكونة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا، بتحديد عدة شروط سياسية واضحة بناء عليها يتم الاعتراف بحكومة حماس، وتلك الشروط تتمثل في: الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والاعتراف بالاتفاقيات السابقة. كما أنّ آلية (بيغاس) التي تم الحديث عنها سابقاً، أستخدمت حتى يتم الالتفاف على حكومة حركة حماس، "فقد قام الاتحاد الأوروبي في سنة (2006) بإيجاد آلية بديلة بحيث يتم إيصال منحه ومساعداته بشكل مباشر، ودون المرور بقنوات حكومة السلطة الفلسطينية التي تقودها حماس، ولتحقيق ذلك أسس ما تسمى الآلية الدولية المؤقتة أو الآلية الفلسطينية الأوروبية (PEGASE)" (صالح، 2014). وهنا تظهر الغاية من المساعدات والمنح والتي تسمى بالمال السياسي، تلك الغاية تتمثل في وقف أيّ أعمال مقاومة، أو أيّ نهج مقاوم، واستبداله بنهج واحد ووحيد هو نهج المفاوضات. وذلك لأنّ حركة حماس تمثل النهج المقاوم، وفي المقابل تمثل السلطة الفلسطينية نهج المفاوضات، والتي بموجبها تُمنح كل المساعدات في مقابل امتثالها لسياسات المانح الدولي.

كما ويلاحظ خلال السنوات الماضية، "أنّ تدفق المساعدات يكون في الفترة التي تستمر فيها المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، وفي أية فترة تحصل فيها تعقيدات في الوضع السياسي تصبح المساعدات وسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية، وبالتالي على المواطن الفلسطيني" (مدللة، 2010: 98). "وكانت الولايات المتحدة قد خفضت مساعداتها لميزانية السلطة في سنتي (2011 و 2012) إلى (51.7) مليون دولار، وصفر على التوالي بالترافق مع تعطل مسار التسوية السلمية، ثم قفزت مساعداتها إلى (349) مليون دولار سنة (2013) مع إعادة انطلاق مسار التسوية في صيف تلك السنة" (صالح، 2014).

"فعلى المستوى الدولي، لا تزال اللجنة الرباعية تتمسك بموقفها الرسمي، وقد عبر عنه توني بلير (مبعوث اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط)، الذي قال: إنّ التزام حماس بشروط الرباعية أمر أساسي لاستعادة الوحدة الوطنية بين الفلسطينيين. إنّ موقف الرباعية هذا، يُظهر أنها ما زالت ترهن موقفها السياسي للإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية" (شاكر، 2011: 2). وبالتالي فإنّ هذه المساعدات تستخدم كأداة لتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واللذان اتفقتا على شروط سياسية لا يبدو أنه يمكن تغييرها في المستقبل المنظور.

¹⁴ اللجنة الرباعية الدولية، أحياناً تسمى اللجنة الدبلوماسية الرباعية أو رباعية مدريد أو فقط الرباعية، هي لجنة دولية فوقية في عملية السلام في الصراع العربي الإسرائيلي. الرباعي هم الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. أنشئت في مدريد عام 2002 من قبل الرئيس الوزاء الإسباني خوسيه ماريا أنار نتيجة لتصاعد الصراع في الشرق الأوسط. وتم تعيين توني بلي موفد للجنة.

المطلب الثاني المحدد الأمني

مع ويلات الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، والتي تجرعت أوروبا مرارتهما، وأودت بحياة ملايين الأشخاص، استيقظت أوروبا بعدها على كابوس لا تقبل أن تعود إليه يوماً من الأيام، ولهذا بدأت الدول الأوروبية تتعامل مع بعضها ضمن إطار يضمن السلام والاستقرار. فكان الهدف من إنشاء الاتحاد الأوروبي ومؤسساته المشتركة السياسية منها والعسكرية، من أجل الوصول للحد المعقول من التوافق بين الدول في المجالات الاقتصادية والسياسية، والتي تكفل تحقيق الأمن والاستقرار لكافة الدول الأوروبية. وبعد تحقق الوحدة الأوروبية ضمن إطار السوق الأوروبية المشتركة، وإلى أن وصل لصورته الحالية تحت مسمى الاتحاد الأوروبي، سعى الاتحاد لضمان السلام والاستقرار للجوار، وذلك من منطلق، إِمّا أن يصدر الأمن والاستقرار وفق ما يريته لمصالحه، وإلا فإنه سوف يستورد التهديدات والفوضى.

أولاً: احتواء التهديدات القادمة من أوروبا الشرقية والوسطى:

لقد كانت الحرب الباردة التي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي كانت من أبرز أسبابها نزعة الاتحاد السوفيتي كنظام شمولي يسعى لنشر الشيوعية والنظام الاشتراكي في العالم معارضاً للنظام الرأسمالي الغربي، وكذلك سباق التسلح بينه وبين الغرب بقيادة الولايات المتحدة، ولكن مع بدايات نهاية الحرب الباردة، "نجم عنها انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وكذلك تمزق يوغسلافيا، لتكون عشرين أمة أخرى، شددت أكثرها على سفك الدماء وهي نوازع فات عليها قرن من الزمان" (كيسنجر، 1995: 528).

ومع انهيار جدار برلين وانهيار الشيوعية، وتراجع الاتحاد السوفيتي، دخلت أوروبا الغربية في مرحلة جديدة هي مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وبدأت في حلم الاستقرار ورؤية أوروبا موحدة، ولكن الفرحة بانتهاء الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة لم يستمر طويلاً، "تلك لأنَّ انهيار الإمبراطوريات ينجم عنه توتران: محاولات الجيران لاستغلال ضعف المركز الإمبراطوري، وبذل الإمبراطورية المنهارة جهوداً لاستعادة سلطتها على أطرافها" (نفس المرجع السابق: 541).

هذه الأحداث "أدت إلى نشوء فراغ استراتيجي، خاصة بين ألمانيا الموحدة -والمدمجة في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو - وبين روسيا الضعيفة التي انسلخت عنها بعض أجزائها، ونجم عن ذلك تخوف الأوروبيين من انبعاث الروح القومية، واحتمال إخفاق الديمقراطية والإصلاحات في هذه المنطقة. ومثل هذه الحالة من عدم الاستقرار يمكن أن تطلق قوى سياسية واقتصادية وقومية من عقالها وتسفر عن تحول نحو اليمين وعودة النزعة الإمبراطورية إلى روسيا" (أزموس، 1997: 55). حيث كان اندلاع النزاع في البلقان، تذكيراً بأن الحرب لم تختف من أوروبا، ويجب التعامل مع هذه التهديدات بكل حرص وعناية.

ولذلك كانت سياسة التوسع شرقاً بسبب هذا الفراغ الاستراتيجي في دول أوروبا الشرقية، وبسبب تلك التهديدات، من أولويات أوروبا الغربية للمرحلة القادمة، وبالتالي كان للأمن الأوروبي دور كبير في تحديد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

فقد توسعت عضوية الاتحاد الأوروبي "لتشمل (15) دولة من (1993 إلى 1995) بانضمام كل من فنلندا والسويد والنمسا؛ ليصل إلى (25) دولة بانضمام مجموعة من الدول وسط وشرق أوروبا، وفي عام (2002) اتخذ الأوروبيون قراراً يقضي بتوسيع الاتحاد الأوروبي، وأدى ذلك لأكبر عملية توسيع للاتحاد شملت كل من جمهورية التشيك، هنغاريا، استونيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ثم انضمت كل من المجر وبلغاريا ورومانيا وأخيراً كرواتيا في عام (2013)؛ ليصبح عدد دول الاتحاد (28) دولة" (بلال، 2010: 73).

ويُعتبر التوسع الأوروبي نحو الشرق في ذاته تحدياً آمناً لأوروبا، "وقد كان الهدف الأول من عملية توسيع الاتحاد الأوروبي منذ البدايات الأولى ومن وجهة نظر أوروبية هي حماية الكيان الأوروبي من الاختراقات السوفيتية المحتملة، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق حدث تغيير على مستوى الاستراتيجية الأوروبية بحيث أصبح الهدف الأوروبي من توسيع أوروبا نحو الشرق هو حمايتها من مختلف مخلفات الاتحاد السوفيتي السابق، مثل: الجماعات الإرهابية، الجريمة المنظمة، انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية في المنطقة الشرقية" (نفس المرجع السابق: 73).

هناك الكثير من التصريحات الروسية التي تعترض توسع أوروبا شرقاً، وتعتبره تهديد أمن قومي لها، من هذه التصريحات "ما أشار به وزير الدفاع الروسي في أبريل من عام (1999) بقوله: "إنّ مذهب الناتو الجديد يتضمن الانتشار خارج المنطقة يجبر روسيا لإعادة الاعتبار للعديد من الشروط لضمان أمنها العسكري فيما يتعلق بكل من القوات التقليدية وقوة الردع النووي الاستراتيجي، وأضاف محذراً بأنّ أبعاد توسع الناتو مثل ضم دول البلطيق سوف يكون تهديداً كبيراً لروسيا، وسوف نتخذ كل الإجراءات الضرورية لتقليل التهديد العسكري، والذي سيأتي من هذه التطورات" (الرواي، 2006: 180). وما عكسته وثيقة العقيدة العسكرية الصادرة في (2010) في عهد الرئيس الروسي السابق (ديميتري ميدفيديف)، اعتبرت أنّ العدو الأول الخارجي لروسيا هو توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً باتجاه الحدود الروسية" (جريدة الشرق الأوسط: 2015/3/4).

إنّ بدايات الصراع بعد انتهاء الحرب الباردة خاصة في يوغوسلافيا وجورجيا والصراع على أوسيتا الجنوبية عام (2008)، وأخيراً الصراع داخل الأراضي الأوكرانية عام (2014)، والذي أدى إلى ضم روسيا لجزء من أوكرانيا وهي أراضي إقليم القرم. كل هذه الأحداث في أوروبا الشرقية تؤكد دقة مخاوف الاتحاد الأوروبي والتهديد الأمني القادم من تلك المنطقة، وأنّ سياسات الاتحاد نحو احتواء دول شرق ووسط أوروبا كانت ذات أسباب قوية وعقلانية متزنة.

وفي ظل هذه التهديدات، أقدم حلف شمال الأطلسي على اعتناق مفهوم جديد، حيث تبني المنطق القائل إن الولايات المتحدة قوة أوروبية لها الالتزامات ذاتها، والوجود ذاته، والرأي ذاته، في الشؤون الأمنية الأوروبية كما للأوروبيين أنفسهم. وتقرر أن تتجاوز مسؤولياته مسألة الدفاع عن أوروبا الغربية لتصبح إدارة الأمن في أوروبا عامة، وحفظ السلام ونشر الاستقرار شرقاً. لقد توجه الاتحاد الأوروبي نحو التوسع شرقاً، "معتمداً في رسم سياسته الخارجية من أجل تحقيق الأمن على ثلاث مكونات رئيسية وهي: السياسة التجارية، التنمية والتطوير، والبعد السياسي، وذلك بهدف التعاون الوثيق بين دول الاتحاد لتنفيذ مهام حفظ السلام والاستقرار في أجزاء العالم الواقعة على مقربة منه" (مبيضن، 2004: 16). ويُعتبر الهدف السياسي الاستراتيجي الأهم هو السعي لتأسيس أوروبا آمنة ومستقرة ذات نفوذ مؤثر في العالم، وبالإمكان أن يتحمل الاتحاد من أجل تحقيق هذا الهدف العديد من الأعباء الاقتصادية والسياسية، والتي نراها في العديد من تصرفاتها في دول أوروبا الشرقية، معتمدة على شعارات دعم الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، مستخدمة تلك الشعارات كأداة لتحقيق أهدافها.

ثانياً: احتواء التهديدات القادمة من جنوب وشرق المتوسط:

إن التهديدات الأمنية القادمة من جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، تمثل أزمات حقيقية للاتحاد الأوروبي، "تبدأ ما بين عدم الاستقرار في شمال أفريقيا، مروراً بالاضطرابات والتوجهات الدينية، وموجات اللاجئين، والهجرة غير الشرعية، وصولاً إلى احتمال أن تصبح جميع عواصم جنوب أوروبا تحت رحمة الصواريخ الباليستية المنصوبة في شمال أفريقيا وشرق البحر المتوسط" (أزموس، 1997: 56).

4. أنواع التهديدات من المنطقة العربية والشرق الأوسط:

في تطور جديد لوضع سياسة أمنية ذات بعد استراتيجي يُؤخذ بعين الاعتبار كافة التهديدات الداخلية والخارجية، ووضع أسس التنسيق والتعاون من أجل تحقيقها. حيث تم في ديسمبر (2003)، اعتماد الاستراتيجية الأوروبية للأمن (ESS)، وفيها سُلط الضوء على الانقسام بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إثر الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على العراق في مارس (2003)، اتضح بعد هذه الحرب، الحاجة إلى رؤية استراتيجية مشتركة لتعزيز التماسك الداخلي على مستوى الاتحاد الأوروبي. وبناء عليه تم تكليف الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة (خافيير سولانا)، لصياغة هذه الاستراتيجية. وصر عن هذا الاجتماع تقرير حول التحديات الأمنية الرئيسية وأثارها السياسية اللاحقة للاتحاد الأوروبي، وتحديد أهداف استراتيجية لدفاع عن الأمن الأوروبي، وصر التقرير تحت عنوان "أوروبا آمنة في عالم أفضل - الاستراتيجية الأمنية الأوروبية". حيث تم صياغة التحديات الأمنية وتقسيمها إلى تحديات دولية وتهديدات رئيسية. (موقع هيئة العمل الخارجي الأوروبي EEAS: 2015/8/10)

أولاً: التحديات الدولية:

يُعتبر الاتحاد الأوروبي، أنّ الفقر وضعف التنمية وانتشار الأوبئة والأمراض، تهديداً للمجتمع الدولي يجب التصدي له، فهو ما يؤدي لانتشار النزاع بين البلدان الفقيرة، وقد يزداد ذلك مع الاحتباس الحراري حيث سينتج عنها نقص في المياه، وبالتالي سينشأ صراع على الموارد المائية، وغيره من المصادر والثروات، مما يؤدي لوجود مناطق غير آمنة تشكل تهديداً للاتحاد الأوروبي في تدفق الموارد الأساسية مثل مصادر الطاقة. ويُعتبر أنّ تأمين وصول النفط أمراً ضرورياً، حيث تزداد الحاجة الأوروبية للنفط، لتصل إلى استيراد ما يقارب (70%) من الطاقة اللازمة حتى عام (2030)، وبالتالي أيّ تهديد لمصادر الطاقة يُعتبر تهديداً أمنياً خطيراً للاتحاد الأوروبي.

ثانياً: التهديدات الرئيسية:

وقد شمل التقرير ذكر عدد من التهديدات الرئيسية للأمن الأوروبي، وهي: الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والنزعات الإقليمية، وفشل الدولة، والجريمة المنظمة. ولابدّ من ذكر جزء منها بشيء من التفصيل وإضافة ما يلزم، وبما يتناسب مع طبيعة الدراسة.

1. الأصولية الدينية والإرهاب:

لقد تعرضت العديد من العواصم والمدن الأوروبية لعدد من الهجمات التي اعتبرت تحدياً أمنياً خطيراً، "وتعتبر أوروبا هدفاً لمثل هذه العمليات الإرهابية، وقد تم الكشف عن خلايا لتنظيم القاعدة في المملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا وبلجيكا. ومع انتشار التقدم العلمي وتكنولوجيا تصنيع أسلحة الدمار الشامل، خاصة في الشرق الأوسط، يزيد من فرص الحصول على أسلحة بيولوجية ومواد مشعة وانتشار تقنية الصواريخ، هذا ما يضيف عاملاً جديداً لعدم الاستقرار، ويُمكن أن يؤدي إلى زيادة الخطر على أوروبا" (موقع المجلس الأوروبي، تقرير بعنوان أوروبا آمنة في عالم أفضل: 2015/8/10).

2. الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة:

تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وهذا ما يؤدي لتشجيع تجارة المخدرات والنساء والأسلحة العابرة للحدود، والذي يمثل جزءاً كبيراً من نشاطات عصابات الجرائم. ويمكن أن يكون له صلات مع الإرهاب. ويؤدي لتعاظم وجود الجريمة المنظمة داخل الاتحاد الأوروبي.

ويُعتبر عدم استقرار الدول وفشل أنظمتها السياسية في منطقة جنوب وشرق البحر المتوسط سبباً في زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين، وخاصة منطقة شمال أفريقيا، "وفي حوار للأمين العام لحلف شمال الأطلسي على هامش زيارته للمغرب سنة (2005) أكد على أنّ من بين التهديدات التي تصدر من الضفة الجنوبية المتوسطية الهائلة وغير المستقرة وهناك الهجرة والفقر والإرهاب كعناصر يجب الوقاية منها" (موقع مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية: 2015/8/10).

كما أن انتشار الجريمة المنظمة في قلب أوروبا يُعتبر تهديداً داخلياً، وقد عانت منه دول الاتحاد في فترات متباعدة، مثل: التفجيرات التي حدثت على يد مجموعات، مثل: الكتائب الحمراء في إيطاليا، والجيش الأحمر، ومجموعة الحادي عشر من نوفمبر في اليونان، والتي مازالت تقوم بعمليات متفرقة من حين إلى آخر، ومنظمة (إيتا) الإسبانية المسلحة، التي تسعى منذ نهاية الخمسينات إلى الانفصال بإقليم الباسك عن إسبانيا وتأسيس دولة مستقلة اشتراكية، وهي التي مازالت ترفض محادثات السلام مع الحكومة الإسبانية، وتقوم بعمليات ترور العاصمة (مدريد) من حين إلى آخر. وفي بريطانيا كان التهديد من قبل الجيش الجمهوري الإيرلندي، والذي توقف تهديده بعد اتفاقية (بالفاست 1997). كما يوجد عدد من المنظمات الإرهابية المتطرفة في ألمانيا ودول أوروبية أخرى تنفذ وتخطط لهجمات ضد المسلمين ومؤسساتهم في أوروبا.

3. أمن إسرائيل والصراع الفلسطيني الإسرائيلي:

ورد أهمية أمن إسرائيل بالنسبة للاتحاد الأوروبي في العديد من المبادرات والإعلانات الصادرة عنه، وشكل اهتمام الاتحاد الأوروبي بأمن إسرائيل أحد محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فيما يخص التعامل مع قضية الصراع العربي (الفلسطيني) الإسرائيلي. فكانت معظم المبادرات والاتفاقيات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي تشمل بنود صارمة وقوية حول تأكيد أمن إسرائيل وملاحقة أعمال المقاومة الفلسطينية، واعتبار تلك الأعمال الموجهة لإسرائيل والناجمة عن رد الفعل الفلسطيني بسبب الاحتلال والعنف من قبل القوات الإسرائيلية المحتلة على أنها أعمال (إرهابية)، حيث تم إدراج حركة حماس على قائمة الإرهاب الأوروبية عام (2003) بطلب إسرائيلي وضغط أمريكي، وقررت دول الاتحاد الأوروبي بالإجماع اعتبار حركة حماس ضمن المنظمات الإرهابية، وتجميد أرصدها في الدول الأوروبية" (حمدان، 2010: 10). وعلى الرغم مما يقدمه الاتحاد الأوروبي، ويعلن عنه من دعم لحل الدولتين، ويعتبر ذلك أولوية استراتيجية لتطبيق الأمن والاستقرار في المنطقة بما ينعكس على الاتحاد الأوروبي أمنياً واستقراراً. إلا أن جميع مبادرات الاتحاد أو التي شارك في صياغتها أو وافق عليها، منذ اتفاقية (مدريد وأوسلو) مروراً بمحادثات (واي ريفر 1998) وإعلان (برلين 1999)، ومحادثات إعادة عملية السلام بشرم الشيخ (2001)، وخارطة الطريق (2003)، ومؤتمر (أنابوليس 2007)، جميعها كانت تدور حول هدف رئيسي، وهو حماية أمن إسرائيل، على الرغم مما تقوم به إسرائيل من سياسات استيطانية وقمعية تمس حقوق المواطن الفلسطيني. لهذا كان أمن إسرائيل أهم محاور السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فيما يخص القضية الفلسطينية.

4. النزعات الإقليمية وفشل الدولة:

تُعتبر النزاعات مثل تلك الموجودة في كشمير وشبه القارة الكورية، والنزعات الأقرب لأوروبا خاصة في الشرق الأوسط، يعتبرها الاتحاد الأوروبي مهدداً لحدوده واستقراره، وتلك النزاعات تؤدي لفشل الدول وما

يشمله من فساد في السلطة وغياب الديمقراطية وانتشار التطرف والجريمة المنظمة، وازدياد الطلب لأسلحة الدمار الشامل.

ثالثاً: استراتيجية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الدفاع والأمن:

وفي سبيل احتواء هذه التهديدات يسعى الاتحاد الأوروبي للتعامل معها لأجل محاصرتها والقضاء عليها، وقد وضع أهداف استراتيجية بهذا الخصوص يسعى لتحقيقها، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تعاون الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة لتطوير آليات أمن مشددة، مثل: تبنى مذكرات توقيف ومنع تمويل الإرهاب.

2. مساعدة الدول الفاشلة على النهوض بما يضمن عدم استيراد الفوضى من تلك البلدان، مثل: إعادة الحكم الرشيد إلى البلقان، والنهوض بأفغانستان والكنغو الديمقراطية. ومساعدة البلدان على منع انتشار الجريمة المنظمة، وهذا ما يقلل من وصولها إلى داخل أوروبا. وبالتالي يسعى الاتحاد الأوروبي لوجود حكم قوي في البلدان المجاورة يعمل على منع انتشار الإرهاب.

3. عدم الاستهتار بقدرات المنظمات الإرهابية، والتي قد تطور قدراتها بشكل مفاجئ، لذلك يسعى الاتحاد الأوروبي للبدء بخطوات وقائية للحد من قدرات المنظمات الإرهابية.

4. اتباع الاتحاد الأوروبي سياسات اقتصادية مبنية على الشراكة خاصة مع دول البحر الأبيض المتوسط، وذلك في إطار عملية (برشلونة)، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المنطقة والحد من النزاعات الإقليمية. ويعمل الاتحاد الأوروبي للحد من النزاعات الإقليمية والدولية ضمن إطار الأمم المتحدة ويدعم جهودها نحو حفظ السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الإطار، كان الهدف من المعونات الاقتصادية والعلاقات التجارية مع السلطة الفلسطينية، وطلب الاتحاد الأوروبي تحقيق الإصلاحات في سياسات السلطة الفلسطينية ومن ضمنها تعيين (سلام فياض) رئيساً للحكومة الفلسطينية، وذلك من أجل تحقيق أمن إسرائيل كشرط أساسي في العملية السلمية.

المطلب الثالث

محدد توازن القوى

"إن توازن القوى يمكن أن يُعرّف على أنه سياسة دولية مقصود لذاتها بوصفها إدارة لحفظ الاستقرار الدولي، ويُعرّف الدكتور إسماعيل مقلد توازن القوى بقوله: ينشأ التوازن في حالة إمكان دولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، ما يهدد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو ائتلاف قوى مضادة" (حسين، 2011: 145-146).

أولاً: حلف شمال الأطلسي ودوره في توازن القوى للاتحاد الأوروبي:

لقد خرجت دول الاتحاد الأوروبي وقبل تكونه من الحرب العالمية الثانية، وهي في حالة انهيار وضعف، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، حيث هيمن كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على قطبي القوة والنفوذ في العالم، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الغربي وروسيا القطب الشرقي. وبالإمكان ملاحظة ما قامت به دول الاتحاد الأوروبي من محاولات التجمع على دوافع اقتصادية، ساعية منها تعويض النقص الحادث لديها في جانب القوة العسكرية، تحقيقاً لنوع من التوازن في القوى.

لقد ظهرت الولايات المتحدة كالدولة الحليف لأوروبا الغربية، والتي أنقذتها من الاحتلال النازي، ومع انتهاء الحرب لم تنتظر الولايات المتحدة كثيراً، فسارعت إلى الدعوة لتكوين حلف عسكري يجمع الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، حيث كان هدفه مواجهة ظهور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى (ومعه دول أوروبا الشرقية وذات التوجه الإيديولوجي المتمثل في الاشتراكية وعلى أساس شيوعي)، متناقض تماماً مع النظام الغربي الرأسمالي. ، "وقد سُمي هذا الحلف بحلف شمال الأطلسي (الناطو) وأعلن عن تأسيسه عام (1949)، وضم في بداية تأسيسه كلاً من: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وبلجيكا والدنمارك وأيسلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والنرويج والبرتغال، في عملية تحالف واسعة لدول تقع على ضفتي المحيط الأطلسي" (حافظ، 2013: 136). وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة إلا أن التهديدات من شرق أوروبا مازالت متجددة، ولأجل ذلك أقدم حلف شمال الأطلسي "على اعتناق مفهوم جديد، حيث تبنى المنطق القائل: إن الولايات المتحدة قوة أوروبية لها الالتزامات ذاتها، والوجود ذاته، والرأي ذاته، في الشؤون الأمنية الأوروبية كما للأوروبيين أنفسهم، وتقرر أنّ تتجاوز مسؤولياته مسألة الدفاع عن أوروبا الغربية لتصبح إدارة الأمن في أوروبا عامة، وحفظ السلام ونشر الاستقرار شرقاً" (أزموس، 1997: 75-78). وفي خطوة لضمان استقرار شرق أوروبا، توسع حلف الناتو تدريجياً حتى ضم معظم دول أوروبا الشرقية وتركيا، ويمكن ملاحظة التزامن بين توسع حلف الناتو وتوسع الاتحاد الأوروبي شرق أوروبا، وهذا ما يؤكد الارتباط الوثيق بينهما. وعلى الرغم مما هو معتمد لدى حلف الناتو باعتبار أن "قراراته تصدر عن الإرادة الجماعية للدول

الثمانية والعشرين الأعضاء بالحلف مجتمعة، حيث تتخذ جميع القرارات بالإجماع" (موقع حلف شمال الأطلسي: 2015/8/7)، إلا أنّ طبيعة توازن القوى لا بد أن تظهر حتى داخل الحلف الواحد، فقد اعتبرت القيادة في حلف الناتو للولايات المتحدة أمراً بديهياً، وذلك لما تمتلكه من قوة عسكرية كبيرة مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة.

ثانياً: مستوى توازن القوى داخل حلف الناتو:

بكل تأكيد، فإنّ هذا التوازن للقوى الذي سعى الاتحاد الأوروبي على وجوده كان في مواجهة الأخطار والتهديدات القادمة من روسيا وتحالفها الشرقي. ولكن! هل توقفت مساعي الاتحاد الأوروبي نحو تحقيق توازن القوى من خلال الاتكال على القوة الأمريكية في مواجهة الأخطار الخارجية، وهل تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية جزء من القوة الأوروبية، أم أنّ الاتحاد يسعى بالاستقلال عسكرياً عن الولايات المتحدة؟ عند المقارنة بين القوة العسكرية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يظهر أحد أهم الأسباب وراء سيطرة الولايات المتحدة لزاماً المبادرة العسكرية في العديد من المواقف، مثلما حدث في التدخل العسكري في العراق وأفغانستان والبوسنة والهرسك، وبالإمكان بيان هذا الفارق في القوة العسكرية من خلال بيانات الجدول (رقم 2) التالي:

الاتحاد الأوروبي EDA			الولايات المتحدة الأمريكية			
معدل النمو	2010	2008	معدل النمو	2010	2008	
	194	201	%25+	520	416	حجم الإنفاق على الدفاع (حجم الإنفاق العسكري)
	مليار	مليار		مليار	مليار	
	%1.6			%4.8		مقارنة الإنفاق الدفاعي مع بيانات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي)
	390			1676		حصة الفرد من الإنفاق العسكري

جدول رقم (2): مقارنة حجم الإنفاق على الدفاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

فلو فُرِضت الوحدة الكاملة للقوة العسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإنّ نسبة مساهمة الولايات المتحدة من هذه القوة تصل إلى (73%)، بينما نسبة دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة تصل إلى (27%). أما النفقات الأوروبية والأمريكية الخاصة بانتشار الجيوش، والتي يوضحها جدول رقم (3)

الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	
66,000	200,000	متوسط عدد العسكريين المخصصين للانتشار في الأزمات
%4	%14	متوسط نسبة الجيوش المنتشرة بالنسبة لعدد أفراد الجيش

جدول رقم (3): النفقات الأوروبية والأمريكية الخاصة بانتشار الجيوش (البيانات الواردة في الجدولين السابقين من موقع وكالة الدفاع الأوروبية

(European Defence Agency EDA: 2015/8/7)

والجدول رقم (4) يوضح فرق القوة العسكرية غير التقليدية للدول الخمس العظمى: ترسانة الأسلحة النووية وانتشارها عالمياً (حتى عام 2013)

الدولة	عدد الرؤوس النووية	النسبة
الولايات المتحدة الأمريكية	7700	45.4%
روسيا	8500	50.1%
فرنسا	300	1.8%
الصين	240	1.4%
بريطانيا	225	1.3%

جدول رقم (4): فرق القوة العسكرية غير التقليدية لدول الخمس العظمى، مصدر البيانات (سيرينسيوني، 2013).

يتبين أنّ الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وحدهما تمتلكان (95%) من الأسلحة النووية الموجودة في العالم" (سيرينسيوني، 2013).

وهكذا يعتبر فارق القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من أبرز الأسباب وراء سيطرة الولايات المتحدة على حلف الناتو، بالإضافة لما يوجهه الاتحاد من مخاوف أمنية كبيرة بسبب القوة النووية الروسية.

وتتأتى علاقات توازن القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال جملة عوامل أهمها:

1. لم تترك الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا وحدها بعد الحرب العالمية الثانية، والتي خرجت منها مدمرة؛ بل سارعت إلى مساعدتها عبر مشروع مارشال (1947)، لإنعاش الاقتصاد الأوروبي. ذلك مما أدى إلى ظهور العنصر المعنوي السائد لدى الأوروبيين، أنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي التي حررتهم من العدو وساعدتهم على بناء أنفسهم" (سلمان، 2008: 78).
2. تجمع الولايات المتحدة بأوروبا أنظمة سياسية واقتصادية متقاربة "النظام الرأس مالي"، وعنصر ديني واحد (نفس المرجع السابق: 78).
3. فرق القوة العسكرية بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي مجتمعة؛ مما يحدد موازين القوى لصالح الولايات المتحدة.
4. طبيعة الاختلاف ما بين الاتحاد الأوروبي كمجموعة دول تجمعها مصالح مشتركة ويتشكل من عدة أنظمة سياسية، وبين الولايات المتحدة والتي هي عبارة عن دولة واحدة ويمثلها سياسياً نظام واحد، وهذا ما يشكل عامل قوة للولايات المتحدة في مواجهة أيّ دولة أوروبية تنوي التفرد بالزعامة الأوروبية خارج سيطرة الولايات المتحدة.
5. تظهر الخلافات بين الدول الأوروبية في مدى قوة الانتماء لحلف الناتو، وهذا الاختلاف يؤثر على وحدة القوة العسكرية للاتحاد الأوروبي، وعن مدى إمكانية استقلالها عن القوة العسكرية لحلف

الناتو، أو وجود استقلال كامل عن القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تظهر في الاتحاد الأوروبي تياران، تيار مؤيد بالكامل لتوجهات حلف الناتو، وتيار آخر يحرص على وجود قوة عسكرية مستقلة للاتحاد.

ثالثاً: الاختلاف في توازن القوى والسيطرة داخل حلف الناتو:

ظهرت السوق الأوروبية المشتركة في عام (1951)، وكانت تهدف لإيجاد وحدة اقتصادية بين دوله الأعضاء، وهذه الدول هي: فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ. ويبدو أنّ هذه الوحدة الاقتصادية قد ظهرت متباينة عن الوحدة العسكرية الناتجة عن حلف شمال الأطلسي، فالولايات المتحدة ليست جزء من هذه الوحدة الاقتصادية. "وهذا ما يُظهر وجود صراع على المصالح بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لقد كانت فكرة إقامة السوق الأوروبية المشتركة، والتي قادها الرئيس الفرنسي الجنرال (شارل ديغول) الذي أراد الخروج والتمرد على الهيمنة الأمريكية منذ بداية الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو. ومن المعروف أنّ (ديغول) قد انسحب من الذراع العسكري لحلف الأطلسي، ودعا إلى إنشاء قوة أوروبية للعمليات العسكرية مستقلة عن الولايات المتحدة" (نوفل، 2005: 25).

وفي سياق تركيز الأوروبيين على الوحدة الأوروبية، تم إعلان قيام منظمة أمنية أوروبية جديدة هي " اتحاد أوروبا الغربية" وذلك في عام (1954)، واستطاعت الجماعة الأوروبية عام (1957) من إبرام اتفاقية (روما) المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية وللجماعة الأوروبية للطاقة النووية. (نافعة، 2004: 437-438)

"وفي سبتمبر (1958)، اعترض الجنرال (ديغول) الرئيس الفرنسي السابق على كيفية اتخاذ القرارات المهمة في الناتو، واقترح أن تصبح القيادة في الحلف على أساس ثلاثي دعامة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا؛ إلا أنّ الولايات المتحدة عارضت هذا الاقتراح بوصفها هي القوة النووية الاستراتيجية في الحلف. ومع امتلاك فرنسا للقنبلة الذرية في عام (1960) وتراجع الولايات المتحدة عن سياسة الانتقام الشامل وتبنيها لسياسة الرد المرن، فقد أعلنت فرنسا في مارس 1966 انسحابها من المجلس العسكري لحلف الناتو على أن تبقى موجودة داخل الجناح السياسي للحلف، ولم يحاول الرؤساء الفرنسيون فيما بعد تغيير قرار الرئيس (ديغول)، حتى عام (1996)، حيث قررت باريس المشاركة مجدداً في اجتماعات وزراء الدفاع وإعادة إدخال قادتها إلى اللجنة العسكرية للحلف" (حافظ، 2013: 137-138). ويلاحظ (جيفري لي) مؤلف كتاب " العودة إلى الحظيرة" إنّ هذا الأمر تضمن عداءً بارزاً للأمريكيين، وميلاً حذراً نحو المعسكر الشرقي وتشجيعاً لحالة الوفاق في العلاقات الدولية.

"لقد أضعفت النزعة الفرنسية نحو إثبات وجودها في حلف الناتو السيطرة الأمريكية على أوضاع الحلف، وكادت تحدث فيه الانقسامات، لا سيما بعد أن لقيت تجاوباً من ألمانيا الغربية في عهد المستشار (ايدنور)،

مما يعني التقليل من فرص التوصل إلى استراتيجية نووية أطلسية موحدة يمكن تطبيقها في مواجهة الاستراتيجية السوفياتية" (حافظ، 2013: 138).

ويعتبر ميل ألمانيا نحو تعويض الفارق في القوى العسكرية بإيجاد قوة اقتصادية أوروبية فرصة لفرض نفوذها في أوروبا والعالم، واتبعت سياسة التوسع شرقاً لضم المزيد من دول أوروبا الشرقية، مما يعزز مكانتها. "ومن أجل الإفلات من قوة الهيمنة الأمريكية على الاتحاد الأوروبي، طالب المستشار الألماني رسمياً في فبراير (2005)، أمام أكبر محفل عالمي لسياسات الأمن الدولي في (ميونيخ)، بإصلاح وإعادة هيكلة حلف الأطلسي؛ ليعكس تزايد الوزن النسبي للاتحاد الأوروبي في الشؤون الدولية من ناحية، وليكون محفلاً للحوار واتخاذ القرارات الاستراتيجية، ولكيلا يبقى أداة لتنفيذ قرارات تتخذ خارجها، ودون تشاور مع أعضائه، وقد أيد الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) المستشار الألماني في مطلبه علناً فيما بعد" (عبد الكريم، 2006: 2). ويعتبر التوافق الألماني مع السياسات الفرنسية فيما يخص حرب الخليج واحتلال العراق تحدياً للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية.

"ونظراً لوجود عددٍ لا بأس به من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يرتبط مع واشنطن بصلات قوية، مثل: بريطانيا وهولندا، كذلك بعض دول أوروبا الشرقية التي أعلنت عن تأييدها للسياسات الأمريكية في كثير من قضايا العالم وخاصة القضايا ذات الأبعاد الخلافية بين الولايات المتحدة وأوروبا - كالعراق - مخالفة بذلك موقف الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي، فرنسا وألمانيا، وباختصار أوروبا تدرك جيداً أنها مختزقة من قبل واشنطن" (نفس المرجع السابق: 1)، وبالتالي فإن الفارق في درجة الاستسلام للهيمنة الأمريكية والخضوع لسياساتها الدولية، يؤدي لوجود الانقسام داخل الاتحاد الأوروبي ويضعف من قوة تحالف دوله الأعضاء في مواجهة العديد من السياسات الأمريكية.

يتضح مما سبق وجود منافسة على السيطرة والنفوذ العالمي، كما يتضح معنا في المثال الفرنسي (عسكرياً وسياسياً)، والألماني (اقتصادياً وسياسياً)، وصعوبة الرضى بكل ما تتفرد به الولايات المتحدة، خاصة ما يهدد مصالح الدول الأوروبية السياسية والاقتصادية.

وبالرغم مما سبق، يتضح أنّ ما يجمع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أكثر بكثير مما يفرقهما، ويتضح ذلك في النقاط التالية:

1. إنّ دول الاتحاد الأوروبي العظمى والولايات المتحدة الأمريكية، يلتقون تاريخياً على فكرة تقسيم العالم والسيطرة عليه.
2. اشتراكهما في منع أيّ دولة من دول العالم أن تأخذ دوراً حقيقياً في رسم السياسة الدولية بما يخالف مصالحهم المشتركة.
3. الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يتشاركان في مواجهة التهديدات القادمة من ترسانة الأسلحة غير التقليدية التي تمتلكها روسيا.

4. اتحادهما في مواجهة الصورة النمطية وحسب ما يتم نشره في الإعلام الغربي، لما يدعى بالخطر الأيديولوجي الذي يهدد حضارتهم وقيمهم الغربية، والقادم من العالم الإسلامي، والذي حلّ محل الخطر الأيديولوجي الاشتراكي الشيوعي سابقاً.
5. المحافظة على بقاء إسرائيل بما يضمن تفوقها على باقي الدول في المنطقة، تفوقاً يضمن لها الانتصار العسكري في أيّ حرب قادمة.

وخلاصة القول، يعتبر الاتحاد الأوروبي حصوله على القوة العسكرية والمستقلة، أو القدرة على التصرف وفق مصلحة الاتحاد، ليست بالأمر المنافس للقوة الأمريكية، وإنما هي مكملتها لها. وقد ظهر ضعف القوة العسكرية الأوروبية في الأزمات خاصة في أزمة كوسوفو التي أظهرت ضعف قوة رد الفعل لدى الأوروبيين، وظهر في المقابل فرق التفوق التقني والاستخباري العسكري مقارنة بالقوة الأمريكية، والذي كان له الأثر الكبير في حسم المعارك هناك، والذي أكد ذلك إعلان المجلس الأوروبي في كولونيا - يونيو (1999)، حيث كانت فرصة لقادة الاتحاد الأوروبي للتفكير ملياً في القدرات النسبية للولايات المتحدة وأوروبا التي كشفتها الصراع في كوسوفو. وعمدوا إلى تحسين قدراتهم العسكرية والتعاون المشترك في هذا المجال، حيث تأكد لهم مدى اتكال الاتحاد الأوروبي على القوة العسكرية الأمريكية وفشل المنظومة العسكرية الأوروبية في المواجهة منفردة. والذي يؤكد سيطرة الولايات المتحدة على القرار العسكري الدولي للاتحاد الأوروبي، هو ما حدث في قمة نيس في ديسمبر (2000)، حيث وضعت الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية، وانتهت القمة بصيغة توفيقية بين الرغبتين الأوروبية والأمريكية، وجرى حذف الفقرة التي اعترضت عليها (مادلين أولبرايت) وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، والتي كانت تتحدث عن الدور المقترح للاتحاد في إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع حلف الناتو، أي سقط الاقتراح الفرنسي الذي كان ينص على استقلال هيئة التخطيط العسكري للقوة الأوروبية. ومما يظهر فشل التنسيق بين القوى الأوروبية، الاختلاف على غزو العراق وظهور التباين الواضح بين التيارين داخل الاتحاد الأوروبي المؤيد بشكل كامل للولايات المتحدة بقيادة بريطانيا، والطرف الآخر الذي يريد شيء من الاستقلالية عن القوة العسكرية للولايات المتحدة بقيادة فرنسا وألمانيا.

إنّ اختلاف موازين القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، سيظهر تأثيره واضحاً أثناء هذه الدراسة، حيث سيؤثر ذلك على العديد من مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهيمنة الإدارة الأمريكية على مجريات عملية التسوية. وكذلك الصورة الأخرى التي ظهرت أثناء الدراسة حول المنافسة على موازين القوى داخل التحالف الأوروبي الأمريكي، ستظهر أيضاً في اختلاف الرؤية والسلوك عند التعامل مع هذه القضية.

تعقيب:

تأسس الاتحاد الأوروبي ومنذ نشأته من خلال بناء علاقات واتفاقيات اقتصادية ساهمت في تحقيق توازن القوى بين دول الجماعة الأوروبية، وذلك من خلال إنشاء مجموعة الفحم والصلب، ومن ثم الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وفي هذه المرحلة ركز الاتحاد الأوروبي على التنمية الاقتصادية، ومع انتعاش الاقتصاد لدول الجماعة، سعت لضم عدد أكبر من الدول الأوروبية ضمن السوق الأوروبية المشتركة، وجعلت التوسع شرقاً لضم المزيد من دول شرق أوروبا هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وما يؤكد أهمية الاقتصاد كمحدد للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ما حدث من تطور في مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك بعد أزمة النفط التي حدثت على إثر حرب أكتوبر (1973)، حيث صدر إعلان (برلين 1977) وإعلان (البندقية 1980)، ويُعتبر ذلك تطوراً إيجابياً في مواقف الاتحاد الأوروبي لصالح حل القضية الفلسطينية.

وفي حروب الخليج وخاصة الحرب الثالثة التي أقدمت فيها الولايات المتحدة على احتلال العراق، حيث رفضت فرنسا وألمانيا الحرب. تبين أنّ مواقف الاتحاد الأوروبي بحاجة لدور عربي مساند للقضية الفلسطينية، وهذا الدور يسمح للاتحاد الأوروبي بالتحرك بسياسات مناهضة للمواقف الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، فالإتحاد الأوروبي عندما تتأثر مصالحه في المنطقة، كما تأثرت بسلاح النفط سواء أكان برفع أسعاره أو حظره عربياً، أو من خلال السيطرة الأمريكية على منابعه، يتضح أنه يحتاج إلى ذرائع يصنعها الموقف العربي لأجل القيام بحراك سياسي يؤدي لإنجاز عملية سلام ناجحة في المنطقة، وذلك بما يسمح لها بشيء من إضعاف السيطرة الأمريكية والإسرائيلية على المنطقة، وتستمر قيمة النفط كسلاح عربي يمكن؛ بل ومن الواجب استخدامه أو التشهير باستخدامه أمام المواقف المتعنتة من الولايات المتحدة وإسرائيل، حتى تستطيع الأسرة الدولية الضغط على إسرائيل؛ كي تتصاع وتسلم بحقوق الشعب الفلسطيني، والتي تمثل حقوقاً للشعوب العربية كافة.

أما بخصوص استخدام الاتحاد الأوروبي للاقتصاد كأداة لتحقيق غايات سياسية، فيعتبر الاتحاد أكبر مانح للمساعدات حول العالم بلا منازع، والدول المانحة تمنح القليل لتحصل على الكثير سواء أكان سياسياً أو اقتصادياً، فالمساعدات لا تخلو من سياسة أو مصلحة اقتصادية للدول المانحة، وفي الحالة الفلسطينية تأكدت الغايات السياسية من الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي، حيث استخدمت المساعدات والمنح، والتي يمكن تسميتها بالمال السياسي لتحقيق غايات، تتمثل في وقف أيّ أعمال مقاومة، أو أيّ نهج مقاوم، واستبداله بنهج واحد ووحيد هو نهج المفاوضات، وبالتالي فإنّ هذه المساعدات تستخدم كأداة لتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واللذان اتفقتا على شروط سياسية معظمها وضعت في صالح إسرائيل. ومن واجب القوى السياسية الفلسطينية والعربية والإسلامية العمل على إقناع الاتحاد الأوروبي، لتغيير تلك الشروط في صالح القضية الفلسطينية.

ومن الناحية الأمنية بعد تحقق الوحدة الأوروبية ضمن إطار السوق الأوروبية المشتركة، وإلى أن وصل لصورته الحالية تحت مسمى الاتحاد الأوروبي، سعى الاتحاد لضمان السلام والاستقرار للجوار، وذلك من منطلق، إمّا أن يصدر الأمن والاستقرار وفق ما يريثيه لمصالحه، وإلّا فإنه سوف يستورد التهديدات والفوضى. وفي سبيل احتواء هذه التهديدات سعى الاتحاد الأوروبي للتعامل مع هذه التهديدات لأجل محاصرتها والقضاء عليها، وقد وضع أهدافاً استراتيجية بهذا الخصوص يسعى لتحقيقها.

ويُعتبر الهدف السياسي الاستراتيجي الأهم للاتحاد الأوروبي، هو السعي لتأسيس أوروبا آمنة ومستقرة ذات نفوذ مؤثر في العالم، وبالإمكان أن يتحمل الاتحاد من أجل تحقيق هذا الهدف العديد من الأعباء الاقتصادية والسياسية، والتي نراها في العديد من تصرفاته في دول أوروبا الشرقية، معتمداً على شعارات دعم الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، مستخدماً تلك الشعارات كأداة لتحقيق أهدافه. وقد جاءت التحديات والتهديدات الأمنية للاتحاد الأوروبي ضمن تحديات دولية وتهديدات رئيسية، واعتبر التحديات الدولية عبارة عن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي من انتشار الفقر والمرض والصراعات، وكذلك اعتبر تهديد طرق إيصال النفط من التحديات الدولية. أمّا التهديدات الرئيسية فقد شملت الأصولية الدينية والإرهاب من المنطقة العربية والشرق الأوسط، والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، كما وشكّل اهتمام الاتحاد بأمن إسرائيل أحد محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فيما يخص التعامل مع قضية الصراع العربي (ال فلسطيني) الإسرائيلي.

أمّا فيما يخص موازين القوى، فعلى الرغم من التنافس بين بعض القوى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على النفوذ والمصالح حول العالم؛ إلّا أنّ الاتحاد الأوروبي يعتبر حصوله على القوة العسكرية والمستقلة أو القدرة على التصرف وفق مصلحة الاتحاد، ليست بالأمر المنافس للقوة الأمريكية وإنما هي مكملتها. وفي الواقع تظهر ومن خلال العديد من الأحداث حول العالم أنّ تلك القوتين (الأوروبية والأمريكية) يعتبران الذراعان للقوة الغربية المتحدة على ضفتي الأطلسي.

الفصل الرابع

موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية

تمهيد:

تُعتبر المستوطنات الأثر الأكبر للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية الواقعة ضمن حدود (1967)، وهي أيضاً العقبة الرئيسية التي تواجه حلّ الدولتين الذي اتفق المجتمع الدولي على وضع لبناته الأولى مع بداية تنفيذ اتفاق (أوسلو 1993)، وأكدت عليه خارطة الطريق عام 2003، ذلك كون الاستيطان يهدف لتحويل الاحتلال العسكري المؤقت إلى واقع يصعب التخلص منه. ومما لا شك فيه أنّ إسرائيل تهدف من وراء الاستيطان لتحقيق أهدافها الاستراتيجية التي تتضمن تحقيق غايتها الأيديولوجية والتاريخية، بالإضافة لتحقيق التوسع الذي يضمن الهيمنة والأمن والاقتصاد على حساب الحقوق الفلسطينية.

وقد اشتملت الدراسة في الفصول السابقة على موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية بشكل عام. ولكن في هذا الفصل، سيركز البحث على موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وذلك في ثلاثة مباحث، المبحث الأول: يتعلق بسياسة الاستيطان في الضفة الغربية، والثاني: يتعلق بسياسة الاستيطان في القدس الشرقية، أما المبحث الثالث: فيتعلق بسياسة بناء جدار الفصل. وفي كل مبحث سيعمد الباحث للكشف عن موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وتحليل هذا الموقف، بما يساهم في الكشف عن تداعياته على العملية السلمية، كما سيرد في الفصل الخامس من هذه الدراسة.

المبحث الأول

موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية

مقدمة:

مع انتشار المستوطنات في الضفة الغربية وتوسعها وزيادة عدد المستوطنين فيها، هذا الواقع الذي فرضه الاحتلال، أوجد واقعاً سيئاً أمام الفلسطينيين، حيث أدت المستوطنات لفصل العديد من التجمعات السكانية الفلسطينية الكبرى، مما أدى إلى عرقلة التواصل الجغرافي والديموغرافي، والقصد من ذلك هو التأثير على طبيعة وجوهر الكيان الفلسطيني في التوصل إلى تسوية نهائية. هذه الممارسات غير المشروعة تعكس استغلال إسرائيل لعدم وجود توازن للقوى في المنطقة، وعدم وجود وسيط عادل وغير متحيز الذي من شأنه أن يوفر الظروف المواتية لتحقيق سلام عادل في المستقبل.

ويأمل الفلسطينيون أن تتأتى اللحظة ويستطيع المجتمع الدولي وعلى رأسه الاتحاد الأوروبي، للقيام بما يلزم من آليات عمل فعالة تساهم في الضغط على إسرائيل لإنهاء الاستيطان في الضفة الغربية، وأن يأخذ الفلسطينيون حقهم في إقامة دولتهم الحرة والمستقلة.

في هذا المبحث، سيتم التركيز على موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية، ويشمل ذلك موقف الاتحاد من القرارات الدولية المتعلقة بالاستيطان، وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المستوطنات، وكيف تطورت آليات العمل لضبط التعامل مع منتجات المستوطنات ووسائل تنفيذها، كما سيتطرق الباحث إلى إظهار الفرق في تنفيذ تلك الآليات بين الدول الأوروبية الكبرى الثلاثة: بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا.

المطلب الأول

موقف الاتحاد الأوروبي من القرارات الدولية المتعلقة بالاستيطان الإسرائيلي

أولاً: المستوطنات والقرارات الدولية.

إسرائيل ملزمة كونها قوة احتلال بالمسؤولية الكاملة نحو احترام القانون الدولي الإنساني وفق ما نصّت عليه اتفاقية (لاهاي 1907) التي تحظر على المحتل إجراء تغييرات دائمة في المنطقة المحتلة، كما وتنص (المادة 49) من اتفاقية (جنيف) الرابعة على أنه لا يجوز لدولة الاحتلال أن تُرحّل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، وترسخ هاتان الاتفاقيتان على المبدأ الأساسي الذي ينص على أنّ المحتل يمارس فقط سلطة مؤقتة على الأرض المحتلة لا سيادة دائمة، كما أنهما تتسجمان مع مبدأ "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب". وأكد كل من مجلس الأمن، والجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية على أنّ بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها، والأنشطة الأخرى المرتبطة بالاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي" (تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان (2014) حول القرار A/HRC/25/38: 4)، (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم A/68/513: 3).

وفيما يلي أهم النصوص الواردة في القوانين والمعاهدات الدولية، التي تحظر الاستيطان، وتمنع المساس بالحقوق والأموال المدنية والعامة في البلاد المحتلة، وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة:

• اتفاقية (لاهاي 1907):

- المادة (46): الدولة المحتلة لا يجوز لها أن تصدر الأملاك الخاصة.

- المادة (55): الدولة المحتلة تعتبر بمثابة مدير للأراضي في البلد المحتل، وعليها أن تعامل ممتلكات البلد معاملة الأملاك الخاصة.

• معاهدة (جنيف الرابعة 1949):

- المادة (49): لا يحق لسلطة الاحتلال نقل مواطنيها إلى الأراضي التي احتلتها، أو القيام بأيّ إجراء يؤدي إلى التغيير الديموغرافي فيها.

- المادة (53): لا يحق لقوات الاحتلال تدمير الملكية الشخصية الفردية، أو الجماعية، أو ملكية الأفراد، أو الدولة، أو التابعة لأيّ سلطة في البلد المحتل.

• قرارات مجلس الأمن الدولي:

- القرار رقم (446) لسنة (1979) الذي أكد أنّ الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية غير شرعي.

- القرار رقم (452) لسنة (1979) ويقضي بوقف الاستيطان حتى في القدس، وبعدم الاعتراف بضمها.

- القرار رقم (465) لسنة (1980) الذي دعا إلى تفكيك المستوطنات، وأكد على عدم وجود سند قانوني لكافة التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير المعالم المادية والتركيبة البشري في الأراضي العربية التي احتلتها عام (1967).

• قرارات محكمة العدل الدولية (2004):

حكمت المحكمة الدولية في (لاهاي) لعام (2004) والتي تمثل أعلى هيئة قضائية في الأمم المتحدة، والتي قضت بأنّ المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية وتخرق البند (49) من ميثاق جنيف الذي يحظر على دولة محتلة أن توطن سكانها إلى المناطق التي احتلتها. وخلصت المحكمة إلى أنّ إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية تمثل خرقاً للقانون الدولي (-A/ES-10/273 and Corr.1، الفقرة 120).

• قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة:

وقد صدرت مجموعة من القرارات عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤكد وتستنكر أيّ صفة قانونية للاستيطان أو الضم، وتطالب بإلغائه، وتفكيك المستوطنات، بما في ذلك الاستيطان بالقدس. وطالبت إسرائيل بالكف عن عدد من الإجراءات والممارسات، منها إنشاء مستوطنات إسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، ونقل بعض السكان المدنيين من إسرائيل إلى الأقاليم العربية المحتلة، وذلك وفق القرار الصادر بتاريخ (1972/12/20)، والقرار الصادر بتاريخ (1973/12/7)، الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن القلق البالغ لخرق إسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام (1949)، وجميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير معالم الأراضي المحتلة، أو تركيبها السكاني، واعتبرتها انتهاكاً للقانون الدولي. والقرار الصادر بتاريخ (1974/11/29) الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن أشد القلق من ضم إسرائيل لبعض أجزاء الأراضي المحتلة، وإنشاء المستوطنات، ونقل السكان إليها. والقرار الصادر ف(ي) (1977/10/28)، الذي أكد في البند الأول منه على أنّ جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام (1967)، لا صحة لها قانوناً، وتعدّ عرقلة خطيرة للمساعي المبذولة للتوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط؛ بل وقد ذهبت في بعض قراراتها الصادرة خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي إلى حد اعتبار الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة أنها تشكل جرائم حرب وإهانة للإنسانية، ثم أتت الجمعية العامة القرارات السابقة بقرارات أخرى تؤكد ما ورد فيه، وتدين السياسة الاستيطانية الإسرائيلية ومنها القرار رقم (165/40) لسنة (1985)، والعديد من القرارات اللاحقة، حتى وصل للقرار رقم (66/52) لسنة (1997)، وغيرها من القرارات (موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا: 2015/5/6). وفي عام (2013) أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية

العامة للأمم المتحدة، قراره رقم (26/22) أكد فيه على أنّ المستوطنات والأنشطة الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل انتهاكات خطيرة جداً للقانون الدولي الإنساني وللحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني في هذه الأرض. وقد جادلت إسرائيل في انطباق المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على الأرض الفلسطينية المحتلة، بيد أنّ هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات والمسؤولة عن استعراض مدى امتثال الدول لمعاهدات حقوق الإنسان، أكدت مراراً أنّ إسرائيل ملزمة بتنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأكدت ذلك محكمة العدل الدولية. (تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان حول القرار A/HRC/25/38: 3-4).

ثانياً: موقف الاتحاد الأوروبي من القرارات الدولية بشأن سياسة الاستيطان الإسرائيلية

1. مراجعة تاريخية لموقف الاتحاد الأوروبي من القرارات الدولية بشأن سياسة الاستيطان الإسرائيلية:

وفي مراجعة تاريخية، ومن خلال ما مرّ في الدراسة سابقاً، يمكن تحديد موقف الاتحاد الأوروبي من القرارات الدولية حول سياسة الاستيطان الإسرائيلية، ذلك الموقف الذي يعتمد في الأساس على موقف القانون الدولي وما يصدر عن الأمم المتحدة من قرارات دولية بهذا الشأن. لقد بدأ يظهر موقف الاتحاد الأوروبي المشترك من سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية، وذلك منذ وثيقة (شومان) عام (1971). حيث وضعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ورقة مشتركة حول الشرق الأوسط، في هذه الوثيقة سلط الضوء على المبادئ الستة (مناطق منزوعة السلاح، وتدويل القدس، انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، إعطاء حرية الخيار للاجئين في تقرير مكان سكناه، تأجيل قضية السيادة في القدس الشرقية، والموافقة على تسوية سلمية للصراع بين إسرائيل وجيرانها العرب). واعتبر الاتحاد الأوروبي أنّ قرار مجلس الأمن رقم (242) مرجعية لحل الصراع، وهنا يظهر التأكيد على الانسحاب من الأراضي المحتلة، حيث اعتبر أنّ الضفة الغربية أراضي يجب الانسحاب منها، وبالتالي الاستيطان فيها أمر غير شرعي، ولكن هنا ذكر قضية اللاجئين كقضية توطين أو إيجاد مسكن، وليست قضية سياسية وإقامة وطن فلسطيني.

وفي البيان المشترك الذي صدر عن الاتحاد الأوروبي في نوفمبر (1973)، وفيه دعت الدول الأعضاء جميع الأطراف إلى احترام قرار مجلس الأمن 338، والذي أكد على ضرورة تنفيذ القرار (242)، وتم الحديث حول وجوب احترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين. ويُعتبر هذا التغيير في الخطاب أمر في غاية الأهمية، حيث نقل الفلسطينيون من النظر إلى قضيتهم كلاجئين إلى قضية سياسية.

وفي لندن من عام (1977)، وفي اجتماع المجلس الأوروبي، أكدت الدول الأعضاء في الاتحاد على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني وحاجتهم إلى وطن، وأكد إعلان لندن على ضرورة أن تستند التسوية السلمية على أساس قرارات مجلس الأمن (242 و338)، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وعلى إسرائيل إنهاء احتلال الأراضي التي استولت عليها بعد حرب عام (1967)، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في أي عملية سلام دائم وعادل في المنطقة، حيث ما زال هذا هو الرأي الراسخ لدول الاتحاد وأن جميع هذه النقاط يجب أن يؤخذ بها بالكامل، وهنا يظهر التطور الملحوظ في التأكيد على القضية السياسية وضرورة حاجة الفلسطينيين إلى وطن، ومرة أخرى يجري التأكيد على عدم شرعية الاحتلال والاستيطان.

وبناء على التطور في الموقف الأوروبي بعد إعلان (برلين 1977)، جاء إعلان (البندقية) عام (1980)، والذي أُعتبر أكثر وضوحاً، وأنه تتويجاً لمواقف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. حيث أكد إعلان (البندقية) على ضرورة حل الصراع وفق قرارات مجلس الأمن (242 و338)، والإشارة إلى "حل سلمي دولي" لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإشراك منظمة التحرير ضمن هذا الحل، وأكد على عدم شرعية الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، وعدم القبول بأيّ تغييرات تطرأ على الأرض بسبب احتلالهما، واعتبر الاستيطان عقبة خطيرة أمام مسيرة السلام.

إنّ ما سبق هو موجز تاريخي عن الموقف الأوروبي من القرارات الدولية المتعلقة بسياسة الاستيطان الإسرائيلية، وفيما يلي سيكون العديد من المواقف الحديثة، والتي عاد الاتحاد الأوروبي؛ ليؤكد موقفه التاريخي، الراض للاستيطان في الضفة الغربية.

2. تأكيدات متجددة لموقف الاتحاد الأوروبي الراض لسياسة الاستيطان الإسرائيلية:

إنّ موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية يتجدد باستمرار، وفي كل مرة يؤكد فيها الاتحاد على عدم شرعية الاستيطان في الضفة الغربية، وأنّ هذا الرفض يتعلق بتمسكه بمبادئ القانون الدولي. وسوف يمر خلال هذه الدراسة العديد من الإعلانات والمواقف التي تؤكد ذلك.

وفي بيان مشترك من قبل الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وذلك بتاريخ (2011/12/20)، حيث عبّروا فيه عن القلق العميق لتعطيل عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وانتقدوا إسرائيل لسيرها قدماً في بناء مستوطنات جديدة، وجاء هذا الانتقاد بعد أن أبلغ مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية "أوسكار فرنانديز تارانكو" المجلس بأنّ عملية السلام تبقى صعبة المنال في إطار التوترات على الأرض والشكوك العميقة بين الطرفين، وأنّ من الموضوعات التي أبرزت تأثيراً ضاراً بشدة، هو زيادة البناء في المستوطنات وعنف المستوطنين وهو موجود على أرض الواقع ويمنع احتمالات العودة إلى المفاوضات. وأظهر البيان غضب بريطانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال من قبل هذه التطورات السلبية بالكامل، مؤكداً على ما يلي: "إنّ إعلانات إسرائيل المستمرة والمتواصلة بخصوص بناء المستوطنات

وتوسيعها في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، يبعث برسائل مدمرة تهدد بقاء الدولة الفلسطينية، وبقاء استمرار حل الدولتين، والذي يُعتبر أمر ضروري لأمن إسرائيل على المدى البعيد، وأنّ التوسع الاستيطاني والمنهجي غير شرعي بموجب القانون الدولي ويمثل ضربة خطيرة لجهود اللجنة الرباعية وضربة لجهود مفاوضات السلام. وبشكل ضروري على إسرائيل أن توقف جميع النشاطات الاستيطانية بما فيها القدس الشرقية، ويجب أن يتوقف هذا الأمر فوراً" (موقع بعثة المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة: 2015/6/14).

"وفي يوليو (2013)، وزعت المفوضية الأوروبية تعليمات من خلال وثيقة رسمية تحمل رقم C/2013/205/05)، أبلغت فيها جميع دول الاتحاد الأوروبي، بالعمل على حظر تمويل المستوطنات الإسرائيلية المقامة في المناطق الفلسطينية والسورية المحتلة في عام (1967)، أو الاستثمار فيها، أو تقديم منح لها وجوائز. وأكدت الوثيقة على أنّ الاتحاد الأوروبي يعتبر جميع نشاطات إسرائيل وأعمالها المدنية في مختلف أنحاء المناطق المحتلة في عام (1967)، بما في ذلك القدس الشرقية وهضبة الجولان بعد أن ضمتهما إسرائيل إليها غير قانونية، وأنه لا يعترف بأيّ تغييرات في حدود الرابع من يونيو (1967) الإسرائيلية" (موقع الاتحاد الأوروبي، مبادئ توجيهية بشأن أهلية الكيانات والأنشطة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل، البنود 1-3: 2015/6/15). "وقد شدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة حظر تمويل الأشخاص المقيمين في المستوطنات أو التعاون معهم أو تقديم منح دراسية لهم أو أموال للبحوث أو جوائز عليها. وأعلن أيضاً بأنّ أيّ عقد يبرمه أيّ بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل، ينبغي أن يشمل على بند ينص على أنّ المستوطنات ليست جزءاً من إسرائيل، وبالتالي لا تشكل جزءاً من الاتفاق. وذكرت وسائل الإعلام أنّ إسرائيل رداً منها على ذلك سترفض منح تراخيص جديدة أو تجديد التراخيص القائمة لمشاريع البناء التي ينفذها أو سينفذها الاتحاد الأوروبي في المنطقة جيم من أراضي الضفة الغربية، وأنها لن تصدر أو تجدد أيّ وثائق قد يحتاجها موظفو الاتحاد الأوروبي للسفر إلى الضفة الغربية أو قطاع غزة من إسرائيل (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم A/68/513: 16).

"وأشار الاتحاد الأوروبي إلى الاستنتاجات الأخيرة التي خلص إليها المجلس الأوروبي في (17) نوفمبر (2014)، والتي دعا فيها إلى تجنب أية إجراءات تُلقي بظلال الشك على الالتزامات المعلنة بالتوصل إلى حل عن طريق التفاوض، وذكر الاتحاد الأوروبي بالطابع غير القانوني للمستوطنات بموجب القانون الدولي" (تقرير الأمم المتحدة رقم A/HRC/28/43: 12).

ثالثاً: موقف الاتحاد الأوروبي من تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق إدارية:

وفي التقرير الذي أعدته (22) منظمة أوروبية حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، ورد في التقرير، أنّ الضفة الغربية قُسمت، بموجب اتفاق (أوسلو)، إلى ثلاث مناطق إدارية سميت بمنطقة (A, B, C)، وكان من المفترض أن تكون مؤقتة وانتقالية. وتخضع المنطقة A التي تغطي (18%) فقط

من الضفة الغربية، لسيطرة السلطة الفلسطينية المدنية والأمنية، وتخضع المنطقة B للسيطرة المدنية الفلسطينية، وللسيطرة الأمنية الإسرائيلية _ الفلسطينية المشتركة. أما المنطقة C فتخضع لسلطة الحكومة الإسرائيلية_ مدنياً وعسكرياً بالكامل، وتقع فيها المستوطنات، وتغطي هذه المنطقة (62%) من أراضي الضفة الغربية، وعلى الفلسطينيين الراغبين في عبور المنطقة C، التي تحتوي على أغلبية الموارد المائية والمراعي والأراضي الزراعية، أن يمروا عبر نقاط تفتيش، وذلك بسبب وجود جدار الفصل الذي أقامته إسرائيل منذ عام (2002) حول الضفة الغربية وحول المستوطنات. "وورد في تقرير داخلي، صادر عن الاتحاد الأوروبي، أنّ مشروع بناء الدولة الفلسطينية، الذي يدعمه الاتحاد ويشارك في تمويله، "هو في الواقع محدود جزئياً بالجزر المعزولة في المنطقتين (A و B) في محيط المنطقة C ذات التواصل الجغرافي" (APRODEV and other Organizations, 2012:11).

ومن هذا التقرير، يتبين أنّ الاتحاد الأوروبي متفهم لصعوبة وتعقيد الوضع الراهن، وأنه يصعب الاستمرار فيه إذا ما يُراد التوصل لاتفاق نهائي يفضي لحل الدولتين. فقد استغلت إسرائيل هذا التقسيم واعتبرته أمراً يسمح لها بمزيد من التوسع الاستيطاني في المنطقة C، "هذا التحديد خلق وهماً استغله أنصار المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، بأنّ هذه الأرض هي ملك إسرائيل وأنّ لإسرائيل الحرية الكاملة في أن تفعل فيها ما تشاء" (بروم، 2013: 10). ومما يؤكد ذلك بعد اتفاق (أوسلو) تضاعفت المناطق التي تم الاستيلاء عليها، وتضاعفت أعداد المستوطنين، كما سيتضح لاحقاً.

ومما سبق يتضح بما لا يدع مجالاً للشك، تُعدّ إقامة المستوطنات مناقضة لكل المبادئ الدولية وميثاق الأمم المتحدة وميثاق جنيف الرابع حول قوانين الحرب في عام (1949). وجوهر الميثاق في هذه الحالة يحظر على المحتل توطين سكانه في الأراضي المحتلة، وهو ما أعادت التأكيد عليه العديد من قرارات الشرعية الدولية، سواء أكانت قرارات مجلس الأمن الدولي، أو الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، ومحكمة العدل الدولية، وأكد ذلك كلّها، توجيهات وإعلانات الاتحاد الأوروبي.

ويعتبر عدد من الممارسات الإسرائيلية ذات الصلة، غير قانوني بموجب أحكام متعددة من القانون الدولي الإنساني والقرارات الأممية السابقة، والقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، ومن هذه الممارسات:

1. مصادرة الأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات واستغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية غير المحدودة.

2. تغييرات غير مبررة من قوانين نافذة بشأن توزيع المياه والتخطيط لها.

3. هدم البنى الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين قسراً.

4. بناء جدار الفصل الذي ينحرف عن الخط الأخضر، أي حدود ما قبل سنة (1967).

5. قيود على التنقل يفرضها وجود المستوطنات (APRODEV and other Organizations,)

(2012: 15)

المطلب الثاني

الاتحاد الأوروبي وعلاقاته التجارية مع إسرائيل

بعد إنشاء الجماعة الأوروبية، " كانت إسرائيل من أوائل الدول التي تقدمت بطلب لعلاقات دبلوماسية واقتصادية، في أكتوبر من عام (1958) تقدمت إسرائيل بطلب للجماعة الأوروبية؛ لتصبح ثالث دولة بعد اليونان والولايات المتحدة تطلب علاقات دبلوماسية كاملة مع بروكسل. في فبراير من عام (1959) السفير الإسرائيلي (جدعون رافئيل) لدى بلجيكا، أصبح السفير الرابع في العالم كسفير معتمد لدى المفوضية الأوروبية" (Pardo and Peters, 2012: 3).

الجدول رقم (5) يوضح ملخصاً للاتفاقات الرئيسية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، حيث يظهر أن إسرائيل بدأت إبرام الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي مع بدايات إنشاء الجماعة الأوروبية، واستمرت هذه العلاقات في التطور بشكل مستمر.

السنة	الاتفاقية
1964	اتفاق التجارة بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية وإسرائيل.
1970	اتفاق التداول مع إسرائيل بموجب المادة الثامنة والعشرون من اتفاقية GATT
1975	اتفاقية التجارة الحرة بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية وإسرائيل.
1978	البروتوكول الإضافي للاتفاق بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية وإسرائيل، والبروتوكول المتعلق بالتعاون المالي بينهما.
1995	اتفاق الشراكة الأورومتوسطية (EMP) بموجب إعلان برشلونة. لتأسيس شراكة بين المجتمعات الأوروبية والدول الأعضاء فيها، من جانب واحد، وإسرائيل من جهة أخرى.

الجدول رقم (5) يوضح ملخصاً للاتفاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل

"في عام (1964) وقّع الاتحاد الأوروبي وإسرائيل اتفاقاً تجارياً يسمح بتخفيض الرسوم الجمركية على بعض المنتجات الزراعية، ولم يُعتبر هذا الاتفاق اتفاقاً تفضيلاً، ولم يقدم هذا الاتفاق تنازلات من وجهة نظر إسرائيلية للبضائع الزراعية المنتجة في إسرائيل، حيث لم تكن إسرائيل مصدرراً أساسياً لسلعة محددة للجماعة الأوروبية، وبالتالي كان من المتعذر إيجاد منتجات يمكن أن تستفيد إسرائيل من الخصومات عليها دون إلحاق الضرر بالمنتجات الأوروبية. وقد منحت المفوضية لإسرائيل تخفيضاً جمركياً يتراوح بين (7.2% و17.6%) على عشرين سلعة مصدّرة لأسواق الدول الست التي اعتبرت إسرائيل مهمة بالنسبة إليها. وتقوم الدول التي تكون نسبة الضريبة فيها على هذه السلع أكبر من السقف المشترك بتخفيضها إلى الحد المطلوب. وبما أنّ الاتفاقية غير تفضيلية، فإنّ ذات التخفيض تمّ منحه لكل الدول الموقعة على اتفاقية التجارة العالمية

"الجات" (موقع المكتبة اليهودية الافتراضية: 2015/5/3). وبالتالي لا يوجد معاملة تفضيلية تختص بها البضائع الإسرائيلية ضمن هذه الاتفاقية.

تليها اتفاق آخر عام (1970) عمل كخطوة انتقالية قبل إقامة منطقة التجارة الحرة. "وتم منح إسرائيل معاملة تفضيلية وفق المادة (113) من اتفاقية روما، حيث منحت الاتفاقية شروطاً أفضل لإسرائيل في مجال الصادرات الزراعية التي كانت تبحث عن تعزيز صادراتها لكسب عملة خارجية مهمة بالنسبة لاقتصادها، كما تم منح المنتجات الصناعية الجديدة في إسرائيل معاملة تفضيلية. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في (1 أكتوبر 1970)، مع مدة خمس سنوات، وأكثر من (850) من المنتجات الصناعية الإسرائيلية المصدرة إلى السوق الأوروبية المشتركة استقادت من تخفيض في الرسوم الجمركية، والتي وصلت تدريجياً إلى تخفيض (50%)، وكمثال على ذلك: منحت المنتجات الزراعية الإسرائيلية تخفيض (40%) في الرسوم الجمركية بالنسبة للحمضيات والموز، والأفوكادو، وتخفيض (30%) للخضروات الطازجة و(40%) على الفاكهة المحفوظة" (نفس المرجع السابق: 2015/5/3).

"عام (1975) وقّعت اتفاقية التجارة والتعاون بين إسرائيل والجماعة الأوروبية ضمن إطار السياسة المتوسطة الشاملة (1972-1992)" (خضر، 2010: 19)، "وقد مهد الاتفاق الطريق أمام القضاء التدريجي على الحواجز التجارية في كل من القطاعات الصناعية والزراعية. ودخلت حيز التنفيذ عام (1989)، بعد مرور فترة انتقالية تمتعت خلالها الصادرات الإسرائيلية بأفضلية غير تماثلية سخية (معاملة تفضيلية)" (سلامة، 2005: 116-117). "وتعتبر اتفاقية (1975) اتفاقية اقتصادية شاملة، شكّلت أهم نقلة نوعية تاريخية في كامل بنية الاقتصاد الإسرائيلي" (أبو النمل، 2010: 4)، "عام (1978) وقّع الاتحاد الأوروبي وإسرائيل بروتوكولات إضافية بشأن التعاون في القطاعات الصناعية والتكنولوجية والعلمية والزراعية والمالية.

كان الجيل الأول من اتفاقيات التجارة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة بنهايات مفتوحة، أي بدون حدود زمنية على مدة سريانها، غير أنّ البروتوكولات التي تعاملت مع المساعدات المالية الأوروبية المرافقة قد وضعت على فترات زمنية مجالها خمس سنوات على شكل منح مقدمة من ميزانية الاتحاد الأوروبي وقروض من بنك الاستثمار الأوروبي، وغطّت البروتوكولات المالية الأربعة الفترة (1978-1996)، وكانت الثلاثة الأولى على ارتباط مع اتفاقيات الجيل الأول، أمّا البروتوكول الرابع والمرتبط بالسياسة المتوسطة الجديدة فهو محدد المدة" (كنفاني، 2000: 5).

ويبدو مع تحديد مدة زمنية للاتفاقيات، إمكانية أن يستخدم الاتحاد الأوروبي هذه الاتفاقيات والبروتوكولات لممارسة ضغط على إسرائيل فيما يتعلق بمواقفها في سياق الصراع العربي الإسرائيلي. فإن لم يلتزم الطرف الآخر بسياسات وشروط الاتحاد الأوروبي قد يواجه إيقاف أو عدم تجديد للاتفاقيات.

"وخلال سريان البروتوكولات الثلاثة الأولى، كانت مساعدة الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين في الضفة والقطاع محكومة بسياسة منفصلة، واستهدف العون الأوروبي بدايةً اللاجئين وتم توجيهه عبر وكالة الأمم

المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). بدأ برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم الأونروا في العام (1971) وفق موثيق عمل متتابعة يسري كل منها ثلاث سنوات. وفي العام (1990) كان الاتحاد الأوروبي أكبر المانحين الأونروا، حيث ساهم بحوالي (20%) من ميزانية الوكالة. ومع منتصف الثمانينات أخذ الاتحاد الأوروبي بتطوير أدوات جديدة لصرف المساعدات مع تركيز أقل على الأونروا، وبتعاون أكبر مع المنظمات غير الحكومية الأوروبية ومؤسسات محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة" (نفس المرجع السابق: 5)

ومع بدء مفاوضات السلام الإسرائيلية المصرية في (كامب ديفيد عام 1978)، أكد الاتحاد الأوروبي على أهمية الحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي، على أن هذه التسوية يجب أن تتضمن إنشاء وطن فلسطيني، كما طالب به في إعلان لندن (1977). "وقد بدأت الجماعة الأوروبية توجيه انتقادات حادة للسلوك الإسرائيلي الذي عقب التوقيع على اتفاقية (كامب ديفيد) باعتباره سلوك غير مسئول، ويضع العراقيل في اتجاه التسوية الشاملة التي ينشدها الاتحاد الأوروبي، ولذلك صدر عن وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي بيان في يونيو (1979)، تضمن لأول مرة استنكاره لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، واعتبرها عقبة أمام السلام" (أحمد، 2007: 52-53)

المطلب الثالث

سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المستوطنات

أولاً: بدء التعامل مع إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة ككيانين منفصلين بموجب قانون الاتحاد الأوروبي:

خلال فترة الستينات والسبعينات، لم تظهر أي مشكلة محددة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، فيما يتعلق بتحديد النطاق الإقليمي للعلاقات التجارية. "كما أنّ التعامل الأوروبي مع الجانب الإسرائيلي اُتسم بالحذر، حتى عندما تعلق الأمر بالجوانب الفنية الداخلة في إطار المشاركة بين الجانبين، كما في حالة الرفض الأوروبي لتصعيد الأمور عند التعاطي مع قضية قواعد منشأ الصادرات الإسرائيلية للاتحاد الأوروبي والمنتجة في المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية، حيث إنه كان التوجه الأوروبي الرئيسي يقضي بالإبقاء على هذه المشكلة في الإطار الفني بين المفوضية الأوروبية وإسرائيل، دون إضفاء أيّ طابع سياسي عليها، على الرغم من كون قضية قواعد المنشأ سياسية في الأساس" (موقع الحوار المتمدن: 2015/5/4).

إلا أنّ بوادر التوتر بشأن العلاقات التجارية بدأت بالظهور في عام (1980)، ومع صدور إعلان (البندقية) الذي عارضته إسرائيل بشدة، وأبدت استيائها بحجة تعارضه مع اتفاقيات السلام الإسرائيلية المصرية. واجتياح إسرائيل للبنان عام (1982)، الذي أودى بالعلاقات مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى أدنى مستوياتها (موقع المكتبة اليهودية الافتراضية: 2015/5/4).

ومنذ العام (1986) تم البدء ببرنامج منظم للمساعدة بهدف دعم البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الضفة والقطاع، وشمل البرنامج كذلك بعض الترتيبات الأفضلية التجارية للصادرات من المناطق الفلسطينية، وجاءت الزيادة الجوهرية في دعم الاتحاد الأوروبي للضفة والقطاع فقط في منتصف التسعينات مع بدء عملية السلام (كنفاني، 2000: 5).

وفي هذا العام (1986) أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي لائحة قانونية رقم (86/3363) يَمنح بموجبها معاملة تفضيلية جمركية للمنتجات الزراعية القادمة من الضفة الغربية وقطاع غزة. "وكان الغرض من هذه التدابير، تصحيح وضع شاذ حيث كل الدول المحيطة تتمتع بمعاملة تفضيلية لدخول بضائعها إلى السوق الأوروبية، ما عدا الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث لم يكن حينها أيّ سلطة للفلسطينيين على الأرض" (موقع كتلة حركة السلام الإسرائيلية: 2015/5/4).

ويتبين من ذلك أنّ القانون الأوروبي قد أظهر التناقض بين القانون المحلي الإسرائيلي من جهة، وقوانين الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي من جهة أخرى. "حيث قبل هذا العام (1986) أغفل الاتحاد الأوروبي التمحيص في ماهية القانون الإسرائيلي المحلي، فالقوانين الأساسية لإسرائيل منذ عام (1948) تنص على أنّ أراضي إسرائيل تشمل كافة الأراضي الفلسطينية في عهد الانتداب، كما تنص هذه القوانين على أنّ

القانون الإسرائيلي يُطبق تلقائياً على أي جزء من الأراضي التي تقع تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي، ولم يشكّل هذا الأمر مشكلة بالنسبة للاتحاد الأوروبي قبل العام (1986)، أما بعد عام (1986) فقد تحقق الفصل والتمييز بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة، وقد أدى ذلك إلى حدوث تضارب بين القانون الإسرائيلي وقوانين الاتحاد الأوروبي" (روتر، جون وآخرون، 2012: 2).

ومع هذه اللائحة القانونية (رقم 86/3363) بدأ الاتحاد الأوروبي يتعامل مع إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة ككيانين منفصلين بموجب قانون الاتحاد الأوروبي.

وبناء عليه كان من المفترض أن يرتبط المُصدر الفلسطيني بشكل مباشر مع المستورد الأوروبي، مستخدماً الغرفة التجارية العربية لإصدار شهادة المنشأ عن المنتجات وذلك ولأن السلطة الفلسطينية لم تكن موجودة آنذاك. إلا أنّ إسرائيل رفضت التعاون ومنعت تصدير المنتجات الفلسطينية من خلال أراضيها (موقع كتلة حركة السلام الإسرائيلية: 2015/5/4)، (فضل، 2009: 47)، ونتيجة لذلك "قرر البرلمان الأوروبي منع تنفيذ ثلاثة بروتوكولات من اتفاقية عام (1975)، وكانت هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى تعليق البروتوكولات، وهي: عرقلة الصادرات الفلسطينية، واستمرار الغزو الإسرائيلي إلى لبنان، ووحشية القمع الإسرائيلي للانتفاضة الأولى، حيث تعتبر هذه أول مرة يمارس فيها الاتحاد الأوروبي العقوبات الاقتصادية على إسرائيل لتحقيق ضغط سياسي (anti defamation league website: 4/5/2015). وفي آخر المطاف وفي عام (1988) وافقت إسرائيل على أن يتعامل الفلسطينيون مباشرة مع المستورد الأوروبي، وكان ذلك على إثر ضغوط البرلمان الأوروبي (موقع كتلة حركة السلام الإسرائيلية: 2015/5/4).

وبالإمكان اعتبار هذا الموقف تطوراً مهماً للموقف الأوروبي خلال تلك الفترة، حيث تمكّن من الضغط على إسرائيل لتسمح بمرور الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق الأوروبية مباشرة عبر الموانئ الإسرائيلية. وفي عام (1994)، ومع بدأ مفاوضات السلام وتنفيذ اتفاقية (أوسلو)، حيث تم التوصل لاتفاق برشلونة عام 1995" (anti defamation league website: 4/5/2015). وقّع الطرفان (إسرائيل والاتحاد الأوروبي) اتفاقية الشراكة كجزء من عملية برشلونة (الشراكة الأورو - متوسطة). وهكذا تم التعديل على اتفاق التعاون لعام (1975) ليتحول من اتفاق تعاون إلى اتفاق شراكة. "وقد ضمنت هذه الاتفاقية تعاوناً أوسع على مختلف الجبهات إلى جانب زيادة تحرير التجارة، لا سيما في مجال المنتجات الزراعية، ولم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ الكامل إلا في عام (2000)" (موقع الاتحاد الأوروبي: 2015/5/4).

وفي إطار إعلان برشلونة أيضاً، "وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة مؤقتة مع منظمة التحرير الفلسطينية، بالنيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، في شباط (1997). وهذه الاتفاقية تدل على أنّ الاتحاد الأوروبي يعترف بالضفة الغربية وقطاع غزة على أنهما منطقة جمركية مستقلة وذات سيادة" (روتر، جون وآخرون، 2012: 11)

هنا يتضح لنا "أنّ العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل كانت دائماً تتسم بالصعود والهبوط والأزمات، ويتّضح أنّ الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في حالة جوار مضطرب، وسيتبين معنا فيما بعد أن تجارة منتجات المستوطنات تمثل حالة نزاع مستمر للعلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل" (Pardo and Peters, 2010: 21)

ثانياً: حظر استيراد المنتجات الاستيطانية:

كما يُلاحظ، ومن خلال تتبع مسار الاتفاقيات يتّضح أنّ اتفاقية الشراكة (برشلونة عام 1995) تُعتبر الأساس القانوني لكل البروتوكولات والاتفاقيات الحالية ما بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وهذا يعني أنّ الدول الموقعة على الاتفاقية يحق لها الحصول على معاملة تفضيلية فقط للبضائع المنتجة في الأراضي التابعة لها. "كما أنّ القواعد التجارية التي تتعامل مع قواعد المنشأ وطريقة تعيينها في الاتفاقيات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وفق لاتفاق الشراكة السابق الذكر، ووفقاً لأساس عدم اعتراف الاتحاد الأوروبي بضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية والقدس الشرقية عام (1967)، حيث إنّ صادرات إسرائيل من هذه الأراضي المحتلة لا يمكن لها الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة. وهكذا، فقط الصادرات الإسرائيلية القادمة من حدودها المعترف بها دولياً يمكن لها أن تُعفى من الرسوم الجمركية" (Plessix, 2013: 6). ولذلك على الدول الموقعة على الاتفاقية الامتثال لما يُدعى "قواعد المنشأ" وهي عبارة عن مجموعة من المعايير التي تشير للسلع المتداولة ضمن اتفاقية التجارة الحرة، حتى يتم إلغاء الرسوم الجمركية عنها.

1. المرجع القانوني الذي يسمح برفض سلطات الجمارك الأوروبية تطبيق نظام الإعفاءات الجمركية

على البضائع الإسرائيلية المنتجة في المستوطنات:

وتُعتبر اتفاقية الشراكة والبروتوكولات والمواد القانونية الصادرة عنها هي المرجع القانوني الذي ساعد محكمة العدل الأوروبية في إصدار حكمها، "حيث ووفق اتفاقية الشراكة وخاصة ما صدر عنها في البروتوكول الرابع المادة (2) والمادة (83)، تم تحديد النطاق الإقليمي والمناطق التي ينطبق عليها الاتفاق، كذلك تم تحديد السلع التي ينطبق عليها المعاملة التفضيلية، وفق إجراءات اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل" (EU-Israel Technical Arrangement) (موقع الاتحاد الأوروبي: 2015/5/4)، ووفق الإشعار الصادر عن الاتحاد الأوروبي والذي نُشر في (2005)، "والذي يُعرّف "بالإجراء التقني" الذي يتيح للسلطات الجمركية الأوروبية تحديد السلع الاستيطانية واستثنائها من الإجراءات التفضيلية" (26APRODEV and other organizations, 2012:)، ووفق قرار محكمة العدل الأوروبية عام (2010)، تعتبر البضائع المنتجة في المستوطنات الواقعة ضمن الأراضي التي احتلت عام (1967)، لا تتمتع بأي معاملة تفضيلية.

2. اتفاقية الشراكة والإجراء التقني بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي:

يوم 12 ديسمبر من العام (2004)، تم التوصل إلى ما يُسمى "باتفاق تقني" من قبل لجنة التعاون الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، والذي ينص على ضرورة ظهور الاسم والرمز البريدي للمدينة، أو القرية أو المنطقة الصناعية حيث تم إنتاج السلع، وذلك لجميع السلع التي تُصدّر إلى الاتحاد الأوروبي. وأصدر الاتحاد الأوروبي إعلانه منذ الأول من فبراير عام 2005، مؤكداً على ضرورة تنفيذ استبعاد بضائع المستوطنات (المناطق خارج حدود 1967) من المعاملة التفضيلية وفقاً للاتفاق التقني الذي أبرمه الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل (1: 2013، European commission Taxud/408940/13)، (تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم A/HRC/25/39، 2014: 7).

وتشير اتفاقية الشراكة والإجراء التقني بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي إلى النقاط التالية: (EU-Israel Technical Arrangement)

1. لا بد أن يظهر على كل سلعة مصدّرة من إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي الرمز البريدي واسم المدينة أو القرية أو المنطقة الصناعية حيث تم إنتاجها، وأنّ كتابة "صنع في إسرائيل" فقط، ستؤدي لتقويض عملية المعاملة التفضيلية.

2. سلطات الجمارك في الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي، عليهم فحص الرمز البريدي للمنتجات والتأكد من عدم وجود أيّ رمز بريدي ضمن القائمة غير الشرعية، ورفض المعاملة التفضيلية أن تتحقق ذلك.

"وفي عام (2005)، وعلى الرغم من وجود الاتفاق التقني، ندّد أعضاء من البرلمان الأوروبي الممارسات الإسرائيلية بسبب عدم تقديم إثباتات المنشأ للمنتجات القادمة من المستوطنات. بالإضافة إلى ذلك في عام (2007)، أظهر تقرير تلفزيوني في المملكة المتحدة أن منتجات المستوطنات الإسرائيلية لا تخضع للرسوم الجمركية عند دخول أراضي المملكة المتحدة وبعد ذلك بعام في نوفمبر (2008)، أدان رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية سلام فياض نمو المستوطنات، ودعا الاتحاد الأوروبي لكبح جماح وارداتها من المنتجات الإسرائيلية القادمة من الأراضي المحتلة. هناك اختلاف في ردود الفعل من قبل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة بخصوص القضية، وبالتالي يختلف مدى التزامهم بمبادئ الاتحاد الأوروبي في التعامل مع هذه القضية، وهذا مدعاة لإعادة التفاوض حول كيفية تمكين تطبيق تلك المبادئ" (Plessix, 2013: 12).

يتبين مما سبق وجود صعوبات في تنفيذ آليات التأكد من البضائع المستوردة من إسرائيل، وأنّ درجة التزام كافة دول الاتحاد الأوروبي في تطبيق بنود الاتفاق التقني قد يختلف من دولة لأخرى، وذلك وفقاً لعدة معايير، وفي مقدمتها مصلحة كل دولة على حدة، ومدى تقديرها للقانون الأوروبي، وهذا مدعاة لإعادة التفاوض حول كيفية تمكين تطبيق تلك المبادئ.

المطلب الرابع

تطور آليات العمل لضبط التعامل مع منتجات المستوطنات ووسائل تنفيذها

أولاً: تطور آليات عمل الاتحاد الأوروبي لضبط التعامل مع منتجات المستوطنات، ومنع التجاوزات الإسرائيلية:

في (19) يوليو (2013)، نشرت المفوضية الأوروبية في صحيفتها الرسمية تعليمات إلى جميع دول الاتحاد الأوروبي تقضي بحظر تمويل المستوطنات الإسرائيلية المقامة في المناطق الفلسطينية والسورية المحتلة في عام (1967)، أو الاستثمار فيها، أو تقديم منح لها وجوائز، وأشارت الوثيقة إلى أن تطبيق هذه التعليمات سيجري في الأول من يناير (2014)، وإلى أن أي اتفاق يجري توقيعه في المستقبل بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي أو أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي، ينبغي له أن يتضمن بنداً خاصاً يؤكد بصورة واضحة لا يشوبها لبس ولا غموض، وهو أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في المناطق التي احتلتها إسرائيل في عام (1967)، ليست جزءاً من دولة إسرائيل، وبناءً عليه فإن الاتفاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لا تشملها. وينطلق الاتحاد الأوروبي بهذا التصرف مستنداً إلى الشرعية الدولية والقانون والقرارات الدولية؛ بل ويساهم الاتحاد الأوروبي، في دعم تلك القرارات الدولية، وذلك باعتمادها كمبادئ وتوجيهات لدول الأعضاء فيه ولرأي العام الأوروبي. وفي ضوء ذلك صدر التقرير الذي قدمه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام (1967)، ريتشارد فولك، وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان (2/1993) وقرار مجلس حقوق الإنسان (102/2)، ويتناول المقرر الخاص في التقرير مسألة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية والجدار، وفيه يؤكد على "مسؤولية الشركات والتببيعات التي يمكن أن تتحملها الشركات والمؤسسات المالية التي تشارك في بناء المستوطنات الإسرائيلية أو تستفيد منها. فإنيشاء المستوطنات ونموها المستمر أمر ينتهك المادة 49(6) من اتفاقية جنيف الرابعة، وهو تقرير يتوافق مع فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام (2004) بشأن الجدار، وشدد التقرير على التعاون مع الجهات الفاعلة الاقتصادية المشاركة، وأقرت بحالات امتثلت فيها تلك الجهات للقانون الدولي والمبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة بهذا الخصوص، وتعتبر الحكومات والاتحاد الأوروبي المشجع في الفترة الأخيرة والداعمة لهذه الالتزامات. ويتمشى هذا الاتجاه أيضاً مع التعبئة الاجتماعية التي يقوم بها المجتمع المدني في إطار مبادرات متنوعة، لا سيما حملة المقاطعة وإزالة الاستثمار والعقوبات المتنامية، ويعزز هذه الجهود" (تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام (1967)، ريتشارد فولك رقم A/HRC/25/67، 2014: 4)

"الاتحاد الأوروبي ترك للدول الأعضاء، بشكل منفرد، منع منتجات المستوطنات من الدخول إلى الأسواق الأوروبية، ويعتمد على السلطات الجمركية الخاصة في كل دولة للتأكد من مصدر المنتجات، سلطات

الجمارك في دول الاتحاد الأوروبي يعتمدون على شهادة المنشأ الصادرة عن نظرائهم الإسرائيليين، ويعتمدون للتحقق من تلك الشهادات، وعند وجود شبه، يتم الاستيضاح من السلطات الجمركية في البلد المصدر، وهذا ما يحدث بالمثل للبضائع المصدرة من جهة الاتحاد الأوروبي للتأكد من شهادات المنشأ وأن تلك البضائع مؤهلة وفقاً للشروط المحددة في البروتوكول، وهكذا يطبق النظام على أساس الثقة المتبادلة بين الطرفين" (Estape, 2013: 10).

وحسب النقاط الواردة في الإجراء التقني المتبع عند التبادل التجاري، يتضح أن المسؤولية كانت تقع على سلطات الجمارك الأوروبية بدلاً من إسرائيل، وحسب الإعلان الصادر بهذا الخصوص والوارد في إعلانات الاتحاد الأوروبي، على سلطات الجمارك الأوروبية التدقيق في المستندات الخاصة بالمواد المستوردة من إسرائيل. والتدقيق يشمل الرمز البريدي واسم المدينة أو القرية أو المنطقة الصناعية التي تم فيها الإنتاج، والذي يمنح صفة المنشأ بحيث تظهر على كل السلع الموردة من إسرائيل، وفي عام (2012) تم نشر قوائم بالمناطق والسلع الممنوعة، وفي (2013) تم زيادة عدد الأرقام التي تخص الرمز البريدي من خمسة أرقام إلى سبعة أرقام من أجل أن يشمل كافة التفاصيل، والتي يتم تزويد سلطات الجمارك بقوائم متجددة من المناطق أو السلع التي لا ينبغي أن تعامل معاملة تفضيلية (EU-Israel Technical Arrangement). وقد تكون عملية التدقيق عشوائية أو يعترضها شيء من عدم الدقة لكثرة عمليات التبادل التجارية. "واعترفت المفوضية بهذه المعوقات والمشاكل التي تتجم عنها، وقامت بنقل مسؤولية التدقيق في منشأ المنتجات من السلطات الجمركية الأوروبية إلى الشركات المستوردة. ومفترض أن تنقل مسؤولية التدقيق في منشأ المنتجات من الشركات الأوروبية المستوردة إلى سلطات الجمارك الإسرائيلية، وهذا ما يطالب به البرلمان الأوروبي" (APRODEV and other organizations, 2012: 26).

يتضح هنا أن الاتحاد الأوروبي لا يمانع من دخول منتجات المستوطنات إلى الأسواق الأوروبية، بشرط وجود علامة استهلاكية تشير لمنشأ المنتج، ولكن ثمة مشكلة أخرى تتمثل في التأكيد على وضع العلامات الاستهلاكية في نقاط البيع، أي مسؤولية بائع التجزئة أن يضع العلامات الاستهلاكية، وذلك لتجنب وجود علامة "صنع في إسرائيل" الأمر الذي يؤدي لتضليل المستهلكين، علماً بأن عدداً متزايداً منهم يرغب في تجنب شرائها لدوافع أخلاقية، نتيجة صناعتها أو إنتاجها في أراضٍ غير شرعية؛ لكنه يُحرم حقه في ممارسة هذا الخيار، في حالة عدم وجود تلك العلامات الاستهلاكية، وهذا يشكل تحدياً لقوانين الاتحاد الأوروبي لحماية المستهلك.

"في سنة (2009) تجاوزت الحكومة البريطانية مع هذه المخاوف عبر اعتماد توجيهات تتعلق بوضع العلامات الاستهلاكية، فأوصت بائعي التجزئة بأن يلصقوا على المنتجات الغذائية القادمة من المستوطنات العلامة التالية: "إنتاج الضفة الغربية (إنتاج المستوطنات الإسرائيلية)"، وعلى المنتجات الفلسطينية علامة "إنتاج الضفة الغربية (إنتاج فلسطيني)". في مايو (2012)، أعلنت الدنمارك أنها ستعتمد توجيهات مماثلة لوضع العلامات الاستهلاكية، وفي سويسرا أعلنت السلسلة الأكبر للبيع بالتجزئة، ميغروس (Migros) أنها

ستطبق بحلول سنة (2013) الآلية الصحيحة لوضع العلامات الاستهلاكية على كل المنتجات الاستيطانية الزراعية والصناعية" (نفس المرجع السابق: 27).

ثانياً: وسائل تنفيذ قرارات المقاطعة (مصدر فاعلية موقف الاتحاد الأوروبي)

إن موقف الاتحاد الأوروبي يُعتبر عاملاً مهماً ورئيسياً في نجاح حملات المقاطعة الصادر عن المنظمات غير الحكومية، حيث ساهم هذا الموقف في منح تلك المنظمات الحماية القانونية، وأكد على البعد الأخلاقي في الدفاع عن الحقوق المشروعة للفلسطينيين، والذي من الممكن اعتماده في مسار استخدامهم لأساليب الضغط المتاحة ضمن برامج حملات المقاطعة. وقد أكد أيضاً على السياسة العامة التي يرسمها الاتحاد الأوروبي لطبيعة العلاقات مع إسرائيل، والتي تتشكل تحت مظلة القانون الدولي والقانون الأوروبي. وفي سياق توضيح ذلك الموقف ومدى دوره الفاعل، سيتم إجمال القرارات التي صدرت عن الاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص وبمزيد من التحليل.

ما أكدته المفوضية الأوروبية أنّ في إمكان أيّ دولة عضو أن تتبنى أحادياً إجراءات لتقييد التجارة إذا استطاعت، استناداً إلى القانون (2009/206). ويعتبر (جيمس كروفورد)، أستاذ القانون الدولي أنّ في استطاعة دولة عضو أن تفرض بصورة شرعية حظراً على التجارة مع المستوطنات من دون أن يشكل ذلك انتهاكاً لأحكام منظمة التجارة العالمية. (نفس المرجع السابق: 29)

وعلى ما يبدو أنّ انهيار محادثات السلام التي ترعاها الولايات المتحدة، وتوقف عملية السلام، هو ما يدفع بالاتحاد الأوروبي في كل مرة، إلى البحث عن وسائل للتأثير على الأطراف، وإعادة تأكيد نفسه كعنصر فاعل في الصراع. واعتماداً على ما أصدرته المفوضية الأوروبية في أغسطس (2012) من الإشعار المعلن للمستوردين (European Commission 2012a)، كما سبق ذكره، "بأنّ عليهم أن يراعوا مراجعة القائمة الممنوعة من المنتجات الإسرائيلية، إذا كان الرمز الخاص بالسلعة وارداً في القائمة، ينبغي عليهم أن لا يرسلوا طلب المعاملة التفضيلية إلى السلطات الجمركية." "إلا أنّ إسرائيل لم تتخذ ذلك على محمل الجد وتعاملت مع القرار على أنه مجرد إعلان آخر، ونظراً لقيام إسرائيل بشن عدوان على غزة في أواخر (2012)، وانهيار جديد في مفاوضات السلام، وارتفاع ضغط الرأي العام الأوروبي ضد الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، جاء على إثر ذلك وفي مارس (2013)، ما تقدم به (63) عضواً في البرلمان الأوروبي، بطلب تعليق اتفاقية الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، بسبب السياسات الإسرائيلية حيال الفلسطينيين. (موقع المركز الفلسطيني للإعلام: 2015/5/31). وبناء على هذا الموقف الأكثر تقدماً من قبل أعضاء البرلمان الأوروبي، وزعت المفوضية الأوروبية في يوليو (2013)، تعليمات أبلغت فيها جميع دول الاتحاد الأوروبي بالعمل على حظر تمويل المستوطنات الإسرائيلية المقامة في المناطق الفلسطينية أو الاستثمار فيها، أو تقديم منح لها وجوائز. "وقد أشارت صحيفة هآرتس أنّ الوثيقة قد وزعت على جميع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وصناديق الاستثمارات ومنظمات المساعدات الأوروبية،

وكذلك على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويبدأ سريان مفعولها في الأول من يناير (2014). وعلى الرغم من هذا، كان رد فعل إسرائيل على ما نشره الاتحاد الأوروبي، حيث أعلن بنيامين نتنياهو: أننا لن نقبل أيّ إملاءات خارجية حول حدودنا." (موقع صحيفة القدس: 2015/5/17).

وفي مذكرة شفوية مؤرخة في (24) نوفمبر (2014)، قدمت البعثة الدائمة للاتحاد الأوروبي تحديثاً للمعلومات التي قدمتها في (21) نوفمبر (2013) وذكر الاتحاد الأوروبي بالطابع غير القانوني للمستوطنات بموجب القانون الدولي، وأعاد تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بضمان تنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي والاتفاقات الثنائية القائمة التي تنطبق على منتجات المستوطنات تنفيذاً مستمراً وكاملاً وفعالاً (تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول البعثة الدولية المستقلة؛ لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية، 2014: 12-13).

وبالتالي فإنّ الاتحاد الأوروبي يؤكد على ما تم نشره مسبقاً خاصة فيما يتعلق بمنع وصول مساعدات مالية أو جوائز واستثمارات من مؤسسات الاتحاد الأوروبي أو صناديقه إلى المستوطنات، "فأشار إلى أنه على كل مؤسسة أو هيئة إسرائيلية ترغب في الحصول على دعم من الاتحاد الأوروبي، أن تقدم بياناً يؤكد أنّ جميع نشاطاتها تتحصر في داخل حدود الرابع من يونيو (1967)، وأن ليس لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية والضفة الغربية وهضبة الجولان. ويشمل ذلك جميع المؤسسات والشركات الإسرائيلية الخاصة والعامة، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، والمجالس البلدية، والمجالس الإقليمية. وفي أغسطس (2012)، قررت المفوضية الأوروبية نشر إخطاراً رسمياً إلى المستوردين الأوروبيين. يُذكر المستوردين بأنه سيتم رفض المعاملة التفضيلية للسلع التي يُثبت عليها أنها أنتجت داخل الأراضي المحتلة عام (1967). وعلى المصدر أن يقدم قائمة من الرموز البريدية تدل على الأماكن التي أنتجت فيها السلع من المدن والقرى أو المناطق الصناعية الواقعة في الأراضي المحتلة، وذلك في الجولان والضفة الغربية والقدس الشرقية" (موقع الاتحاد الأوروبي، مبادئ توجيهية بشأن أهلية الكيانات والأنشطة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل، البند 14 a,b,c: 2015/5/6).

إنّ مساعي الاتحاد الأوروبي لتعزيز تنفيذ التوافق الأوروبي حول هذه المسألة، هو من أجل تأكيد عدم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية.

ونظراً للوضع القانوني بخصوص الإلزام لدول الاتحاد الأوروبي بسياسة خارجية محددة للجميع، يُعتبر أمراً ليس إجبارياً، "حيث لا يمكن للمؤسسات فوق وطنية في الاتحاد الأوروبي فرض قراراتها على الدول الأعضاء، ويتعين على الدول تنسيق مواقفها، وفقاً لأحكام المادة (32) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، "المجلس الأوروبي أو المجلس يحدد نهج التشاور والتوافق". وفقاً لنفس المادة، وذلك قبل اتخاذ أيّ إجراء على الساحة الدولية، على دول الاتحاد الأوروبي التشاور مع باقي الدول في الاتحاد من خلال المجلس الأوروبي أو في مجالس الشؤون الخارجية، وذلك لضمان التقارب في السياسة الخارجية لجميع الدول" (Plessix, 2013: 3).

هذا الوضع الخاص بالاتحاد الأوروبي يجعله يبحث عن وسائل وأدوات أخرى تساعد في تنفيذ سياسته الخارجية، ومن أهم هذه الأدوات، إعلان الإرشادات والمبادئ التوجيهية للمؤسسات الخاصة داخل دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك للدول الأعضاء. ومن خلال هذه التوجيهات تقوم المؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية بعمل وتنفيذ الآليات الخاصة بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية وفقاً لما يسمح به القانون الأوروبي ووفقاً لهذا الأمر لا تستطيع إسرائيل رفع دعوى قانونية ضد تلك المؤسسات، حيث يحق لكل مؤسسة خاصة التوجه نحو الاستثمار في الجهة التي تراها مناسبة، لا سيما إن كان القانون الأوروبي يدعم ذلك التوجه، ومن هنا يُعتبر التقييد بالتوجهات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بخصوص مقاطعة منتجات المستوطنات أمراً طوعياً، إلا أن وجود مثل هذه التوجيهات تعمل على زيادة نشاط المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال توعية الرأي العام الأوروبي حول ضرورة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

المطلب الخامس

موقف دول الاتحاد الأوروبي الكبرى (بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا)

من تنفيذ ضبط التعامل مع منتجات المستوطنات

أولاً: الموقف البريطاني:

سعت القنصلية البريطانية العامة في القدس في عام (2009) 15، لتوجيه الحكومة البريطانية لضمان ألا تستفيد البضائع المصنعة في مستوطنات الضفة الغربية من المعاملة التفضيلية المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة الإسرائيلية الأوروبية. وأوصت بضرورة رفع مستوى الوعي العام حول منتجات المستوطنات، وعلى سبيل المثال: عن طريق توفير التوجيه بشأن علامات المنشأ لمنتجات المستوطنات للتجار الكبار في الاتحاد الأوروبي.

وذكرت صحيفة الغارديان، "أن حكومة المملكة المتحدة قد قررت اعتماد تشريع جديد يمكن من إيجاد شفافية أفضل في وسم المنتجات، حيث أصدرت إرشادات جديدة بشأن وضع العلامات على المواد الغذائية المستوردة من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية، واقترحت على سلاسل السوبرماركت أن تعلم المستهلكين إذا كانت المنتجات منشأها المستوطنات الإسرائيلية أم لا. وقد عبّر مسؤولون إسرائيليون أنهم يخشون من أن هذه المقاطعة لمنتجات المستوطنات، قد تؤدي لانزلاق نحو مقاطعة أوسع لجميع البضائع الإسرائيلية، وقال (يغال بالمور)، المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية أن انفراد معاملة المنتج الإسرائيلي بالمقاطعة بخلاف بلاد أخرى يُعتبر ظلماً لبلاده" (موقع صحيفة الغارديان: 2015/5/7)

¹⁵ يتعلق بتقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي عن القدس الشرقية 2009-2010، والذي سيأتي ذكره لاحقاً في المبحث التالي وبشكل مفصل

وبالتالي في حالة وسم منتجات المستوطنات الإسرائيلية وتحديدها للمستهلك، فإنّ هذا الأمر سيمنح المستهلك حق الاختيار، ومع مرور الزمن، فإنّ هذه السلع ستختفي من الأسواق بسبب رفض المستهلك شرائها، "وبعض محلات السوبر ماركت البريطانية تعهدت بعدم جلب منتجات تم إنتاجها في المستوطنات الإسرائيلية، وهكذا ما تقوم به بريطانيا على أساس من بناء ضغط رأي عام يؤثر على سلاسل السوبرماركت للقيام بما يلزم" (موقع منظمة ECCR: 2015/5/6)

ثانياً: الموقف الفرنسي:

في فرنسا لم يُحتدّ بالحل البريطاني، على الرغم من أنّ القنصلية العامة الفرنسية في القدس سعت أيضاً إلى القيام بنفس ما قامت به القنصلية البريطانية منذ عام (2009) (حيث جاء تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي عن القدس الشرقية 2009، مشتركاً). "الحكومة الفرنسية لم تتخذ القرارات ذات الصلة لتمكين هذا الحل ليكون نسخة عن الحل البريطاني، ويمكن تفسير ذلك، نظراً لحجم الجالية اليهودية في فرنسا، والتي تُعتبر ثالث جالية في العالم بعد إسرائيل والولايات المتحدة (ما بين 420-550 ألف يهودي). ووجود الجالية اليهودية يجعل الحكومة الفرنسية أكثر حذراً لا سيما عندما يتعلق الأمر بمسألة صادرات إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة. يجدر الذكر هنا أنه في نهاية السبعينات، كانت ردود الفعل من فرنسا والمملكة المتحدة حول المقاطعة العربية لإسرائيل أيضاً مختلفة، اعتمدت فرنسا قوانين ضد المقاطعة وتقيد شركاتها وذلك في يونيو (1977). أمّا بريطانيا فقد انتهت الحكومة لتدع أمر المقاطعة أن تقرره الشركات، ولكن ادّعت الشركات وقتها أنّ ذلك يشكّل ضرراً على مصالحها" (Plessix, 2013: 13).

وفي أعقاب الحرب على غزة في شتاء (2008-2009)، عقدت العديد من المنظمات اليسارية والمؤيدة للفلسطينيين في فرنسا؛ لتنظيم حملات تستهدف الشركات الفرنسية والدولية التي تتعامل مع إسرائيل، والفروع الفرنسية من الشركات الإسرائيلية، ومحلات السوبر ماركت التي تباع المنتجات الإسرائيلية¹⁶. ومع انتشار حملات BDS¹⁷ للمقاطعة وسحب الاستثمارات والمعاقبة، حيث دعوا سلاسل السوبرماركت في فرنسا لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، ومع انتشار المقاطعة أرسلت وزارة العدل الفرنسية إفادة إلى النيابة العامة لمحاكم الاستئناف تذكر فيها بحكم قضائي حدث في فبراير عام (2010)، حيث تم الحكم بإدانة نفس هذا النوع من المقاطعة، واعتبر هذا النوع من حملات المقاطعة كتحريض علني على التمييز يدينها قانون مكافحة التمييز الفرنسي لسنة (1981) ويحظر التمييز أو الكراهية.

"وقد أعتبر اليسار الفرنسي حركة ثورية في هذا المجال، حيث صعد أعماله بحشد المزيد من الشباب الفرنسي ومداهمة محلات السوبر ماركت التي تباع المنتجات الإسرائيلية، وقد نجح نشطاء BDS في

¹⁶ في الفصل الأخير من الدراسة، سنتعرف على تداعيات المقاطعة على الاقتصاد الإسرائيلي بشكل مفصل.

¹⁷ منظمة BDS، منظمة بدأت من فلسطين وتنشط في غالب دول الاتحاد الأوروبي، وتعرف بالحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات، والتي تُعرف دولياً بحركة (The Boycott, Divestment and Sanction movement (BDS).

الضغط على عدد من محلات السوبر ماركت لإزالة المنتجات الإسرائيلية من رفوف معارضها، وعلى إثر تطور هذه الأحداث، تم إلقاء القبض على أحد نشطاء حركة المقاطعة، ولكن صدر قرار من محكمة الاستئناف في الأسبوع الأخير من مارس (2012)، وقضى الحكم بإبطال أعمال الملاحقة والمراقبة القائمة. وفي مايو (2012)، محكمة النقض والمحكمة العليا في فرنسا قررت أن مقاطعة المنتجات الإسرائيلية تشكّل تمييزاً عنصرياً، وعلى هذا النحو غير قانونية بموجب القانون الفرنسي" (Gatestone Institute:) (7/5/2015)

إنّ حملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية لها صدى قوي في أوساط الرأي العام الفرنسي، ويحرص العديد من الفرنسيين على عدم شراء المنتج الإسرائيلي. وقد يرجع ذلك لقوة الجالية العربية والإسلامية في فرنسا، وخاصة الجالية العربية من بلاد المغرب العربي.

ثالثاً: الموقف الألماني:

وبناء على الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية الصادرة ضمن لوائح الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الإعفاءات الجمركية، "رفضت سلطات الجمارك الألمانية في هامبورغ تطبيق نظام الإعفاءات الجمركية على البضائع الإسرائيلية المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية، والموردة عن طريق شركة بريتا الألمانية،" حيث في سبتمبر (2003)، رفضت سلطات الجمارك الألمانية السماح بدخول هذه السلع، وذلك في إطار معاملة تفضيلية، وعلى إثر ذلك أحالت شركة بريتا هذا القرار لمحكمة ألمانية، للطعن فيه. إلا أن قاضي المحكمة أحال القضية إلى محكمة العدل الأوروبية. ووفق الأمر الذي أصدرته محكمة العدل الأوروبية عام (2010)، حيث أعلنت أنّ البضائع التي تنتج في المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية لا يمكنها الاستفادة من نظام الإعفاءات الجمركية المنصوص عليها في الاتفاق التجاري الموقع بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل" (موقع مؤسسة الحق - القانون من أجل الإنسان: 2015/5/4).

وهكذا يُعتبر هذا الحكم ضماناً لتحقيق وتنفيذ القانون والتشريع الصادر عن الاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص، وبالتالي تمثل قضية شركة Brita سابقة يمكن أن يُحتذى بها أو تُطبق لجميع السلطات الجمركية في الاتحاد الأوروبي.

القوة غير المباشرة لتنفيذ مبادئ الاتحاد الأوروبي:

يُمكن أن نستنتج من خلال مقارنة طبيعة التعامل مع مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية من دول EU3، أنّ رد فعل ألمانيا يعكس العلاقة الخاصة مع إسرائيل في التعامل بحساسية مع قضايا تتعلق بما يُدعى التعدي على السامية، لذلك كانت القضية بالكامل مرتبطة بين سلطات الجمارك ومحكمة العدل الأوروبية. أمّا رد الفعل الفرنسي، فيظهر تأثير الجالية اليهودية كثالث أكبر جالية يهودية في العالم، ممّا يعكس تأثير ذلك على طبيعة العلاقات بين فرنسا وإسرائيل، حيث تدخلت الحكومة الفرنسية بشكل مباشر

لفرض قرار حظر المقاطعة من خلال أخذ بأحكام مسبقة وقياسها على حالة المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية، ولكن مع وجود الجالية العربية والإسلامية بقوة في المجتمع الفرنسي، يتضح أن حركة المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية تزداد قوة، أما حكومة المملكة المتحدة، والتي أصدرت توجيهات إلى سلاسل السوبرماركت بضرورة إعلام المستهلكين إذا كانت المنتجات منشأها المستوطنات الإسرائيلية أم لا فسياستها تعتمد على تمكين الشفافية حول الصادرات القادمة من إسرائيل، وتعزيز الشعور بالمسؤولية السياسية لدى المستهلكين داخل المجتمع المدني، وترك الحرية للرأي العام البريطاني، وهذه الحرية كفيلة بتحقيق التوجهات السياسية اللازمة.

وعلى الرغم من أنّ المجتمع المدني في دول الاتحاد الأوروبي يلعب دوراً في مقاطعة المنتجات القادمة من المستوطنات الإسرائيلية، إلا أنّ الدول الأعضاء تُعتبر هي الفاعل الرئيسي والمسؤولة عن تفضيل أو تقييد تنفيذ المبادئ والقوانين.

الخلاصة:

أنّ الاتحاد الأوروبي عازم على تطبيق المعايير التي ينادي بها، وأهمّها أنّ الاستيطان غير شرعي ويخالف القانون الدولي، وقد استحدث الاتحاد الأوروبي آليات ساهمت في مقاطعة المنتجات الاستيطانية، وهو ينفذ سياساته بشكل متدرج، وقابل للتطور، وأنّ أسلوبه يوحى بقدرته على استخدام العلاقات التجارية والسياسية المرتبطة مع إسرائيل لتنفيذ أجندة تخدم سياساته الخارجية.

حيث مع استمرار هذا النهج من التعزيز القانوني الخاص بالاتحاد الأوروبي لقضية عدم إعفاء منتجات المستوطنات من الرسوم الجمركية، وقيام محلات السوبرماركت والموزعين والمستهلكين، وكذلك سلطات الجمارك في الاتحاد الأوروبي تطبيق القرارات المتعلقة بالرسوم الجمركية والعلامات الاستهلاكية، ومع إيجاد أساليب أخرى متنوعة بهذا الخصوص، سيدفع إسرائيل للامتثال لمعايير وقواعد الاتحاد الأوروبي.

هذا ما سيؤدي مستقبلاً لإضعاف طبيعة الاستيطان، وتحويله من استيطان دائم ومستقر إلى مشروع مؤقت قابل للإزالة في أيّ وقت دون وجود صعوبات كانت تعتبر مستحيلة.

المبحث الثاني

موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان في القدس الشرقية

مقدمة:

تُعتبر قضية القدس من موضوعات الحل النهائي لعلمية السلام الفلسطيني الإسرائيلي، بمعنى أنّ القدس تشكل إحدى العقبات في طريق المفاوضات، وتأتي الصعوبة في التعامل مع ملف القدس، نظراً لأنها تُعتبر العاصمة الأبدية والمقدسة لكلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فهي عند الفلسطينيين تعتبر رمزاً دينياً ليس لهم فحسب؛ بل لكافة المسلمين حول العالم، فهي أرض المسجد الأقصى وأرض الإسراء والمعراج التي جاء ذكرها في القرآن الكريم، وفي المقابل تعتبر القدس عند الإسرائيليين بأنها مملكة النبي داود عليه السلام، وأنّ مكان المسجد الأقصى ينبغي أن يُوجد هيكل سليمان المقدس بالنسبة لهم.

وسيمت التركيز في هذا المبحث على موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية في القدس الشرقية، حيث سيتضمن المبحث المواقف منذ ظهور قضية الصراع على القدس، وحتى بداية التسعينات، ثم تحليل موقف الاتحاد الأوروبي بعد اتفاقيات السلام، مثل الموقف في إعلان برلين (1999)، وثيقة المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي (2001)، وخارطة الطريق (2003)، وما بعد مؤتمر أنابوليس 2007، حيث توصيات مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي المنعقد في ديسمبر (2009)، وتقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي عن القدس الشرقية (2009-2010) والتقرير الصادر عن (22) منظمة أوروبية فيما يخص الاستيطان في القدس الشرقية.

المطلب الأول

موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية في القدس الشرقية - حتى

بداية التسعينيات

أولاً: تدويل القدس:

لصعوبة وضع القدس، فقد حرص الاتحاد الأوروبي في العديد من المواقف على تقدير مكانتها لدى الطرفين، والتأكيد على كون القدس مكان لجميع الديانات، وينبغي أن يكون لها وضع دولي خاص. جاءت فكرة تدويل القدس، والتي طرحتها اللجنة الملكية البريطانية بخصوص فلسطين (لجنة بيل) عام (1937)، وذلك على إثر اندلاع ثورة عام 1936 والتي شملت كافة أرجاء فلسطين حيث عمت الإضرابات

العامة، وأعمال المقاومة ضد الاحتلال البريطاني وسياسته التي سعت لإقامة وطن لليهود في فلسطين. وفي إطار حل للقضية اقترحت لجنة بيل تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وإبقاء القدس وبيت لحم إضافة إلى اللد والرملة ويافا خارج حدود الدولتين مع وجود معابر حرة وأمنة وعلى أن تبقى تحت سلطة الانتداب البريطاني. وفي عام 1947 عالجت الأمم المتحدة قضية القدس بشكل مستقل عن قضية فلسطين، وذلك كما جاء في قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181/1947)، هذا القرار الذي اعتمد على تقرير لجنة بيل وتوصياته. ونص قرار التقسيم على أن تكون الدولة العربية على مساحة (44.8%) والدولة اليهودية على مساحة (54.7%)، ويكون للقدس كيان مستقل على مساحة (0.5%) وخاضع لنظام دولي خاص، تتولى الأمم المتحدة إدارته عبر مجلس وصاية. وجاء الموقف الأوروبي مع تأييد القرار، الذي أكد على أن يكون للقدس كيانها الخاص تحت إشراف دولي. وقد أيدت المجموعة الأوروبية قرار التقسيم باستثناء بريطانيا التي امتنعت عن التصويت. كما وجاء القرار منسجماً مع تحقيق رغبة الفاتيكان والدول الكاثوليكية التي كانت تطالب بالتدويل. (عدوان، 2002: 1-3)، (الأزرع، 1986: 118)، (حسين، 2007: 21)، (الزيتونة، 2012: 4)

و قد نشأ صراع بين الدول الكاثوليكية والدول ذات الأغلبية البروتستانتية، وذلك منذ أن خرجت لجنة بل بفكرة تدويل القدس عام 1937، مما ساهم في إصرار الفاتيكان على تدويل المدينة المقدسة، وما كان من الدور المهم الذي قامت فرنسا (الكاثوليكية) وكثير من دول أميركا اللاتينية به لدعم التدويل في الأمم المتحدة وتميريه إلا أن ذلك جوبه بحملات بروتستانتية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وقع أكثر من خمسة آلاف قسيس بروتستانتي أمريكي في فبراير 1945 على عريضة رفعوها للحكومة الأمريكية والكونجرس يطالبون فيها بفتح أبواب فلسطين على مصراعيها للهجرة اليهودية، وبعد إعلان دولة إسرائيل أشرفت الحكومة الإسرائيلية على حملات بروتستانتية تهدف لمنع تمرير أي قرار حول تدويل القدس. (فيراري، 1991: 179)، (عدوان، 2007: 22)

على الرغم من كون أوروبا منشأ البروتستانتية إلا أن نسبة البروتستانت من مسيحي أوروبا هي (17.8%) فقط (Hackett, Conrad and others, 2011: 48)، وهذا ما يفسر موقف الاتحاد الأوروبي من تدويل القدس، حيث ورد سابقاً في الدراسة مما جاء في الصفحة رقم (42) حول موقف الاتحاد الأوروبي، "أنّ المرة الأولى التي يظهر فيها موقف إيجابي مشترك نحو القضية الفلسطينية وبعد احتلال عام (1967) ما بدأ مع إعلان (شومان) عام (1971)، وقد جاء فيه بما يخص القدس، إعادة التأكيد على تدويل القدس، وتأجيل قضية السيادة على القدس الشرقية، وضرورة التوصل إلى حلّ للصراع وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (242)". وفي المقابل نسبة البروتستانت في الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ 51.5% (Hackett, Conrad and others, 2011: 22) وهذا ما يفسر الالتزام التام من طرف الولايات المتحدة الأمريكية للعمل لصالح إسرائيل مهما كانت المبررات.

ثانياً: قانون إسرائيل الأساسي (1980) (اعتبار كامل القدس عاصمة إسرائيل):

أمّا بخصوص ما أصدرته إسرائيل في عام (1980) بما يُسمّى بالقانون الأساسي، "فقد جاء قرار مجلس الأمن رقم (1980/478) رافضاً قانون إسرائيل الأساسي الذي يعلن القدس، بما فيها المنطقة المضمومة، عاصمة لإسرائيل، وأنه يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا يؤثر في تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في فلسطين، بما فيها القدس الشرقية" (فولك، 2014: 14)

وقرّر المجلس "عدم الاعتراف" بالقانون الأساسي "والأعمال الأخرى المماثلة التي تقوم بها إسرائيل، وتسعى نتيجة لهذا القرار إلى تغيير صفة ووضع القدس"، ودعا كافة الدول الأعضاء إلى قبول قرارها، كما دعا الدول الأعضاء التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحبها منها" (موقع دائرة شؤون المفاوضات التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية: 2015/7/10).

"جاء موقف الاتحاد الأوروبي مؤيداً لقرار مجلس الأمن رقم (1980/478) الراض للاعتراف بالقانون الأساسي بشأن القدس، إذ أيدت الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن هذا القرار، وطالب الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء فيه، والتي تقيم بعثات دبلوماسية في القدس بعدم الاعتراف بقرار الكنيست الإسرائيلية اعتبار القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، وطالب من دوله الأعضاء التي لها سفارات في القدس بسحبها بما فيها هولندا، ويؤكد على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية بهذا الخصوص، وتشجب نقل بعض الدول لسفاراتها إلى القدس" (موقع اللجنة الملكية لشؤون القدس: 2015/7/9).

ثالثاً: إعلان البندقية (1980):

أمّا ما جاء في بيان البندقية عام (1980)، الصادر عن المفوضية الأوروبية، وفيما يخص القدس، فكان موقف الاتحاد الأوروبي يؤكد على "مخالفة الاستيطان للقانون الدولي واعتبره عقبة خطيرة في طريق السلام، كما اعتبر الإجراءات الإسرائيلية في القدس أحادية وغير قانونية، ودعا إسرائيل إلى إنهاء احتلالها للأراضي التي احتفظت بها منذ نزاع العام (1967)، وشكل هذا البيان خطوة مفصلية من حيث إرساله موقفاً أوروبياً واضحاً من القضية الفلسطينية، ومعظم القضايا التي أصبحت تُعرف بعد بقضايا الوضع الدائم، والنتيجة عن اتفاقية (أوسلو)" (قسيس، 2012: 122)، وقد جاء في إعلان (البندقية) وفي البندين التاسع والعاشر على ما يلي (راجع ملخص نقاط إعلان البندقية صفحة رقم 38):

- التأكيد على عدم قبول الاتحاد الأوروبي لأيّ تصرف من قبل إسرائيل يؤدي لتغيير وضع القدس، ويعني بذلك عدم القبول بأيّ تغيير يؤدي لفقدان حق الفلسطينيين في كون القدس عاصمة لدولتهم المرتقبة.

- الاتحاد الأوروبي يؤكد إلى ضرورة إنهاء الاحتلال من الأراضي التي احتلها بعد عام (1967)، وليس من أراضٍ كما ذكر نص قرار مجلس الأمن (242)، وأكد على عدم شرعية المستوطنات

واعتبرها تمثل عقبة خطيرة أمام مسيرة السلام، وهنا ذكر القدس بشكل ضمني عندما أكد على عدم شرعية التغيرات الديمغرافية والعقارية والذي دأب الاحتلال على فعله داخل مدينة القدس.

في عام (1981) "أيد وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة في لندن المبادرة السعودية حول السلام في الشرق الأوسط (خطة الأمير فهد) حيث تضمنت المبادرة حول القدس، انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام (1967) بما فيها القدس العربية، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، وكان الأمير فهد بن عبد العزيز طرح المشروع قبل أن يصبح ملكاً على السعودية، وقد تبناه مؤتمر القمة العربية المنعقد في مدينة فاس بالمغرب في (6-9/9/1982)، إثر خروج قيادة منظمة التحرير من بيروت" (الزيتونة، 2012: 12)

رابعاً: نقل السفارة الأمريكية إلى القدس:

اتخذ الكونغرس الأمريكي في (22 مايو (1990) القرار رقم (106) الذي ينص على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وصدر قانون نقل السفارة في عام (1995) (مقالة بعنوان عروبة القدس بقلم د. غازي حسين، 2014). "كان موقف الاتحاد الأوروبي من قرار الكونغرس الأمريكي نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس منسجماً مع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقدس، والتي ما انفكت الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤكد عليها في دورات انعقادها العادية كل عام، بيد أن ردة الفعل الأقوى على قرار الكونغرس الأمريكي جاءت من الدولتين العضويتين في مجلس الأمن بريطانيا وفرنسا. إذ انتقدت الأولى وعلى لسان وزير خارجيتها آنذاك "ملكوم ريفكند" قرار الكونغرس الأمريكي رافضاً أي تدخل من هذا القبيل في قضية حساسة كالقدس. أما فرنسا فقد أكدت وزارة الخارجية على ضرورة الحفاظ على الوضع الراهن لمدينة القدس، وطالبت بعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه التأثير على نتائج المفاوضات المزمع إجراؤها حول القدس، ودعت إلى الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم (1980/478). أما بشأن "قانون تفويض العلاقات الخارجية" الذي أقره الكونغرس وصادق عليه الرئيس الأمريكي الذي يعتبر القدس عاصمة لإسرائيل أينما وردت في الوثائق الرسمية الأمريكية، لاذ الاتحاد الأوروبي بالصمت" (موقع اللجنة الملكية لشؤون القدس: 2015/7/20).

أما فيما يخص موقف الاتحاد الأوروبي من منع إسرائيل لاستقبال الزيارات الدبلوماسية للسلطة الفلسطينية في بيت الشرق، باعتبار تلك الزيارات تحدّ للقوانين الإسرائيلية التي تمنع أنشطة بيت الشرق، (وكذلك قيام إسرائيل بإغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية وملاحقتها). "أصدر الاتحاد الأوروبي قراراً في يوليو (1996) يلزم وفد الترويكا (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) بمواصلة زيارته لبيت الشرق كلما زار القدس، وقد عبر (إسحاق رابين) رئيس وزراء إسرائيل الأسبق عن الاستياء الإسرائيلي عندما خاطب (خافير سولانا) وزير خارجية إسبانيا آنذاك والمنسق العام للعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي قائلاً: "إنّ العنوان

الوحيد لمقابلة السلطة الفلسطينية يوجد في منطقة الحكم الذاتي". أما شمعون بيرس فقد اعتبر الموقف الأوروبي أمراً مثيراً للقلق والمتاعب" (SETA and CINGOLI, 1999: 26).

المطلب الثاني

موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان في القدس الشرقية

مرحلة بداية تنفيذ اتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية

أولاً: هبة (ثورة) النفق في القدس (1996):

ومع دخول القضية الفلسطينية المنحى التاريخ بعد مؤتمر (مدريد) للسلام، كان موقف الاتحاد الأوروبي من القدس يعتمد على قرارات الأمم المتحدة، وما يتبعه من آليات عمل من جهة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ارتكز الموقف الأوروبي على الدعم الاقتصادي لمشروع عملية السلام، ولكن "وعلى إثر تسلّم بنيامين نتنياهو هو الحكم عام (1996)، نشطت الدبلوماسية الأوروبية لإنقاذ عملية السلام بعدما شعرت أن المفاوضات السلمية في خطر" (الزيتونة، 2012: 16)، وبالتالي إمكانية فشل جهود الاتحاد الأوروبي المتركزة على التمويل المالي للسلطة الفلسطينية الناشئة.

ومع أحداث هبة النفق والتي انطلقت من مدينة القدس بتاريخ (25) سبتمبر (1996)، واجتاحت جميع مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك احتجاجاً على افتتاح مشروع إنشاء نفق بطول (425) متراً تحت المباني القديمة والأثرية لمدينة القدس، وبالتوافق مع قرار مجلس الأمن رقم (1073) والمتعلق بأحداث النفق، حيث جاء القرار مطالباً إسرائيل إلى "الوقف والتراجع فوراً عن جميع الأعمال التي أدت إلى تفاقم الحالة، والتي تترتب عليها آثار سلبية بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط". تم تحديد موقف الاتحاد الأوروبي بشأن الأوضاع ما جرى في القدس، وذلك من خلال ما أعلنه مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في بيان له بتاريخ (1) أكتوبر (1996)، "تكر فيه الاتحاد أنّ كلا الطرفين قد اتفقا في إطار اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو)، عدم اتخاذ أي إجراء يؤدي للحكم مسبقاً على نتائج مفاوضات الوضع الدائم. فإنه سوف يعمل على التأكد من أنّ هذا الالتزام يتم تنفيذه من قبل الجانبين، والالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (1073) الصادر على خلفية الأحداث، ويرى الاتحاد هذا من شأنه أن يساعد إلى حد كبير في استعادة الهدوء والثقة وإعادة الحالة بخصوص النفق إلى حالته الأصلية، علاوة على ذلك يدعو إلى الوقف والتراجع عن الأعمال التي قد تؤثر على الوضع في الأماكن المقدسة في القدس. الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد سياسته بشأن وضع القدس، حيث إنّه يعتبر أنّ القدس تخضع للمبادئ المنصوص عليها في قرار مجلس

الأمن الدولي رقم (242)، ولا سيما عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وبالتالي فهي ليست تحت السيادة الإسرائيلية. ويؤكد الاتحاد على أنّ اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق تماماً على القدس الشرقية، كما تنطبق على الأراضي الأخرى الواقعة تحت الاحتلال" (موقع المفوضية الأوروبية: 2015/7/20).

ثانياً: إعلان برلين (1999):

في إعلان برلين عام (1999)، لم يرد في نصه أيّ ذكر عن القدس، على الرغم من استمرار الاعتداء الإسرائيلي على أراضيها، وهنا يمكن ملاحظة الفرق بين إعلان برلين وإعلان البندقية (1980)، حيث يُعتبر إعلان برلين تراجعاً في المواقف السياسية للاتحاد الأوروبي، بما يخص القدس وأيضاً قضايا أخرى تتعلق بالوضع النهائي لم يتطرق للإعلان إليها. وفي المقابل ركز الاتحاد على دعوة الطرف الفلسطيني للعمل وفق مذكرة (واي ريفر) والتي مثلت كافة الضمانات الأمنية للطرف الإسرائيلي (إعلان برلين، 1999 المجلس الأوروبي، موقع البرلمان الأوروبي: 2015/7/15).

ثالثاً: وثيقة المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي (2001):

في عام (2001)، جاءت وثيقة (ميجيل انخل موراتينوس) المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط، عملية السلام التي بدأت من جديد في شرم الشيخ، والتي أقرت بضرورة تقصي الحقائق بسبب أحداث اندلاع انتفاضة الأقصى، وفيما يخص موقف الاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص، لم يكن بموقف محدد، وإنما يتمثل بدوره التقريب في وجهات النظر بين الطرفين، حيث ظهرت الوثيقة وجود خلافات بين مواقف كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي نحو قضايا الحل النهائي، خاصة القدس، وجاء فيها: "أنّ كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وافقا من حيث المبدأ على اقتراح (كلينتون) المتمثل بوجود سيادة فلسطينية على الأحياء العربية وسيادة إسرائيلية على الأحياء اليهودية. وأكد الجانب الفلسطيني أنه مستعد لمناقشة الطلب الإسرائيلي أنّ السيادة على تلك المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية التي شيّدت بعد عام (1967)، ولكن ليس جبل أبو غنيم ورأس العامود. رفض الجانب الفلسطيني بالسيادة الإسرائيلية على المستوطنات في منطقة القدس العاصمة، وهما: معاليه أدوميم وجفعات زئيف" (The United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL) site: 20/7/2015).

رابعاً: خارطة الطريق (2003):

وُضعت خطة خارطة الطريق في (30) أبريل (2003)، وقد أعد نص خارطة الطريق للجنة الرباعية، والتي كان الاتحاد الأوروبي أحد أعضائها، وقد هدفت الخطة حسب نصوصها إلى إقامة الدولة الفلسطينية

في ديسمبر (2003)، ذات حدود مؤقتة على أن يسبق ذلك التأكد من ضمان أمن إسرائيل و"مواصلة الأداء الأمني الشامل والتعاون الأمني الفعال".

أما بخصوص وضع القدس، فقد أُلجئت الخطة المفاوضات بشأن القدس للمرحلة النهائية من مفاوضات الوضع الدائم، وبالتالي بدء قيام الدولة الفلسطينية بدون أن تكون عاصمتها القدس، على أن تعيد الحكومة الإسرائيلية فتح الغرفة التجارية الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الفلسطينية المغلقة في القدس الشرقية، وعلى أن تتعهد هذه المؤسسات بالعمل في إطار التقيد التام بالاتفاقات السابقة بين الطرفين.

ووضعت الخطة جدولاً زمنياً يبدأ مع حلول عام (2004)، وإطلاق عملية تفضي إلى حلٍ نهائي بشأن الوضع الدائم في عام (2005)، بما في ذلك ما يتعلق بالحدود والقدس واللاجئين والمستوطنات، ويتم التوصل إليه عن طريق التفاوض.

وفيما يخص الوضع الديني للقدس، أوصت الخطة إلى ضرورة أن يُؤخذ في الاعتبار الشواغل السياسية والدينية التي تساور كلا الطرفين، ويحمي المصالح الدينية لليهود والمسيحيين والمسلمين في العالم أجمع، ويحقق الرؤية القائمة على وجود دولتين، هما: إسرائيل وفلسطين المستقلة الديمقراطية ذات السيادة، القادرة على البقاء، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

المطلب الثالث

موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان في القدس الشرقية

ما بعد مؤتمر (أنابوليس 2007)

أولاً: مؤتمر (أنابوليس 2007):

لم يختلف مؤتمر (أنابوليس) عن باقي المؤتمرات السابقة، فقد جاء مؤتمر (كامب ديفيد) لإطلاق عملية المفاوضات للتوصل إلى اتفاقية سلام وإنهاء النزاع بشكل نهائي، وجاءت كافة المؤتمرات وبيانات الاتحاد الأوروبي لتدعو إلى ضرورة استئناف عملية المفاوضات، ويبدو أنّ الصيغ متشابهة؛ بل عجزت الأعلام عن صياغة ما يُمكن أن يميز بين بيان مؤتمر قبل سنوات وبيان مؤتمر جديد. وكلّها تتمحور حول ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن والاتفاقيات السابقة، ووضع موعد لإقامة الدولة الفلسطينية، حيث جاء الموعد في هذا المؤتمر في عام (2008) كموعِد لإقامتها. أمّا شأن القدس، فلم يتغير منذ مؤتمر (كامب ديفيد)، حيث الاعتراف بضرورة تقسيم القدس وجعلها عاصمة لدولتين، بما يؤدي لاحترام المقدسات لجميع الأديان. ومما يثبت فشل المفاوضات في التوصل لحلّ حول قضية القدس، تلك المفاوضات التي دعا إليها مؤتمر (أنابوليس)، ما جاء في مقال لأحمد قريع عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ومسؤول ملف القدس في منظمة التحرير الفلسطينية وأمين سر المجلس الاستشاري لحركة فتح آنذاك، قال فيه: "إنّ قضية القدس لم تدرج في سياق المفاوضات الثنائية اللاحقة بعد انتهاء مؤتمر (أنابوليس)، في أيّ من اللجان الفرعية المشكّلة في حينه، فيما تم تناول القدس في إطار المفاوضات الثنائية المشتركة بيني وبين (تسيبي ليفني) رئيسة الوفد الإسرائيلي المفاوض، تحت ذريعة أن لا يتسرب النّبأ ويتزعزع الائتلاف الإسرائيلي الحاكم، وفق ما طالبت به ليفني، وبالتالي فإنّ قضية القدس لم تبحث بشكل جدي في هذه المفاوضات. وفي إطار مطالبة إسرائيل بتقسيم القدس القديمة نظراً لما تدعيها خصوصيتها الدينية، أشار الوفد الفلسطيني المفاوض، أنه لا يمكن تقسيم القدس القديمة بين الطرفين، فهي أرض فلسطينية محتلة وهي صغيرة جداً وذات كثافة سكانية عالية وتداخلات عمرانية، ومثل هذه الوصفة هي وصفة لاستمرار التوتر والنزاع" (قريع، 2013: 170-171). وهكذا تستمر المماطلة من الجانب الإسرائيلي، ويستمر التفاوض على الحق الفلسطيني حتى يتم الاستيلاء على المزيد منه، بقوة الأمر الواقع وتبقى قضية القدس بدون إيجاد آليات توقف تهويدها أو حتى توقف ممارسات إسرائيل نحو تخريب المعالم الإسلامية فيها، وانتساءل، أين المجتمع الدولي من وقف الجدار الفاصل بداخلها، أو وقف الاستيطان وخاصة في الجزء الشرقي منها. كل هذه الاعتداءات على الحق الفلسطيني في مدينة القدس مازال مستمراً حتى كتابة هذه الدراسة، ومازال الاتحاد الأوروبي يكتفي بالبيانات والتصريحات والدعوات لاستئناف المفاوضات. ولعل هناك بارق أمل في تطور الجهد الأوروبي

نحو المقاطعة الاقتصادية لمنتجات المستوطنات، والتي يُلتزم فيها تحدياً للاتحاد الأوروبي، هل سينجح في الاستمرار نحو المقاطعة الفاعلة وزيادة تأثيراتها السلبية على إسرائيل أم سيخالف مبادئه ويخالف القانون والقرارات الدولية؟، هذا ما سيُرى فيما بعد.

وما زالت القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية المنشودة، تتبع تحت الاحتلال الكامل وتحت تأثير سياسات استيطانية تعمل على تغيير الواقع الديمغرافي لصالح إلغاء أيّ قرارات دولية بشأن تدويل القدس أو جعلها عاصمة لدولتين.

ثانياً: توصيات مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي المنعقد في ديسمبر (2009):

وفي موقف أكثر تطوراً ووضوحاً، فيما يخص مناهضة سياسة الاستيطان الإسرائيلية في القدس الشرقية، وذلك في اجتماع مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في (بروكسل) بتاريخ (8) ديسمبر (2009)، صدر عن المجلس الأوروبي استنتاجات حول عملية السلام في الشرق الأوسط، ويمكن استخلاص ما اعتمده المجلس من استنتاجات بخصوص سياسة الاستيطان الإسرائيلية في القدس الشرقية ما يلي:

1. حث المجلس حكومة إسرائيل إلى وضع حد فوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية، وبقية أنحاء الضفة الغربية وبما في ذلك النمو الطبيعي، وتقكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ مارس (2001).
2. أعلن الاتحاد الأوروبي أنه لن يعترف بأيّ تغييرات على حدود ما قبل عام (1967) بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، عدا تلك التي وافق عليها الأطراف.
3. المجلس يُعبّر عن قلقه العميق إزاء الوضع في القدس الشرقية، ويدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأعمال استفزازية، يشير المجلس أنه لم يعترف قط بضم القدس الشرقية.
4. ويدعو لضرورة التوصل إلى طريقة من خلال المفاوضات لإيجاد حل لوضع القدس باعتبارها عاصمة مستقبلية للدولتين.
5. دعا المجلس إلى إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس وفقاً لخارطة الطريق، كما يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى وقف جميع المعاملة التمييزية للفلسطينيين في القدس الشرقية.
6. أنه سيستمر في العمل بما يساهم في بناء الدولة الفلسطينية، والقضايا الإقليمية والقدس واللجئين والأمن.
7. ودعوته لضرورة استئناف المفاوضات حول القدس والحدود واللجئين والأمن والمياه واحترام الاتفاقات والتفاهات السابقة.

ثالثاً: تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي عن القدس الشرقية (2010):

التقرير السري الذي أعدّه رؤساء البعثات الأوروبية في القدس الشرقية والضفة الغربية، والذي قُدم إلى اللجنة السياسية والأمن التابعة للاتحاد الأوروبي، واعتمد هذا التقرير على ما صدر عن اجتماع مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في (بروكسل) بتاريخ (8) ديسمبر (2009)، والذي ورد معنا في الفقرة

السابقة، حيث تضمن التقرير سلسلة طويلة من الخطوات والإجراءات التي يقترحونها على الاتحاد الأوروبي بضرورة العمل وفقها، وقد احتوى التقرير على النقاط الرئيسية التالية: (مرفق تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي عن القدس الشرقية 2010) 18

- الملحق الأول:

1. سياسة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالقدس الشرقية.
2. المستوطنات داخل القدس الشرقية وحولها.
3. الجدار الفاصل.
4. سياسة القيود المفروضة على البناء وسياسة هدم البيوت.
5. بطاقات الهوية وإمكان الوصول إلى القدس، ووضع الإقامة بها.
6. المؤسسات المدنية الفلسطينية.
7. الحريات الدينية.

- الملحق الثاني:

وجاء فيه عدة توصيات، حيث أكد على ضرورة أن يقوم الاتحاد الأوروبي بتعزيز سياسته في القدس الشرقية، ويمكن تلخيص التوصيات في النقاط الرئيسية التالية:

1. تجديد التأكيد على أنّ القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية.
2. إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية.
3. ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان الفلسطينيين في القدس.
4. ضمان الحقوق الدينية والبعد الثقافي للمدينة.
5. تعزيز دور الاتحاد الأوروبي في القدس بما يضمن استقلاله عن تأثير السلطات الإسرائيلية، والعمل على تحقيق مصالح الفلسطينيين في المدينة.

وتأتي توصيات "رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي للقدس 2010" معتبرة أن القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية، ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:
أولاً: مناهضة سياسة الاستيطان الإسرائيلية في القدس الشرقية:

1. منع أو عدم تشجيع تحويلات مالية من جهات في الاتحاد الأوروبي داعمة للنشاط الاستيطاني في القدس الشرقية.

http://www.jmcc.org/documents/EU_HEADS_OF_MISSION_REPORT.pdf¹⁸
http://news.bbc.co.uk/2/shared/bsp/hi/pdfs/10_01_11_eu_hom_report_on_east_jerusalem.pdf

2. دعوة المفوضية الأوروبية، لبحث اقتراح تشريع أوروبي ملائم لمنع أو عدم تشجيع التحويلات المالية دعماً للنشاط الاستيطاني.
3. وضع توجيهات تطوعية لمنظمي الرحلات السياحية من الاتحاد الأوروبي لمنع دعم الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية.
4. ضمان ألا تستفيد البضائع المصنعة في مستوطنات القدس الشرقية من المعاملة التفضيلية المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة الإسرائيلية الأوروبية.
5. رفع مستوى الوعي العام حول منتجات المستوطنات، وعلى سبيل المثال: عن طريق توفير التوجيه بشأن علامات المنشأ لمنتجات المستوطنات للتجار الكبار في الاتحاد الأوروبي.
6. إعلام المواطنين الأوروبيين عن المخاطر المالية المترتبة على شراء عقارات في القدس الشرقية المحتلة.
7. أن يتم تعزيز نهج منسق واستراتيجية فلسطينية متماسكة نحو القدس الشرقية.
8. تشجيع إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية لنقطة محورية تعمل كمثل في القدس الشرقية.
9. تنظيم المناسبات الوطنية أو مناسبات يوم أوروبا في القدس الشرقية، وفي مؤسسات فلسطينية حينما يكون مناسباً.
10. بعثات الاتحاد الأوروبي "التي لها مكاتب أو وحدات سكنية في القدس الشرقية" ويعمدون لمقابلة مسؤولين فلسطينيين، وأن يتم استضافتهم في القدس الشرقية.
11. تجنّب الحاجة للأمن الإسرائيلي أو البروتوكول الإسرائيلي المرافق لكبار المسؤولين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عند زيارة البلدة القديمة والقدس الشرقية.

ثانياً: إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية:

1. التأكيد على إعادة فتح، كما هو منصوص عليه في خريطة الطريق، للمؤسسات الفلسطينية كما ورد في الاجتماعات رفيعة المستوى مع ممثلين إسرائيليين، وكذلك في مناقشات الاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية والبيانات المتعلقة.
2. استضافة فعاليات المجتمع المدني المقدسية الفلسطينية في المكاتب الثقافية والقنصليات والمساكن الدبلوماسية حتى يتم إعادة فتح المؤسسات.
3. استكشاف إمكانية استخدام المؤسسات الفلسطينية؛ لتعزيز المصالح المشتركة للاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان الفلسطينيين:

1. تقديم المساعدة لضمان إدراج الفلسطينيين في مخططات التطوير الرئيسية في المناطق الحضرية في القدس الشرقية من أجل تلبية احتياجات الإسكان الفلسطينية.
2. التأكيد في اجتماعات رفيعة المستوى على قلق الاتحاد الأوروبي الشديد إزاء عدم كفاية الخدمات الطارئة، مثل: سيارات الإسعاف والإطفاء والشرطة لجميع المقيمين في القدس الشرقية.
3. تنسيق وتمويل ودعم المشاريع في القدس الشرقية.

رابعاً: البعد الديني والثقافي للمدينة:

1. دعم وتشجيع الحوار بين الأديان في القدس.
2. تشجيع الدول العربية على الاعتراف بالبعد المتعدد الثقافات في القدس، بما في ذلك التراث اليهودي والمسيحي.
3. المشاركة في إعلام مواطني الاتحاد الأوروبي بالوضع السياسي في القدس الشرقية.

خامساً: تعزيز دور الاتحاد الأوروبي:

1. تعزيز التنسيق المحلي بين أطراف اللجنة الرباعية للمساهمة في صنع السياسات والقرارات.
2. التأكيد من وجود الاتحاد الأوروبي عندما يكون هناك خطر الهدم أو إخلاء عائلات فلسطينية.
3. التأكيد من وجود الاتحاد الأوروبي في قضايا مرفوعة أمام المحاكم الإسرائيلية بشأن هدم المنازل أو طرد العائلات الفلسطينية.
4. التأكيد من تدخل الاتحاد الأوروبي عندما يتم القبض على الفلسطينيين أو ترهيبهم من قبل السلطات الإسرائيلية لمشاركتهم في نشاطات سلمية، أنشطة ثقافية أو اجتماعية أو سياسية في القدس الشرقية.
5. تفعيل سياسة الاتحاد الأوروبي في جلب الزوار من كبار المسؤولين إلى المواقع الحساسة، مثل: (جدار الفصل... الخ) وفي الترتيبات اللوجستية للمسؤولين الكبار، مثل: (اختيار الفندق، تغيير المواصلات شرق/غرب)، في الاتصالات مع رئيس بلدية القدس والامتناع عن لقاء مسؤولين إسرائيليين في مكاتبهم في القدس الشرقية (مثل وزارة العدل الإسرائيلية). وهذا يهدف إلى مقاطعة المؤسسات الإسرائيلية في القدس الشرقية.
6. تقاسم المعلومات عن مستوطنين عنيفين في القدس الشرقية؛ لتقويم إمكانية إعطائهم تأشيرة دخول إلى دول الاتحاد الأوروبي.

الخلاصة:

الاتحاد الأوروبي يعلن باستمرار تضامنه مع حق الفلسطينيين في القدس الشرقية ولا يعترف بالسيادة الإسرائيلية عليها، فقد كانت مواقفه مؤيدة لتدويل القدس ثم مع القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وضد أيّ إجراءات إسرائيلية من شأنها التأثير على هذا الوضع، وما يصدر عن الاتحاد الأوروبي أو بعثاته الدبلوماسية أو منظماته المدنية، تؤكد إصرار الاتحاد الأوروبي على تلك المواقف.

وما صدر عن رؤساء البعثات الدبلوماسية في القدس الشرقية والضفة الغربية في تقريرهم عام (2010)، بالإضافة إلى التقرير الصادر عن (22) منظمة أوروبية عام (2012)، قد ساهما في جعل الاتحاد الأوروبي يصدر وثيقته بشأن المبادئ التوجيهية في كيفية التعامل مع استيراد منتجات المستوطنات، ويرى الباحث، أنه كان لهما أثر كبير في توجيه الاتحاد الأوروبي نحو تعزيز موقفه ضد سياسة الاستيطان الإسرائيلي سواء أكان في القدس الشرقية أو الضفة الغربية. ويتبين أنّ دعوات الاتحاد الأوروبي قد نشطت بشكل ملحوظ بعد هذا النشاط الدبلوماسي، وبدأت تأخذ دوراً أكثر رسمياً، خاصة فيما يخص مقاطعة المستوطنات اقتصادياً وثقافياً. حيث ما صدر من موقف عن رؤساء البعثات وتقرير (22) منظمة أوروبية، تضمنت كشف سياسات إسرائيل الاستيطانية ومستوى دور بعض المؤسسات الأوروبية في بقاء ودعم الاستيطان، وصدر عنها إجراءات مقترحة قدمت للحكومات الأوروبية والاتحاد الأوروبي، تهدف لتبني إجراءات ملموسة للتأكد من أنّ سياساتهما لا تدعم بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة تجذر المستوطنات وتوسعها. وسيتم الحديث فيما بعد، عن مدى دور هذا التقرير والتقارير اللاحقة في التأثير على صناع القرار في الاتحاد الأوروبي وما نتج عن ذلك من أثر على العملية السلمية.

المبحث الثالث

موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة بناء جدار الفصل

مقدمة:

فيما يخص تصريحات المسؤولين في الاتحاد الأوروبي حول موقفهم من بناء جدار الفصل، جاءت معظمها تنتقد البناء كونه يهدّد نجاح المفاوضات والعملية السلمية، ويؤثر على مجمل مجالات الحياة لدى المواطن الفلسطيني، دون وجود مواقف تدعو لاتخاذ إجراءات دولية تلزم إسرائيل بإزالة الجدار، فلم يكن هناك إجراءات تتناسب مع حدث كبير يتخطى جميع قرارات الشرعية الدولية. في هذا المبحث سيظهر مدى تناقض موقف الاتحاد الأوروبي تجاه بناء جدار الفصل في صالح الطرف الإسرائيلي، وكذلك مدى انسجام موقف الاتحاد الأوروبي وإسرائيل تجاه الدواعي الأمنية فيما يتعلق بمبررات بناء الجدار.

المطلب الأول

تناقض موقف الاتحاد الأوروبي تجاه بناء جدار الفصل

لقد جاءت تصريحات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بانتقاد بناء جدار الفصل على لسان الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية "خافيير سولانا وذلك أثناء لقاء صحفي برفقة وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق سلفان شالوم وذلك بتاريخ (2004/7/22)¹⁹ صرح فيه أن الاتحاد الأوروبي يعارض بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن الاتحاد يحترم حق كل بلد لبناء سياج على الأراضي الخاصة به، ولكن مسار الجدار عبر الأراضي المحتلة غير متوافق مع القانون الدولي ويضر بعملية السلام. وحذرت القمة الأوروبية الإسرائيلية في (2003/10/17) من أنّ مسار الجدار الذي تقوم ببنائه ويقسم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، من شأنه أن ينسف التعايش بين إسرائيل والدولة الفلسطينية وجاء في مشروع البيان الختامي للقمة الأوروبية أنّ الجدار من شأنه أنّ يستبق المفاوضات المقبلة، ويجعل من المتعذر عملياً التوصل إلى الحلّ الذي يقوم على بناء دولتين (-16 Brussels European Council 17 October 2003)، (Muller, 2004: 29)

¹⁹ <https://www.youtube.com/watch?v=s1bwjEmKL8k>

وفي بدايات بناء جدار الفصل تباينت المواقف داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأنه. كانت عدة دول أوروبية، منها فرنسا وألمانيا أعلنت في شهر نوفمبر (2003) معارضة بناء الجدار، أما إيطاليا فقد أبدت موافقتها، وذلك في عام (2003) وعلى لسان (جيانفرانكو فيني) نائب رئيس الوزراء الإيطالي، ويبدو أن هذا الموقف جاء إرضاءً لشارون أثناء زيارته لإيطاليا لتأثير على الموقف الأوروبي، وقد لوحظ أنّ الموقف الإيطالي المؤيد لبناء الجدار كان دون اعتراض أو تحفظ من قبل الاتحاد الأوروبي؛ إلا أن إيطاليا تراجع وتوسعت فيما بعد نحو أن يتوافق موقفها مع موقف الاتحاد الأوروبي والذي عبر عنه وزير الخارجية الإيطالي (فراكو فراتيني) خلال انعقاد القمة الأوروبية في إيطاليا حين قال متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي "إن مسار الجدار الذي تقيمه إسرائيل يجب ألا يجتاح الأراضي الفلسطينية، وهذا الموقف أكد عليه الاتحاد الأوروبي سابقاً حيث ركز النقد الأوروبي للجدار على جانب واحد وهو مرور أجزاء منه في الأرض الفلسطينية المحتلة عام (1967) (شبيب، 2004: 32-33)، (مركز التخطيط الفلسطيني، 2006).

في (14) أكتوبر (2003)، قدمت باكستان وسوريا وغينيا وماليزيا مشروع قرار إلى مجلس الأمن يتضمن لغة صريحة بشأن الاستنتاجات التي يجب استخلاصها من الخروقات الناجمة عن بناء إسرائيل للجدار، واقترح النص على مجلس الأمن أن "يقرر أنّ بناء إسرائيل، السلطة المحتلة، لجدار في الأراضي المحتلة، إخلالاً لخط هدنة عام (1949)، هو أمر غير قانوني بموجب أحكام القانون الدولي ذات الصلة، ويجب وقفه وإلغاؤه". لم يعتمد هذا النص، بعد أن صوت ضده واحد من الأعضاء الدائمين في المجلس، وامتناع أربع دول عن التصويت، كان من بينها ألمانيا والمملكة المتحدة (العارضة، 2007: 57). تلك الدول الممتنعة عن التصويت أعضاء في الاتحاد الأوروبي بل هم من أكبر دول الاتحاد تأثيراً، يتضح أنهم لم يصوتوا لصالح القرار واكتفوا بالامتناع، هذا يؤكد أنّ مواقفهم تجاه الجدار كانت ضعيفة وترسل رسائل تأييد غير مباشرة لاستمرار إسرائيل في بناء الجدار إلى أجل غير مسمى. وعلاوة على ذلك، رفض الاتحاد الأوروبي التصويت لأجل إحالة مسألة الجدار إلى محكمة العدل الدولية بحجة أنّ إسرائيل لا تعترف بهذه المحكمة (حمدان، 2010: 5).

ومما يُشار إليه هنا، أنّ دول الاتحاد الأوروبي تعترف بمحكمة العدل الدولية، وبالتالي عند قيامها بالتعامل مع أراضي أو علاقات متبادلة مع دولة ما مبنية على أسس غير شرعية من وجهة نظر القانون الدولي، والذي قد يصدر عن محكمة العدل الدولية، عندها ستعتبر تلك الدول تمارس أفعال مخالفة للقانون الدولي.

وفي (21) أكتوبر (2003) قامت الجمعية العامة بتبني القرار رقم (E S 10/13)، والذي طالبت من خلاله إسرائيل بوقف وإعادة النظر في تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس وما حولها، والذي يبتعد عن مسار خط الهدنة لعام (1949) ويتعارض مع نصوص القانون الدولي ذات العلاقة، ونظراً لعدم التزام إسرائيل بالقرار واستمرارها في بناء جدار الفصل (العارضة، 2007: 64). ومع

استمرار الضغوط العربية صدر قرار عن الأمم المتحدة الذي اتخذته في ديسمبر من العام (2003) والذي يقضي برفع قضية الجدار الفاصل إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، "حيث تبنت الجمعية العامة قراراً ثانياً يقضي باستئناف الجلسة الخاصة بقضايا الشرق الأوسط، إذا استمرت إسرائيل في تحدي المطالبة بوقف بناء الجدار الفاصل، وقد تم اعتماد القرار بموافقة (90) دولة ومعارضة ثمانية دول من بينها الولايات المتحدة، وامتناع (74) عن التصويت بينها دول الاتحاد الأوروبي" (مسلمي، 2004: 1-3).

ويتضح مما سبق، امتناع دول الاتحاد الأوروبي عن التصويت، وهذا ما يشير لموقف سلبي تجاه منع استمرار بناء الجدار. "وأنّ موقفهم كان متأرجحاً ما بين المعارضة النظرية والإعلامية لبناء الجدار، وبين عدم التصويت في الجمعية العامة على قرار إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي" (إبراهيم، 2010: 57).

لقد اتخذت التصريحات الرسمية الأوروبية صيغة ثابتة في تحديد موقف الاتحاد الأوروبي، برفضها التوجه لمحكمة العدل الدولية، وهذا ما عبر عنه (ديك روتشي)، وزير شؤون أوروبا في إيرلندا، التي ترأس الاتحاد في النصف الأول من عام (2004)، في بيانه باسم الاتحاد الأوروبي أمام المجلس النيابي الأوروبي في (ستراسبورغ)، يوم (2004/2/11)، بقوله: أنّ الاتحاد الأوروبي يشجب بناء الجدار، ويرى فيه عقبة كبيرة في وجه العملية السلمية، ولكن الاتحاد الأوروبي يشك في إمكانية حلّ المشكلة عن طريق محكمة العدل الدولية، فليس المطلوب حلاً قانونياً وإنما الحلّ السياسي (شبيب، 2004: 32-33).

وجاءت فتوى محكمة العدل الدولية الصادر في يوليو (2004)، مؤكدةً ضمن نص الفقرة (151) من القرار أنه "يقع على إسرائيل الالتزام بأن توقف فوراً أعمال تشييد الجدار الجاري بناؤه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها، وفضلاً عن ذلك ففي ضوء ما خلصت إليه المحكمة من أنّ إخلال إسرائيل بالتزاماتها الدولية مرده إلى تشييد الجدار وإلى النظام المرتبط به، يستتبع الكف عن الإخلال بتلك الالتزامات والقيام فوراً بإزالة أجزاء ذلك البناء الواقعة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها، ويجب القيام فوراً بإلغاء وإبطال القوانين واللوائح المعتمدة توطئةً لتشييده وإرساء النظام المرتبط به، وذلك باستثناء ما ينص منها على تعويض السكان الفلسطينيين أو على أيّ شكلٍ آخر من أشكال جبر الضرر (تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 273/A/ES-10، 2004: 73).

ويبدو أنّ الاتحاد الأوروبي أعطى موافقته في الأمم المتحدة على قرار وقف بناء الجدار، والذي يُعتبر مطالبة غير ملزمة، ولكن عند تحويل القضية إلى محكمة العدل الدولية، وهو ما يعني احتمال صدور موقف له ثقله في القانون الدولي، ذلك لأنه صادر عن السلطة القضائية في الأمم المتحدة، والذي ينبغي شرعياً وضمن الأصول الديمقراطية أن يتم تنفيذه من قبل السلطة التنفيذية المتمثلة بمجلس الأمن؛ ممّا قد يشكل حرجاً دولياً ومطلب رأي عام قد يشكّل ضغطاً على دول الاتحاد الأوروبي، وقد تتحول دول الاتحاد الأوروبي التي تتعامل ضمن أراضي وعلاقات دولية غير شرعية، إلى دول مخالفة للقانون الدولي، وقد تكون تلك الأسباب ما منعت الاتحاد الأوروبي عن التصويت. وما يؤكد ذلك ما أشارت إليه الفتوى "على

ضرورة التزام جميع الدول بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني المترتب على تشييد الجدار، وعدم تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على الوضع الناشئ عن هذا التشييد، وتحمل الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة (12) أغسطس (1949)، مع احترامها لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التزام إضافياً، بكفالة امتثال إسرائيل للقانون الدولي الإنساني على النحو الوارد في تلك الاتفاقية" (العارضة، 2007: 120-121)

هكذا يتضح موقف الاتحاد الأوروبي الذي اتسم بالتردد تجاه بناء جدار الفصل منذ البداية، هذا الموقف الذي ساعد في إعطاء الضوء الأخضر وعلامات الرضا غير المباشر لإسرائيل بالاستمرار في بناء الجدار دون توقف ودون قلق من موقف مؤثر يصدر عن الاتحاد الأوروبي قد يضر بالمصالح الإسرائيلية.

المطلب الثاني

موقف الاتحاد الأوروبي من الدواعي الأمنية الإسرائيلية كمبرر لبناء الجدار

"إن من أهم الحقائق المتعلقة بنشوء إسرائيل وتطورها، أنها اعتمدت طوال وجودها وحتى اللحظة على المساعدات المالية والعسكرية والدعم السياسي في المؤسسات الدولية من القوى العظمى فرنسا وبريطانيا في الخمسينات والستينات، وبعد ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي" (أبو سيف، 2011: 11). هذا الدعم غير المسبوق لأي دولة أخرى كان دائماً حريصاً على استمرار التفوق الكمي والنوعي للترسانة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، وقد ظهر ذلك جلياً مع البدء في بناء الجدار، حيث جاء موقف الاتحاد الأوروبي منسجماً مع هذه العلاقات التاريخية.

وما يؤكد ذلك ما صرح به وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر أيضاً، بحضور وزير العدل الإسرائيلي (تومي لايب) في برلين، وذلك في فبراير من عام (2004) بقوله: "عندما تعتقد إسرائيل بأنّ عليها من أجل الدفاع عن مواطنيها من عمليات إرهابية، أن تبني الجدار، فهذا حق كل حكومة، ولكن يجب أن يكون على امتداد الخط الأخضر، فانتقادنا متركز على مجرى الجدار، ونلتقي في ذلك مع شركائنا الأوروبيين والغربيين" (شبيب، 2004: 32-33).

لقد سعت إسرائيل منذ البدء في بناء الجدار، إلى إضفاء الصفة الشرعية له، وذلك من خلال إقناع الرأي العام العالمي بأنّ هناك احتياجات أمنية لإقامته" (إبراهيم، 2010: 43). وما يؤكد التناقض والمراوغة من قبل الحكومة الإسرائيلية بشأن تلك الدواعي، "ما صرحت به محكمة العدل العليا الإسرائيلية في قرارها المتعلق بالجدار، أوضحت بأنّ هدف إقامة الجدار هو ترسيم حدود دولة إسرائيل، وليس حماية سكان إسرائيل كما تدعي الحكومة الإسرائيلية (أريج، 2009: 6)

أولاً: خارطة الطريق وموقف الاتحاد الأوروبي ينسجمان مع المبررات الأمنية الإسرائيلية:

وتزامنت الدواعي الأمنية من قبل الحكومة الإسرائيلية كمبررات لبناء الجدار، مع إعلان خارطة الطريق الصادرة في مايو (2003). وكان من أهم ما قدمه الاتحاد الأوروبي لحلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو خارطة الطريق التي أعلنها الرئيس (بوش) في يونيو عام (2002)، وهي من بنات أفكار ألمانيا على يد وزير خارجيتها مع تعديلات أمريكية عليها (مبيضن، 2005: 27). وقد قام بإعداد نصها فيما بعد اللجنة الرباعية، ويُعتبر الاتحاد الأوروبي أحد أركانها الأربعة، وقد كان من أهم سماتها الواضحة هو بروز الحرص الشديد على أمن إسرائيل كمرحلة أولى، وأن يتم وقف ما أسموه العنف والإرهاب من جانب الطرف الفلسطيني بلا شروط، وإلقاء القبض على الأفراد والمجموعات التي تقوم بهجمات ضد إسرائيل، وهنا اعتبرت خارطة الطريق أنّ أعمال المقاومة إرهاب وعنف وبالتالي مصادرة حق مشروع للشعب الفلسطيني يكفله القانون الدولي 20. وأكدت خارطة الطريق على إعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية بما يحقق تلك الأهداف من تفكيك الخلايا الإرهابية، ومصادرة الأسلحة التي اعتبرت غير مشروعة، وقد اشترطت خارطة الطريق كذلك أن توقف الدول العربية التمويل والدعم العام والخاص للمجموعات المسلحة، بما يعني ملاحقة المؤسسات الخاصة داخل الدول العربية التي تقوم بالتواصل مع أيّ جهات داخل الأراضي الفلسطينية بحجة دعمها للإرهاب. (تقرير نص خارطة الطريق، الأمم المتحدة رقم *S/2003/529)

وكان من أبرز ما كشف عنه نص خارطة الطريق دعوته لعقد مؤتمر دولي يشمل الدول العربية ومطالباً إياها بالتطبيع الكامل مع إسرائيل، وبناء علاقات متبادلة معها، والتأكيد من جديد على مواصلة حفظ أمن إسرائيل.

كل هذه الشروط فرضت على الجانب الفلسطيني والعربي بما يضمن أمن إسرائيل دون التطرق بشكل محدد إلى مصير المستوطنات أو جدار الفصل، واللذان يُعتبران العقبة الأساسية في تحقيق ونجاح العملية السلمية، وليس العمل المقاوم الذي اعتبرته خارطة الطريق أنه العقبة أمام السلام. فكانت خارطة الطريق قرارات يقرها الأقوياء على الضعفاء، بغض النظر عن حقوقهم المشروعة والمسلوبة، فالمقاومة عمل مشروع يكفله القانون الدولي بينما الاستيطان والجدار كلاهما أعمال مخالفة للقانون الدولي، والتي لم تتطرق خارطة الطريق لمصيرهما أو كيف يمكن إزالتها.

وبالرغم من شرعية المقاومة، فقد اعتُبرت إرهاباً وعنفاً وجريمة، وحرصت على ضرورة ملاحقة المقاومين وسحب أسلحتهم، وفي المقابل يتم دعم إسرائيل بكافة أشكال الأسلحة. الاتحاد الأوروبي من ضمن الأطراف الدولية التي تزود إسرائيل بكافة أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

²⁰ اعترفت اتفاقيات لاهاي (1899 و 1907) بمشروعية المقاومة الوطنية ضد العدوان والاحتلال، وعرفت المادة الثانية من لائحة لاهاي للعام 1907، الشعب القائم أو المنتفض في وجه العدو بأنه مجموعة المواطنين من سكان الأراضي المحتلة، الذين يحملون السلاح ويتقدمون إلى قتال العدو، سواء أكان ذلك بأمر من حكومتهم أم بدافع من وطنيتهم أو واجبه. وقررت المادة المذكورة أن هؤلاء المواطنين المقاتلين يعدون في حكم القوات النظامية وتطبق عليهم صفة المحاربين، فالدفاع الشرعي هو حق أساسي ونتيجة حتمية لحق البقاء كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم: 3281 /د/ 29 الصادر في (1975) (منية، 2011: 81)

ويعتبر الاتحاد الأوروبي منسجماً في مواقفه مع الرؤية الأمريكية والإسرائيلية تجاه بناء الجدار، حيث قد يخالف الاتحاد الأوروبي الموقف الأمريكي في بعض التصريحات ويتفق معه أحياناً أخرى. ففي بعض تصريحات الرئيس الأمريكي بخصوص الجدار، جاءت في بعض الفترات ضد بناء الجدار، ثم ما لبثت أن تراجع في مواقف أخرى مصرحاً بحق إسرائيل بإقامة الجدار. ومن هنا يتبين أنّ موقف الاتحاد الأوروبي يمكن إرجاع تردده وضعفه ناتج عن اتباعه للموقف الأمريكي وإرضاء للغايات الإسرائيلية.

ثانياً: حجم التعاون العسكري والأمني بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي:

لم تكن أوروبا الشريك الاقتصادي لإسرائيل فحسب؛ بل إنها وقبل تأسيس إسرائيل عام (1948) كانت عمقها العسكري ومزودها بالسلاح من معدات وتقانة، وظل السلاح الأوروبي المرتكز الأساسي للجيش الإسرائيلي حتى تحول ثقل العلاقة إلى واشنطن في الستينات. إلا أنّ السلاح لم يتوقف عن التدفق من المصانع الأوروبية إلى القواعد الإسرائيلية وإن اختلفت الكميات والدول المزودة، وتزامن ذلك مع تعاون استخباراتي لم ينقطع يوماً وزاد بشكل كبير مع ظهور ما يسمّى الحرب على الإرهاب. ومن بين ثلاث وخمسين دولة تقول تقارير الأمم المتحدة إنها تصدر السلاح إلى إسرائيل خلال الفترة (2000) وحتى (2007)، "أيّ في ظل انتفاضة الأقصى وما بعدها"، توجد (21) دولة أوروبية، وبلغت قيمة السلاح المصدّر من دول الاتحاد إلى إسرائيل خلال الفترة (2001) حتى (2008) أكثر من (1.3) مليار يورو، خلاف الأرقام السرية تجنباً لتبعاته السياسية (أبو سيف، 2011: 169-174).

ومع ضلوع مؤسسات أوروبية مساهمة ضمن شركات إسرائيلية تعمل في مشاريع تقدم معدات خاصة بجدار الفصل، مثل شركة (إيلبيت سيستمز) الإسرائيلية، والتي تعمل على توفير المعدات والأجهزة الأمنية المستعملة في الحماية الإلكترونية استخدمت على طول جدار الفصل، وشركة (جي 4 إس) البريطانية/الدانماركية، والتي لها فروع في عدة دول، وعن طريق فرعها في إسرائيل، تؤمن لجدار الفصل الخدمات الأمنية والمعدات لنقاط التفيتش الإسرائيلية، وشركة (هايدلبرغ) للأسمنت، وهي شركة ألمانية منتجة للأسمنت وتمتلك مقلعاً للرمال والحصى ومعملين للأسمنت في الضفة الغربية، ومن خلال فرعها في إسرائيل "هانسون إسرائيل"، حيث تقدّم خدمات لصالح الاحتلال الإسرائيلي داخل أراضي الضفة الغربية ومن الواضح أنها تعود لبناء الجدار (APRODEV, 2012: 25)

التعقيب:

امتناع دول الاتحاد الأوروبي عن التصويت لصالح رفع قضية الجدار الفاصل إلى محكمة العدل الدولية في (لاهاي)، وهذا ما يشير لموقف سلبي تجاه منع استمرار بناء الجدار. موقف الاتحاد الأوروبي اتسم بالتردد تجاه بناء جدار الفصل منذ البداية، هذا الموقف الذي ساعد في إعطاء الضوء الأخضر وعلامات

الرضا غير المباشر لإسرائيل بالاستمرار في بناء الجدار دون توقف ودون قلق من موقف مؤثر يصدر عن الاتحاد الأوروبي قد يضر بالمصالح الإسرائيلية.

الدعم العسكري والأمني لصالح إسرائيل من قبل الاتحاد الأوروبي، ينسجم تماماً مع مبررات إسرائيل الأمنية التي اعتبرت إسرائيل السبب الرئيسي وراء بناء الجدار.

عدم التأكيد أو التطرق على ضرورة إزالة جدار الفصل ضمن خارطة الطريق، وتأكيد الأمن المطلق لإسرائيل دون تحقيق أي شروط مسبقة للفلسطينيين، والدعم العسكري والأمني والاستخباراتي لصالح إسرائيل. كل هذه الظروف مهدت الطريق لاستمرار إسرائيل في بناء الجدار دون توقف ودون قلق على مصالحها الدولية خاصة مع الاتحاد الأوروبي. هكذا يتضح أنّ الاتحاد الأوروبي ساهم في التداعيات التي كانت خلف بناء جدار الفصل، تلك التداعيات التي كانت محصلتها إفشال العملية السلمية، وذلك كما سيأتي في الفصل التالي حول تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي تجاه بناء الجدار على العملية السلمية.

الاتحاد الأوروبي يعلن باستمرار تضامنه مع حق الفلسطينيين في القدس الشرقية ولا يعترف بالسيادة الإسرائيلية عليها، فقد كانت مواقفه مؤيده لتدويل القدس، ثم مع القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، وضد أي إجراءات إسرائيلية من شأنها التأثير على هذا الوضع، وما يصدر عن الاتحاد الأوروبي أو بعثاته الدبلوماسية أو منظماته المدنية، تؤكد إصرار الاتحاد الأوروبي على تلك المواقف.

ولكن في حالة واجه الاتحاد الأوروبي مواقف سياسية قد تؤدي إلى المساس بمصالحه أو وجود حرج قانوني، فإنه يسعى نحو عدم حدوث هذا الموقف والعمل على تسويته دون أي ضرر بمصالحه الخارجية. كما أنّ وجود زعزعة للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو تناقض كبير بينهما، قد يؤدي لموقف سياسي متراجع أو متردد من الاتحاد الأوروبي يمنع حدوث خلل واضح في تلك العلاقات.

الفصل الخامس

تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان
الإسرائيلية على العملية السلمية

تمهيد:

يُعتبر الاتحاد الأوروبي أنّ أمن إسرائيل والمواطن الإسرائيلي أولوية قصوى في سياسته تجاه عملية التسوية السلمية، مع عدم الكيل بنفس المكياج تجاه أمن المواطن الفلسطيني الذي يُهدد في جميع مجالات حياته اليومية، وعلى صعيد استغلال موارده الطبيعية وحدود دولته المستقبلية. هذه الحدود التي تلاشت بسبب سياسات التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وجدار الفصل الذي أقامته إسرائيل حول الضفة الغربية وحول المستوطنات بحجة أمن إسرائيل والمواطن الإسرائيلي، واستغلال مبررات الأمن لإكمال بناء الجدار وتوسيع الاستيطان وما يقابله من زيادة في مصادرة الأراضي.

في هذا الفصل سيتم التطرق للتداعيات المرتبطة بموقف الاتحاد الأوروبي من السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالاستيطان على العملية السلمية. إنّ الهدف الرئيسي من العملية السلمية هو قيام الدولة الفلسطينية، والمتمثل في قيام دولة فلسطين على أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، باعتبار الضفة الغربية الخالية من المستوطنات ومن جدار الفصل، وباعتبار القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية المنشودة، وهذا من المنظور الفلسطيني، ولكن تأتي سياسات الاستيطان الإسرائيلية لتدمير أسس قيام الدولة الفلسطينية، وذلك من خلال تدمير عوامل التسوية السلمية. ومن أهم عوامل التسوية السلمية، هو انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام (1967)، ولكنها ومن خلال سياسات الاستيطان، التي تهدف إلى مصادرة المزيد من أراضي الضفة الغربية لصالح التوسع الاستيطاني، مما يؤدي لإفشال مساعي المجتمع الدولي نحو إقامة الدولة الفلسطينية، وتجعل إمكانية تحقيقها من خلال مفاوضات السلام أمراً مستحيلاً. ومن هذا المنطلق، ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول: يبحث في تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسات التوسع الاستيطاني على العملية السلمية، وسيظهر من خلاله تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي تجاه أهم سياسات الاستيطان الإسرائيلية وكيف ساهم ذلك الموقف في إفشال عملية التسوية السلمية. أما المبحث الثاني فسيبحث في تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي تجاه مقاطعة المستوطنات على العملية السلمية، وفي هذا المبحث سيتم التركيز على الموقف الإيجابي الذي أظهره الاتحاد الأوروبي تجاه مقاطعة المستوطنات الإسرائيلية، ومدى إمكانية تعزيز هذا الموقف للتأثير على الاقتصاد الإسرائيلي أو الضغط المعنوي والإعلامي الذي تحدثه المقاطعة، ودور ذلك في إمكانية إلزام إسرائيل في الإذعان لقرارات المجتمع الدولي، مع توضيح نقاط الضعف الواردة في قرارات وآليات تنفيذ مقاطعة منتجات المستوطنات من قبل الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول

تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسات التوسع الاستيطاني على العملية السلمية

مقدمة:

ساهم تناقض الموقف الصادر عن الاتحاد الأوروبي تجاه سياسة إسرائيل الاستيطانية، وضعف هذا الموقف، وتردده، واقتصاره على الإعلانات والتصريحات، دون وجود قوة ملزمة كما يفعل المجتمع الدولي مع العديد من الجهات المخالفة للقانون الدولي. كل ذلك أدى إلى تمادي إسرائيل في تدمير العملية السلمية، ويُعتبر المجتمع الدولي ومع الاتحاد الأوروبي مسؤولاً عن هذا الاستهتار، وذلك كون المجتمع الدولي هو من بدأ العملية السلمية على أساس من احترام القانون والقرارات الدولية، والتي جاءت جميعها في صالح الطرف الفلسطيني. وبالمثل في حالة الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقية (أوسلو)، ومن جهة المجتمع الدولي وفي مقدمته الاتحاد الأوروبي يُلزم الطرف الفلسطيني بهذه الاتفاقيات، ولكنه في المقابل لا يفعل ما يُلزم من تدابير، تعمل على إخضاع الطرف الإسرائيلي للالتزام بالاتفاقيات أو قرارات المجتمع الدولي والعمل وفقاً؛ بل ويتبين في بعض الأحيان أنه يتناقض مع مواقفه المعلنة، ليزيد من علاقاته التجارية مع إسرائيل، متغافلاً إمكانية استخدام إسرائيل لتلك العلاقات بشكل مباشر أو غير مباشر في تنمية الاستيطان.

تبدأ الدراسة في هذا المبحث باستعراض المواقف المتناقضة للاتحاد الأوروبي، مثل: معارضة أو تجميد العمل باتفاقية (ACAA) بسبب مخالفات إسرائيل للقانون الدولي الإنساني، ولكن في النهاية يوافق عليها بدون أي شروط فيما يخص احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وكذلك تورط عدد من الشركات الأوروبية بعلاقات تجارية واستثمارية مع المستوطنات. وهذا التناقض وغيره الكثير من العلاقات العسكرية والأمنية السابقة الذكر، بالإمكان اعتبارها سبباً لتمادي إسرائيل في سياساتها الاستيطانية وبالتالي ما نتج عن ذلك لتدمير العملية السلمية وانسداد أفق التسوية. وبناءً على هذه التناقضات، واعتبارها سبباً مهماً وحقيقياً فيما آلت إليه العملية السلمية، فإن ذكر تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي مرتبطاً بتداعيات السياسات الاستيطانية التي تقوم بتنفيذها إسرائيل، ويسمح بها ويصمت عنها المجتمع الدولي وفي مقدمته الاتحاد الأوروبي، لهو ارتباط وثيق وعلاقة سببية تبدأ بالموقف وتنتهي بالحدث ألا وهو الاستيطان.

ومع هذه التناقضات قد يظهر معنا بعض الإيجابيات بسبب تأثير مقاطعة منتجات المستوطنات من قبل الاتحاد الأوروبي، هذا التأثير قد يطال معدل البناء في المستوطنات وكذلك وضعها الاقتصادي.

وعليه، سيتم التركيز فيما بعد على تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسات التوسع الاستيطاني، والتي تشمل مصادرة الأراضي، وبناء جدار الفصل على العملية السلمية، وكذلك تداعيات هذا الموقف على الاقتصاد الفلسطيني، وفي المطلب الخامس سيتم تناول موقف الاتحاد الأوروبي من "سياسة تجميد الاستيطان مقابل العودة للمفاوضات" على العملية السلمية. أمّا المطلب السادس والأخير في هذا المبحث، فسيتناول تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان في القدس الشرقية على العملية السلمية.

المطلب الأول

تناقض موقف الاتحاد الأوروبي تجاه سياسات الاستيطان الإسرائيلي

أولاً: اتفاقية (ACAA):

ACAA (Agreements on Conformity Assessment and Acceptance) اتفاقية تقييم المطابقة والقبول، وقد تم تخصيصها في مجال المنتجات الصناعية، وتهدف الاتفاقية إلى تسهيل التجارة بين الشركاء، وذلك بتسهيل الوصول إلى الأسواق عبر إزالة الحواجز التقنية، والتي تتعلق بعمليات الفحص والمراقبة على السلع والتأكد من مطابقتها للمواصفات، ويتم ذلك من خلال التوافق بين الطرفين والاتحاد الأوروبي من أجل الموائمة بين التشريعات بحيث تتطابق فيما بينها، من حيث الجودة والسلامة في المنتجات، وإنشاء البنية التحتية اللازمة لتلك الصناعات مع إمكانيات التطوير المستمر، وفقاً لأنظمة ومعايير الجودة في الاتحاد الأوروبي، وهذا سيضمن التسهيل من ناحية الفحص لمعايير الجودة والسلامة لمرة واحدة من قبل الطرفين؛ مما يسهل عمليات التبادل التجاري، ويسرع وصول المنتجات إلى الأسواق. ويؤدي لخفض التكاليف وتوفير المنافسة الفعالة، وتوفير المنتجات اللازمة للمستهلكين، وقد تم التفاوض حول هذا الاتفاق مع بعض دول البحر الأبيض المتوسط (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، تونس)، ويشمل الاتفاق القطاعات المعنية بشكل رئيسي، مثل: الآلات والمنتجات الكهربائية، ومواد البناء، معدات الضغط ولعب الأطفال والأجهزة الطبية، وأجهزة الغاز والمواد الصيدلانية. (موقع الاتحاد الأوروبي، حول اتفاقية ACAA: 2015/6/2).

وفي تقرير للشبكة الأوروبية-المتوسطة لحقوق الإنسان، يوضح أسباب تجميد العديد من القرارات التي تخص اتفاقيات شراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، يوضح التقرير أنّ المجلس الأوروبي قد وافق على اتفاقية ACAA مع إسرائيل، وذلك في مايو (2010)، ولكن تم تأجيل التوقيع من قبل البرلمان الأوروبي عدة مرات، وتم تجميد التصويت على الاتفاقية من قبل لجنة التجارة الدولية في البرلمان الأوروبي (INTA Committee on International Trade)، وذلك لأسباب تعود لانتهاكات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية من ضمنها التوسع الاستيطاني وحصار غزة، حيث تم تجميد عدة اتفاقيات سابقة تسمح بالقيام ببرامج شراكة مجتمعية، ويعود التجميد لنفس الأسباب (Bertrand-Sanz, 2012: 30).

لقد سبق الموافقة على اتفاقية ACAA، قراراً من الاتحاد الأوروبي بتجميد رفع العلاقات بين الطرفين، بسبب عمليات إسرائيل العسكرية، (الرصاص المصبوب وذلك في ديسمبر 2008)، وبسبب تعدي إسرائيل على المبادئ الديمقراطية، ولكن يبدو أنّ الاتحاد الأوروبي يرسل رسائل مختلطة؛ مما يثير تساؤلات بشأن النموذج المعياري تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويثير الشكوك حول مدى اتساقه" (دراسة لازارو، إلينا وآخرون، 2013).

في يوليو (2012)، وعلى إثر موافقة المجلس الأوروبي على الاتفاقية، طالبت وزارة الشؤون الخارجية للسلطة الفلسطينية، الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في الخطوات العملية المزمع القيام بها لرفع مستوى العلاقة مع إسرائيل، كما دعت الوزارة في بيان لها، الاتحاد الأوروبي إلى النظر في علاقته مع إسرائيل كقوة احتلال، ودعا بيان الخارجية الفلسطينية إلى عدم إعطاء إسرائيل أية معاملة تفضيلية، (موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا: 2015/6/3). وبالرغم من ذلك استمرت المداوالات بين التجميد والتصويت حتى تمت الموافقة من قبل البرلمان الأوروبي، وذلك في أكتوبر عام (2012)، وقد دخلت اتفاقية ACAA مع إسرائيل، والتي تختص بالمنتجات الصيدلانية حيز التنفيذ في يناير (2013). (موقع الاتحاد الأوروبي، حول اتفاقية ACAA: 2015/6/2).

وفي تقرير أعدته (22) منظمة أوروبية، يعتبر اتفاق تقويم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية (ACAA)، الذي أقر بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، دليلاً إضافياً على فشل الاتحاد في التشديد على وجوب التمييز بوضوح لا لبس فيه بين إسرائيل والمستوطنات (APRODEV and other organizations, 2012: 7).

يتضح مما سبق أنّ الاتحاد الأوروبي وفي نصوص اتفاقية ACAA، والتي تحظى بإمكانية تطور كبير في جميع المجالات، لم يلمح عن أيّ توضيحات بخصوص مقاطعة الصناعات القادمة من المستوطنات الإسرائيلية، أو حتى طلب التمييز بين ما هو شرعي وما هو غير شرعي. لقد كان واضحاً أنّ تأجيل البرلمان الأوروبي للتوقيع على الاتفاقية كان لأسباب قانونية تتعلق بحقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الإنساني، خاصة فيما يتعلق بالعدوان على قطاع غزة نهاية عام (2008)، ولكن في النهاية تناقض الاتحاد الأوروبي مع مبادئه متمثلاً في مجلسه وبرلمانه. هذا الحدث قد يعطي صورة سلبية عن طبيعة المبادئ التي ينادي بها الاتحاد الأوروبي، تلك المبادئ التي إن اصطدمت بالمصالح فمن الممكن التحلي عنها. ويترتب على هذا التناقض في موقف الاتحاد الأوروبي، وجود عدة شركات أوروبية ضالعة في الاستثمار في الصناعات والمنتجات داخل المستوطنات الإسرائيلية، وعلى سبيل المثال، "شركة تصنيع الأدوية الإسرائيلية" تيفع" حيث يقع أحد مصانعها داخل الضفة الغربية في المنطقة الصناعية "هار حتوفسيم" علماً أنّ الشركة حصلت خلال الأعوام الأخيرة على قرض من الاتحاد الأوروبي بلغ (200) مليون يورو (موقع وكالة أنباء عربية مستقلة zamnpress: 2015/6/3)، وسيتم ذكر عدد من هذه الشركات كمثال حول التناقض، وقد تستند هذه الشركات على قرارات الاتحاد الأوروبي، مثل: قرار اتفاقية ACAA؛ مما يؤدي لتدفق مزيد من الاستثمارات الأوروبية داخل المستوطنات وزيادة أنشطتها.

ثانياً: حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي وكل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية:

ما تم الإشارة إليه من علاقات تجارية واتفاقيات متبادلة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل (جدول رقم 5)، وما تبع ذلك من تطور للعلاقات الاقتصادية في شتى المجالات، هذا ليس مع إسرائيل فحسب؛ ولكن مع

المستوطنات التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي غير شرعية، حيث أظهر التقرير الذي أعدته (22) منظمة أوروبية في أكتوبر (2012)، أُشير فيه إلى التناقضات في السياسة الأوروبية تجاه المستوطنات الإسرائيلية، حيث أخفق الاتحاد الأوروبي في استبعادها كلياً عن المنافع التي تؤمنها برامج التعاون والاتفاقات الثنائية مع إسرائيل، ففي حالات عديدة استخدمت الأموال العامة التي يُرسلها الاتحاد الأوروبي لتمويل الأبحاث والتنمية من أجل توفير الدعم المباشر للنشاطات في المستوطنات. وتشير إليه أحدث التقديرات التي رفعتها الحكومة الإسرائيلية إلى البنك الدولي بشأن قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من المستوطنات، إلى أنها تبلغ (300) مليون دولار في السنة، وتعتبر واردات المستوطنات للاتحاد الأوروبي أكثر بخمس عشرة مرة تقريباً من القيمة السنوية للواردات الأوروبية من السلطة الفلسطينية. وبوجود ما يزيد على أربعة ملايين فلسطيني و(500) ألف مستوطن إسرائيلي، وبالتالي يكون حجم الواردات الأوروبية لكل مستوطن أكبر بمئة وعشرين مرة حجمها لكل فلسطيني" (APRODEV and other organizations, 2012: 6).

وارتفع معدل الصادرات الإسرائيلية للاتحاد الأوروبي في العام (2013) بنسبة (7%) مقارنة مع العام (2012)، ووصل حجم الصادرات للاتحاد الأوروبي في العام (2013) إلى حوالي (15.2) مليار، ما يشكل (32%) من مجمل الصادرات الإسرائيلية (موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا: 2015/6/3). وبالتالي يُعتبر حجم الواردات الإسرائيلية عام (2012) إلى الاتحاد الأوروبي (14.136) مليار دولار، ولما أشار التقرير إلى قيمة واردات المستوطنات تقدر بنحو (300) مليون دولار عام 2012، وبالتالي تُعتبر نسبة الصادرات من المستوطنات الإسرائيلية للاتحاد الأوروبي مقارنة بالمجموع الكلي للصادرات بنحو (2%) خلال نفس العام، "من المرجح أنه إذا كانت قيمة الصادرات من المستوطنات إلى أوروبا تُعدّل لتشمل البضائع المنتجة فيها بالكامل، أو جزئياً، أو المعبأة فيها، لارتفع الرقم كثيراً. ربما تشكّل الصادرات من المستوطنات جزءاً صغيراً نسبياً من مجموع الصادرات الإسرائيلية، ولكنها تكتسب أهمية بالغة للحياة الاقتصادية للعديد من المستوطنات. فالتجارة معها تدعم اقتصادها وتساهم في ديمومتها ونموها، وتؤدي بالتالي إلى إطالة أمد التأثيرات الناجمة عن ذلك في المجتمعات الفلسطينية" (APRODEV and other organizations, 2012: 20)

ثالثاً: تورط شركات في الاتحاد الأوروبي بعلاقات تجارية مع المستوطنات:

إلى جانب المتاجرة بسلع استيطانية، سواء أكان توريد أو تصدير، تمتلك بعض الشركات الدولية نشاطات تابعة لها في المستوطنات، تشمل تأمين الخدمات ودعم البنى التحتية، ومن هذه النشاطات تشييد بُنى تحتية للمواصلات، وتوفير خدمات في قطاع النقل، وتأمين خدمات أمنية للأعمال التجارية، وتسليم معدات لنقاط التفتيش، والاستثمار في المصانع المقامة داخل المستوطنات. فيما يلي سيتم عرض العديد من الأمثلة استناداً إلى معلومات حديثة من مصادر متعددة:

- **جي 4 إس (G4S):** تؤمن الشركة البريطانية-الدنماركية، التي لها فروع في عدة دول، عن طريق فرعها في إسرائيل، الخدمات الأمنية والمعدات لنقاط التفتيش الإسرائيلية وللسجون حيث يُحتجز فلسطينيون من الأراضي الفلسطينية المحتلة داخل إسرائيل، وللأعمال التجارية الخاصة في المستوطنات.
- **ألستوم (Alstom):** تشارك الشركة الفرنسية التي لها فروع في عدة دول في مشروع القطار وخط سكة الحديد (الترامواي)، الذي يربط القدس بالمستوطنات المجاورة فيما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، والذي بدأ تشغيله في سنة (2011). وفي أواخر السنة نفسها أعلنت الشركة أنها ستبيع حصتها في اتحاد شركات المالكة للمشروع، لكنها لم تنجح بعد في القيام بذلك، ولا تزال تشارك في أعمال الصيانة بصفتها الجهة المتعهدة بوحدة القطارات.
- **فيوليا (Veolia):** الشركة الفرنسية التي لها فروع في عدة دول ضالعة أيضاً في مشروع القطار وخط سكة الحديد، ولاسيما من خلال أكثرية الأسهم في الشركة التي تشغل القطارات، وقد أعلنت فيوليا عقب حملات ودعاية مقاطعة المنتجات الإسرائيلية أنها ستبيع حصصها.
- **هايدلبرغ للأسمنت (Heidelberg cement):** تملك الشركة الألمانية المنتجة للأسمنت مقلعاً للرمال والحصى ومعملين للأسمنت في الضفة الغربية، من خلال فرعها الإسرائيلي "هانسون إسرائيل" (Hanson Israel) وتتعارض نشاطات المقلع التي تتم لمصلحة الصناعة الإسرائيلية، وليس لمصلحة الشعب المحتل، مع القانون الدولي. ولقد حاولت الشركة بيع عملياتها في الضفة الغربية؛ لكنها لم تنجح في ذلك حتى الآن (نفس المرجع السابق: 6)

إنّ العلاقات التجارية والاستثمارية بين شركات داخل دول الاتحاد الأوروبي والمستوطنات تدعم الاقتصاد الاستيطاني، وتعزز نموه. وإذا كانت الحكومات الأوروبية جادة في التزامها بالقانون الدولي والسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فعليها أن تبادر فوراً إلى الذهاب أبعد من الخطابات والتصريحات، ومعالجة تلك العلاقات الاقتصادية غير الشرعية، ووفقاً لما يمليه القانون الدولي، والواجب الإنساني والأخلاقي.²¹

²¹ وقد مر معنا في الفصل السابق، موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة بناء جدار الفصل، تم إيضاح طبيعة التناقض في الموقف الأوروبي وبيان كيف ساهم هذا الموقف، في استمرار

إسرائيل ببناء الجدار.

المطلب الثاني

تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة مصادرة الأراضي على العملية السلمية

تمثل مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية السياسة الرئيسية التي يعتمد عليها الاحتلال في زيادة حجم التوسع الاستيطاني وبناء مستوطنات جديدة. وسيتم العمل في هذا المبحث على إبراز تداعيات تناقض موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة مصادرة الأراضي على العملية السلمية، تلك التناقضات التي ساهمت في دعم الاستيطان من الناحية الاقتصادية والمتمثلة في التبادل التجاري والصناعي؛ مما كان له من تداعيات مباشرة وغير مباشرة على زيادة حجم مصادرة الأراضي، ومن هنا أيضاً، لا بدّ من إظهار مدى تأثير العملية السلمية بسبب حجم الأراضي التي يتم مصادرتها، وهذا مما يمهد لكشف مدى تأثير الاقتصاد الفلسطيني بسبب مصادرة الأراضي، والذي بدوره يؤثر على قيام الدولة الفلسطينية والعملية السلمية.

لما كان الاتحاد الأوروبي يقوم بدعم الاستيطان من خلال التبادل التجاري والصناعي، فقد مكن ذلك للاستيطان من إضفاء الشرعية، وتوفير الدعم والذي يساهم في استمرار بقاء الاستيطان، واستمرار الوجود الدولي المتمثل في تعامل عدة شركات دولية مع المستوطنات، والعمل في عدة مجالات، مثل: المجالات الصناعية، والإنشائية، ومجالات المواصلات، والزراعة وغيره من المجالات التي أسهمت في تأسيس البنية التحتية داخل المستوطنات وربطها بإسرائيل، ومن هنا وجدت الحكومات الإسرائيلية المسوغ والمبررات والدعم للقيام بالمزيد من التوسع الاستيطاني، مستخدمة تلك التناقضات الدولية العابثة بمستقبل الدولة الفلسطينية، لتكريس الاحتلال داخل عمق الضفة الغربية.

ولبيان مدى استغلال إسرائيل لهذا الدعم غير الشرعي للاستيطان من قبل الاتحاد الأوروبي ومن يسايرهم من المجتمع الدولي، سيتطرق البحث لإظهار مدى تأثير العملية السلمية بسبب حجم الأراضي التي يتم مصادرتها، وقبل ذلك لابد من بيان حجم الاستيلاء ومصادرة الأراضي كأحد تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي الذي لم يقم بما يلزم تجاه منع مصادرة الأراضي أو الالتزام بالقرارات الدولية بهذا الصدد.

أولاً: نبذة عن الاستيطان:

المستوطنات تجمعات إسرائيلية أنشئت على أراضي احتلتها إسرائيل منذ الحرب العربية-الإسرائيلية منذ (1967)، وتدعم ببنى تحتية تشمل طرقات خاصة ونقاط تفتيش وجدار فصل تعزلها عن السكان الفلسطينيين المحيطين بها. وعلى الرغم من أنّ المستوطنات تنتهك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، فإنّ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة شجعت على مواصلة توسعها طوال (48) عاماً من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وبمراجعة للإحصائيات، يمكن التأكيد بأنّ عدد المستوطنين اليوم أصبح يزيد عن (600,000) مستوطن، ويعيشون فيما يزيد على (148) مستوطنة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، خلاف البؤر الاستيطانية المنتشرة والعشوائية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي

2014: 27)، وكما تم ذكره سابقاً، فقد أنشأت اتفاقات (أوسلو) المنطقة A التي تضم قرابة (18%) من الضفة الغربية وتشمل المناطق الحضرية الفلسطينية الخاضعة للسيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية؛ والمنطقة B التي تمثل نحو (22%) من الأغلبية الساحقة من المناطق الريفية الفلسطينية، والتي تخضع للسيطرة المدنية الفلسطينية بينما يمارس الجيش الإسرائيلي السيطرة الأمنية فيها، والمنطقة C التي تضم ما يُقدَّر بنسبة (60%) من الأرض الفلسطينية، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. ومع اتفاق (أوسلو) الذي استغلته إسرائيل واعتبرت أن تقسيم الضفة الغربية الناتج عنه، أمراً يسمح لها بمزيد من التوسع الاستيطاني في المنطقة C.

"ومنذ عام (1967) والحكومات الإسرائيلية تقود صراحة عملية التخطيط للمستوطنات أو تشييدها أو تطويرها أو تدعيمها أو تشجيعها وتشارك في ذلك بصورة مباشرة عن طريق إدراج أحكام صريحة، تتضمن إنشاء هياكل حكومية وتنفيذ تدابير محددة. وهذه التدابير المحددة تشمل ما يلي: تشييد البنية التحتية، تشجيع المهاجرين اليهود إلى إسرائيل على الانتقال إلى المستوطنات، رعاية الأنشطة الاقتصادية، دعم المستوطنات عن طريق تقديم خدمات عامة والقيام بمشاريع تنمية، الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، المملوك بعضها ملكية خاصة، ومصادرة الأراضي من أجل الاحتياجات العسكرية، وإعلان أو تسجيل الأراضي على أنها أراضي تابعة للدولة، ومصادرة الأراضي من أجل الاحتياجات العامة. ومنذ السبعينات من القرن العشرين، دأبت بلدية القدس الإسرائيلية على انتهاج سياسة تحقيق توازن ديموغرافي، وهي سياسة عبّر عنها مؤخراً في المخطط العام للمدينة المعروفة أيضاً بمخطط "القدس (2000)". ويطلب هذا المخطط العام بتحقيق توازن ديموغرافي بين اليهود والعرب بنسبة (60/40) لصالح المقيمين اليهود" (A/HRC/22/63 الأمم المتحدة، 2013: 7-8).

ثانياً: مصادرة الأراضي لصالح التوسع الاستيطاني:

عدد المستوطنات ومنذ بداية التسعينات لم يطرأ عليه تغيير، كما في إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013)، حيث ثبت عدد المستوطنات على (144) مستوطنة، أما في عام (2013) فقد طرأ زيادة في العدد ليصبح (148) مستوطنة، "حيث عازمت الحكومة الإسرائيلية على إضفاء الطابع القانوني على تلك المستوطنات، وهي: ميتسبي لاخيش وجعفات عساف ومعاليه ريهافام وهاروي" (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم A/68/513: 6)، ويعود ذلك لتغيرات قد طرأت في تلك المستوطنات نتيجة لزيادة عدد المستوطنين، وتوسعها على حساب أراضي الفلسطينيين، فتحوّلت حسب معايير وصف المستوطنة من بؤرة استيطانية متقدمة إلى مستوطنة معترف بها، (وهذا ما يعلّل زيادة 4 مستوطنات مقارنة بالسنوات السابقة)، حيث يأخذ التجمع السكاني للمستوطنين صفة المستوطنة، إذا ما انطبق عليها شروط التجمع، ويُعرف مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي التجمع الذي يُعتبر مكاناً مأهولاً بشكل دائم، ضمن

عدة معايير، وهي: غالباً ما يسكنه (20) شخصاً أو أكثر له إدارة ذاتية، ليس مشمولاً مع الحدود الرسمية لتجمع آخر، تم إقرار تأسيسه رسمياً.

ويعود سبب عدم الزيادة في عدد المستوطنات، حسب ما أورده تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013)، "إلى مسيرة السلام وما رافقها من ضغوط دولية على إسرائيل لتجميد الاستيطان، وعدم وجود استقرار سياسي في إسرائيل خلال تلك المرحلة. وللتعويض عن ذلك لجأت سلطات الاحتلال خلال هذه الفترة على تضخيم المستوطنات القائمة سواء أكان من حيث السكان أو من خلال إقامة وإنشاء أحياء جديدة ضمن حدود المستعمرات القائمة" (المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية التقرير الإحصائي، 2013: 19). ومن هنا يتضح سلوك ظاهر لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، حيث يبدأ الاستيطان ببؤر استيطانية صغيرة لا تلفت الأنظار، ولكنها مع الوقت والتدرج تصبح أمراً واقعاً لتتحول إلى مستوطنة معترف بها، وهذا السلوك يتبع من أجل التمويه على المجتمع الدولي كون الاستيطان غير شرعي وفقاً لكافة القانونيين الدولية، فتتبع إسرائيل سياسة الأمر الواقع بحجة النمو الطبيعي الذي تعتبره من جهتها مبرراً للاستيلاء على مزيد من أراضي الفلسطينيين.

"وبالرغم من أن مناطق المستوطنات المسيجة أو التي تجوبها الدوريات العسكرية تبلغ ثلاثة بالمائة من مساحة الضفة الغربية، إلا أنه يحظر على الفلسطينيين استخدام (43%) من أراضي الضفة الغربية، نظراً لتخصيصها لمجالس المستوطنات المحلية والقطرية" (دراسة: الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأثر الإنساني للسياسات المتعلقة بالمستوطنات الإسرائيلية: 2012).

وفي دراسة لدائرة شؤون المفاوضات بمنظمة التحرير الفلسطينية بعنوان: "المخططات الاستيطانية في الضفة الغربية لعام (2014)"، وتعتبر قريبة كذلك من دراسة للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/68/513) لعام (2013)، وذلك حول حجم الاستيطان في الضفة الغربية. توصلت الدراسة إلى أن الأراضي الفلسطينية المقيدة بالمستوطنات الإسرائيلية وجدار الفصل تقدر بحوالي (46%) من أراضي الضفة الغربية، موزعة حسب التالي: (9%) أراضي تابعة للضفة الغربية وتقع خارج الجدار، و(8,5%) كتل استيطانية داخل الجدار، و(28,5%) أراضي الأغوار تقع تحت سيطرة المستوطنات الإسرائيلية. وهكذا يتبقى (54%) من مساحة الضفة الغربية مخصصة للدولة الفلسطينية.

يقدر عدد سكان الضفة الغربية بحوالي (2,790,331) مع نهاية عام (2014)، بينما عدد المستوطنين في الضفة الغربية فقد بلغ مع نهاية عام (2014) إلى حوالي (600) ألف مستوطن. (موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2015/6/7)

وهكذا يمكن استنتاج أن نسبة المستوطنين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي (21) مستوطناً مقابل (100) فلسطيني. وبحساب عدد السكان الفلسطينيين والمستوطنين مقارنة مع نسبة ما يستحوذ كل طرف من أراضي الضفة الغربية (54%، 46% على التوالي)، ينتج أن ما قد يستحوذ عليه المستوطن يقدر بأربعة أضعاف ما يمكن أن يستحوذ عليه الفلسطيني في الضفة الغربية.

ولبيان مدى التوسع الاستيطاني المتسارع والمستمر من أجل الاستيلاء والهيمنة على المزيد من أراضي الضفة الغربية، واستباق الزمن من أجل تكريس الاستيطان وجعله أمراً واقعاً يستحيل معه إقامة دولة فلسطينية مستقلة. سيتضح من خلال المعلومات الرقمية حجم هذا التوسع سواء أكان من خلال بيان معدل نمو البدء في بناء الوحدات السكنية الاستيطانية، وكذلك معدل طرح عطاءاتها، ومعدل خطط البناء، وأخيراً مقارنة بين فترات زمنية معينة لمعدل الانتهاء من بناء الوحدات السكنية الاستيطانية. (تم الحصول على البيانات من تقارير على موقع حركة السلام الآن وموقع الجورزليم بوست: 2015/6/10)

معدل البدء في بناء الوحدات السكنية الاستيطانية:

السنة	عدد الوحدات السكنية الاستيطانية التي تم البدء في بنائها
2010/5-2009/6	1774
2011/6-1010/6	2777
2012/2-2011/7	995
2013/5-2012/3	2243
2014/9-2013/6	3100

جدول رقم (6)، عدد الوحدات السكنية الاستيطانية التي تم البدء في بنائها خلال الفترة 2014/9-2009/6. (تم الحصول على البيانات من تقارير على [موقع حركة السلام الآن وموقع الجورزليم بوست](#): 2015/6/10)

يُلاحظ من خلال البيانات الواردة في جدول رقم (6)، أنّ مجموع الفترات الثلاث الأولى من (2009/6) وحتى (2012/2) ومجموعها (33) شهراً بلغ عدد الوحدات السكنية (5546)، أمّا الفترة الثانية من (2012/3) وحتى (2014/9) ومجموعها (31) شهراً بلغ فيها عدد الوحدات السكنية (5343)، وذلك بفارق (203) وحدة سكنية تقريباً بفارق المعدل الشهري من بناء الوحدات السكنية، وبالتالي الفترة الثانية تعتبر أكبر في معدل سرعة البدء في بناء الوحدات؛ ممّا يؤكد أنّ عمليات البدء في البناء لم تتباطأ. وما يثبت ذلك أنّ هناك زيادة أخرى في معدل البدء في البناء في الفترة الأخيرة عام (2014) عن سابقتها عام (2013) بمقدار (38.2%).

وبمعرفة أنّ عمليات البدء في البناء خلال الست سنوات بين (2003-2008) بلغت (11366) وحدة سكنية ([موقع صحيفة الجورزليم بوست](#): 2015/6/10)، والفترة اللاحقة من (2009-2014) قد بلغت (9216) (الجدول رقم 6)، يتّضح أنّ فترة الست سنوات الأولى يزيد فيها معدل البدء في البناء بمقدار (19%). قد يعطّل هذا التباطؤ الذي حدث خلال الست سنوات الأخيرة بسبب ازدياد عمليات المقاطعة الدولية وبالخصوص من الاتحاد الأوروبي.

1. معدل طرح مناقصات بناء الوحدات السكنية الاستيطانية:

السنة	عدد المناقصات لبناء الوحدات السكنية الاستيطانية	معدل النمو
2007	858	
2008	1579	%84
2009	170	%10-
2010	663	%290
2011	1321	%99
2012	3316	%151
2013	3710	%11.9
2014	4485	%20.9

جدول رقم (7)، معدل طرح مناقصات بناء الوحدات السكنية الاستيطانية خلال الفترة 2007-2014 (تم الحصول على البيانات من تقارير على موقع حركة السلام الآن وموقع الجورزليم بوست: 2015/6/10)

من خلال الأرقام الواردة في جدول رقم (7)، يتبين أنّ مجموع الوحدات السكنية التي طرحت كعطاءات خلال الفترة من (2007-2011)، مجموع خمس سنوات، يبلغ (4591) وحدة سكنية، بينما ما تم طرحه في عام واحد (عام 2014)، يبلغ (4485)، بفارق فقط (106) وحدات، يتبين أنّ عام (2014) يُعتبر عاماً قياسيًّا في طرح مناقصات البناء. ويُلاحظ أنّ العام (2012) هو العام الذي بدأت فيه الزيادة الكبيرة في طرح العطاءات حيث تضاعفت مرة ونصف عن العام السابق (2011). ومما يلفت النظر هو الفترة ما بين (2009-2010)، حيث انخفض كبير في معدل طرح العطاءات، ويعود ذلك أنّ هذه الفترة كانت فترة الاتفاق على تجسيد الاستيطان مقابل العودة للمفاوضات، وقد كان هذا القرار بمبادرة من الإدارة الأمريكية، ولما كان طرح العطاءات أمراً لا يمكن إخفاؤه، حيث يتم بواسطة الإعلام والصحف، فقد ظهر ذلك واضحاً على الأرقام، على الرغم أنّ الواقع يؤكد استمرار البناء خلال فترة التجديد، والتي كانت بين (2009/11-2010/9)، ويمكن ملاحظة ذلك في جدول رقم (6). وهذا الأمر يدل على سلوك واضح لسلطات الاحتلال في تبني سياسة إعلامية، تسعى لإرضاء المجتمع الدولي إذا ما اشتدت المطالبات الدولية بوقف الاستيطان أو مقاطعته. أمّا متوسط طرح المناقصات الشهري فقد كان في فترة حكومة أولمرت قبل العام (2009)، يبلغ (108) وحدة سكنية شهريًّا، وفي حكومة نتنياهو الثانية خلال الفترة (2009-2012)، بلغ (120) وحدة، وفي الحكومة الثالثة لنتنياهو خلال الفترة (2013-2014) فقد بلغ (362) وحدة.

2. خطط البناء :

خلال حكومة نتنياهو من مارس (2009) حتى مارس (2013)، بلغ المعدل الشهري لخطط البناء 235 وحدة سكنية. أما الفترة من مارس (2013) حتى يناير (2015) فقد تم وضع خطط بناء بمعدل شهري بلغ (460) وحدة.

3. عدد الوحدات السكنية الاستيطانية التي تم الانتهاء من بنائها:

خلال الفترة من (2003) حتى (2008) بلغ عدد الوحدات السكنية الاستيطانية التي تم الانتهاء من بنائها (11425) وحدة سكنية. أما الفترة الأخيرة من (2009) حتى (2014) بلغت (9715) وحدة سكنية، معدل الانتهاء من بناء الوحدات انخفض بمقدار (15%) عن الست سنوات في الفترة الأولى. يتضح على الرغم من ازدياد معدل خطط البناء وطرح المناقصات بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن الناتج الفعلي للبناء ينخفض، وكذلك لاحظنا أن معدل البدء في البناء مقارنة بين الفترتين (2003-2008) و(2009-2014) يوجد انخفاض بمقدار (19%) في الفترة الأخيرة. وقد يبرر ذلك توجه حكومة نتنياهو الأخيرة في مضاعفة طرح العطاءات في عام (2014) هو كسب الانتخابات الأخيرة لصالحه، وكذلك لتعويض الانخفاض، إلا أن الواقع يؤكد بانخفاض في المستوى الحقيقي للبناء، والذي يمكن تبريره بمستوى ارتفاع حملات المقاطعة الدولية والأوروبية، ومن ضمنها شركات بناء وشركات نقل ومواصلات كما مر معنا سابقاً، تلك المقاطعة التي باتت تترك صناعات القرار في إسرائيل (نفس المرجع السابق: 2015/6/10). وتوضح بيانات المكتب المركزي للإحصاءات في إسرائيل أن الحكومة الإسرائيلية منذ أبريل (2009)، قد ساهمت في تدعيم المستوطنات والتوسع فيها، وكان الإنفاق الحكومي على المستوطنات في عام (2011) أعلى منه في عام (2010) بنسبة (38) في المائة، وفي نوفمبر (2012)، أعلن وزير المالية (يوفال شتاينيتس) "أننا ضاعفنا ميزانية يهودا والسامرة "الضفة الغربية". وقد فعلنا ذلك بطريقة لا تلفت النظر لأننا لم نرد الأطراف في إسرائيل أو في الخارج أن يعرقلوا هذه الخطوة (A/HRC/22/63 الأمم المتحدة، 2013: 10).

ثالثاً: ارتفاع معدل النمو في أعداد المستوطنين:

وحسب الجدول رقم (8)، والذي يوضح عدد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية، ومعدل نموهم السنوي، يتبين أن عدد المستوطنين قد تضاعف لما يقارب (300%) خلال السنوات (1989-2014). وكما سبق إيضاحه لم تكن الزيادة في عدد المستوطنات واضحة خلال تلك الفترة؛ بل بقيت في حدود ثابتة، وتم تعويض ذلك بالزيادة في عدد الوحدات السكنية وعدد المستوطنين والتوسع في حجم المستوطنات. وبحساب معدل النمو السنوي للمستوطنين، وذلك بحساب الفرق بين كل عام والذي يسبقه، مع حساب معدل

الفرق، ومن ثم تم حساب متوسط النمو العام خلال الفترة (1989-2014)، فيبلغ متوسط النمو السنوي (4.2%)، وهذا يشمل حساب النمو في القدس والضفة الغربية بشكل مدمج.

السنة	عدد المستوطنين	معدل النمو	السنة	عدد المستوطنين	معدل النمو
1989	202,885		2002	405,149	3.6%
1990	221,348	9.1%	2003	422,051	4.1%
1991	238,060	7.5%	(2004)	437,195	3.6%
1992	252,545	6%	2005	451,533	3.2%
(1993)	268,756	6.4%	2006	468,898	3.8%
1994	285,791	6.3%	2007	486,479	3.7%
1995	296,959	3.9%	2008	495,004	1.7%
1996	313,658	5.7%	2009	505,787	2.1%
1997	326,053	3.9%	2010	523,820	3.5%
1998	341,929	4.8%	2011	541,824	3.4%
1999	361,150	5.6%	2012	561,540	3.6%
2000	379,099	4.9%	2013	580,801	3.4%
2001	391,049	3.1%	2014	600,000	3.3%

جدول رقم (8)، عدد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية حسب السنة، (1989-2014). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014: 52) مع حساب معدل النمو في أعداد المستوطنين.

وفي دراسة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول حالة حقوق الإنسان في فلسطين (رقم A/HRC/25/38 لعام 2014)، "يوصل عدد سكان المستوطنات الإسرائيلية نموه، ويشير الجهاز المركزي الإسرائيلي للإحصاء إلى أن معدل نمو السكان المستوطنين في عام (2012) بلغ (5) بالمائة، وهي نسبة

تفوق المعدل الوطني لنسبة النمو السكاني الذي بلغ (1.9) بالمائة". يتبين أنّ الزيادة السكانية في المستوطنات تفوق الزيادة السكانية في إسرائيل ما يقارب مرتين ونصف المرة، وهذا مؤشر على اهتمام الحكومات الإسرائيلية برعاية الاستيطان والعمل على زيادة حجمه، وأنّ حجة الزيادة الطبيعية للنمو السكاني داخل المستوطنات حجة غير صحيحة، وتختلف بشكل كبير عن النمو الطبيعي داخل إسرائيل. وبالتالي فإنّ هناك سياسة إسرائيلية متعمدة للعمل على نقل يهود من داخل إسرائيل أو من خارجها من أجل السكن داخل المستوطنات.

رابعاً: هدم المنازل والتفرقة العنصرية:

يُعتبر هدم المنازل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمصادرة الأراضي، وبالتالي ازدياد حجم التوسع الاستيطاني، فكلما قررت السلطات الإسرائيلية توسيع مستوطنة أو تأسيس مستوطنة جديدة، عمدت إلى مصادرة أراضي الفلسطينيين، وهدم منازلهم التي تقع ضمن حدود المستوطنة أو ضمن دائرتها الأمنية. وهنا سيقوم الباحث بالكشف عن حجم الهدم الذي يتم على يد السلطات الإسرائيلية وحجم الخسائر التي يتكبدها المواطن؛ بل والاقتصاد الفلسطيني؛ ممّا يشكل صعوبات اقتصادية وحياتية تؤثر على وجود المواطن الفلسطيني، وبالتالي على حلول التسوية المنشودة. وموضحاً طبيعة تلك السياسة التي تتضمن التمييز العنصري بين المستوطنين من جهة والمواطنين الفلسطينيين من جهة أخرى.

1. هدم المنازل:

تتراد وبشكل مطرد أعمال هدم المنازل والممتلكات ومصادرة الأراضي وتهجير السكان، وقد جاء في التقرير الذي قدمه الوفد الفلسطيني المشارك في (AHLC) لجنة الارتباط المؤقتة للدول المانحة في (بروكسل) في مارس (2013)، ذكر فيه أنّ العام (2012)، هدمت سلطات الاحتلال (604) مبانٍ فلسطينية في المناطق المسماة "C"، ممّا أدى إلى تهجير (880) مواطناً فلسطينياً (عن مجلة الحياة الجديدة العدد 6242، 2013)

شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة كبيرة في هدم القوات الإسرائيلية للمنازل والبنى التحتية الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى حركة تهجير قسرية ومتسارعة. وفي التقرير الذي أعده (22) منظمة أوروبية عام (2012)، وهذه المنظمات تُعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وتمثل وفوداً ذات تأثير داخل الاتحاد الأوروبي، ذكر التقرير عن حالات هدم المنازل والمرافق للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، "أكد أنه في سنة (2011)، هُدم (622) منزلاً وبئراً وخزاناً لتجميع مياه الأمطار، وبنى فلسطينية أساسية أخرى في المنطقة C والقدس الشرقية، الأمر الذي تسبّب بتهجير نحو (1100) فلسطيني، أيّ نحو ضعف العدد الذي هُجر في سنة (2010)، وهو الرقم الأعلى منذ سنوات، ويُنفذ ما يزيد على (60%) من عمليات الهدم على مقربة من المناطق المخصصة للمستوطنات، أو داخل تلك المناطق. وفي الأشهر التسعة الأولى من سنة (2012)، استمرت عمليات الهدم بالوتيرة القياسية نفسها التي سُجّلت في السنة السابقة. ولا يزال

آلاف الفلسطينيين في المنطقة C والقدس الشرقية يواجهون خطر هدم منازلهم وتهجيرهم، وتؤثر أعمال الهدم أيضاً في المشاريع التي تمويلها الحكومات الأوروبية دعماً للفلسطينيين. فخلال سنة (2011) وفي النصف الأول من سنة (2012)، هدمت (62) بناية على الأقل ممولة من المانحين الأوروبيين في المنطقة C، وتشمل خزانات ماء وحظائر حيوانات وبُنى زراعية وسكنية. كما أنه ما لا يقل عن (110) بُنى أخرى مولها المانحون الأوروبيون مهددة بالهدم بعد تلقي أوامر من السلطات الإسرائيلية بهدمها أو بوقف العمل فيها. وليس هناك أي حالات معلومة حصل فيها المانحون الأوروبيون على تعويضات من السلطات الإسرائيلية عن الأضرار اللاحقة بمشاريعهم (APRODEV and other organizations, 2012: 12-13).

والجدول رقم (9)، الذي يوضح أعداد المساكن والمنشآت المهدومة في محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية حسب السنوات (2008 - نهاية أكتوبر 2014). المصدر: مركز أبحاث الأراضي/ جمعية الدراسات العربية / أكتوبر 2014. وتعد هذه الدراسة والتقارير السابق (22 منظمة أوروبية) متقاربان من حيث الأعداد، مع اختلاف بسيط قد يعود لحساب منشآت أخرى غير سكنية.

السنة	عدد المساكن والمنشآت المهدومة في الضفة الغربية والقدس المحتلة	معدل الهدم
2008	205	
2009	179	12-%
2010	479	167.6%
2011	534	11.5%
2012	604	13%
2013	663	9.8%
2014	600	9.5-%

الجدول رقم (9)، يوضح أعداد المساكن والمنشآت المهدومة في محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية حسب السنوات (2008 - نهاية أكتوبر 2014). المصدر: مركز أبحاث الأراضي/ جمعية الدراسات العربية / أكتوبر 2014.

من الجدول السابق يظهر أنّ عام (2009) قد شهد انخفاضاً (وليس ارتفاعاً كما هو متوقع) في معدل هدم المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية، وبالإمكان ربط ذلك بسبب الحرب على غزة، والتي اندلعت في أواخر العام (2008) وبداية يناير (2009)، حيث شهد العالم أكبر موجة احتجاج على الاحتلال وممارسته العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، فما كان من إسرائيل إلا خفض مستوى هدم المنازل في هذا العام تخفيفاً

لتبعيات الموجة الإعلامية ضدها، وكما سبق أن ذكرنا أن هذه الفترة هي فترة تجميد الاستيطان، وقد يعود انخفاض هدم المنازل الملحوظ لهذا السبب أيضاً. أما عام 2010 فقد حقق معدلاً قياسياً في عمليات الهدم، حيث انتهاء فترة تجميد الاستيطان، ثم تبعه في الأعوام التالية ارتفاعات متتالية منذ العام (2011) حتى العام (2014).

وما يؤكد تقارب هذه الأرقام حول عمليات الهدم ما ذكر في التقرير رقم (A/68/513)، الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث ذكر فيه أن الفترة من (2012/7/1) لغاية الفترة (2013/6/1) تم هدم (602) من المساكن الفلسطينية؛ مما أدى إلى تشريد (894) شخصاً فلسطينياً. وفي التقرير (A/HRC/25/67) لمجلس حقوق الإنسان ذكر فيه أن الفترة من (2013/1) حتى (2013/10) هدم الاحتلال الإسرائيلي (533) منزلاً أدى إلى تشريد (969) شخصاً. وذكر التقرير أن منذ العام (2004) وحتى العام (2013) هدم الاحتلال (493) وحدة سكنية في القدس الشرقية أسفرت عن تشريد (1943) فلسطينياً، حيث لا يشمل هذا الرقم عمليات الهدم الذاتي القسري الذي يقوم به الفلسطينيون حتى لا يتحملون كلفة الغرامات المالية فيما لو تم الهدم عن طريق سلطات الاحتلال، ويشير التقرير إلى ما مجموعه (11023) فلسطينياً مقدسياً فقد صفة مقيم وحق العيش في القدس الشرقية وذلك من العام (1996) وحتى أكتوبر (2013). أما في التقرير رقم (A/HRC/25/38) الصادر عن الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، ذكر التقرير أن هناك عمليات هدم قد تمت لقراية (477) مبنى في المنطقة "C" وذلك خلال الفترة (2012/11-2013/10)، وأضاف التقرير أن منذ (2010) وحتى (2012) تم إصدار نحو (2418) أمر هدم لمبانٍ فلسطينية داخل تلك المنطقة.

وفي تقرير لمؤسسة المقدسي، تبين فيه أنه منذ عام (2000) وحتى (2013) تم هدم (1,230) مبنى في القدس الشرقية. ما أسفر عن تشريد ما يقارب (5,419) شخصاً منهم (2,832) طفلاً و(1,423) امرأة، وتقدر إجمالي الخسائر التي تكبدها الفلسطينيون جراء عمليات الهدم لمبانيهم في القدس بنحو (3.5) مليون دولار (لا تشمل مبالغ المخالفات المالية الطائلة التي تفرض على ما يُسمى بمخالفات البناء).

وتشير البيانات إلى تزايد وتيرة عمليات الهدم الذاتي للمنازل في القدس منذ عام (2000) حيث أقدمت سلطات الاحتلال على إجبار (320) مواطناً على هدم منازلهم بأيديهم، وشهد عام (2010) أعلى عملية هدم ذاتي، والتي بلغت (70) عملية، وفي عام (2009) بلغت (49) عملية هدم. وتشير البيانات إلى أن إجمالي مساحة المنازل التي تم هدمها في القدس خلال عام (2013) قد تضاعفت عما هي عليه في عام (2012)، حيث بلغت إجمالي مساحة المباني السكنية المهدومة خلال عام (2013) نحو (6,196) م²، بالمقابل بلغت إجمالي مساحة المنشآت المهدومة نحو (1,150) م². علماً بأن هناك العديد من حالات الهدم الذاتي ينتكّم عليها السكان ولا يقومون بإبلاغ الإعلام ومؤسسات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني عنها حسب مؤسسة المقدسي. وتشير بيانات مؤسسات حقوقية إسرائيلية إلى أن سلطات الاحتلال قد قامت بهدم أكثر من (25) ألف مسكن في فلسطين منذ عام (1967). تم الحصول على تقرير من

مؤسسة المقدسي عن علميات الهدم منذ عام (1967) وحتى عام 2013" (موقع وكالة وفا للأنباء: 2015/6/11).

أسباب هدم المنازل الفلسطينية:

يُعتبر التوسع الاستيطاني الذي تدّعيه سلطات الاحتلال كونه نمواً طبيعياً للمستوطنين، والذي بدوره تبرر إسرائيل استيلائها على أراضي الفلسطينيين، حيث وفقاً لرواية السلطات الإسرائيلية، يتم تنفيذ الهدم بسبب أنّ تلك الأبنية تقتقر إلى تصاريح البناء المطلوبة. "في الواقع فإنه يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول على تصاريح لبناء المنازل والعيادات والمدارس والآبار وحظائر الحيوانات أو البنية التحتية الحيوية الأخرى للمجتمعات المحلية في المنطقة "C". السلطات الإسرائيلية رفضت (94%) من طلبات الحصول على تصاريح البناء للفلسطينيين في تلك المنطقة في السنوات الأخيرة (APRODEV (2012 and other organizations, 12). يُعتبر السبب الرئيسي وراء هدم المنازل هو التوسع الاستيطاني، وتوسيع المناطق التي تدعي إسرائيل أنها لاحتياجات الأمن. في تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي يؤكد نهب واستيلاء الاحتلال لحقوق وأراضي الفلسطينيين لصالح التوسع الاستيطاني، ذُكر فيه "أنّ ما يقرب من ثلث الأراضي الواقعة على حدود المستوطنات الخارجية يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة، وفق سجلات تسجيل الأراضي الرسمية الإسرائيلية للمستوطنات، وذكر أيضاً أنّ ما يزيد عن (60%) من المباني الفلسطينية التي هدمها الاحتلال خلال عام (2011) بحجة عدم حصولها على تراخيص للبناء كانت تقع في مناطق مخصصة للمستوطنات" (الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأثر الإنساني للسياسات المتعلقة بالمستوطنات الإسرائيلية: 2012). وهذا ما يؤكد على وجود مخطط إسرائيلي للسيطرة الكاملة على مناطق C لصالح المستوطنات وبالتالي ضمها بالكامل لإسرائيل.

2. التفرقة العنصرية:

لقد أدت خطط توسيع المستوطنات إلى موجات هدم واسعة لمنازل الفلسطينيين وتهجير الأشخاص بالقوة؛ مما أثار المجتمع الدولي، حيث صدر عن لجنة القضاء على التمييز العنصري الدورة الثمانين (13 فبراير -9 مارس 2012) التابعة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في التقرير رقم (CERD/C/ISR/CO/14-16)، أشار أنّ تطبيق نظامين قانونان منفصلان من قبل سلطة واحدة على مجموعتين مختلفتين من الأفراد من حيث الأصول القومية، يقع هذا الأمر ضمن تعريف التمييز العنصري. وبملاحظة أنّ القانون المدني الإسرائيلي يطبق على جميع المستوطنين الموجودين في أنحاء الضفة الغربية المحتلة، وفي المقابل يُطبق القانون العسكري على الفلسطينيين، ومثال على تطبيق قوانين مغايرة وفقاً لاختلاف القوميات، ما تفرضه السلطات الإسرائيلية على الفلسطينيين من عقوبات كبيرة في حالة طلب

تراخيص بناء، حيث أشار التقرير رقم (A/HRC/25/38) الخاص بمجلس حقوق الإنسان، أنّ إسرائيل لم توافق إلاّ على نسبة بسيطة جداً من تراخيص البناء المقدمة من قبل الفلسطينيين، تبلغ (2.3%) من طلبات الرخص المقدمة خلال الأعوام (2009-2012). ونتيجة للشروط والتعقيدات التي تفرضها سلطات الاحتلال عند الحصول على رخصة بناء، يضطر الفلسطينيون للبناء بدون ترخيص، حيث شيّد ما لا يقل عن (33%) من منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية دون الحصول على رخص البناء الإسرائيلية المطلوبة؛ ممّا يعرض ما لا يقل عن (93100) من سكان هذه المنازل لخطر الطرد وتدمير المنازل والتشريد. وفي المنطقة "C" من الضفة الغربية يحظر على الفلسطينيين تشييد أيّ بناء في حوالي (70%) من الأراضي، وهم يخضعون لقيود صارمة في (30%) المتبقية من المنطقة (تقرير رقم A/HRC/25/38، 2014: 8-9). في المقابل يتواصل بناء المستوطنات الإسرائيلية بلا هوادة، ويحصل على دعم حكومي قوي على الرغم من انتهاكه القانون الدولي وحتى في حال بناء المستوطنين الإسرائيليين بؤراً استيطانية تشكل بكاملها خرقاً للقوانين الإسرائيلية، فإنّ السلطات الإسرائيلية نادراً ما عمدت إليّ هدم المباني؛ بل وافقت في بعض الحالات على بنائها بمفعول رجعي، أو ربطتها بشبكات الطرق والكهرباء والمياه، وأرسلت عناصر أمنية لحمايتها. وهناك الآن نحو (100) بؤرة استيطانية بنيت من دون الحصول على التراخيص اللازمة (12:APRODEV and other organizations, 2012)

المطلب الثالث

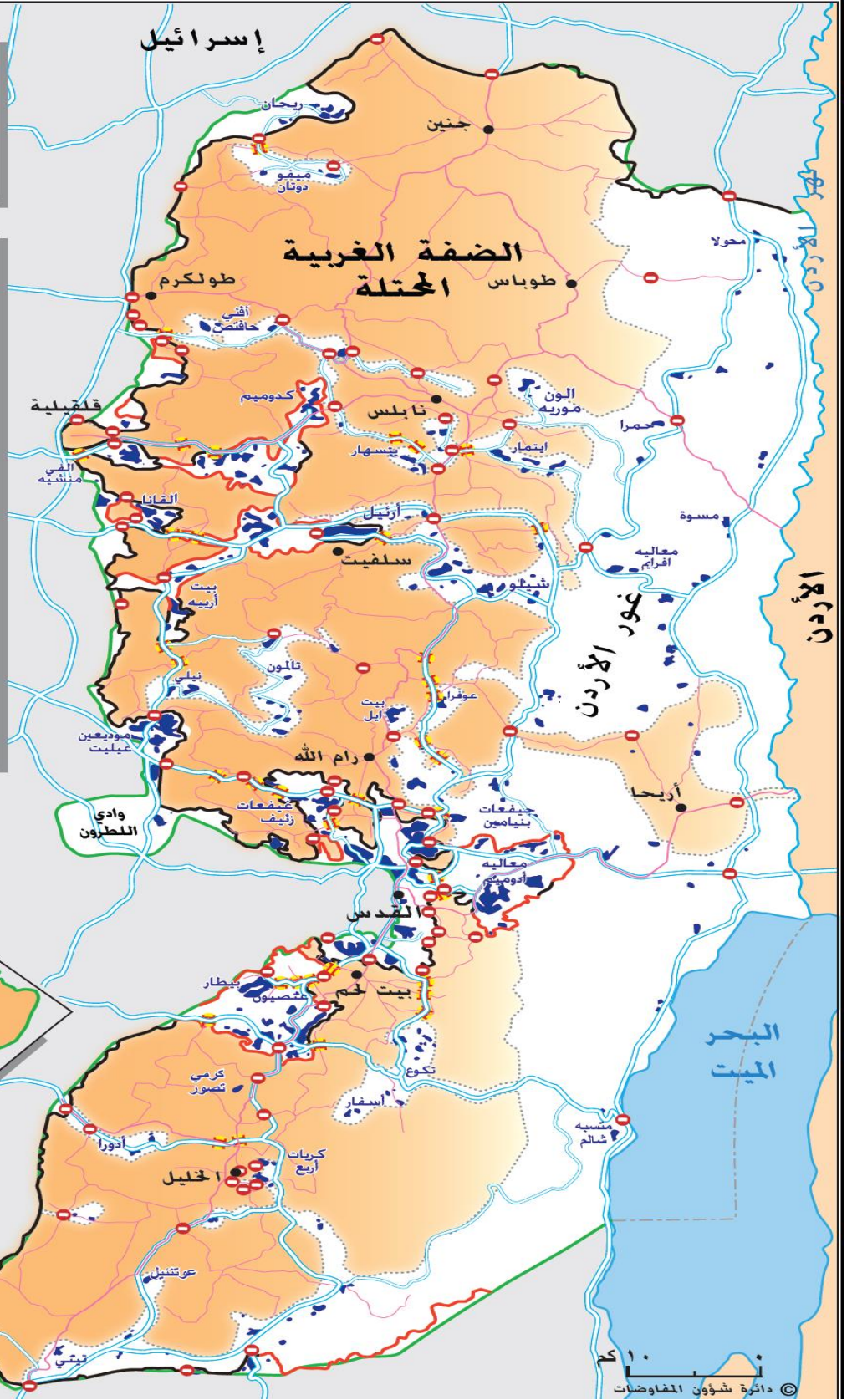
تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة بناء جدار الفصل على العملية السلمية

إنّ ازدياد وتيرة بناء الجدار الفاصل يشكّل وقائع على الأرض، والذي يُعدّ انتهاكاً لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، ويزيد أكثر فأكثر في صعوبة التوصل إلى حلّ الدولتين، ويدعي الاحتلال من وراء بناء جدار الفصل إلى حجة الدواعي الأمنية، فإن كانت تلك الدواعي تهدد حياة الإسرائيليين، فلماذا يتم جلبهم لسكن شرق جدار الفصل وبعوار الفلسطينيين، وكما نرى في الخارطة رقم (1)، والتي توضّح مسار جدار الفصل ونظام الإغلاق والحواجز العسكرية في الضفة الغربية منذ نوفمبر (2012). يتبيّن أنّ مسار الجدار لم يكتفِ بالإحاطة بالضفة الغربية وتسيجها؛ بل وصل إلى عمق الضفة الغربية، وذلك ببناؤه حول مستوطنات الخليل وبيت لحم والقدس الشرقية ورام الله وسلفيت ونابلس وقلقيلية وغيرها من المستوطنات.

نظام الإغلاق

والحواجز العسكرية الإسرائيلية
في الضفة الغربية المحتلة
(تشرين ثاني ٢٠١٢)

- حدود عام ١٩٦٧ "الخط الأخضر"
- مناطق تحت سيطرة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية (~٤٥,٥% من مساحة الضفة الغربية)
- مناطق متبقية للفلسطينيين (~٥٤,٥% من مساحة الضفة الغربية)
- المستوطنات الإسرائيلية المبنية (~١,٢% من مساحة الضفة الغربية) (~٥٢٠,٠٠٠ مستوطن)
- مسار الجدار المكمّل أو قيد البناء
- مسار الجدار الذي أقرته الحكومة الإسرائيلية في نيسان ٢٠٠٦
- شوارع للفلسطينيين
- شوارع للمستوطنات الإسرائيلية
- حواجز عسكرية إسرائيلية
- أنفاق تحت السيطرة الإسرائيلية للإستخدام من قبل الفلسطينيين



الخارطة رقم (1)، توضح مسار جدار الفصل ونظام الإغلاق والحواجز العسكرية في الضفة الغربية منذ نوفمبر 2012. المصدر:

دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية.

أولاً: إحصائيات ودراسات تؤكد تداعيات بناء جدار الفصل على العملية السلمية:

في دراسة لمركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية (أكتوبر 2014)، كشفت حجم الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بسبب مسار جدار الفصل والطرق الالتفافية والشوارع الخاصة بالمستوطنات، (أنظر أيضاً الخارطة رقم (1))، وقد قدمت الدراسة مجموعة من الأرقام تظهر حجم الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بسبب الطرق الخاصة بالمستوطنات، والأراضي التي فقدت أو عزلت بسبب بناء الجدار الفاصل، وذلك كما يلي:

• **جدار الفصل وحجم الأراضي التي يتم الاستيلاء عليها:**

- يبلغ طول جدار الفصل حوالي (780) كم، نفذ منه حتى (أكتوبر 2014) (467) كم، وقيد الإنشاء (63) كم، ومخطط (244) كم.
- عزل هذا الجدار خلفه حوالي (724,000) دونم من الأراضي الفلسطينية ومعظمها مزروعة بالأشجار.
- بالإضافة إلى عازل أمني لحماية الجدار من الجانب الفلسطيني بعمق (200)م تبلغ مساحته حوالي (156,000) دونم.
- عزل هذا الجدار حوالي (96) تجمّع سكاني فلسطيني منها (43) تجمّع عزلاً كاملاً. وبحساب تلك المساحات بالكيلومتر المربع يتبين أنّ مساحة الأراضي التي عزلت بسبب الجدار تقدّر بحوالي (880) كم مربع وتقدّر (15%) من مساحة الضفة الغربية. وفي بيان لمركز الإحصاء الفلسطيني بمناسبة الذكرى (65) للنكبة أشار "إلى أنّ مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر بلغت حوالي (680 كم) مربعاً في العام (2012)، أيّ ما نسبته حوالي (12%) من مساحة الضفة الغربية، وهذا يُعتبر رقماً تقريبياً للدراسة السابقة الخاصة بمركز أبحاث الأراضي، حيث تمت الدراسة في عام (2014) وبالتالي من الطبيعي أن تزداد المساحة التي يتم الاستيلاء عليها كون أنّ بناء الجدار يكتمل عام بعد عام، وكذلك هناك أراضي داخلية تم عزلها بجدران تحيط بالمستوطنات.

• **جدار الفصل وعزل الفلسطينيين:**

قدمت دائرة شئون المفاوضات دراسة بعنوان: "المخططات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية لعام (2014)"، وقد أشارت إلى أنّ نسبة السكان المعزولين عن الأراضي الزراعية تقدر بحوالي (12.4%)، ونسبة السكان الفلسطينيين غربي الجدار والمعزولين عن باقي الأراضي الفلسطينية تقدر بحوالي (10.6%). هذه المساحات الكبيرة من الأراضي المعزولة، والتي يتم الاستيلاء عليها أو تعقيد الوصول إليها، ومن أهم تلك المناطق، والتي تُعتبر السلة الغذائية للضفة الغربية، منطقة الأغوار، والتي تمثل (28.5%) من مساحة الضفة الغربية، ويسيطر على هذه المنطقة عدد من المستوطنين لا يتجاوز عددهم (13) ألف مستوطن، هذا العدد من المستوطنين يسيطر على هذا الحجم من مقدرات أراضي الضفة الغربية، هو أكبر دليل على حجم العنصرية ومدى ممارسة النهب والقهر باستخدام القوة. وكذلك تلك الأعداد الهائلة من سكان

الضفة الغربية المعزولين عن أماكن سكنهم ومراكز مدنها وقراهم؛ بل وعن أجزاء من بيوتهم وأراضيهم، حيث يُسمح لهم بالدخول عبر بوابات خاصة بالجدار، قائم عليها جيش الاحتلال الإسرائيلي. "وإذا علمنا أنّ عدد تلك البوابات التي كان من المفترض أن يوجد عبر الجدار أن يبلغ (66) بوابة منذ عام (2008)، والتي يعمل منها (39) فقط، ومن (39) بوابة يوجد (20) بوابة تفتح لأغراض مختلفة، منها كمعابر يومية لمرور السكان، ومنها بوابات زراعية تفتح مرتين أو ثلاث يومياً وهذا يلزمه تصاريح خاصة للمزارعين، ويتبقى (19) بوابة خاصة بالأعمال الزراعية، حيث تفتح فقط في المواسم الزراعية (موقع وكالة وفا للأنباء: 2015/6/14). إذاً هناك حالة من انتهاك حقوقي مستمر للأرض والإنسان، لا يمكن معه الحديث عن مقومات دولة أو حتى أبسط مقومات الإنسانية. وفي تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة رقم (A/HRC/25/67) أشار التقرير إلى مدى المعاناة التي يلاقيها المزارع الفلسطيني فقط في حالة الوصول إلى أرضه لمباشرة أعمال الزراعة، حيث ينبغي الحصول على إذن مسبق من السلطات الإسرائيلية للوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة وراء البوابات الخاضعة للطرف الإسرائيلي، أو للذهاب إلى العمل والعودة منه، أو الحصول على التعليم والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات، أو زيارة الأقارب والأصدقاء، أو ترتيب زيارات الفلسطينيين غير المقيمين للجماعات المقيمة. حيث أنه يكلف إجراء التصاريح هذا العديد من الفلسطينيين مشقة يومية (A/HRC/25/67: 7)

• جدار الفصل وحجم الأضرار على الفلسطينيين:

وفي عام (2007)، أنشئ سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (سجل الأضرار) بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة، ليكون بمثابة سجل "للأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المعنيين من جراء تشييد إسرائيل للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها". وحسب الموقع الإلكتروني للسجل بلغ عدد المطالبات التي جمعها السجل في أكتوبر (2014) ما يزيد على (43,850) مطالبة وما يزيد على (650,000) مستند في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأخيراً استعرضت هيئة السجل (15,798) مطالبة واعتبرتها قابلة لأن تُدرج في السجل (تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/HRC/28/43، 2014: 5-6)

ثانياً: تداعيات تناقض موقف الاتحاد الأوروبي تجاه بناء جدار الفصل على العملية السلمية

مما سبق يمكن لنا تحديد تداعيات تناقض موقف الاتحاد الأوروبي تجاه بناء جدار الفصل على العملية السلمية في النقاط التالية:

1. التأثير على مشروع المفاوضات:

تحول المفاوضات لعملية مترددة وفاشلة لا يمكنها الوصول لحلول واقعية، وذلك من خلال دفع إسرائيل اتجاه اعتماد بناء الجدار كوسيلة لإنهاء الصراع وكحلّ تُستخدم فيها القوة لفرض وقائع جديدة، وإلغاء أو

إفشال أسلوب التفاوض كوسيلة سياسية لإيجاد تسوية سلمية عادلة، وكذلك تعقيد إمكانية الوصول لحلول حول حدود الدولة الفلسطينية من خلال التفاوض.

2. التساهل في قبول مخالفات تتعلق بالقانون الدولي:

هذا التساهل في موقف الاتحاد الأوروبي ناتج عن موقفها الذي أبدته بالامتناع عن التصويت لصالح رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد بناء الجدار، وكذلك الاكتفاء بالتصريحات التي تعبر عن الرضا ببناء الجدار، كونه يقع ضمن الحلول السياسية للقضية الفلسطينية، وذلك وفق ما عبر عنه عدد من مسؤولي الاتحاد الأوروبي. وهذه الرؤيا تختلف تماماً عن الوقائع التي تؤكد على أنّ الجدار هو الركن الثاني بعد الاستيطان في مساهمته بتدمير العملية السلمية، وهذا السلوك من قبل الاتحاد الأوروبي ساهم في قبول مخالفات تتعلق بالقانون الدولي والقرارات الدولية، والتي تتمثل بالتعدي على حدود خط الهدنة، والتي تم تحديدها وفق قرارات الشرعية الدولية رقم (242 و338) أي ما قبل حرب (1967)، وذلك ببناء الجدار داخل عمق أراضي الضفة الغربية، وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية في كون الجدار مخالف للقانون الدولي، واعتباره تكريس لمزيد من المخالفات من قبل إسرائيل للقانون الدولي.

3. التمييز العنصري:

تساهل الاتحاد الأوروبي تجاه بناء الجدار وإظهار مواقف متناقضة؛ ممّا ساهم في استمرار إسرائيل في عزل جزء من الفلسطينيين عن باقي السكان وتمزيقهم وعزلهم عن أراضيهم، وممارسة صعوبات تتعلق بحياتهم اليومية، والسماح لهم بالدخول لأراضيهم عبر بوابات مغلقة، وفي المقابل السماح للمستوطنين بالتوسع، ومصادرة الأراضي المعزولة بسبب الجدار لصالح المستوطنات، يمثل ذلك محاباة لقوة احتلال تمارس أبشع مظاهر صور التمييز العنصري.

4. خطة خارطة الطريق ومساهمتها في بناء الجدار:

استبقت إسرائيل خطة خارطة الطريق ببناء جدار الفصل؛ لتخلق وقائع على الأرض تعمد لتعقيد ما هدفت إليه الخطة، والتي دعت لوجود دولة فلسطينية مع حلول عام (2005). ومع ذلك جاءت خطة خارطة الطريق، والتي شارك الاتحاد الأوروبي في صياغتها، بدون ذكر أيّ نقاط محددة بخصوص إزالة الجدار؛ ممّا كان له أثر كبير في استمرار إسرائيل في بناء الجدار.

5. إلغاء حدود الدولة الفلسطينية:

بعد بناء الجدار لم يعد هناك حدود يمكن ترسيمها تخص الدولة الفلسطينية، كون الجدار حول الضفة الغربية إلى جزر معزولة عن حدودها الخارجية؛ ممّا ساهم في زيادة صعوبة معرفة حدود الدولة الفلسطينية المحتملة، وجعل من الضفة الغربية سجنًا كبيراً يحيط بالفلسطينيين. وحصر الدولة الفلسطينية (فيما لو تحققت) داخل أضيّق حيز من الأراضي وليس ضمن حدود عام (1967).

6. التوسع الاستيطاني:

الجدار يعزل مناطق واسعة من أراضي الضفة الغربية، ويقضم جزءاً كبيراً منها لصالح الاستيطان.

7. تدمير الاقتصاد الفلسطيني:

عزل أراضي زراعية واقتلاع الأشجار المثمرة وعزل المواطنين الفلسطينيين وتعقيد وصولهم لأراضيهم وأعمالهم؛ مما يؤثر بشكل مباشر في اقتصاد المواطن الفلسطيني. وحجم الأراضي التي تم عزلها تؤدي لفقدان المزيد من الثروات الطبيعية وأهمها مصادر المياه؛ مما له كبير الأثر في إضعاف التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

8. فقدان التواصل الجغرافي وإفشال قيام الدولة الفلسطينية:

لقد اعتُبر وجود قطاع غزة منفصلاً عن الضفة الغربية أمر في غاية الصعوبة بسبب الانفصال الجغرافي بينهما؛ مما يضعف نجاح مشروع الدولة الفلسطينية، ولحلّ هذه الأزمة تم الاتفاق على وجود الخط الآمن والواقع تحت السيطرة الإسرائيلية، والذي يسمح بمرور السكان الفلسطينيين بين شطري الوطن، ولكن يبدو أنّ هذا الخط الآمن نحتاج مثله العديد من الخطوط عند كل بوابة من بوابات جدار الفصل، والتي تصل إلى عشرات البوابات لتفصل الوطن إلى عشرات الأشرطة داخل الضفة الغربية.

9. فرض التغيير الديمغرافي لصالح إسرائيل:

الجدار يعزل العديد من المناطق السكانية الفلسطينية؛ مما سيؤدي لفقدان السكان لأماكن رزقهم وعملهم، وتعقيد شؤون حياتهم؛ مما يضطرهم للرحيل من هذه المناطق وتفريغها من سكانها؛ مما يؤدي لتعديل موازين التحول الديمغرافي لصالح الاستيطان والاحتلال الإسرائيلي.

10. جدار الفصل وإفشال حلّ القدس عاصمة لدولتين:

الاتحاد الأوروبي يؤكد في تصريحاته وقراراته حول ضرورة جعل القدس عاصمة للدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، ولكنه على أرض الواقع لا يساهم في تحقيق ذلك، فقد ترك جدار الفصل يرسم معالم القدس من جديد بحيث يفصلها عن تواصلها الجغرافي الفلسطيني، ويضمها لصالح إسرائيل ومستوطناتها داخل القدس، سواء أكانت تلك المستوطنات الواقعة شرق القدس أو غربها.

المطلب الرابع

تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسات الاستيطان الإسرائيلية

على الاقتصاد الفلسطيني

منذ اتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، والتي جاء على إثرها قيام السلطة الفلسطينية، كان الاتحاد الأوروبي الممول الأكبر من بين جميع الأطراف الدولية لدعم موازنة السلطة الفلسطينية، حيث شكلت عملية السلام فرصة للاتحاد الأوروبي، يحاول من خلالها تقديم نفسه كقوة ناعمة تقف في حالة توازن للقوة الصلبة التي تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استخدمت الدبلوماسية الناعمة من الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم المساعدات المالية، كدور مكمل للدور السياسي الذي تمثله القوة الصلبة، وهذه الصورة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي نتجت عن كون الاتحاد الأوروبي تسيطر عليه العوامل الاقتصادية منذ نشأته، فهو يستخدم الاقتصاد في تنفيذ سياسته، ليس مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فحسب؛ ولكن أيضاً في العديد من القضايا الإقليمية والدولية، ومثالاً على ذلك في توسع الاتحاد شرقاً والصراع في منطقة يوغسلافيا، وأخيراً قضية اليونان الاقتصادية، وكيف يحاول الاتحاد الأوروبي حلّ تلك القضايا من خلال المتغيرات الاقتصادية.

ولكن وعلى الرغم مما بذله الاتحاد الأوروبي من دعم مالي قُدّم للسلطة الفلسطينية منذ نشأتها وإلى يومنا هذا، والسؤال هنا: لماذا فشلت تلك الجهود في دفع عملية السلام نحو الأمام، وأن تصبح واقعاً يمكن أن يتحقق؟

أولاً: التمويل من الاتحاد الأوروبي والاعتماد الفلسطيني على المساعدات:

نظراً إلى السياسة الاستيطانية الإسرائيلية وما ينجم عنها من قيود على الاقتصاد الفلسطيني، تضطر السلطة إلى الاعتماد في ثلث نفقاتها تقريباً على الأموال من الاتحاد الأوروبي ومانحين آخرين، فالإتحاد الأوروبي هو المانح الأكبر للفلسطينيين إذ أرسل إليهم نحو خمسة مليارات يورو خلال الفترة (1994_2011) وخصص لهم (525) مليون يورو في سنة (2011) وحدها ولا يتضمن ذلك مساعدات أخرى تقدمها الدول الأعضاء بصورة فردية. صحيح أنّ الفلسطينيين من أكبر متلقي المساعدات الخارجية في العالم بحسب حصة الفرد منها، إلا أنّ التمويل الخارجي لا يستطيع التعويض عن التأثير المسبب للشلل الناتج من القيود الإسرائيلية على الوصول إلى الأسواق والموارد، فالسلطة الفلسطينية واجهت في عام (2012)، أزمة مالية حادة حيث لم تكفِ المساعدات الخارجية التي بلغت عام (2012)، نحو (1,14) مليار دولار، لتغطية عجز الميزانية الفلسطينية المتوقع أن يصل إلى (1,5) مليار دولار (APRODEV and other Organizations, 2012: 19).

كيف يساهم الاتحاد الأوروبي في فشل العملية السلمية؟

- لقد أدى توسيع المستوطنات إلى إضعاف فعالية المساعدات التي يرسلها الاتحاد الأوروبي، وتعطيل الهدف المعلن لهذا التمويل، وهو أنّ الدولة الفلسطينية جزء من حلّ الدولتين. لذا، فإنّ الاتحاد الأوروبي يقوض استثماراته في جهود بناء هذه الدولة من خلال التبادل التجاري مع المستوطنات والمساهمة في بقائها.

- وفي حين أدت مساعدات الاتحاد الأوروبي دوراً أساسياً في تلبية الحاجات الملحة للفلسطينيين الذين يعيشون في الفقر، إلّا أنها أعفت الحكومة الإسرائيلية من المسؤولية التي تفرض على قوة الاحتلال، والتي تتمثل في ضمان رفاه الشعب المحتل.

وكي تمتلك مساعدات الاتحاد الأوروبي تأثيراً دائماً من دون الاكتفاء فقط بالإبقاء على الوضع القائم، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يوظف الإدارة السياسية، لا المال فحسب، لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر الذي يعاني جراه الفلسطينيون وليس باعتمادهم على المساعدات المباشرة فقط، وذلك من خلال بناء اقتصادي فلسطيني ذا طابع تنموي وحيوي ومرتبط بالاقتصادي الخارجي (نفس المرجع السابق: 19).

ثانياً: سياسة مصادرة الأراضي، وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الفلسطيني:

ينبغي فهم مقدار الخسائر التي ينكبها الاقتصاد الفلسطيني بسبب مصادرة الأراضي، إنّ فقدان الأرض وخسارتها هو بحد ذاته خسارة اقتصادية مؤكدة، وفي الغالب، أنّ اقتصاد الدول يتناسب طردياً مع مساحتها، فكما تم احتلال جزء من الأرض في مقابله يخسر أصحاب الأرض جزء من مواردهم الطبيعية، وكلما خسروا السيادة على ما بحوزتهم من أرض خسروا الحرية الاقتصادية، وبالتالي خسروا النمو الاقتصادي، ويتضح من معدلات التوسع الاستيطاني وما يترتب عليه من هدم للبيوت واستيلاء على الأرض، مستوى الخسائر الاقتصادية التي يتحملها الاقتصاد الفلسطيني جراء هذه الأعمال.

وتلخيصاً لأعمال مباشرة تتعلق بسياسة مصادرة الأراضي، أثرت سلباً في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك وفقاً للنقاط التالية:

1. التوسع في بناء الوحدات السكنية الاستيطانية: ذلك التوسع الذي يؤدي لارتفاع أسعار مواد البناء وجميع ملحقاته، وبالتالي يؤدي لارتفاع الأسعار على المواطن الفلسطيني، ممّا يشكل أعباء جمّة على الاقتصاد الفلسطيني.

2. منع التوسع العمراني الفلسطيني، والحد من أعمال الإنشاء.

3. مصادرة الموارد الطبيعية لصالح الاستيطان والمستوطنين: مثل: (المياه، المعادن، الغاز والنفط، السياحة والمحميات الطبيعية..)، في الوقت الذي يحظر القانون الدولي على دولة الاحتلال استغلال الموارد الطبيعية للأراضي المحتلة، إلّا أنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلية تتعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية على أنها حقل مفتوح للاستغلال الاقتصادي، حيث تدير

سلطات الاحتلال الإسرائيلية حسب بتسليم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) مواقع سياحية في غور الأردن كمغارات سليمان ومحمية عين الفشخة ومحمية وادي القلط في غور الأردن، وتستغل الشواطئ الفلسطينية للبحر الميت وتحرم الفلسطينيين من تطوير السياحة في هذه المنطقة، بالإضافة إلى تخصيص أراضي فلسطينية في غور الأردن كمكبات للنفايات، يتم فيها التخلص من مياه الصرف الصحي للمستعمرات الإسرائيلية ومكبات للنفايات الصلبة الناتجة عن المناطق الصناعية في المستعمرات الإسرائيلية، كما تقوم بعمليات الحفر للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي.

4. **التوزيع غير العادل لمصادر المياه:** "حيث حُرم الفلسطينيون من حقهم في استخدام مياه نهر الأردن منذ الاحتلال، أما بالنسبة للمياه الجوفية في الضفة الغربية، فإنها تتراوح ما بين (600 - 800) مليون متر مكعب، يستخدم الفلسطينيون منها (15-20%) فقط، الباقي تستخدمه إسرائيل والمستعمرات اليهودية" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي، 2010: 25)

5. **تجريف الأشجار والمناطق الزراعية:** (خاصة أشجار الزيتون) وحسب تقرير مراقب الشؤون الإنسانية التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة (2013)، "أكد على أنّ هناك تفاقم للصعوبات الناجمة عن القيود المفروضة على الوصول بسبب مضايقات وعنف المستوطنين الإسرائيليين، ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم على حد سواء. ففي الفترة من عام (2009) إلى نهاية أغسطس عام (2013)، تم تدمير أو تخريب (38,532) شجرة في حوادث لسلطات الاحتلال والمستوطنين". وبالإمكان حساب الخسائر التي قد تصل إلى مليون دولار بسبب تدمير هذا العدد من الأشجار، وهذه الخسائر لسنة واحدة ولكن إذا ما نريد حساب الخسائر نتيجة لفقدان هذه الأشجار، والتي تبدأ تثمر بشكل طبيعي ومستقر بعد حوالي 15 سنة، حيث لا يمكن الاستفادة بالشكل المطلوب إلا بعد هذه المدة، وبالتالي الخسائر قد تصل إلى ما يقارب (15) مليون دولار. هذا فقط للفترة المذكورة، مع العلم أنّ علميات التجريف للأشجار مستمرة على مدار العام، ولا تقتصر على أشجار الزيتون فحسب.

6. **السيطرة على منطقة الأغوار:** والتي تمتاز بكونها أكبر المناطق الزراعية، والتي تمثل (28.5%) من مساحة الضفة الغربية.

7. **صعوبة المنافسة التجارية:** والتي هي لصالح منتجات المستوطنات، حيث لا يمكن للمنتج الفلسطيني أن ينافسها، وذلك بسبب مستوى الدعم الذي تتلقاه الصناعات داخل المستوطنات في المقابل يكاد ينعهد الدعم الخاص بالصناعات الفلسطينية.

8. المعاملة العنصرية: والتي تميز بين المستوطنين والفلسطينيين على نفس الأرض ونفس السلطة الحاكمة، حيث تفرض الضرائب والقيود على التصدير والاستيراد، في المقابل تمنح المستوطنات كافة التسهيلات والتخفيضات من السلطات الإسرائيلية.
9. هدم المنازل: وما يشمله من خسائر فادحة للمواطن الفلسطيني.
10. السيطرة على المعابر والحدود.
11. توسيع المناطق التي يدعي الاحتلال أنها لدواعي أمنية.
12. تجريف الأراضي لصالح مد الطرق للوصول للمستوطنات.
13. القيود على التنقلات.
14. فرض الضرائب.

ثالثاً: إجمالي خسائر الاقتصاد الفلسطيني بسبب سياسة مصادرة الأراضي:

إنّ مجرد وجود المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية واستيلائها على ما يقارب (46%) من أراضيها، واستغلال كل موارد الأرض سواء أكان على سطحها أو في باطنها أو في أعماق بحرّها، يخلق اقتصاداً مقيداً أسيراً لا يمكنه استغلال أرضه ولا بحرّه، ويمنعه من حقه في تمرير خطط التنمية أو تنفيذها. وفي دراسة خاصة قامت بتقدير حجم الخسائر الاقتصادية اللاحقة بالاقتصاد الفلسطيني والنتيجة عن وجود المستوطنات، "حيث وزعت الخسائر بين تكاليف مباشرة وتكاليف غير المباشرة، وبلغت قيمتها في القطاع الزراعي (153) مليون دولار سنوياً كخسارة للمحاصيل الزراعية. أمّا قطاع الصناعة فقدرت الدراسة خسائرها ما يقارب (212.7) مليون دولار سنوياً، وتصل خسائر قطاع السياحة إلى (63) مليون دولار، وقطاع الإنشاءات إلى (60) مليون دولار، ليبلغ مجموع هذه الخسائر (488.7) مليون دولار. كما أظهرت الدراسة أنّ حجم الخسائر غير المباشرة في سوق العمل بالذات بلغت (385.3) مليون دولار، وتتمثل الخسائر غير المباشرة، في البنى التحتية المنخفضة في جودتها، وفي الحواجز والإغلاقات التي تؤثر على المواطن الفلسطيني في كافة جوانب حياته" (أطرش، 2014: 7، 40). وبالتالي يبلغ الحجم الإجمالي لخسائر الاقتصاد الفلسطيني وفق الدراسة السابقة (874) مليون دولار. "وإذا علم أنّ موازنة السلطة الفلسطينية للعام (2014) قد توقعت عجزاً يبلغ مقداره حوالي (4.6) مليار شيكل، ما يقارب (1.3) مليار دولار" (سلطة النقد الفلسطينية، استدامة المالية العامة 2014: 2)، وبالتالي سينخفض عجز الموازنة في حالة انتهاء وجود المستوطنات إلى (67%) من قيمة العجز. وإذا علم أنّ الأرقام المتوقعة من إجمالي خسائر الاقتصاد الفلسطيني بسبب الاستيطان هي أرقام متواضعة "وتعتبر هذه التقديرات منخفضة مقارنة مع ما يجري في الواقع، لأنها لم تأخذ بالحسبان عدة قطاعات خدمية وإنتاجية وتجارية، وذلك للتعقيدات في الحسابات التقديرية بسبب عدم توفر المعطيات، إلى جانب ذلك يجب تحميل جزء من تكاليف الاحتلال بسبب كونها مشتركة ما بين المستوطنات وكافة الممارسات الاحتلالية" (أطرش، 2014: 8).

رابعاً: علاقة زيادة معدلات البناء الاستيطاني وخطط الاستيطان بانخفاض النمو في الناتج المحلي: (التقرير السنوي لسلطة النقد، 2010: 15)، (التقرير السنوي لسلطة النقد، 2012: 17)، (التقرير السنوي لسلطة النقد، 2014: 4).

السنة	نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية
2009	9.5%
2010	7.6%
2011	10.4%
2012	5.6%
2013	0.7%

الجدول رقم (10)، معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، المصدر: (التقرير السنوي لسلطة النقد، 2010: 15)، (التقرير السنوي لسلطة النقد، 2012: 17)، (التقرير السنوي لسلطة النقد، 2014: 4)

من الممكن ملاحظة أنّ عام (2012) حسب الجدول رقم (7)، قد صادف ارتفاعاً كبير وتضاعف مرة ونصف لمعدل طرح المناقصات للوحدات السكنية الاستيطانية، وكما ترى هنا في الجدول رقم (10)، الذي يوضّح معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية في الفترة (2009-2013)، أنّ العام (2012) و(2013) قد شهدا انخفاضاً حاداً في نسبة النمو لناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية، حيث بلغ في عام (2011) (10.4%)، بينما انخفض بشكل حاد مقارنة مع السنوات السابقة إلى 5.6%، ثم تلاه انخفاض آخر في عام (2013) ليصل إلى (0.7%)، هذا التصادف في الأرقام له مبرراته على أرض الواقع، فإنّ زيادة بناء الوحدات السكنية وإعلانات المناقصات للبناء، تؤدي لارتفاع أسعار مواد البناء وجميع الملحقات الإنشائية الأخرى المتعلقة، هذا ما شكّل عبئاً على الاقتصاد الفلسطيني المرتبط بتبعيه تامة مع الاقتصاد الإسرائيلي. وقد أكد التقرير السنوي (2014) لسلطة النقد الفلسطينية، أنّ تباطؤ النمو في الضفة الغربية يعود إلى مجموعة من العوامل، وقد ذكر التقرير أنّ أبرز هذه العوامل هو الإجراءات والقيود والمعوقات الإسرائيلية واستمرار الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية (التقرير السنوي لسلطة النقد، 2014: 4).

ومن هنا يتّضح أنّ انتهاء الوجود الاستيطاني في الضفة الغربية بما فيها المنطقة "C"، مع فتح المعابر في قطاع غزة والضفة الغربية، وحرية التنقل وحرية الاقتصاد الداخلي والخارجي، وفي ظل مدخلات الاقتصاد الحالية، بكل تأكيد لن يتبقى عجز في الموازنة بناءً على التقديرات السابقة؛ بل ومن الممكن أن يتوفر فائض في الموازنة.

ومما سبق يتبين مدى التداعيات التي يؤديها دعم الاستيطان في زيادة حجم مصادرة الأراضي المتنامي مع تزايد الدعم المقدم له، وبالتالي الآثار السلبية والمتمثلة في تقويض فرص نجاح العملية السلمية، تلك التداعيات التي تدمر جميع الجوانب الأساسية لقيام دولة فلسطينية؛ بل وتمس بشكل مستمر بقاء الإنسان الفلسطيني على أرضه.

المطلب الخامس

تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة "تجميد الاستيطان مقابل العودة للمفاوضات" على العملية السلمية

أولاً: تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على العملية السلمية

1. دور الاتحاد الأوروبي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من (مدريد إلى أوسلو):

في أواخر الانتفاضة الأولى وفي العام (1991)، التقى للمرة الأولى ممثلون إسرائيليون مع ممثلين فلسطينيين كانوا جزءاً من وفد أردني فلسطيني مشترك. كان ذلك في إطار مؤتمر السلام في (مدريد). وقد اتفقوا في المؤتمر على إجراء محادثات ثنائية الجانب في واشنطن. ووفقاً لما أكدته الطرف الفلسطيني على لسان بلال الحسن، استند مؤتمر (مدريد)، لعدة أسس شكّلت مرجعية للمؤتمر، وكان أبرزها قراراً مجلس الأمن الدولي رقم (242) الصادر في العام (1967)، و(338) الصادر في العام (1973)، "إلا أنّ الطرف الإسرائيلي كان رافضاً لاعتبار هذه القرارات كمرجعية للتفاوض، تاركاً بذلك الباب نحو استبعاد القرارات الدولية، ليسيّطر فيها الطرف الأقوى على مجرى المفاوضات في المستقبل" (درويش، 2013: 88-89) ومما ساهم في إضعاف موقف الاتحاد الأوروبي منذ بداية انطلاق مفاوضات التسوية، هو موقف إسرائيل من المشاركة الدولية في مؤتمر (مدريد)، حيث رفضت أن يكون هناك دور دولي خاص للاتحاد الأوروبي، "فقد شارك في رئاسة مؤتمر مدريد كل من الرئيسي الأمريكي الأسبق (بوش الأب) والرئيس السوفيتي الأسبق (ميخائيل غورباتشوف)، وعلى الرغم من أن مؤتمر مدريد عقد في بلد أوروبي، إلا أنه تم استبعاد الاتحاد الأوروبي من المحادثات السياسية وسمح له الحضور لاجتماعات لجنة التعاون الاقتصادي، وقبلت إسرائيل بمشاركة الاتحاد الأوروبي ممثل برئيس الدورة القائمة وهي هولندا التي كانت تتعاطف مع إسرائيل على أن يُمثل الاتحاد بصفة مراقب" (Dror, 2014: 4,5)، (زعر، 2011: 75). وقد يُفسّر الرفض الإسرائيلي لدور فاعل للاتحاد الأوروبي في محادثات مدريد، ما كان من تطور لمواقف الاتحاد السابقة خاصة بعد إعلان البندقية والذي أكد على الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وكذلك

خشية إسرائيل من تكون ضغط دولي يُلزمها بقرارات إضافية هي بغنى عن وجودها، وحتى لا يشكل الوجود الدولي عامل قوة للمفاوض الفلسطيني فيما بعد.

في (13) أيلول (1993)، وقّع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات مع الجانب الإسرائيلي على اتفاقية (أوسلو). وقد شمل إعلان المبادئ في اتفاقية (أوسلو) من بين أمور أخرى، إقامة حكم ذاتي فلسطيني فوري في غزة وأريحا نقل صلاحيات مسبقة للفلسطينيين في الضفة الغربية، واتفق بشأن الحكم الذاتي وإجراء انتخابات حرة للمجلس الفلسطيني. وقد اتفق الطرفان أيضاً على فترة انتقالية قوامها خمس سنوات من الحكم الذاتي الفلسطيني، إرجاء المناقشات في مسائل الترتيبات الدائمة، مثل: القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية والحدود وغيرها إلى أن يتم الشروع بمفاوضات حول هذه المواضيع في وقت لا يتعدى السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

وبعد العديد من المحادثات وخاصة السرية منها بين ممثلين عن منظمة التحرير وإسرائيل، تم التوقيع الرسمي على اتفاق (أوسلو) في واشنطن برعاية أمريكية متفردة، "مع تراجع أوروبي إلى المقعد الخلفي في هذه المحادثات، ولم تسهم إلا في المباحثات المتعددة الأطراف من خلال لجان خاصة متعلقة بقضايا اللاجئين والمياه ونزع أسلحة الدمار الشامل" (مبيضان، 2004: 22)، واقتصر دور الاتحاد الأوروبي في تلك الفترة على التعهد بتقديم الدعم الاقتصادي للفلسطينيين، لا سيما بعد تقديم منظمة التحرير التعهدات التي طالب بها الاتحاد قبل تلك الاتفاقيات من الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف واعتبار المفاوضات منهجاً ووسيلة للحصول على المطالب الفلسطينية. هذا ممّا أدى "إلى زيادة التعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية داخل مؤسسات صناعة القرار في الاتحاد الأوروبي، وبخاصة في البرلمان الأوروبي وامتد هذا التعاطف ليشمل نواب الكتلة الليبرالية الديمقراطية الإصلاحية، واليمين البريطاني اللذين كانا يعدان من أشدّ المؤيدين لإسرائيل" (كمال ونهرا، 2001: 175)، ومنذ توقيع اتفاقيات (أوسلو) ساهم الاتحاد الأوروبي ما مجمله، (45%) من المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني.

ويتضح موقف الاتحاد الأوروبي الداعم لاستمرار المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وكذلك أن يكون للاتحاد دور في نجاحها، القيام بتعيين ممثل للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط بهدف لعب دور مؤثر في المنطقة. وقد كان الاتحاد الأوروبي يُظهر حرصه على إنقاذ عملية السلام من خلال تأكيده على استمرار التفاوض، وألا يقوم أي طرف بعمل يؤدي لقطع المفاوضات أو إفشالها، "حيث في أعقاب وصول بنيامين نتنياهو للحكم في إسرائيل سنة (1996)، نشطت الدبلوماسية الأوروبية لإنقاذ عملية السلام بعدما شعرت أنّ المفاوضات السلمية في خطر، وعبر عن ذلك وزير الخارجية البريطاني (مالكوم ريفكند) الذي صرّح قائلاً: "إنه يجب عدم السماح لعملية السلام في الشرق الأوسط بالفشل، إنّ وصول حكومة إسرائيلية جديدة يطرح تحدياً جاداً. إنّ لغة الحكومة الجديدة قوية: لا اتفاق حول الجولان أو القدس، لا نقاش حول الدولة الفلسطينية، أو توسيع المستوطنات، وأكد أنّ استمرار الموقف الإسرائيلي على ذلك النحو، يجعل من الصعب جداً العودة إلى المفاوضات" (الحاج، 2005: 310).

وهذا السلوك التفاوضي الضعيف من جهة الطرف الفلسطيني، يُعتبر سلوك تم وراثته من بداية محادثات مؤتمر (مدريد) الذي كان نتيجة لإهمال متعمد من جهة الجانب الأمريكي /الإسرائيلي للمجتمع الدولي وخاصة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لمنع أي تأثير على مجرى المحادثات، وترك الطرف الفلسطيني بدون أي نفوذ.

2. دور الوسيط النرويجي:

"إن تمثيل النرويج في محادثات أوسلو لم يكن تمثيلاً عن الاتحاد الأوروبي؛ وإنما كان تمثيلها كدولة وليس كأحد أعضاء الاتحاد" (Dror, 2014: 5). ومنذ المحادثات السرية التي جرت بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي والتي سبقت التوقيع على اتفاقية (أوسلو)، بدى الموقف الفلسطيني ضعيفاً وذلك بسبب ممارسة الضغط عليه من طرف الوسيط النرويجي، وقد أكدت دراسة أجرتها الباحثة النرويجية هيلدا هنركسين، "أنّ النرويج لعبت دور السمسار في عملية السلام بالشرق الأوسط لصالح إسرائيل، موضحة أنّ بلادها لم تكن حيادية ولم تراع الجانب الضعيف المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، وذكرت أنّ الجانب الإسرائيلي الذي كان يرأسه (أوري سافير) استخدم وزير الخارجية النرويجي الراحل (يوهان هوست) إلى جانب (تيري رود لارسن) وزوجته (منى يول) للضغط على المفاوضين الفلسطينيين الذين كان يقودهم رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع آنذاك، وذلك لكسب ما يمكن من نقاط ضعف، واستثمار خسارة الفلسطينيين للدعم الدولي بسبب دعم منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات للرئيس العراقي السابق صدام حسين" (موقع الجزيرة نت: 2015/7/12).

3. دور الاتحاد الأوروبي في محادثات (واي ريفر) عام (1998) وتداعياته:

ومع قراءة دور الاتحاد الأوروبي من محادثات (واي ريفر)، والتي تناولتها الدراسة في الفصل الثاني، وفي سياق الموقف من تلك المحادثات، يمكننا تحديد تداعيات ذلك الموقف، وذلك من خلال ما يتضح من غياب الدور الأوروبي، والتفرد الأمريكي والإسرائيلي بشروط التفاوض التي ركزت على الجانب الأمني لإسرائيل والتزام الجانب الفلسطيني في التعاون الأمني التام مع السلطات الإسرائيلية، وإنشاء اللجان الأمنية المشتركة مع المراقبة والمتابعة الأمريكية، وتأكيد منظمة التحرير عن التخلي عن أي بنود في الميثاق الوطني الفلسطيني فيما يتعلق بإزالة إسرائيل عن الوجود، والتأكيد على الطرف الفلسطيني بمكافحة المعارضة الفلسطينية واعتبار أعمالها المقاومة إرهاباً يجب التصدي له، وجمع كافة الأسلحة النارية. أما بخصوص الطرف الإسرائيلي فلا يُوجد التزامات مشروطة تجاهه سوى الانتظار لنجاح الطرف الفلسطيني في أداء ما عليه من التزامات، فإن نجح الطرف الفلسطيني، عندها سيتم التنفيذ من قبل الطرف الإسرائيلي، وبالتالي ركزت جميع المفاوضات في تلك الفترة على الجانب والتعاون الأمني؛ مما سمح بوجود ثغرة كبيرة لدى الجانب الفلسطيني، وهي نقلت إسرائيل من التزاماتها، وتحول المشروع الفلسطيني إلى مشروع إسرائيلي. ومع استمرار تركيز الطرفين على الجانب الأمني، "الأمر الذي حدا بنتانيا هو لإظهار المزيد من اللامبالاة

والازدراء والتعالي تجاه السلطة الفلسطينية، وقد تَبَدَّى ذلك من خلال زيادة النشاط في مجال توسيع المستوطنات والاستيلاء على الأراضي وتهويد القدس. ورفض تطبيق الاتفاقيات أو التعاون مع السلطة ما لم تقدم أقصى درجات التعاون الأمني مع الكيان الإسرائيلي" (درويش، 2013: 128).

واستمر هذا التهميش لدور فاعل في محادثات السلام، ما كان واضحاً من غياب ذكر دور للاتحاد الأوروبي في تلك المفاوضات، ويتّضح الموقف السلبي للاتحاد الأوروبي من محادثات (واي ريفر)، وذلك بترك التفرد الكامل لسير المحادثات للجانب الأمريكي، مع التأكيد الدائم على أمن إسرائيل، والتي تُعتبر تلك المحادثات رداً منسجماً لموقف الاتحاد الأوروبي من تبني الرواية الإسرائيلية في كل ما يخص الجانب الأمني. وما يؤكد هذا الموقف ما جاء في إعلان برلين الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي عام (1999)، وتأكيديه على تفاهات (واي ريفر) وتقديره للمخاوف الأمنية الإسرائيلية.

4. دور الاتحاد الأوروبي في إعلان برلين (1999) وتداعياته:

في إعلان برلين عام (1999)، لم يرد في نصّه أيّ ذكر عن القدس على الرغم من استمرار الاعتداء الإسرائيلي على أراضيها، وهنا يمكن ملاحظة الفرق بين إعلان برلين وإعلان البندقية (1980)، حيث يُعتبر إعلان برلين تراجعاً في المواقف السياسية للاتحاد الأوروبي، بما يخص القدس وأيضاً قضايا أخرى تتعلق بالوضع النهائي، وما يؤكد على هذا التراجع السياسي، ما يرد في الجدول التالي رقم (11) من مقارنة بين المواقف السياسية في إعلان البندقية (1980) وإعلان برلين (1999) (إعلان برلين، 1999 المجلس الأوروبي، موقع البرلمان الأوروبي: 2015/7/15)

إعلان برلين (1999)	إعلان البندقية (1980)
لم يرد أيّ ذكر عن القدس	التأكيد على خصوصية وضع القدس، وعلى عدم قبول الاتحاد الأوروبي لأيّ تصرف من قبل إسرائيل يؤدي إلى تغيير وضع القدس
لم يرد أيّ ذكر عن مشكلة اللاجئين	تأكيد الاتحاد الأوروبي بشكل واضح أنّ المشكلة الفلسطينية ليست مجرد مشكلة لاجئين، وأنه يؤمن بوجود الشعب الفلسطيني الذي يجب تمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير بصورة كاملة
لم يرد ذكر ضرورة إنهاء الاحتلال	ضرورة إنهاء الاحتلال من الأراضي التي احتلتها عام (1967)، وأكد على هذا المطلب بأنّ يحدث كما فعلت إسرائيل عند انسحابها لجزء من سيناء.
التركيز على العنف والإرهاب من الجانب الفلسطيني، وعلى ضرورة التصدي له، وذلك بتأكيديه على ما جاء في مذكرة (واي ريفر) الأمنية.	عدم استخدام العنف والتخلي عن القوة والتهديد باستعمالها، وهنا يقصد الاحتلال الإسرائيلي.

جدول رقم (11) مقارنة بين المواقف السياسية في إعلان البندقية (1980) وإعلان برلين (1999). مصدر البيانات، من خلال البحث.

أما بخصوص ما وصف بأنه تطور إيجابي من طرف الاتحاد الأوروبي، لاستعداده بالاعتراف بدولة فلسطينية، فيمكن تحليل ما جاء في نص الإعلان من أجل الوقوف على تداعيات هذا الموقف سواء أكانت إيجابية أو سلبية. فكما جاء نص تلك الفقرة التي تهتم بالدولة الفلسطينية، حيث جاء فيها، أنّ "الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني المستمر وغير المشروط في تقرير المصير بما في ذلك خيار إقامة دولة، ويتطلع إلى الإنجاز المبكر لهذا الحق، ويناشد الأطراف السعي بحسن نية للتوصل إلى حلّ تفاوضي على أساس الاتفاقات القائمة دون المساس بهذا الحق الذي لا يخضع لأيّ فيتو. الاتحاد الأوروبي مقتنع بأنّ إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة وقابلة للحياة وسلمية على أساس الاتفاقات القائمة ومن خلال المفاوضات ستكون أفضل ضمان لأمن إسرائيل وقبول إسرائيل كشريك على قدم المساواة في المنطقة، يعلن الاتحاد الأوروبي عن استعداده للنظر في الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب وفقاً للمبادئ الأساسية المشار إليها أعلاه".

وبتحليل الفقرة السابقة، يتضح أن الاتحاد الأوروبي في هذا الإعلان لم يأت بجديد بخصوص الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، فهذا الأمر قد جاء في العديد من القرارات الدولية، وما جاء فيها "بما في ذلك خيار إقامة دولة"، فبالتأكيد قرار (242) الذي يدعو للانسحاب من أرض احتلت عام (1967)، ومع الاعتراف بتقرير المصير ينبنى عليه بشكل افتراضي حق إقامة الدولة، وهنا جاءت كلمة دولة نكرة وغير معرفة بال التعريف، وهنا قد تشير هذه الكلمة لدولة منقوصة السيادة أو لا تتمتع بحقوق الدولة الطبيعية. أما في نص " ويناشد الأطراف السعي بحسن نية" يتضح أنها بنصيحة طرف محايد لا يلزم أيّاً من الأطراف بأيّ نوع من الالتزام. دولة على أساس الاتفاقات القائمة ومن خلال المفاوضات، هذا النص يشير إلى تبني الاتحاد الأوروبي لأيّ إملاءات إسرائيلية قد نتجت عن اتفاقات سابقة أو فُرِضت من خلال الأمر الواقع. أما النص "ستكون أفضل ضمان لأمن إسرائيل"، يعيد الاتحاد تأكيده على أنّ أساس عملية السلام فهو ضمان أمن إسرائيل، أما النص " وقبول إسرائيل كشريك على قدم المساواة في المنطقة" فهو أمر ينبغي أن يتم مطالبته من قبل الطرف الإسرائيلي وليس الطرف الفلسطيني، فالطرف الفلسطيني قد اعترف بإسرائيل وألغى كافة بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو للمقاومة الاحتلال، أو إزالة إسرائيل بالمقاومة المسلحة، ولذلك كان ينبغي للاتحاد الأوروبي دعوة إسرائيل للقبول بدولة فلسطينية، وأن يدعو العالم كلّه للقبول بها والسعي نحو تحقيق وجودها. أما النص " استعداده للنظر في الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب وفقاً للمبادئ الأساسية المشار إليها أعلاه"، فهذا الاتحاد الأوروبي يعلن استعداده للنظر وليس استعداده الاعتراف، فهو يعلن استعداده طرح موضوع الاعتراف بالدولة الفلسطينية للنقاش. أما في الوقت المناسب، فهو هنا يؤكد أنه طرف ينتظر المبادرة أو الظروف أن تتبلور من خارجه بدلاً من أن يقوم بصناعتها، فهو بدأ مع وجود اللجنة الرباعية كطرف محايد ولا يمكنه الخروج عمّا تقرره تلك اللجنة.

5. دور الاتحاد الأوروبي في المفاوضات خلال الفترة (2000-2007) وتداعياته:

ومع استمرار فشل المفاوضات، والتي لم تتوّد لظهور نتائج على الأرض، تُحقّق ما تم الاتفاق عليه في (أوسلو)، أو في (واي ريفر)، عقد مؤتمر (كامب ديفيد)، وذلك في شهر يوليو (2000). وكان الهدف منه إدارة نقاشات متواصلة يقوم فيها رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك يهود باراك، ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، بإدارة المفاوضات للتوصل إلى اتفاقية سلام وإنهاء النزاع بشكل نهائي، ولكن تُوجّ مؤتمر (كامب ديفيد) بالفشل الذريع، وأدى إلى نشوب الانتفاضة الثانية، انتفاضة الأقصى، وفي السنوات التي تلت ذلك، أدت ممارسات الانتفاضة إلى إلغاء معظم الاتفاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، والتي تم التوصل إليها في اتفاقيات (أوسلو) بمراحلها المختلفة. وعلى إثر اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية سبتمبر (2000)، تم التحضير "لمؤتمر سلام الشرق الأوسط"، الذي انعقد في شرم الشيخ بمصر في أكتوبر (2000)، وقد نتج عن المؤتمر عدة قرارات كان أهمها تشكيل لجنة ميتشل لتقصي الحقائق، وبحث أسباب اندلاع انتفاضة الأقصى (موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا: 2015/7/4)، وقد كان الاتحاد الأوروبي أحد أعضاء لجنة ميتشل، وجاءت توصيات اللجنة تؤكد مرة أخرى على الدور الضعيف للاتحاد الأوروبي في التدخل لدفع عجلة المفاوضات، حيث كانت التوصيات تتمحور حول تحقيق الأمن لإسرائيل، وقد جاءت التوصيات في عدة نقاط وهي: وقف العنف، إعادة بناء الثقة واستئناف المفاوضات بين الطرفين، وبالتالي ساوت التوصيات بين الإسرائيليين والفلسطينيين باعتبار أنّ العنف متبادل بين طرفين متكافئين في الحقوق والمظالم. وما يؤكد ذلك ما جاء في نص التوصيات على ضرورة بذل الجهد الكامل (100%) من أجل وقف العنف، والعودة الفورية للتعاون الأمني، وتبادل إجراءات بناء الثقة معتبراً أنها أمور شديدة الأهمية من أجل استئناف المفاوضات، ومن هنا يتّضح التعجيز الواضح، ومنح إسرائيل المبررات والتسويق المستمر وإعطائها الفرصة للتغلّت من أيّ استحقاقات يجب أن تؤديها للفلسطينيين.

كان الموقف الأوروبي من فشل مؤتمر (كامب ديفيد)، واندلاع انتفاضة الأقصى معبراً عنه "بما قدمه المبعوث الأوروبي للسلام (ميجيل انخل موراتينوس) وطاقمه لوثيقة غير رسمية، تهدف لحلّ الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد تشاور الممثلين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين تواجدوا في طابا في يناير (2001). وترى الخطة التي قدمها موراتينوس الدولة الفلسطينية على (83%) من أراضي الضفة الغربية" (الزيتونة، 2012: 17)، وهذا ما يؤكد ضعف الموقف الأوروبي في إدارة محادثات السلام، حيث ما قدمته وثيقة (موراتينوس) يُعتبر إجحافاً في الحق الفلسطيني لصالح الإسرائيليين. وبرز للوجود أواخر سنة (2001)، وبعد مؤتمر سلام الشرق الأوسط الذي عقد في شرم الشيخ وتوصيات لجنة ميتشل، ما يُعرف باللجنة الرباعية، وكان الهدف منها، مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على تطبيق توصيات ميتشل وخطة عمل (تينت) وأملها بذلك وضع نهاية للعنف المصاحب للانتفاضة، واستئناف عملية السلام (Tocci, 2011: 4).

وخلال سنة (2002)، ونتيجة لفشل المساعي الدولية في إيقاف الهجمات الإسرائيلية على الفلسطينيين بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى، تجرأت إسرائيل إلى إعادة احتلال الضفة الغربية سنة (2002). وشروعها في بناء الجدار الفاصل وعلى إثر تطور الأحداث، أعدت اللجنة الرباعية خطة خارطة الطريق، وذلك في إطار سعيها لإحياء عملية السلام، كما كان يُظن منها، حيث وضعت الخطة ولأول مرة موعداً لإقامة الدولة الفلسطينية، وقد يعود ذلك لحجم العدوان الذي قامت به إسرائيل ضد الفلسطينيين وما تبعه من اتساع لحجم الاستيطان وبناء الجدار الفاصل، فكانت خطة خارطة الطريق مسعاً دولياً لتخفيف الاحتقان الفلسطيني ضد تلك الأعمال غير الشرعية والمخالفة للقانون الدولي.

في عام (2003) كانت "خارطة الطريق وهي مبادرة من الرئيس الأمريكي (جورج بوش)، وتهدف الخطة إلى توفير حلّ لمطالب الفلسطينيين، إقامة دولة فلسطينية على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة حتى أواخر العام (2005)، بعد أن يتم وضع حد "للعنف والإرهاب الفلسطيني" ضد إسرائيل" (كما جاء في نص خارطة الطريق). ولكن استمر فشل كل تلك المبادرات والمبادرات، والتي لم تحقق نتائج ملموسة، ولم يتم تنفيذ خطة خارطة الطريق وتوقفت المفاوضات بين الطرفين في عهد رئيس الوزراء الأسبق (أرييل شارون)، تحت ذريعة عدم وجود شريك فلسطيني في المفاوضات، فتنبى شارون خطة الانسحاب أحادي الجانب بدأ تنفيذها بالانسحاب الكامل من قطاع غزة، ومن عدد قليل جداً من البؤر الاستيطانية المتواجدة شمال الضفة الغربية وذلك في عام (2005).

وهكذا ضلت خارطة الطريق عن الطريق وتم التخلي عنها، أو التقاعس عن تحقيق ما جاء بها، حيث أفشلها شارون، وعزز هذا الفشل ما ادعته الولايات المتحدة من انشغالها بمعالجة مشاكل أكبر، مثل المعارك في العراق وأفغانستان، ولم تخرج القرارات والاتفاقات بين الطرفين إلى حيز التنفيذ ولم يجنِ الفلسطينيون من وراء هذه الخارطة إلا بوسم المقاومة بالإرهاب وتحريض الدول العربية على معاملة أيّ طرف فلسطيني غير السلطة الفلسطينية على أنه طرف إرهابي ينبغي محاربته، ووضع توصيات لتطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، والاتفاق مع السلطة الفلسطينية لإعادة الترتيبات الأمنية خدمة للمصالح الإسرائيلية. وكما سبق ذكره في المطلب السابق من هذه الدراسة حول دور الاتحاد الأوروبي المتناقض من خطة خارطة الطريق، والتي لم تتطرق لإزالة جدار الفصل أو المستوطنات الكبيرة، والتي تشكّل العقبة الرئيسية أمام استمرار العملية السلمية (تحليل نص خارطة الطريق).

وبتاريخ (27) نوفمبر (2007)، تم افتتاح مؤتمر (أنابوليس) في الولايات المتحدة، حيث شارك فيه بوش، ورئيس الحكومة الإسرائيلي (إيهود أولمرت)، كما شارك في المؤتمر وزراء خارجية ودبلوماسيون من إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، والدول العربية، والاتحاد الأوروبي، ودول كثيرة أخرى. في نهاية المؤتمر، تم نشر الإعلان الإسرائيلي-الفلسطيني القاضي بمواصلة المفاوضات بين الطرفين، وأنّ الاتفاقية الدائمة لإنهاء النزاع بين الشعبين، سيتم التوصل إليها حتى أواخر العام (2008). اتفق الطرفان أيضاً على أنّ حلّ النزاع سيشمل إقامة دولة فلسطينية. لم تنضج هذه المحاولات أيضاً وقد اقتلعت وهي في مهدها. وقد جاء المؤتمر

بنتائج سلبية على الوضع الفلسطيني حيث عزز الانقسام وحرص على حصار غزة، واستمراراً في اتهام الفلسطينيين بالإرهاب وأنهم السبب وراء تعطيل مسيرة السلام؛ بل تم التوافق بين الجانب الإسرائيلي والأمريكي على عدم وجود جدول زمني، وأنّ التواريخ ليست مقدسة، وهنا مُنحت إسرائيل المبرر للمماطلة، وبالتالي عدم تنفيذ الاستحقاقات المطلوبة منها (الوادية، 2009: 151-152)

وجاء بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي حول مؤتمر (أنابوليس) بتاريخ (27) نوفمبر (2007)، مرحباً بنتائجه، معتبراً أنّ إطلاق المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي خطوة تاريخية، وأكد البيان على تصميم الاتحاد الأوروبي لدعم جهود تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط من خلال التوصل إلى تسوية دائمة وعادلة للصراع، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق والاتفاقات السابقة التي توصل إليها الطرفان. وأكدت الرئاسة في بيانها على التزام الاتحاد الأوروبي لتعزيز برامجها المستمرة لتعزيز الاقتصاد والتنمية المالية للدولة الفلسطينية المستقبلية من خلال مواصلة المساعدات، وبالتعاون الوثيق مع ممثل اللجنة الرباعية. وفي هذا الصدد، يؤكد على أهمية مؤتمر (باريس) للمانحين الذي سيعقد في ديسمبر من نفس العام، وهو ما يمثل عنصراً أساسياً مكملاً للعملية السياسية التي بدأت في (أنابوليس) (موقع البرلمان الأوروبي: 2015/7/20).

وهكذا لم يختلف مؤتمر (أنابوليس) عن باقي المؤتمرات السابقة، فقد جاء مؤتمر (كامب ديفيد) لإطلاق عملية المفاوضات للتوصل إلى اتفاقية سلام وإنهاء النزاع بشكل نهائي، وكذلك مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، الذي عقد في شرم الشيخ بمصر في أكتوبر (2000)، حيث أكد فيه الاتحاد الأوروبي على ضرورة التدخل لدفع عجلة المفاوضات، ووقف العنف من الطرفين وضمان أمن إسرائيل. وقد فشل مؤتمر (أنابوليس) كما فشل غيره، والسبب واحد، تعنت إسرائيلي ومراوغة في نفس المكان، وامتناعها عن تقديم تنازلات تتمثل في الانسحاب من الضفة الغربية وتفكيك المستوطنات، ويبدو أنّ هذا الأمر، بعيد المنال، طالما كان الهدف من جهة المجتمع الدولي وخاصة الاتحاد الأوروبي هو تجديد الدعوة للعودة إلى المفاوضات، وتجاهل فرض أيّ عقوبات ملموسة وحساسة تشكل ضغطاً سياسياً أو اقتصادياً على إسرائيل.

ثانياً: تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة تجميد الاستيطان على العملية السلمية:

1. سياسة تجميد الاستيطان وعلاقتها بالعودة للمفاوضات:

المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين اعتُبرت مطلباً تسعى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتحقيقه، حيث يعطيها الشرعية في مواصلة الاستيطان، ويحسن صورتها أمام المجتمع الدولي، بما تحققه من تغطية على ممارساتها القمعية ضد الفلسطينيين واستمرار سياسات الاستيطان التوسعية. وما يشير إلى هذا الموقف الإسرائيلي، ما ذكرته صحيفة معاريف الإسرائيلية في سبتمبر (2010)، "أنّ وزير الدفاع الإسرائيلي (إيهود

باراك) يعكف على بلورة حلّ وسط يحول دون نفس المفاوضات، وفي الوقت ذاته يسمح باستئناف أعمال البناء في المستوطنات جزئياً" (موقع صحيفة اليوم السابع: 2015/7/6). فالإسرائيليون حريصون على استمرار المفاوضات دون تقديم أيّ استحقاقات بما يخص إنهاء الاستيطان، أو حتى تجميده، وما يؤكد استغلال إسرائيل للمفاوضات لتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي وتحقيق مزيد من الأمن والاستقرار ما صرّح به إيهود باراك خلال لقائه وزيرة الخارجية الأمريكية (كلينتون) "أنه يجب تطبيق حلّ الدولتين، معتبراً أنّ عدم وجود مفاوضات من شأنه أن يشجع حماس والجهات الداعمة للتطرف" (مجلة فلسطين اليوم العدد 1600: 13). وفي المقابل، حاولت السلطة الفلسطينية استغلال المكاسب التي يجنيها الإسرائيليون من استمرار المفاوضات، بوضع شروط لاستمرارها، فكان شرط تجميد الاستيطان مقابل العودة للمفاوضات، مطلباً فلسطينياً، الهدف منه منح المفاوض الفلسطيني فرصة لتحقيق مطلب لطالما سعى لتحقيقه. وقد جاء ذلك الرفض من خلال اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث نشرت القدس العربي في (2009/11/2)، إعلان اللجنة التنفيذية رفضها العودة للمفاوضات مع إسرائيل في ظل مواصلة الاستيطان، وأكدت أنّ هذا المطلب جاء مباشرة من قبل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي رفض عرضاً أمريكياً من خلال (كلينتون) وزيرة الخارجية الأمريكية، باستئناف المفاوضات مع إسرائيل قبل وقف الاستيطان. ويبدو أنّ هذا الرفض جاء نتيجة فشل جميع المبادرات السابقة التي سعت لتنفيذ اتفاقيات السلام، وازدياد وتيرة الاستيطان التي أكدت للمفاوض الفلسطيني، أنّ الإسرائيليين حالياً ليسوا على استعداد لتقديم أيّ تنازلات بشأن إنهائه أو تجميده.

أما بخصوص موقف الاتحاد الأوروبي من تجميد الاستيطان، فقد جاء الموقف معبر عنه عام (2003)، "وذلك بموجب خارطة الطريق، التي سعت لتوصل إلى اتفاق دائم من شأنه أن يشمل حلاً عن طريق التفاوض على وضع القدس وتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي داخل المستوطنات" (عن نص تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي في القدس الشرقية 2010)، حيث جاء نص خارطة الطريق فيما يخص الاستيطان في النقطتين التاليتين:

- تقوم الحكومة الإسرائيلية على الفور بإزالة المواقع الاستيطانية المتوغلة التي أنشئت منذ مارس (2001).
- تقوم الحكومة الإسرائيلية، انسجاماً مع تقرير (ميتشيل)، بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات).

ومع بدايات عام (2009)، كانت تصريحات الخارجية الأمريكية، والرئيس (باراك أوباما) مع تجميد الاستيطان مقابل العودة للمفاوضات، وأيضاً مقابل قيام الدول العربية بخطوات جادة نحو التطبيع مع إسرائيل" (مجلة فلسطين اليوم العدد 1545: 4).

وقد جاء موقف الحكومة الإسرائيلية يؤكد التزامها بخارطة الطريق لتجميد الاستيطان في مؤتمر (أنابوليس) في عام (2007). وفي نوفمبر (2009) حيث أعلنت الحكومة الإسرائيلية تجميد الاستيطان لمدة 10 أشهر تنتهي في نهاية سبتمبر (2010) (عن نص تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي عن القدس الشرقية 2010). ولكن حدث تراجعاً عن جميع تلك التصريحات السابقة، ففي مقالة لدكتور عبد الباري عطوان في صحيفة القدس العربي، أشار فيها للموقف الأمريكي المتراجع بهذا الخصوص، حيث صرحت (كلينتون) في رسالة وجهتها إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس: " أنّ عليكم العودة إلى طاولة المفاوضات دون شروط تجميد الاستيطان وفي أسرع وقت ممكن، وذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك عندما أشادت بمقترحات نتياهو حول توسيع المستوطنات، ووصفتها بأنها غير مسبقة" (مجلة فلسطين اليوم العدد 1600: 23)، ومع الشروط الأمريكية التي ساهمت في قبول (نتياهو) بتجميد الاستيطان مع بداية ديسمبر (2009)، "والتي اشترطت تطبيع الدول العربية مع إسرائيل، بما في ذلك استئناف عمل مكاتب المصالح التجارية الإسرائيلية في دول خليجية ودول شمال أفريقيا، كما تشمل تمكين الطائرات الإسرائيلية المدنية من عبور أجواء دول عربية، وعلاقات سياحية وتجارية وفي المقابل ستوقف إسرائيل البناء في المستوطنات لفترة محدودة، كما أنّ التجميد يشمل عدم الشروع في بناء مبان جديدة مع تواصل البناء في المشاريع قيد الإنشاء والبالغة نحو (2500) شقة سكنية" (مجلة فلسطين اليوم العدد 1545: 4). على أن يتم التجميد لمدة عشرة شهور، بحيث ينتهي في سبتمبر من عام (2010)، مع إمكانية تجديد التجميد.

2. تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي المتعلقة بسياسة تجميد الاستيطان:

موقف الاتحاد الأوروبي واضحاً من قضية الاستيطان، فهو يعتبر الاستيطان غير شرعي ومخالف للقانون الدولي، وفي الفترة التي دعت السلطة الفلسطينية لتجميد الاستيطان مقابل العودة للمفاوضات، "دعا الممثل الأعلى لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية، (خافيير سولانا)، بتاريخ (4) سبتمبر (2009)، إلى وقف كل أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتأتي هذه التصريحات رداً على مشروع إسرائيلي يهدف إلى تسريع عملية الاستيطان قبل تجميدها المحتمل. وفي السياق ذاته، انتقدت الدول الأوروبية المشروع الإسرائيلي القاضي بتسريع الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة قبل تجميده عملاً بمطلب واشنطن، إذ طلبت من تل أبيب وقفاً كاملاً للاستيطان لإفساح المجال أمام استئناف مفاوضات السلام، وقد عبر وزير الخارجية الإيطالي، (فرانكو فراتيني)، عن أمله في أن يكون القرار النهائي للدولة العبرية هو الاستجابة لمطلب المجتمع الدولي، أيّ التجميد الكامل لكل المستوطنات غير الشرعية بالطبع، مؤكداً على أنّ تجميد الاستيطان هو الشرط الفعلي المسبق الوحيد لإعادة إطلاق المفاوضات، كما شاطره الرأي نظيره الفرنسي، (بيرنار كوشنير)، بالتأكيد على أنّ تجميد الاستيطان عامل حاسم من أجل استئناف عملية السلام" (موقع تلفزيون صوت ألمانيا: 2015/7/6).

ومع بدء سريان تنفيذ عملية تجميد الاستيطان وذلك في (2009/11/25)، والتي جاءت بعد مبادرة من الرئيس الأمريكي (باراك أوباما). ووفق التقرير الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي في جلسته بتاريخ (2009/12/8)، أعلن الاتحاد الأوروبي عن اثني عشر بنداً يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، حيث جاء فيها ما يخص تجميد الاستيطان والعودة للمفاوضات ما يلي:

1. الاتحاد الأوروبي يدعو لاستئناف المفاوضات على أن تهدف لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، مرحباً بالجهود الأمريكية بهذا الصدد.
2. تأكيده على عدم الاعتراف بأيّ تغييرات على حدود ما قبل (1967) بما في ذلك ما يتعلق بالقدس غير تلك التي يتفق عليها الأطراف، واعتباره المستوطنات والجدار غير شرعي ومخالف للقانون الدولي، وحث مجلس الاتحاد الأوروبي حكومة إسرائيل إلى وضع حد فوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية وباقي مناطق الضفة الغربية وبما في ذلك النمو الطبيعي، وتقنيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ مارس (2001).
3. إيجاد حلّ لوضع القدس كعاصمة مستقبلية للدولتين.
4. ترحيب الاتحاد الأوروبي بقرار إسرائيل حول تجميد الاستيطان، ودعا أن يسهم ذلك القرار باستئناف مفاوضات ذات مغزى.
5. استعداده لتطوير العلاقات الثنائية مع السلطة الفلسطينية ومع إسرائيل، وتأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي بأمن إسرائيل، واندماجها الكامل في المنطقة.

يتّضح من البنود السابقة، والتي سيتم تنفيذها وبيان تداعياتها، أنّ الاتحاد الأوروبي لم يبدأ بمبادرة من طرفه بخصوص تجميد الاستيطان؛ بل انتظر المبادرة الأمريكية، وعلى الرغم من الحراك في المنطقة حول تجميد الاستيطان، فقد جاء تحرك الاتحاد الأوروبي غير متكافئ مع هذا الحراك، واعتمد على تتبع الموقف الأمريكي، وهنا يمكن وصف سياسة الاتحاد الأوروبي بالعاجزة عن تحقيق موقف سياسي فاعل. حيث يعتبر ما أعلن من عدم شرعية الاستيطان موقف قديم جديد بالنسبة للاتحاد الأوروبي، نعم هو موقف إيجابي دائماً، ولكن حتى يتحول من موقف يخرج عن صفة التصريحات إلى الأفعال، يحتاج ذلك إلى أدوات وآليات عمل، تؤدي في النهاية لممارسة ضغط سياسي واقتصادي على إسرائيل، وأن يستخدم الاتحاد الأوروبي جزء من ثقله الاقتصادي والسياسي على إسرائيل بما يسمح بتوجيه رسالة قوية تحقق إنجازاً تاريخياً يعود على جميع المنطقة بالسلام العادل والشامل. لقد اعتمد الموقف الأوروبي السابق، على التصريحات ذات الخطوط العريضة، والتي تنتهي في النهاية إلى مجرد عناوين لا تلامس أرض الواقع، فقد ركز على ما يعتبره ضغوطاً تلزم إسرائيل بحلّ الدولتين، وهذا الموقف مرتبطاً بما طرحه (بوش الابن) إبان حرب احتلال العراق عام (2003).

وكذلك ما دعا إليه الاتحاد الأوروبي لإيجاد حلّ لوضع القدس كعاصمة مستقبلية للدولتين. حيث كان يُنتظر من الاتحاد الأوروبي أن يقر بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، ولكنه تحت الضغط الإسرائيلي، ونقلًا عن موقع (سي إن إن) الإخباري، "أشار فيه أنّ الحكومة الإسرائيلية تقوم بحملة دبلوماسية لمنع الاتحاد الأوروبي من اعتراف محتمل بالقدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية" المقبلة، جاء ذلك عقب تسريبات لنص مسودة مبادرة سويدية بهذا الصدد عرضت على وزراء خارجية الاتحاد خلال اجتماعهم في (بروكسل)" (موقع سي إن إن الإخباري 2015/7/6). وتحت تأثير بعض الدول الأوروبية المنحازة لإسرائيل تم التوافق بين دول الاتحاد للخروج بصيغة "القدس عاصمة للدولتين"، حيث يعتبر ذلك تراجعاً في موقف الاتحاد الأوروبي. فإذا ما ترك الأمر للتوسع الاستيطاني داخل القدس، لن يتبقى من تلك العاصمة لدولة الفلسطينية سوى بعض القرى المحيطة بالمدينة. وهنا كان يجدر بالاتحاد الأوروبي تحديد القدس الشرقية والتي احتلت عام (1967)، وبالتالي يتم التأكيد على حدود العاصمة الفلسطينية.

أمّا بخصوص تفكيك البؤر الاستيطانية، والذي يعتبر مطلباً قد تكرر سابقاً في خارطة الطريق، فطالبت خارطة الطريق بإزالة المواقع الاستيطانية المتوغلة التي أنشئت منذ مارس (2001)، بغض النظر، يعتبر هذا المطلب من قبل الاتحاد الأوروبي إيجابياً، ولكن بإمكان إسرائيل التلاعب حول هذا المطلب، حيث ما يعتبر بؤر استيطانية أو تعريف المواقع الاستيطانية لا يشمل المستوطنات والتجمعات الكبيرة، والتي تمثل العائق الحقيقي أمام عملية السلام. وفيما يتعلق بوضع حد فوري لجميع الأنشطة المتعلقة بالاستيطان، فهو أيضاً تكرر في خارطة الطريق، وقد جاء في صيغة نص خارطة الطريق بشكل أكثر دقة حيث دعت خارطة الطريق لتجميد الاستيطان، ولكن هل ساهم الاتحاد الأوروبي في آليات عمل ومراقبة تجميد الاستيطان أو استخدم أدوات سياسية واقتصادية تساهم في نجاح واستمرار تجميد الاستيطان، طبعاً لم يتم الاتحاد الأوروبي بأيّ من ذلك، واكتفى بتصريحات قد تكررت سابقاً، ووفق موقف أمريكي وموقف اللجنة الرباعية، والذي جاء ضمن خارطة الطريق.

ومرة أخرى يتصدر أمن إسرائيل جوهر المبادرات سواء أكانت الأمريكية أو الأوروبية، حيث يبدو أنّ بناء علاقات مع السلطة الفلسطينية أو أيّ تقدم في المفاوضات، ينبغي أن يكون مشروطاً بتحقيق أمن إسرائيل، وليس فحسب؛ بل دعوة الدول العربية لتطبيع العلاقات الكاملة معها.

يتّضح من الأحداث السابقة من مبادرات ومؤتمرات ومحادثات سلام، كلّها أجلت مسألة إزالة المستوطنات للمراحل النهائية، تاركة إسرائيل لتصادر ما يمكن لها من أراضي داخل الضفة الغربية، دون وضع أيّ إلزام دولي على إسرائيل يجبرها بالتوقف عن الاستيطان وتفكيك المستوطنات، وقد اشترك الاتحاد الأوروبي في هذه المبادرات بأدوار ضعيفة، وكانت جميع أدواره تتمثل بدور التابع للولايات المتحدة، فكانت الولايات المتحدة هي من تتراأس المؤتمرات وتفرض المسار الذي يجب اتباعه من قبل جميع الأطراف، وإن كان هناك بعض المبادرات الأوروبية، فإنها لم تخرج عن سياق ما تقبله الولايات المتحدة وإسرائيل، ومع حجم الدعوة إلى العودة للمفاوضات في جميع تلك المبادرات، جُعل من التفاوض غاية وهدف وليس وسيلة لتحقيق

الأهداف. وأصبح واضحاً أنّ الهدف الأسمى لتلك المبادرات، هو استمرار التأكيد على أمن إسرائيل وملاحقة العناصر المسلحة الفلسطينية، دون مد اليد على أصل المشكلة المتمثل في الاحتلال نفسه، وما يتبعه من استيطان وبناء جدار الفصل، والحصار وأعمال القمع اليومي للفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وبالتالي استمرار معاناة الشعب الفلسطيني، وحرمانه من حقوقه المشروعة، وتكريس الاستيطان وجعله أمراً واقعاً يستحيل معه نجاح العملية السلمية بالمطلق.

3. فشل تجميد الاستيطان:

بدون شك، أنّ مجرد إعلان إسرائيل تجميد الاستيطان يُعتبر موقفاً إيجابياً لصالح الفلسطينيين إذا ما أُريد لهذا التجميد الاستمرار، ولكن هذا التجميد مؤقت، وقد جنت إسرائيل من ورائه إيجابيات كانت تنتظرها، ومنها استئناف المفاوضات، وتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي خاصة بعد عدوانها على غزة عام 2008-2009، ودعوات أوروبية لتحسين علاقاتها مع إسرائيل بعد أن ساءت تحت ضغط الرأي العام، وهكذا لم تخسر إسرائيل شيئاً سوى التباطؤ النسبي في عمليات البناء أو خطط البناء للوحدات السكنية الاستيطانية، سرعان ما انتهى هذا التباطؤ بعد انتهاء مدة التجميد لتعود عمليات التوسع الاستيطاني لسابق عهدها وبوتيرة أسرع.

وما يؤكد ضعف موقف الاتحاد الأوروبي وعدم مقدرته على إنجاح تجميد الاستيطان أو سياسية تجميد الاستيطان بالكلية، عدم مقدرته على توفير الأدوات اللازمة التي يمكنه من خلالها إلزام أو دفع إسرائيل على تجميد الاستيطان، "حيث استمرت الحكومة الإسرائيلية في بناء الوحدات السكنية الاستيطانية خلال فترة التجميد، فيما أوضح رئيس الحكومة بأنّ التجميد لن يشمل عمليات البناء التي تم البدء بها، ولن يشمل (2900) وحدة سكنية حصلت على تصاريح، ولن يشمل المباني العامة الحيوية أو البناء داخل حدود مدينة القدس" (معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، 2010: 20). وما يؤكد فشل مشروع تجميد الاستيطان منذ البداية وعدم قيامه على أسس وتعهدات قوية، "ما أعلنه أمين سر اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عبدربه يوم (2009/12/24) أنّ قرار الحكومة الإسرائيلية الذي أعلنه رئيس وزرائها (بنيامين نتنياهو) بتجميد الاستيطان لمدة (10) شهور واستثناء القدس ومواصلة بناء (3000) وحدة سكنية التقافاً على الموقف الدولي بوقف الاستيطان" (موقع سي إن إن الإخباري: 2015/7/6). وبالتأكيد أنّ مهلة الشهور العشرة قد لا تكفي لئلاّ ينتهي من عملية بناء هذا العدد الكبير من الوحدات السكنية الاستيطانية.

4. فشل الاتحاد الأوروبي في تمديد تجميد الاستيطان:

وفي إطار تأكيد الاتحاد الأوروبي على تمديد تجميد الاستيطان لأجل ضمان نجاح المفاوضات، ومع قرب انتهاء فترة تجميد الاستيطان، اتفق الاتحاد الأوروبي في جلسته الخاصة بتاريخ (2010/9/16)،

على ضرورة دعوة إسرائيل إلى تمديد وقف الاستيطان، وجاء ذلك ضمن بنود التقرير الصادر عن المجلس الأوروبي بتاريخ (2010/10/12)، حيث جاء فيه النقاط التالية:

1. يؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة استمرار المفاوضات حول جميع قضايا الوضع النهائي، على أن تُقضي تلك المفاوضات إلى حلّ الدولتين.
2. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أنّ المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي، ويدعو إسرائيل إلى تمديد قرارها المتعلق بوقف الاستيطان، ويدعو إلى وقف كامل لجميع أعمال العنف، وخاصة إطلاق الصواريخ والهجمات الفلسطينية.
3. كما ويدعم الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لإجراء مفاوضات ناجحة تؤدي إلى اتفاق إطاري خلال عام واحد، الذي هو في مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين وشعوب المنطقة والمجتمع الدولي.
4. ويؤكد أنّ الاتحاد الأوروبي سوف يظل يعمل بنشاط لأجل نجاح العملية السلمية، بما في ذلك من خلال اللجنة الرباعية، لدعم وضمن نجاح المفاوضات، ويدعو الممثل السامي على مواصلة الجهود الجارية، ويؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة قيام اللجنة الرباعية لمواصلة لعب دوراً أساسياً في عملية السلام.
5. ويدعو الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى حلّ لمعالجة المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل.

الاتحاد الأوروبي يدعو دائماً إلى استمرار المفاوضات، ويعتبر الالتزام بوقف الاستيطان ووقف العنف من الطرف الفلسطيني سبباً لنجاحها، وهنا مازال الاتحاد الأوروبي يساوي بين إسرائيل كقوة محتلة ومخالفة للقانون الدولي وبين أطراف فلسطينية تحاول استخدام وسائل قوة مشروعة دولياً، لاسترداد شيء من حقوقها. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى وبشكل صريح، أنّ المهيم على عملية التفاوض؛ بل والعملية السلمية بالكامل هي الولايات المتحدة، حيث يدعم جهودها بهذا الخصوص. ويعتبر الاتحاد الأوروبي نشاطاته المستمرة لإنجاح العملية السلمية هي ضمن أعمال اللجنة الرباعية، وهذا ما يشير لشيء من تخليّ الاتحاد الأوروبي عن أن يكون له موقف خاص به خارج نطاق اللجنة الرباعية، ويُعاود الاتحاد لجوهر المبادرات وهو التأكيد على أمن إسرائيل وإيجاد حلول ناجعة لتبديد مخاوفها الأمنية، وذلك بغض النظر عمّا يلحق بالفلسطينيين من أذى مستمر نتيجة للاستيطان والاحتلال الإسرائيلي.

5. موقف الاتحاد الأوروبي السلبي تجاه تفكيك البؤر الاستيطانية وتجميد الاستيطان:

ورغم هذه التصريحات المعلنة من قبل الاتحاد الأوروبي لأجل دعوة إسرائيل لتمديد تجميد الاستيطان، إلا أنّ إسرائيل لا تُعير انتباه لهذه الدعوات وتسير قدماً في تسارع ملحوظ نحو بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية؛ بل والتوسع الكبير في المستوطنات بمصادرة المزيد من أراضي الضفة الغربية. ويبدو أنّ

استمرار الدعوات نحو التفاوض، وحرص إسرائيل على استمراره، مع مواصلة الاستيطان، ليؤكد على عدم وجود نوايا للتنازل عن المستوطنات في أي حل سلمي قادم.

ويتبين أنّ سلبيات الدعوة نحو تفكيك البؤر الاستيطانية، تجعل من الاستيطان ينقسم إلى قسمين، منه ما هو غير قانوني، والتي تمثل البؤر الاستيطانية، والآخر قانوني أو لا يمكن المساس به لصعوبة التخلي عنه، وهو ما يمثل الكتل الاستيطانية الكبيرة، وبالتالي إضفاء الشرعية الدولية على هذا النوع من الاستيطان ومنحه صفة الديمومة. مع أنّ هذه الكتل الاستيطانية هي التي ينبغي التركيز عليها والدعوة لإزالتها بالكامل ووضع آليات تدريجية تنتهي بالخلاص منها. والسلبية الأخرى، والتي تتعلق بالدعوة لتجميد الاستيطان، جعله بمثابة الحلّ النهائي والهدف الكبير الذي إنّ تحقق، فقد قامت إسرائيل بكل الالتزامات المطلوبة منها، مقابل وقف ما يسمى (الإرهاب) الفلسطيني، الذي يجب أن يتوقف حتى ولو استمرت المفاوضات عشرات السنين، وبالفعل فهي استمرت ما يزيد عن عشرين عاماً ولم يتوصل الفلسطينيون لدولتهم المنشودة؛ بل ولم يتحقق لهم حكم ذاتي على أراضيهم. هذه السلبيات تعود لموقف هزيل من طرف المجتمع الدولي بأكمله وخاصة موقف الاتحاد الأوروبي، الذي لم يخرج عن سياق موقف الولايات المتحدة أو في أفضل الظروف موقف الأمم المتحدة.

المطلب السادس

تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان في القدس الشرقية

على العملية السلمية

ما أُشير إليه من تناقض في سياسة الاتحاد الأوروبي بطبيعة علاقاتها مع إسرائيل، حيث العلاقات التجارية والعسكرية والأمنية، والدعم ألا محدود سواء أكان المادي أو المعنوي، وعلى مستوى التصريحات من قبل رؤساء دول الاتحاد والمسؤولين الكبار في تلك الدول، وحجم المعاملات التجارية حتى مع المستوطنات والدعم المقدم لها، والذي تقدّم وأشير إليه سابقاً، يخلق أجواء من العلاقات السياسية التي تؤكد على كون إسرائيل ما هي إلا عضو في الاتحاد الأوروبي وإن لم يكن ذلك مسمّى بشكل رسمي، وما يؤكد ذلك ما صرح به الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي (خافيير سولانا)، خلال زيارته إلى القدس، بتاريخ (22/أكتوبر/2009)، قائلاً: "إنّ للدولة العبرية علاقات وثيقة مع الاتحاد أكثر من كرواتيا المرشحة الرسمية للانضمام إلى النادي الأوروبي. وقال (سولانا)، في مداخلة أمام مؤتمر لرجال الأعمال والقيادات السياسية في القدس، إنّ إسرائيل هي عضو في الاتحاد الأوروبي من دون أن تكون عضواً في مؤسساته، فهي عضو في كل برامجه، وأشار إلى أنه ليس هناك أيّ دولة من خارج الاتحاد الأوروبي تمتلك هذا النوع من العلاقات التي لدى تل أبيب مع الاتحاد الأوروبي" (موقع مجلة الأخبار، العدد 953: 2015/7/30).

سياسات إسرائيل الاستيطانية في القدس الشرقية وتداعياتها على العملية السلمية:

منذ احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام (1967)، وهي تسعى إلى مصادرة المزيد من الأراضي لحساب التوسع الاستيطاني داخل المدينة وحولها، مع الحرص على تقليل نسبة السكان العرب داخل المدينة وزيادة عدد المستوطنين، بما يحقق نصراً ديمغرافياً لصالح دولة الاحتلال. هذا الهدف سعت إليه إسرائيل منذ احتلال القدس، وذلك لطمس الوجود العربي في المدينة لصالح الوجود اليهودي، بما يحقق الغاية الصهيونية، بأن تبقى القدس عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية، وإلغاء القرارات الدولية أو ما يعرف بمفاوضات الوضع النهائي حول أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المرتقبة، وفي سبيل تحقيق ذلك قامت القوات الإسرائيلية بالعديد من الممارسات والاعتداءات القمعية والاستيطانية بحق المواطن الفلسطيني وممتلكاته من أراضي ومنازل ومؤسسات، وغيرها من الممارسات التي تهدف لإفراغ القدس من سكانها الأصليين. "إنّ هدف حكومة إسرائيل المركزي في كل ما يتعلق بشرفي القدس منذ ضمه في عام (1967)، هو خلق واقع ديمغرافي وجغرافي لإحباط أيّ محاولة مستقبلية من شأنها زعزعة سيادتها. أنّ المعنى الفعلي لهذا الهدف هو زيادة عدد اليهود الساكنين داخل المدينة وتقليص قدر الإمكان عدد الفلسطينيين الساكنين فيها" (بتسليم- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة: 2015/7/25). "حيث

جاء قرار اللجنة الوزارية لشؤون القدس الإسرائيلية الصادر عام (1973) والقاضي بأن تكون نسبة العرب من المجموع العام للسكان (22%) (الإئتلاف، 2007: 15).

ولبيان تداعيات تلك السياسات على العملية السلمية، يمكن توضيحها في النقاط التالية:

أولاً: محاولات إسرائيل للتغيير في الواقع الديمغرافي في القدس الشرقية:

لتأكيد حجم الاستيطان الإسرائيلي في القدس، سوف يتم عرض عدة جداول تدل بالأرقام معدل زيادة أعداد اليهود في مدينة القدس، ليظهر مدى اهتمام إسرائيل والحركة الصهيونية من قبل، بتغيير الواقع الديمغرافي لمدينة القدس. الجدول التالي رقم (12)، يبين تطور عدد سكان قضاء القدس (مسلمون، ويهود) منذ (1914-1880):

السنة	المسلمون		اليهود	
	العدد	معدل النمو	العدد	معدل النمو
1880	54400	--	7100	--
1905	67700	%24.4	13700	%93
1914	70300	%3.8	18200	%32.8

جدول رقم (12)، تطور عدد سكان قضاء القدس منذ (1914-1880). المصدر: الأعداد فقط، من التقرير المعلوماتي 7 الصادر عن مؤسسة القدس الدولية" (ابحيص، 2011: 5-7)

من خلال الجدول يظهر الفرق الكبير بين التطور الطبيعي لنمو عدد السكان المسلمين في قضاء القدس، والتطور غير الطبيعي والنتائج عن حركة الهجرة اليهودية من أصقاع الأرض إلى مدينة القدس. ومع الاحتلال البريطاني لفلسطين، تطور عدد سكان مدينة القدس لصالح اليهود، ويتضح ذلك من الجدول رقم (13):

السنة	العرب		اليهود	
	العدد	معدل النمو	العدد	معدل النمو
1920	31000	--	30000	--
1922	28112	%9.3-	33971	%13.2
1931	39229	%39.5	51222	%50.8
1942	57040	%45.4	85560	%67
1945	60080	%5.3	97000	%13.4
معدل الزيادة منذ 1920-1945		%93.8 للعرب	%223.3 لليهود	

جدول رقم (13)، تطور عدد سكان مدينة القدس لصالح اليهود بعد الاحتلال البريطاني. المصدر: تم الحصول على الأعداد فقط، من التقرير المعلوماتي 7 الصادر عن مؤسسة القدس الدولية" (ابحيص، 2011: 5-7)

من الجدول السابق رقم (13)، يتّضح أنّ معدل الزيادة لأعداد اليهود في المدينة دائماً أكبر من معدل الزيادة لسكان العرب، حيث ارتفعت نسبة الزيادة عند اليهود بمقدار (22.5%، 11.3%، 21.6%، 8%) خلال تلك الفترات على التوالي. هذا على الرغم ممّا هو معروف أنّ نسبة النمو الطبيعي لدى الفلسطينيين دائماً أكبر ممّا هي عند اليهود، ويرجع سبب تلك الزيادة لحجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين وخاصة إلى مدينة القدس.

وتُعتبر محصلة الزيادة الكلية من (1920-1945) واضحة أنها لصالح اليهود، حيث تضاعف عدد السكان العرب بمعدل (93.8%)، بينما تضاعف عدد اليهود إلى (223.3%) من بداية الفترة.

هذا ما يؤكد النوايا الحثيثة للصهيونية وداعميها ومن سمح لهم بالازدياد على حساب السكان العرب الأصليين. ويظهر مدى تورط دولة الاحتلال السابق لفلسطين "بريطانيا"، في حجم المعاناة التي تعيشها مدينة القدس حتى هذا اليوم تحت وطأة الاحتلال والاستيطان.

"أمّا ومنذ عام (1948) وحتى الآن، فقد تعرضت المدينة المقدسة إلى عمليات تصفية حضارية وتهويد وكانت أولى التصفيات الحضارية والتهويد، هو العمل على زيادة عدد اليهود في المدينة بعد حرب عام (1948) حتى أصبح اليهود يشكلون (84.2%) من سكان المدينة، أمّا العرب فقد شكلوا ما نسبته (15.8%) (موقع الأرشيف الوطني الفلسطيني، وزارة الثقافة: 2015/7/24)

"وقد اعتمدت مواقف الحكومات الإسرائيلية المتلاحقة منذ عام (1967) على الانطلاق من مبدأ تحجيم وتقليص عدد الفلسطينيين في القدس بما لا يزيد على (24%) من النسبة العامة لسكان القدس بشطريها، وذلك بالعمل على زيادة عدد المستوطنين اليهود داخل حدود البلدية جنباً إلى جنب مع زيادة الاستيطان في المستوطنات المحيطة بالمدينة التي تقع خارج حدودها الحالية، وممّا يظهر مدى نمو أعداد اليهود داخل القدس الشرقية، وبما يمس الواقع الديموغرافي العربي فيها، حيث بلغ عدد الوحدات السكنية لكل من العرب واليهود في القدس في فترات مختارة حسب الجدول رقم (14) التالي:

السنة	وحدات العرب السكنية في القدس الشرقية	وحدات اليهود السكنية في القدس الشرقية
قبل (1967)	12,000	-
بعد (1967)	21,490	38,534
1999	25,000	45,000

جدول رقم (14)، عدد الوحدات السكنية لكل من العرب واليهود في القدس في فترات مختارة. المصدر: عفانة، رائد (2001). السياسات الإسرائيلية تجاه القدس. مجلة رؤية، العدد (9).

وللوصول إلى هدف تحجيم وتقليص التواجد السكاني الفلسطيني في المدينة، فقد أوجدت سلطات الاحتلال نظاماً قهرياً فيما يتعلق بسياسة ترخيص المباني السكنية وغيرها، وحصرتها بصورة غير مباشرة في التقدّم بطلبات رخص فردية للبناء وإخضاعها لسلم بيروقراطي وظيفي مشدد، بحيث تمضي سنوات قبل أن تصل

إلى مراحلها النهائية، وعلى الرغم من موافقة السلطات الإسرائيلية المعنية بالإسكان في القدس الشرقية على بناء (30,000) وحدة سكنية للمستوطنين في أيلول (1993) إلا أنها لم تعط التراخيص اللازمة لبناء (10,000) وحدة سكنية للفلسطينيين برغم إقرار بلدية القدس (1980) بأن فلسطينيي القدس بحاجة ماسة لبناء (18,000) وحدة سكنية فوراً" (عفانة، 2001).

"قبل عام (1967) عدد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية بلغ 88 ألفاً، مقابل صفراً لأعداد اليهود" (أبو عامر، 2007: 32)، اليوم عدد السكان الفلسطينيين بلغ (254) ألفاً، مقابل (180) ألف يهودي في القدس الشرقية " (الاتلاف، 2007: 8). وهذا يؤكد أنّ اليهود قد شكلوا ما نسبته (41.5%) من مجموع سكان القدس الشرقية.

- ومما يؤكد النسبة السابقة لأعداد اليهود في القدس الشرقية، "ما جاء في إحصائية نهاية عام (2012)، والتي قدرت عدد السكان داخل حدود القدس (815,310) نسمة، منهم (515,160) يهودي وآخرين (63%) و(300,150) فلسطيني (37%). حوالي (61%) من سكان القدس يسكنون في المناطق التي ضمت إلى إسرائيل في عام (1967) (القدس الشرقية)، من بينهم (40%) من اليهود و(60%) من الفلسطينيين (عدد اليهود في القدس الشرقية يبلغ تقريباً حسب هذه النسبة ما يقارب (199) ألفاً، ويبلغ عدد الفلسطينيين ما يقارب (299) ألفاً). ولأن معدل نمو السكان الفلسطينيين أكبر (2.6% في 2012) من معدل نمو السكان اليهود (0.9% في 2012)، اتخذت إسرائيل الوسائل المختلفة من أجل تحقيق هدف التفوق الديمغرافي في القدس الشرقية، وذلك وفق الممارسات التالية: (بتسليم- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة: 2015/7/25).

- فصل شرقي القدس بشكل طبيعي عن باقي أراضي الضفة الغربية من ضمنها عن طريق إقامة الجدار الفاصل.

- نهج سياسة التمييز فيما يخص مصادرة الأراضي، البناء والتخطيط وهدم البيوت.
- سلب مكانة المواطنة والحقوق الاجتماعية للفلسطينيين الذين استقروا خارج البلاد على الأقل سبع سنوات، أو هؤلاء غير القادرين على إثبات "مركز حياة" في القدس.
- تقسيم مميز للميزانية المستحقة ما بين قسيمي المدينة إذ يعني بما يعني جودة الشبكات وتقديم الخدمات في شرقي القدس. ثانياً: سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي:

"لقد احتلت القوات الإسرائيلية (84%) من مساحة القدس في أعقاب حرب (1948) واستكملت احتلال الجزء الباقي بعد حرب عام (1967)" (موقع الأرشيف الوطني الفلسطيني، وزارة الثقافة: 2015/7/24)
عمدت إسرائيل منذ احتلالها القدس الشرقية إلى إنشاء مستوطنات صغيرة داخل البلدة القديمة ووسط الأحياء الفلسطينية، وذلك لخلق وقائع جديدة على الأرض محاولة منع تقسيم المدينة، والذي نادى به

المجتمع الدولي منذ قرار التقسيم (181)، وأيده الرئيس (كلينتون) والاتحاد الأوروبي في العديد من التصريحات مثلما أُعلن عنها في وثيقة التفاهات الصادرة عن (ميجيل انخل موراتينوس) "المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام (2001)". ولتعتيل هذا التوجه الدولي نحو تقسيم القدس، استمرت إسرائيل في ممارسات تهدف لتهويد القدس الشرقية فضلاً عن القدس الغربية، حيث استمرت بالتوسع في المستوطنات في وبناء سلسلة متواصلة من البؤر الاستيطانية والحدائق العامة والمجمعات السياحية، وتهدف تلك الممارسات لقطع التواصل الجغرافي بين الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية والبلدة القديمة وفصل الأماكن المقدس عن بقية القدس الشرقية" (تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي، 2010: 3).

كانت أولى الخطوات التي اتخذتها إسرائيل ضد القدس الشرقية، بإصدار أمر عسكري بإخلاء حي المغاربة وتدمير بيوته، وذلك في شهر يونيو (1967)، وقامت بطرد سكان الحي وتدميره بالكامل، "وأُسكنت بدلاً منهم يهوداً، كما طردت أعداداً كبيرة من المقدسين في حي الباشورة، وحي باب السلسلة؛ بل هدمت عددًا من المساجد والزوايا والتكايا والمدارس الدينية وجميعها ذات مكانة دينية وتاريخية،" (الجدبة، 2011: 114)

ويمكن تفصيل مراحل إسرائيل الاستيطانية في القدس الشرقية بست مراحل كما يلي: (المدني، 2011: 70)

"المرحلة الأولى: عام (1968)، صادرت السلطات الإسرائيلية (3830) دونماً من شرقي القدس، وتشمل أراضي قرى شعفاط والعيساوية وجبل المشارف ولفتا ومن أراضي البلدة القديمة، وباشرت بإنشاء أولى المستوطنات عليها وهي: (راموت أشكول وجفعات شابييرا (التلة الفرنسية) ومعلوت دفنا).

المرحلة الثانية: عام (1970)، صادرت السلطات الإسرائيلية (12280) دونماً من أراضي حزما وبيت حنينا ولفتا وبيت اكسا وصور باهر وشرفات والمالحة وقلنديا وبهذه المصادرة تكون السلطات الإسرائيلية قد نزعت ملكية نحو (30%) من مساحة القدس الشرقية حتى نهاية عام (1970).

المرحلة الثالثة: عام (1978)، قامت السلطات الإسرائيلية بوضع سياج حول ما مساحته (4500) دونم من أراضي قرية عنانا وجعلتها جزءاً من مستوطنة معاليه أدوميم، وصادرت (15000) دونم من أراضي أبو ديس شرقي القدس و(4400) دونم من أراضي بيت حنينا وحزما وشمال القدس، وأقامت عليها مستوطنة بسغات زئيف.

المرحلة الرابعة: بين الأعوام (1990-1993)، والتي تركزت على توطين اليهود المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، حيث بلغ عددهم نصف مليون يهودي، توجه منهم للاستيطان في القدس (37697) مستوطناً. وأصدرت في تلك الفترة أوامر بمصادرة (1850) دونماً من أراضي بيت ساحور وقرية أم طوبا، ومصادرة (2024) دونم من أراضي قرية شعفاط، حيث أقيمت عليهما مستوطنة هارحوماه وريخيس شعفاط على التوالي".

المرحلة الخامسة: عام (1994)، "المشروع الاستيطاني E1 حيث تم الإعلان عن هذا المشروع عام (1994) على مساحة تبلغ (12443) دونماً من أراضي قرى (الطور، عناتا، العيزرية، أبو ديس)، ويهدف المخطط الذي صودق عليه عام (1997) من قبل وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك اسحق مردخاي إلى:

1. إقامة منطقة صناعية على مساحة 1 كم مربع.

2. إقامة (4000) وحدة سكنية.

3. إقامة (10) فنادق.

ويُعتبر المخطط من أخطر المخططات الإسرائيلية في حال تنفيذه للأسباب التالية: (التكجج، 2014: 20).

1. إغلاق المنطقة الشرقية من منطقة القدس بشكل كامل وتطوير المناطق (عناتا، الطور، حزما) وليس هنالك أي إمكانية للتوسع المستقبلي باتجاه الشرق.

2. منع إقامة القدس الشرقية (كعاصمة لفلسطين) وإمكانية تطورها باتجاه الشرق.

3. ربط جميع المستعمرات الواقعة في المنطقة الشرقية وخارج حدود بلدية القدس مع المستعمرات داخل حدود بلدية القدس، وبالتالي تحويل القرى العربية إلى معازل محاصرة بالمستعمرات.

المرحلة السادسة: عام (2004)، وفي استمرار مساعي إسرائيل لطرح المخططات الاستيطانية من أجل خلق تواصل جغرافي استيطاني، وترسيخ السيطرة على القسم الشرقي من مدينة القدس، أعلنت بلدية القدس عن المخطط الهيكلي للمدينة وما سمي بالمخطط الهيكلي (2020)، والذي يهدف لوجود مستوطنتين جديدتين في المنطقة المجاورة لمستوطنة مستوطنة أبو غنيم (هار حوما)، الأولى: تقع في الجهة الجنوبية الشرقية لمستوطنة هار حوما (مستوطنة أبو غنيم) بينما تقع الثانية: في الجهة الشمالية الغربية للمستوطنة. وبحسب المخطط سوف تحتل هاتان المستوطنتان حوالي (1080) دونماً إضافية من الأراضي الفلسطينية. والجدير بالانتباه أنّ بلدية القدس تسعى جاهدة لتنفيذ المخططات الاستيطانية في المدينة لتعزيز السيطرة عليها وجعلها ذات أغلبية يهودية" (موقع رصد الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية: 2015/7/27).

"ولقد جاء المخطط (2020) بعد أن وصل عدد السكان العرب إلى (35%) من المجموع العام للسكان على الرغم من سياسة الاستيطان والتهويد التي تتبعها إسرائيل لمدينة القدس. حيث تنتبأ الدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث الإسرائيلية، بأنّ العرب عام (2040) سيصبحون (55%) من المجموع العام للسكان؛ ممّا أضاء الضوء الأحمر أمام المخططين الإسرائيليين لوضع هذه الخطة. ويُعتبر المخطط (2020) بكل أبعاده السياسية والتخطيطية، ي طرح هدفاً واحداً وهو تقليص الوجود الفلسطيني بالمدينة خاصة في هذه المرحلة المصيرية التي تمر بها قضية القدس، حيث يخصص فائض الوحدات السكنية ومساحات التطوير

للجانِب اليهودي بهدف جذب سكان جدد ومنع الهجرة العكسية لليهود خارج القدس" (التكجي، 2014: 22).

وفي تصريح لرئيس لجنة القدس بالمجلس التشريعي الفلسطيني أحمد أبو حلبية "أشار إلى أنّ مشروع (2020) هو مشروع قديم حديث يسعى إلى إقامة القدس الكبرى في عام (2020). مشيراً إلى أنّ الاحتلال وضع لنفسه سقفاً زمنياً محدداً لتحقيق هدفه في إقامة القدس الكبرى من خلال بناء المستوطنات وتهويد مدينة القدس زمنياً ومكانياً. وأنّ الاحتلال سيطر على آلاف الدونمات خاصة في شرقي القدس وضمها لما يسمى بمشروع (2020)، مبيناً أنّ الإعلان عن هذا المشروع في الوقت الحالي يشير إلى أنّ الاحتلال يعمل على قدم وساق في ظل الصمت العربي والدولي الذي يخيم على المنطقة تجاه الجرائم الصهيونية (موقع وكالة الرأي الفلسطينية: 2015/7/27).

ويمكن تلخيص السياسات الإسرائيلية الهادفة للسيطرة الكاملة على القدس الشرقية، وذلك في النقاط التالية:

1. التهويد: من خلال تهويد الأرض وتغيير المعالم الأثرية والمشهد الحضاري العربي الإسلامي عبر بناء تصاميم مختلفة وحفريات ذات طابع يهودي، وإزالة ما أمكن من الآثار الإسلامية.
2. الأسرلة: وذلك بالسيطرة الإسرائيلية الكاملة على القطاعات الاقتصادية والصحية والتعليمية في القدس الشرقية، وعبر التحكم بالمناهج التعليمية، والقطاعات العمالية وما يشمل ذلك من توظيف للسكان الفلسطينيين واستغلال الحاجة الإنسانية للسكان ضمن المواقف السياسية.
3. التهجير: من خلال تعديل القوانين المتعلقة بجمع الشمل، وهدم البيوت وفرض الضرائب الباهظة، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية، وحرمانهم من تراخيص البناء والإعمار.
4. الإحلال: وذلك عبر تهميش الفلسطينيين واستخدامهم كأيدي عاملة رخيصة، والتمييز ضدهم في الخدمات، والحرمان من الهوية والإقامة في القدس وفق لقوانين جائرة.

ثالثاً: بناء الجدار العازل وتأثيره على وضع القدس الشرقية (كعاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة):

تُعتبر القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية، لكن منذ عام (1993)، أقامت الحكومة الإسرائيلية حواجز عسكرية على الطرق المؤدية إلى المدينة وطالبت فلسطينيي الضفة الغربية الحصول على تصاريح تسمح لهم دخول القدس الشرقية، قامت السلطات الإسرائيلية بتشديد القيود على وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية في أيلول من العام (2000) مع اندلاع الانتفاضة الثانية، حيث نصبت حواجز عسكرية ووسائل إغلاق إضافية لتشديد القيود على وصول الفلسطينيين إلى القدس (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة تقرير رقم 7، 2007: 8).

وعمدت الحكومة الإسرائيلية منذ عام (2002)، على تنفيذ مخطط لبناء سور حول مدينة القدس، أطلقت عليه اسم خطة الدفاع عن القدس عن طريق إقامة سور حولها بطول يصل إلى (54) كم، يفرض على السكان دخولها عبر ممرات رئيسية" (أبو عامر، 2009: 55).

وقد صرح العديد من المسؤولين الإسرائيليين عن أسباب بناء الجدار حول القدس بأنها لدواعي أمنية، وقد تبين ذلك سابقاً عن طبيعة الانسجام بين الدوافع الأمنية الإسرائيلية، ومطالب الاتحاد الأوروبي المنسجمة مع الدوافع الإسرائيلية من بناء الجدار، والتي شجعت إسرائيل على مواصلة البناء.

"يفصل الجدار القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، وهو يفصل عملياً التجمعات الفلسطينية داخل القدس الشرقية. يمتد طول الجدار الفاصل في القدس، نحو (168) كيلومتر، ويفصل الجدار العازل ما لا يقل عن (16) موقعاً في الضفة الغربية خارج بلدية القدس، وهي تقع الآن في القدس على الجانب الآخر من الجدار" (تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي عن القدس الشرقية، 2009: 6). ويواجه سكان هذه التجمعات السكنية الفلسطينية معيقات تتعلق بالإقامة، وصعوبة الحصول على الخدمات الأساسية، وخطر التهجير.

"ويؤدي الجدار الفاصل إلى إحكام السيطرة على القدس الشرقية، وإغلاق كافة منافذها المؤدية إلى محيطها العربي في الضفة الغربية، مع إبقاء نقاط عبور وكأنها نقاط حدودية يتواجد بها الجيش الإسرائيلي بشكل دائم، ويتحكم بكل الأنشطة التي تحدث من خلالها. تم بناء أجزاء من الجدار الغربي لتحيط بالقدس من الجهات الشمالية والجنوبية والشرقية" (جير، 2005: 18)، بما يضمن إحاطة كاملة من جميع الجهات.

دلالات مسار الجدار:

"يصل طول مقطع الجدار الفاصل داخل محافظة القدس إلى 168 كم، أما البقية فهي مبنية داخل وفي عمق الضفة الغربية. حصل تقدم سريع على عملية بناء الجدار خلال عامي (2006 و 2007)، وقد قارب على الانتهاء بما يعني فصل مادي بين القدس الشرقية وبقية أنحاء الضفة الغربية، وبموازاة النظام المعقد من التصاريح والحواجز العسكرية والبوابات، أصبح الجدار الفاصل يشكل حدود الأمر الواقع. يتم تحديد مسار الجدار الفاصل إلى حد كبير على أساس موقع المستوطنات، ويلتف المسار حول المستوطنات؛ ليضمن اتصالها بشكل مباشر مع القدس وإسرائيل، وبذلك يقيم ما يزيد عن (80%) من كافة المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية غربي الجدار الفاصل، وتحيط هذه التجمعات السكانية المدنية الإسرائيلية الضخمة حول القدس الشرقية، لتعمق فصلها وعزلها عن بقية أنحاء الضفة الغربية" (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة تقرير رقم 7، 2007: 14-18).

مشروع جدار الفصل يرسم حدود المدينة في إطار ما يسمى حدود القدس الكبرى، وتشمل أراضي تبلغ مساحتها (840) كم مربع أو ما يعادل (15%) من مساحة الضفة الغربية، وهدفها النهائي فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها وقطع تواصلها مع القدس مقابل تثبيت التواصل الإقليمي والجغرافي بين

المستوطنات الواقعة في الضفة الغربية وخارج الحدود الإدارية لبلدية القدس، بالإضافة إلى إقامة شبكة من الطرق تصل بين هذه المستوطنات بحيث لا يضطر المستوطنون دخول أحياء فلسطينية (تقرير عماد خضر، موقع دائرة شؤون اللاجئين: 2015/7/28)

بدّل الجدار الجغرافيا والاقتصاد والحياة الاجتماعية وعيش الفلسطينيين في القدس الشرقية، وكذلك حياة الذين يعيشون في منطقة العاصمة الأوسع، وأصبحت الأحياء والضواحي والعائلات مقسّمة ومعزولة عن بعضها البعض ويعزلها الجدار عن المركز الحضري، وعزلت التجمعات الريفية عن أرضها في المناطق النائية في القدس. يمكن للفلسطينيين الذي يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية والذين يمنحون تصاريح خاصة دخول القدس الشرقية من خلال أربع نقاط تفتيش فقط من بين (14) نقطة تفتيش حول المدينة" (تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، 2012)

"ووفق تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (2013)، فإنّ (93) ألف مقدسي معرضون لخطر التهجير و(55) ألفاً يعزلهم الجدار عن المدينة المقدسة" (أبو سيف وشحادة، 2013: 41).

تدل هذه البيانات عن أهداف إسرائيل من بناء الجدار، وهي مصادرة المزيد من أراضي القدس الشرقية والضفة الغربية لصالح المستوطنات، ومع وجود المستوطنات التي تقع داخل الضفة الغربية وإلى الجهة الغربية من الجدار، يؤدي لفرض حدود جديدة للضفة الغربية بحيث تقع تلك المستوطنات داخل الجهة الإسرائيلية، وفرض أمر واقع بأن تكون تلك المستوطنات ضمن حدود إسرائيل.

إنّ ما ينتج عن وجود الجدار، من فرض وجود الفصل المادي بين القدس الشرقية وبقية أنحاء الضفة الغربية، ما يؤكد على نوايا إسرائيل نحو السيطرة الكاملة على القدس الشرقية، وفصلها عن محيطها الفلسطيني، ثم تحديد حدودها من جميع الجهات ضمن حدود المستوطنات المحيطة، وبالتالي ضمن حدود إسرائيل التي تنوي إسرائيل فرضها في أيّ عملية تسوية قادمة، وبالتالي إلغاء أو تعقيد أيّ مفاوضات قادمة نحو كون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية.

الآثار السياسية المترتبة على وجود الجدار الفاصل حول القدس الشرقية:

1. استحالة تحول القدس الشرقية كعاصمة لدولة الفلسطينية:

وذلك لإحاطة القدس الشرقية بالمستوطنات من جميع الجهات، وفصلها عن محيطها الفلسطيني؛ بل وعن نسبة كبيرة من المقدسيين، وبسبب مساعي إسرائيل الحثيثة نحو تهويد مدينة القدس بالكامل.

2. حسم الصراع الديمغرافي لصالح اليهود:

والذي يهدف إلى إقامة القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي، وإحداث تغيير جذري في قضية الديموغرافيا الفلسطينية لصالح الإسرائيلي، وذلك من خلال التضيق على الفلسطينيين في سبل عيشهم وتقلهم واستخدام

الجدار والحواجز في سبيل منعهم أو التضييق عليهم عند المرور إلى مركز المدينة أو الخروج منها، ومن خلال منع تراخيص البناء، وهدم البيوت، وإصدار قوانين تؤدي إلى مصادرة المزيد من بطاقات الهوية، وفي المقابل بناء البؤر الاستيطانية داخل وحول القدس الشرقية واستقطاب اليهود للعيش فيها مع كافة الامتيازات.

3. وضع العراقل أمام مفاوضات الوضع النهائي:

وذلك بتعقيد عملية التفاوض حول القدس بعد فرض إسرائيل لأمر واقع على الأرض، وبالتالي وضع المفاوضات الفلسطيني أمام خيارات صعبة، تؤدي لتأجيل العملية السلمية بالكامل، كون ارتباط القدس الشرقية بالحل النهائي المتمثل في قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، ولا يمكن للمفاوض الفلسطيني أن يتنازل عن هذا الخيار؛ بل سيضع تحدياً كبيراً أمام المجتمع الدولي في سبيل الضغط على إسرائيل لوقف أو تفكيك المستوطنات والوضع القائم الذي فرضته إسرائيل داخل القدس الشرقية.

الخلاصة:

إنّ السياسات الإسرائيلية الاستيطانية في القدس الشرقية، تهدف للسيطرة الكاملة عليها، وتتمثل تلك السياسات في التهويد، الأسرلة، التهجير، والإحلال. بالإضافة إلى الاستمرار في بناء جدار الفصل حولها، والذي أدى إلى صعوبة تحولها إلى عاصمة للدولة الفلسطينية، ويساهم في محاولة حسم الصراع الديمغرافي لصالح اليهود، ووضع العراقل أمام مفاوضات الوضع النهائي.

هذه السياسات الإسرائيلية قوبلت بموقف ضعيف من طرف الاتحاد الأوروبي، حيث سعت جميع المبادرات الأوروبية لتأجيل وضع القدس أو التفاوض عليها إلى المفاوضات النهائية. كيف يمكن لدولة فلسطينية أن تقوم بدون البدء بأهم عنصر فيها وهو العاصمة، وكيف يمكن للمفاوض الفلسطيني أن ينتظر الهجمة الاستيطانية الشرسة التي تقوم إسرائيل وحكوماتها المتتابعة في قضم الأرض الفلسطينية، وخاصة في القدس الشرقية. لقد ترك المجتمع الدولي وفي مقدمتهم الاتحاد الأوروبي الباب على مصراعيه لسياسات إسرائيل الاستيطانية لتفعل في القدس ما تشاء والاكتفاء بتصريحات التنديد والاستنكار، وأحياناً التأييد بسبب دوافع أمنية، مثلما فعل الاتحاد الأوروبي في صمته على قرار إدانة بناء الجدار حول القدس الشرقية وفي عمق الضفة الغربية.

إنّ سياسة التصريحات والمبادرات نحو العودة للمفاوضات كشرط لتجميد الاستيطان، استغلها الجانب الإسرائيلي أسوأ استغلال، وبسبب عدم وجود أيّ عقوبات اقتصادية أو سياسية، سواء أكانت من الاتحاد الأوروبي أو أيّ طرف من المجتمع الدولي الفاعل، واستغلالاً للعامل الزمني، في تغيير ملامح القدس الشرقية، وتهوديتها بالكامل، بشكل تدريجي، ومع الزمن، جعلت إسرائيل من إمكانية وجود حلّ لقيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس، أمراً في غاية الصعوبة.

إنّ التناقض في سياسة الاتحاد الأوروبي الواضحة من خلال طبيعة علاقاتها مع إسرائيل، حيث العلاقات التجارية والعسكرية والأمنية، والدعم ألا محدود سواء أكان المادي أو المعنوي، وعلى مستوى التصريحات من قبل رؤساء دول الاتحاد الأوروبي والمسؤولين الكبار في تلك الدول، وحجم المعاملات التجارية حتى مع المستوطنات والدعم المقدم لها، يخلق أجواءً من العلاقات السياسية التي تؤكد على كون إسرائيل ما هي إلا عضو في الاتحاد الأوروبي وإن لم يكن ذلك مسمى بشكل رسمي. ومما تقدم خلال الفصل حيث لا يُعتبر من المبالغة إذا ادعي أنّ ما تقوم به إسرائيل من ممارسات وسياسات استيطانية في شرق القدس والضفة الغربية، ما هو إلا نتاج حجم التأييد الكبير الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، ونتاج انتهاج سياسة متناقضة مع ذاتها، فهي تستنكر الاستيطان وتدعو لوقفه، ولكنها تدعمه من خلال شركات أوروبية تتعامل مع المستوطنات وتدعمها اقتصادياً وثقافياً وأمنياً أحياناً أخرى. إنّ اكتفاء الاتحاد الأوروبي على التصريحات والمواقف الكلامية، وفي المقابل إذا ما احتجت على ممارسات فصائل فلسطينية، فإنّ الاتحاد لا يكفيه التصريحات؛ بل ويذهب مشتركاً مع إسرائيل في تنفيذ سياسات عقابية، وحصار غزة الذي أيدته الاتحاد الأوروبي من خلال منع المساعدات عن الحكومة الفلسطينية في عهد تولى حركة حماس زمام الحكم عام (2006) أكبر دليل على الكيل بمكيالين عند التعامل مع القضية الفلسطينية وعند تعامل الاتحاد الأوروبي مع من تدعيه يخالف الشرعية الدولية، فإن كانت حركة حماس قد خالفت الشرعية الدولية (حسب ادعائهم)، فإن إسرائيل بلا منازع تعتبر أكبر دولة من حيث عدد المخالفات لقرارات الشرعية الدولية. وسابقاً تم الإشارة لعدد كبير من التناقضات التي تؤكد تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي التي ساهمت في ضرب عملية السلام.

المبحث الثاني

تداعيات موقف الاتحاد الأوروبي تجاه مقاطعة المستوطنات على العملية السلمية

مقدمة:

إنّ عدم وجود مقاطعة اقتصادية كاملة من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه الاقتصاد الإسرائيلي، وعدم مقدرة الاتحاد لإيجاد الحلول التي تلزم إسرائيل بإزالة المستوطنات من الضفة الغربية، هذا الموقف غير المتكافئ من قبل الاتحاد الأوروبي مقارنة بحالة الاستهتار الإسرائيلي بجميع القرارات الدولية وقرارات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بالاستيطان، أثر بشكل سلبي على العملية السلمية، ورغم وجود مواقف إيجابية من الاتحاد الأوروبي تجاه إنهاء الاستيطان الإسرائيلي، ومن ضمن هذه المواقف الإيجابية المتمثلة في الدعوة لمقاطعة منتجات المستوطنات، إلا أنّ هذه المواقف غير كافية ويلزم تعزيزها بمواقف تشمل كافة التعاملات التجارية مع إسرائيل بما يسمّى المقاطعة الاقتصادية الكاملة، كون إسرائيل لا تلتزم بقرارات الشرعية الدولية، وقد طبقت المقاطعة الاقتصادية في العديد من الدول التي لم تلتزم بالشرعية الدولية، وإسرائيل ليست فوق القانون، فإن كان الاتحاد الأوروبي لا يمكنه تمرير قرارات القانون الدولي باستخدام القوة العسكرية ضد إسرائيل، فمن الممكن استخدام المقاطعة الاقتصادية كوسيلة مقبولة دولياً بإمكانها الضغط على إسرائيل لإلزامها بتنفيذ القرارات الدولية، والدفع نحو إنجاح العملية السلمة وقيام الدولة الفلسطينية.

ومن خلال معرفة وتحليل حجم تداعيات الموقف الصادر عن الاتحاد الأوروبي من الاستيطان ومقاطعة المستوطنات، وهل هذا الموقف أدى لإحداث ضغط اقتصادي وسياسي على إسرائيل، هذا الضغط يسمح بتشكيل رأي عام عالمي يساهم في إلزام إسرائيل بالرضوخ لتنفيذ القرارات الدولية التي تؤدي لإنجاح عملية السلام وقيام دولة فلسطين المستقلة، ومع بيان مستوى نجاح الاتحاد الأوروبي في إحداث هذا الضغط يُمكن تحديد تداعيات الموقف الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية على عملية السلام.

وسيتّم توضيح الموقف الإيجابي للاتحاد الأوروبي والمتمثّل في مقاطعة منتجات المستوطنات وأثر ذلك على إضعاف الوجود الاستيطاني، وإزالة مقومات بقاءه، ممّا له أثر إيجابي في إنهاء الوجود الاستيطاني، خاصة إذا ما تمّ تعزيز هذا الموقف واستمراره.

المطلب الأول

مدى الاستفادة من قرارات الاتحاد الأوروبي نحو تعزيز المقاطعة

إن طبيعة الاتحاد الأوروبي في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، تبين أن الاتحاد يعتمد في تنفيذ سياساته نحو توجيه الرأي العام الأوروبي، والقطاع الخاص، والذي يُعتبر جهة قوية وفاعلة خاصة داخل الاتحاد الأوروبي التي تتميز بنظام رأس مالي يعتمد في اقتصاده على المؤسسات الخاصة.

ومما يؤكد ازدياد فاعلية وتأثير دور قرارات الاتحاد الأوروبي المتماسك نحو المقاطعة، ومدى استجابة المنظمات غير الحكومية، "والرأي العام الأوروبي"، لتلك القرارات. ما أجرته منظمة ECCR²²، "التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والتعاون الدولي"، من استبيان يهدف لرفع مستوى الوعي لدى محلات السوبر ماركت حول إشكاليات التعامل مع البضائع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية، وقد قامت بنشر معلومات لأصحاب السوبر ماركت مفادها أن بيع منتجات صادرة عن المستوطنات سيعزز اقتصادها، ويحولها إلى كيانات دائمة وقابلة للحياة، وهذا ما يقوض فرص تحقيق السلام العادل في المنطقة على أساس القانون الدولي، وفي تلك التحقيقات لمنظمة (ECCR)، قامت بتوجيه أسئلة لعشرة من أصحاب السوبر ماركت في كل من بريطانيا وإيرلندا، حول إذا ما إذا كانوا يقومون ب جلب بضائع المستوطنات أم لا، وإذا يتم جلبها، كيف يقومون بوضع ملصقات تُظهر إنها من إنتاج المستوطنات. ومن خلال التحقيق تبين أن معظم محلات السوبر ماركت الكبرى في المملكة المتحدة توقفت عن جلب الفواكه والخضروات الطازجة المستوردة من المستوطنات الإسرائيلية، على الرغم من أن البعض لا يزال يجلب بعض من السلع المنتجة والمصنعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. (موقع منظمة ECCR: 2015/5/7)

وفي تقرير أعده معهد (ريئوت) "وهو معهد أبحاث إسرائيلي مقره في تل أبيب، ويهتم بالشؤون الأمنية والاجتماعية والسياسية"، أن إسرائيل تواجه حملة دولية تستهدف نزع الشرعية عنها، ويضع المعهد جميع الهيئات والمنظمات والأفراد المناوئين لسياسات إسرائيل التوسعية والاستيطانية والعنصرية تحت تصنيف (شبكة). ويؤكد أن إسرائيل تواجه حملة دولية تستهدف نزع الشرعية عنها. ويورد التقرير قائمة بالمراكز الرئيسية للشبكة: (لندن، وبروكسل، ومدريد، وتورنتو، وسان فرانسيسكو وجامعة كاليفورنيا في بيركلي). ووفقاً للتقرير فإن من يسميهم بالساعين إلى نزع الشرعية عن الدولة العبرية يتعاونون مع المنظمات المرتبطة بالنقد القانوني للسياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية كمنظمة العفو الدولية و'هيومان رايتس ووتش'. ويشير التقرير إلى أن النشاط في شبكة نزع الشرعية ليسوا في غالبيتهم من الفلسطينيين أو العرب أو المسلمين. إذ أن كثيرين منهم ناشطون يساريون أوروبيون أو من أمريكا الشمالية. (موقع المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان - منظمة التحرير الفلسطينية²³: 2015/5/5)

²² <http://www.eccr.org.uk/module-htmlpages-display-pid-64.html>

²³ <http://www.nbprs.ps/news.php?action=show&id=8337>

وفي دراسة إسرائيلية للكاتب (شلومو بروم)، أشار لقرارات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمقاطعة المستوطنات، أكد أنّ تلك القرارات تبدو الصّليّة الأولى فقط للحملة المناهضة لإسرائيل، والتي قد يتسع نطاقها بحيث تشكل تهديداً لاقتصاد إسرائيل، وتحول إسرائيل إلى دولة منبوذة في نظر العالم الغربي، وفي نظر قسم كبير من يهود العالم (بروم، 2013: 21)

ومن أهم المنظمات غير الحكومية التي نجحت في استغلال الطرف القانوني الذي أتاحه الاتحاد الأوروبي لمقاطعة المستوطنات منظمة (BDS)، تلك المنظمة التي بدأت من فلسطين وتنشط في غالب دول الاتحاد الأوروبي، وتعرف "بالحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات"، والتي تُعرف دولياً بحركة (BDS) The Boycott, Divestment and Sanction movement . ولدت الحركة عام (2005) بعد النداء الذي أصدرته مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وتطالب (BDS) بتطبيق إجراءات عقابية ضد إسرائيل من خلال المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، وتهدف من وراء ذلك، إجبار إسرائيل على أن تتصاع انصياعاً كاملاً إلى القانون الدولي والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وتلتزم بحقوق الشعب الفلسطيني (موقع حركة BDS: 2015/5/9). "يقوم نداء (BDS) على ما أنجزته مبادرات فلسطينية ودولية عديدة تدعو إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، ولا سيما تلك المبادرات المنبثقة بعد عقد مؤتمر الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية في ديربان بجنوب إفريقيا في سنة (2001). وفي حين أنّ الانسجام الأخلاقي والالتزام بحقوق الإنسان العالمية، هما الأساسان الجوهريان للحركة العالمية الرامية إلى مقاطعة إسرائيل" (البرغوتي، 2014: 24).

وبناء على أهداف هذه الحركة، والتي تعتمد على سحب الاستثمارات التي تُعتبر عماد الاقتصاد الإسرائيلي، ومن خلال عمل الحركة الدؤوب ومعها حلفائها الكثر في أوروبا، قامت الحركة بالعديد من الأنشطة التي أدت في النهاية لاستجابة الكثير من البنوك وصناديق الاستثمار الأوروبية لوقف تعاملها مع الشركات والبنوك الإسرائيلية العاملة في الأراضي المحتلة عام (1967) (موقع حركة BDS: 2015/5/9). ويتبين أنّ هذه المنظمات تنشط داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معتمدة على التوجيهات التي يصدرها ويؤكدّها الاتحاد، حيث أشار الاتحاد الأوروبي إلى أنه يُطبق منذ (1) يناير (2014) المبادئ التوجيهية المتعلقة بمدى أهلية الكيانات الإسرائيلية وأنشطتها في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ يونيو (1967)، وإن كان يحق لها الاستفادة من المنح والجوائز والأدوات المالية التي يمولها الاتحاد الأوروبي. وأشار كذلك إلى أنه كان قد طلب من الشركات الأوروبية بأن تتقيد بهذه المبادئ في جميع الظروف، بما في ذلك في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة (تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية، 2014: 13).

إنّ المقاطعة الدولية للمستوطنات آخذة في الازدياد. ويتّضح أنها اعتُبرت أداة مناسبة للضغط على إسرائيل دولياً، كون المجتمع الدولي غير قادر على استخدام أسلوب ضغط آخر في ظل توازنات القوى

الحالية. "ففي يونيو من العام الماضي أصدرت حكومتا: إسبانيا وإيطاليا بياناً حذرتا فيه مواطنيهما من القيام بأعمال تجارية مع المستوطنات في الضفة الغربية وهضبة الجولان والقدس الشرقية. وأعلنت الدولتان أنّ كل من يقيم نشاطات اقتصادية مع المستوطنات سيعرض نفسه لمجموعة من المخاطر، وبذلك تتضمن الدولتان إلى ثلاث حكومات أوروبية مهمة هي: فرنسا وألمانيا وبريطانيا، أصدرت تحذيراً مشابهاً" (موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 2015/5/17)

ومما يوضّح مدى نشاط تلك الجماعات المناهضة للسياسات الإسرائيلية داخل دول الاتحاد الأوروبي، والتي تؤكد تداعيات المساندة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لإنجاح مثل هذه الجماعات، فقد أصبحت تهدد مصالح إسرائيل في شتى الميادين. ومن هذه الأمثلة داخل المملكة المتحدة، ما قام به اتحاد نقابات العمال البريطانية، حيث صوت لمصلحة فرض حظر على البضائع المستوردة التي تنتجها إسرائيل في المستوطنات غير الشرعية. ودعا الاتحاد الوطني للصحافيين البريطانيين خلال اجتماعه السنوي إلى تنظيم حملة مقاطعة للبضائع الإسرائيلية، أسوة بحملات المقاطعة في الصراعات التي قادتها النقابات التجارية ومجلس النقابات التجارية ضد نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، وذلك لمطالبة الحكومة البريطانية بفرض عقوبات على إسرائيل، ونشرت صحيفة الجارديان البريطانية رسالة تحث على مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، وفرض عقوبات عليها. وقد وقّع على الرسالة أربعمئة أكاديمي في المملكة المتحدة. أمّا في إيرلندا، فأعلنت البلديات والتجارة العامة والمدنية الإيرلندية موافقتها على قرارين، يؤديان إلى مقاطعة البضائع والخدمات الإسرائيلية وسحب الاستثمارات من الشركات الضالعة في احتلال الضفة الغربية وغزة، أو تجني أرباحاً من ذلك الاحتلال. (رئوت، 2010: 2-9)

المطلب الثاني

تداعيات قرارات الاتحاد الأوروبي بشأن مقاطعة المستوطنات على الاقتصاد الإسرائيلي

يعتمد نمو إسرائيل باعتبارها اقتصاداً صغيراً له سوق محلية محدودة نسبياً على توسيع حجم الصادرات، ففي عام (2005) تم توجيهه (33%) من صادرات السلع الإسرائيلية - ما مقداره (36,6) مليار دولار إلى أوروبا و(42%) إلى الولايات المتحدة و(18%) إلى آسيا ونسبة (7%) المتبقية إلى دول أخرى. ساهم انضمام إسرائيل إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) وإنشائها منطقة تجارة حرة للمنتجات الصناعية مع المجموعة الأوروبية عام (1975) وجميع أنواع المنتجات مع الولايات المتحدة عام (1985) في تشجيع تنافسية الصادرات الإسرائيلية؛ مما يعني وصول السلع الإسرائيلية إلى (760) مليون مستهلك في أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وهي معفية عن الرسوم، واستقطاب المستثمرين الراغبين في تصدير منتجاتهم إلى أوروبا بدون دفع الرسوم (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية: 2015/5/17). وبمقارنة عدد سكان إسرائيل (السوق المحلي) مع 760 مليون مستهلك من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، يتبين أنّ المنتج المحلي الإسرائيلي تمكن من استهداف سوق هي أكبر مائة وعشر مرات من السوق المحلية. ويتضح ممّا سبق مدى اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على السوق الخارجية وخاصة الاتحاد الأوروبي، وهذا يشكل نقطة قوة وضعف في نفس اللحظة، حيث بإمكان الاتحاد الأوروبي إذا ما أراد أن يضغط على إسرائيل اقتصادياً لكسب مواقف سياسية.

"ووفقاً لبيانات المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء التي حصلت عليها صحيفة هآرتس الإسرائيلية، فإنّ الخسائر الناتجة عن المقاطعة يرتفع إلى (9.5) مليار دولار بحلول نهاية هذا العام (2015)²⁴ (Middle East Monitor: 16/5/2015). وممّا يدل على شعور إسرائيل بهذا الخطر توجهها نحو تعويض الخسائر الناتجة عن المقاطعة الأوروبية، "من خلال زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة، فضلاً عن زيادة الاستثمارات الأمريكية في إسرائيل. ويرى خبراء في الاقتصاد الإسرائيلي، أنّ الحكومة الإسرائيلية بحاجة إلى تشديد الإجراءات لخفض نسب التهرب الضريبي؛ لتحقيق نسبة أعلى من الإيرادات الضريبية، عما كانت عليه سابقاً، وذلك لتغطية جزء من خسائر المقاطعة الأوروبية لها" (موقع يا بلد الإخباري: 2015/5/17)²⁵. ومن خلال مقابلة تم إجرائها عبر التواصل بالبريد الإلكتروني مع أحد نشطاء حركة المقاطعة (BDS)²⁶، حيث تم توجيه السؤال التالي: هل هناك دراسة علمية عن حجم الخسائر على الاقتصاد الإسرائيلي بسبب المقاطعة الأوروبية؟ فجاءت الإجابة على النحو التالي: "لقد حاولت أن

<https://www.middleeastmonitor.com/news/europe/19237-settlements-lose-6bn-in-two-years-of-european-boycott> ²⁴

<http://yabalad.net/news/3291> ²⁵

Tala Abughoush (tala.abughoush@bdsmovement.net) ²⁶

أجمع الآراء من زملائي حول سؤالك، لا يوجد دراسة محددة بهذا الخصوص، ولكن هناك العديد من تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، بما في ذلك وزير المالية السابق (ياثير لبيد)، على الضرر المحتمل من المقاطعة للاقتصاد الإسرائيلي، على الرغم من عدم توفر دراسة علمية لتأثير (BDS) على الاقتصاد الإسرائيلي، فإن الصورة العامة واضحة جداً: إن التأثير المحتمل لحملة (BDS) على الاقتصاد الإسرائيلي ضخمة، هي في الواقع "تهديد استراتيجي" كما ذكر مراراً وتكراراً من قبل المسؤولين الإسرائيليين، ورجال الأعمال، إلخ، ومع ذلك فلا بد من الحاجة إلى المزيد هنا من التركيز والجهد لتحقيق ما نصبوا إليه. أما الوضع الراهن فهو كالتالي:

- الاتحاد الأوروبي وحملات (BDS)، أحدثت صعوبات في التسويق وبعض الخسائر للمنتجات الزراعية الإسرائيلية.
- أسفرت حملات (BDS)، عن خسائر كبيرة لشركات أجنبية وإسرائيلية تتعامل مع المستوطنات.
- ومع ذلك لم يضعف الاقتصاد الإسرائيلي ككل، وذلك من حيث المؤشرات الاقتصادية العالمية، ولا يزال الاقتصاد الإسرائيلي يزدهر بسبب حجم المزايا التي يمتلكها الاقتصاد الإسرائيلي من استخدام واستغلال الممتلكات والموارد الطبيعية الفلسطينية، ومن السيطرة العسكرية على الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية.
- كما أنّ العلامة التجارية الإسرائيلية قد تضررت بشكل خطير، وخاصة مع المقاطعة الأكاديمية والثقافية، وهذا في النهاية يمكن أن يضر بالاقتصاد الإسرائيلي كما تعترف إسرائيل. ولهذا السبب تتفق إسرائيل المليارات على العلامات التجارية التي بدأت تفقد قوتها.
- إن محاولات إسرائيل المستمرة في تغطية العجز الناتج عن أعمال المقاطعة، في محاولة لبقاء اقتصادها غير معتمد على سوق محددة، هو ما يساعدها على تخطي تلك العقبات، ولكن الخطر يكمن في استمرار وتوسع المقاطعة والتي تشكل تهديداً استراتيجياً على الاقتصاد الإسرائيلي.
- وكما سبق ذكره فقد أعلن الاتحاد الأوروبي عبر مفوضة الشؤون الخارجية (كاثرين آشتون) عن قرار دخل حيز التنفيذ مطلع العام (2014)، يقضي بمقاطعة أية علاقات اقتصادية أو علمية وأكاديمية، بين الاتحاد ومؤسسات ومصانع ومزارع لها استثمارات أو وجود في المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية. وبناء على هذا الإعلان وإعلانات سابقة صادرة عن الاتحاد الأوروبي تخص مقاطعة المستوطنات الإسرائيلية. يوضح الجدول رقم (15)، عدد من دول الاتحاد الأوروبي ومؤسسات خاصة فيه، قد قامت وفقاً لهذه الإعلانات والتوجيهات، بتنفيذ آليات وإصدار قرارات تؤدي لمقاطعة أي مؤسسات دولية أو إسرائيلية تقوم بتنفيذ خدمات أو نشاطات انطلاقاً من مستوطنات إسرائيلية داخل الضفة الغربية أو القدس الشرقية.

ويوضح الجدول حجم الخسائر التي مُني بها الاقتصاد الإسرائيلي بسبب استمراره في سياسة الاستيطان.

#	دول الاتحاد الأوروبي	المقاطعة الاقتصادية/ سحب الاستثمارات
1	مجموعة دول من الاتحاد الأوروبي	<p>- انسحبت بعض شركات الإنشاءات الأوروبية العملاقة من التنافس لإنشاء ميناءين يديرهما القطاع الخاص في أسدود وحيفا (أي ليس من الأراضي المحتلة عام (1967)) خوفاً من تنامي المقاطعة العالمية لإسرائيل.</p> <p>- شركة G4S، وهي أكبر شركة أمنية في العالم، خسرت عقوداً مجزية في بريطانيا والنرويج والاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا لتورطها في تقديم منتجات وخدمات لمصلحة السجون الإسرائيلية، حيث يتعرض الفلسطينيون للأسر على خلفية سياسية.</p> <p>- على خلفية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة صيف (2014)، رفضت شبكات التسويق الأوروبية الكبرى عرض المنتجات الزراعية الإسرائيلية للبيع في أسواقها، حيث أكد مصدر المنتجات الزراعية الإسرائيلية، خاصة في فرع الفواكه، أنّ شبكات التسويق الأوروبية الكبرى بدأت منذ العدوان بإعادة المنتجات الإسرائيلية ورفض عرضها في شبكاته، وذلك تحت ضغط المستهلكين الأوروبيين. وقالت صحيفة "ذي ماركر" الأميركية إنه على الرغم من أنّ الحديث لا يدور عن قرار رسمي بشأن المقاطعة، إلا أنه في واقع الحال فإنّ الخطوة تلحق أضراراً بالغة بتسويق المنتجات الزراعية الإسرائيلية والفواكه في الأسواق الأوروبية، وهو ما من شأنه أن يوجّه ضربة ساحقة للزراعة في إسرائيل.</p> <p>- وفي أغسطس من العام (2011)، كشفت صحيفة (يديعوت احرنوت) الإسرائيلية، إنّ الكثير من المنتجات الزراعية في إسرائيل باتت مستهدفة بحملة المقاطعة التي تشن ضدها لاسيما في عدد من دول أوروبا. وقالت الصحيفة: إنّ المنتجات المستهدفة هذه تشمل الطماطم والفلفل والحمضيات والجزر والبطيخ والفراولة وكذلك الكرفس، فيما يسيطر الآن هاجس إزاء إمكانية سحب الاستثمارات الخاصة بالزهور ما يمكن أن يساهم في خنق الاقتصاد في إسرائيل. وأضافت أنّ شركة (اغرسكو) التي تعد الشركة الرائدة في مجال تصدير الزهور أعلنت أخيراً عن إفلاسها، الذي كان أحد أسبابه المقاطعة العالمية التي تفرض على منتجاتها وفقاً لما ورد في بعض التقارير. وأعلنت نحو (20) منظمة في أوروبا تشمل (13) دولة قرارها فرض مقاطعة تامة على المنتجات والصادرات الخاصة بشركة (اغرسكو).</p>
2	ألمانيا	<p>- أكبر مصارف ألمانيا قد أعلن في يناير (2014) عن تبنيه مساراً استثمارياً جديداً لعملائه بعنوان: "شهادة لسلة أخلاقية" وضعت بنك هبوعليم الإسرائيلي خارجها بسبب علاقته بالاستيطان، وأوصى البنك الألماني زبائنه بالعمل مع (1400) شركة في هذه السلة، ويتعهد للمستثمرين ألا تصل أموالهم لشركات ومؤسسات غير أخلاقية مثل بنك هبوعليم. ويؤكد أنّ هذه السلة تسري على كامل الأراضي الألمانية والدنماركية والنمساوية ودولة لوكسمبورغ؛ مما يجعل أثرها من الناحية الاقتصادية كبيراً.</p>

		- الحكومة الألمانية أعلنت أنها ستستثني من اتفاقيات التعاون العلمي والتقني مع إسرائيل جميع الشركات والمؤسسات الإسرائيلية الموجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، "بما فيها القدس الشرقية". كما أوقفت شركة دويتشه بأن (Deutsche bahn) نشاطاتها في الضفة الغربية.
3	هولندا	- وفي بداية عام (2014)، ثاني أكبر صندوق تقاعد هولندي، وتقدر استثماراته العالمية بـ (200) مليار دولار، أعلن سحب جميع استثماراته من البنوك الإسرائيلية التي تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة (1967)، الأمر الذي شكّل ضربة مالية هائلة لأحد أهم أعمدة الاقتصاد الإسرائيلي. وفي عام (2013)، شركة "فيتنز" الهولندية للمياه أنهت عقدها مع "ميكوروت" بسبب تقديمها خدمات للمستوطنات. وقالت صحيفة "هآرتس" إن الخارجية الإسرائيلية قلقة من موجة المقاطعة في هولندا، وتعتقد أنه نابع من سياسات جديدة للحكومة الهولندية اتجاه إسرائيل التي يبدو أنها تشجع الشركات التجارية على قطع العلاقات مع الشركات الإسرائيلية التي تضطلع بدور في المشروع الاستيطاني بشكل مباشر أو غير مباشر. أوقفت شركة يونيفر (unilever) نشاطاتها في الضفة الغربية.
4	الدنمارك	- في يناير (2014)، أعلنت إدارة بنكين يعتبران الأكبر في الدنمارك، نيتهما مقاطعة البنوك الإسرائيلية (مزراحي-طفحوت)، (بوعليم) و(ليئومي)، على خلفية نشاطاتهم في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، حيث يُصنفها الاتحاد الأوروبي كغير قانونية وتضر بمسيرة التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد أعربا عن نيتهما فرض مقاطعة على البنوك الإسرائيلية المذكورة على ضوء تورطها في نشاطات تخالف القانون الأوروبي.
5	النرويج	- في عام (2010) عملت مؤسسة النفط في النرويج على سحب استثماراتها من مؤسسات اقتصادية إسرائيلية بعد أن وجدت أن تلك المؤسسات لها علاقة بعمليات البناء في المستوطنات. وفي يونية من العام (2012)، صندوق التقاعد النرويجي، وهو الأكبر في العالم أدرج شركات إسرائيلية متورطة في الاستيطان في قائمته السوداء، وخص بالذكر شركتي "أفريكا-إسرائيل ودانيا سيبوس". في سبتمبر من العام (2012)، أعلنت وزارة المالية النرويجية، أنها لن تطبق قانون تخفيض الضرائب للمتبرعين بأموال خيرية لكل من يتبرع لمؤسسة الكرمل النرويجية، وذلك بسبب دعم المؤسسة المادي للمستوطنات الإسرائيلية.
6	اللوكسمبرج	- وفي فبراير من العام (2014)، قرر صندوق التقاعد في دولة لوكسمبورغ المرتبط بالتأمين الوطني "الحكومي" مقاطعة كافة المصارف الإسرائيلية الكبرى في إسرائيل، وقال الصندوق أن هناك قائمة بأسماء قرابة (60) شركة حول العالم وصفت ممارساتها "باللا أخلاقية" حيث ظهر من بينها (8) مؤسسات إسرائيلية منها: بنك ديسكونت وبنك هبوعليم وبنك مزراحي طفحوت وبنك لئومي والبنك الدولي الأول، بالإضافة إلى شركتي البيط و"أفريقيا إسرائيل" الاقتصادييتين، وأشار الصندوق أن المقاطعة تأتي "كون الشركات الإسرائيلية تشارك في دعم البناء في المستوطنات غير القانونية على الأراضي المحتلة".
7	فرنسا	- "فيوليا"، شركة فرنسية تعمل في مجال النقل متورطة في مشاريع إسرائيلية في الأرض المحتلة، حيث شاركت في بناء خط سكة حديد (ترام القدس) مساره يمر عبر القدس الشرقية من أجل ربط

		<p>مستوطنات القدس الغربية بالشرقية، وفي أبريل (2015)، خسرت عقوداً، واضطرت تحت ضغط حملة المقاطعة، إلى أن تتسحب من مناقصات بقيمة (20) مليار دولار تقريباً في العالم، في بريطانيا والسويد وإيرلندا ومديني سانت لويس وبوسطن الأمريكيتين، وغيرها. وقد اعترف مدراء فيوليا "أن حملة المقاطعة قد كلفت الشركة "عقوداً مهمة"، كما ذكر محللون ماليون مرات عدة التأثير السلبي للمقاطعة على الشركة.</p>
8	بريطانيا	<p>- في مايو (2011)، تلقى الصندوق القومي اليهودي، وهو مدرج كجمعية "خيرية" في بريطانيا، صفة جديدة بسبب طوره التاريخي في انتهاكات حقوق الإنسان وترسيخ الاستيطان في فلسطين المحتلة، عندما صوت نواب الحزب الأخضر البريطاني دعماً لحملة مقاطعة الصندوق ومعاقبته بسحب صفة "الجمعية الخيرية" منه. حيث اتخذ رئيس الوزراء البريطاني (ديفيد كامرون) قراراً بالتخلي عن رعاية أنشطة الصندوق، وكانت جمعية أوقفوا دعم الصندوق قدمت في وقت مبكر من العام (2011) استفسارات للبرلمان ولرئيس الوزراء عن دعم أنشطة منظمة يشك بممارستها أعمال 'التطهير العرقي' ضد الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم ومنع عودة اللاجئين لعقود طويلة. ومن بين القضايا التي أثرت دور الصندوق ومن يدعمه في تأسيس ما يُعرف بالحديقة البريطانية المقامة على أرض تعود ملكيتها للاجئين الفلسطينيين وخاصة قريتي عجور وزكريا.</p> <p>- مؤسسة (الكويكرز) في بريطانيا وافقت كذلك على فرض مقاطعة على جميع المنتجات في إسرائيل، الأمر الذي شمل كذلك مؤسسات كبيرة في هولندا والسويد، والتي تملك استثمارات كبيرة في البنوك وقطاع الاتصالات وأعمال البناء والشركات</p> <p>- في أغسطس (2013)، بيان مهم وقَّعه عشرات القادة والقسييسين المسيحيين في بريطانيا، بعنوان "حان وقت العمل: إجابة بريطانية مسيحية على وثيقة وقفه حق الفلسطينية". البيان من (35) صفحة فيه مواقف مهمة منددة بتاريخ الدولة البريطانية في فلسطين ومؤيدة لحركة المقاطعة العالمية لإسرائيل.</p>
	إسكتلندا	<p>- قررت جمعية أصدقاء الأرض في إسكتلندا خلال مؤتمرها السنوي من العام (2011)، بمقاطعة الصندوق القومي اليهودي، وفضح ارتكاب القائمين عليه بأعمال التطهير العرقي ضد المواطنين الفلسطينيين. وأعلن (ستان بلكلي) رئيس الجمعية عزم المنظمة على المشاركة في الحملة لنزع صفة «المنظمة الخيرية» عن أنشطة الصندوق مشيراً إلى عدم علم الكثيرين بحقيقة ما يقوم به الصندوق ودوره في مصادرة أراضي الفلسطينيين، مؤكداً أن الوقت قد حان لفضح جرائمه.</p>
	السويد	<p>- مؤسسة التعاون الدولي في السويد قررت وقف كل مشترياتها من منتجات أجهزة (كربونات الصودا) الإسرائيلية فيما تطالب الكنيسة الميثودية هناك مرتاديهها بفرض مقاطعة على المنتجات غير القانونية القادمة من مستوطنات إسرائيلية.</p> <p>- وأوقفت شركة آسابلوي (assa abloy) نشاطاتها في الضفة الغربية.</p>

جدول رقم (15)، دول من الاتحاد الأوروبي قامت وفقاً لتوجيهات الاتحاد الأوروبي بتنفيذ آليات تؤدي لمقاطعة مؤسسات دولية أو إسرائيلية تقوم بتنفيذ نشاطات انطلاقاً من مستوطنات إسرائيلية. المصدر: من عدة مراجع، وهي (البرغوتي، 2014: 20-28)، (البطمة والبرغوتي، 2014)، (موقع BDS)، ومجموعة من المواقع الإخبارية.

أما داخل إسرائيل:

3. فأنهى العديد من البنوك وصناديق الاستثمار الأوروبية تعامله مع الشركات والبنوك الإسرائيلية العاملة في الأراضي المحتلة عام (1967).
4. شركة "صودا ستريم" المتخصصة في إنتاج المشروبات الغازية، أغلقت الشركة مصانعها في كل من مستوطنة (ألون حفور) والتجمع الصناعي (ميشور أدوميم)، الذي يُعد أكبر التجمعات الصناعية التي أقامتها إسرائيل في الضفة الغربية، ويقع في محيط القدس المحتلة. وأقدمت الشركة على هذه الخطوة، في أعقاب تكبدها خسائر كبيرة في الأشهر التسعة الأولى من عام (2014)، إذ تراجع مداخل الشركة بنسبة (42%) في أعقاب القرار الأوروبي، وقررت الشركة نقل مصانعها داخل إسرائيل.
5. في إبريل عام (2014) شركة "ميكوروت" الإسرائيلية للمياه خسرت عقداً كبيراً قيمته (170) مليون دولار في الأرجنتين.
6. تقدر بعض المصادر الإسرائيلية خسائر قطاع الزراعة وحده بما يعادل (30) مليون دولار، يعود معظمها لمقاطعة المستوطنات (موقع middleeastmonitor: 2015/5/17).
7. وصرح وزير المالية الإسرائيلي، بأنه في حال استمرت المقاطعة في النمو وانخفض التصدير لأوروبا بنسبة (20%)، ستخسر إسرائيل أكثر من (10) آلاف وظيفة وما قيمته (5.7) مليار دولار من العملات الأجنبية (البطمة والبرغوتي، 2014: 4). وتظهر بعض المؤشرات بداية تأثير التجارة مع أوروبا، مما يبرر التخوفات الإسرائيلية. فبيانات (2012) تظهر بأن هناك تراجعاً في الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 7% عن (2011) (المكتب المركزي للإحصاء: 2015/5/18). وهذه نسبة لا يُستهان بها كبدائية، فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار معادلة وزارة المالية الإسرائيلية، فإنّ هذا الانخفاض يكون قد أفقد الاقتصاد الإسرائيلي ما يعادل (3500) وظيفة. أما في العام (2013) تراجع الصادرات الإسرائيلية نحو (5) مليار دولار والصناعة قد خسرت نحو (2.8) مليار دولار (البطمة والبرغوتي، 2014: 4). وتشير البيانات من موقع المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي خلال الفترة من فبراير إلى إبريل من العام (2015)، أنّ تصدير السلع انخفضت بنسبة (13.1%) بمعدل سنوي، بعد زيادة بنسبة (4.8%) في نوفمبر (2014) -يناير (2015).

المطلب الثالث

نقاط الضعف الواردة في قرار منع المعاملة التفضيلية وآليات تنفيذ مقاطعة منتجات المستوطنات

أولاً: القانون الأوروبي غير ملزم:

لا توجد داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي مؤسسة فوق وطنية مسؤولة عن إلزام الدول الأعضاء لتنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فليس لديها قوة قسرية على الدول الأعضاء، وإنما يتم تنفيذ تلك السياسات اعتماداً على مدى استعداد الدول الأعضاء على تنفيذها بالتوافق والتشاور، لذلك تحاول الدول الأعضاء استخدام أدوات مختلفة لتحقيق السياسات الخارجية للاتحاد بما تراه مناسباً لسياساتها الخاصة. الدول الأعضاء ليس دائماً ترغب أن تعمل ضمن إطار الاتحاد الأوروبي، طالما أنها لا تخدم مصالحها، وبالتالي عندما تقنق الدول للتوافق في شأن أفضل سياسة يمكن اعتمادها، تضطر الدول أن تقرر التصرف على أساس مستقل. منذ معاهدة لشبونة التي وضعت أهداف واستراتيجيات ومواقف مشتركة، تلك المعاهدة عبارة عن قرارات، هي في حقيقتها غير ملزمة كما لا يحق لأي مؤسسة فوق وطنية الإشراف على تنفيذها. وبعبارة أخرى، فإن السياسة الخارجية الأوروبية تعمل على أساس طوعي، وخلافاً للقانون الملزم في الاتحاد الأوروبي، فإن القواعد الملزمة قانونياً قد وضعت تحت اختصاص المحاكم الوطنية والأوروبية. أما السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CFSP)، تعرف قراراتها على أنها ذات صفة قانونية غير ملزمة، فلا يوجد سيادة لقانون الاتحاد الأوروبي أو أي آثار مباشرة تترتب على الدول الأعضاء (Plessix, 2013: 3-5).

هذا الأمر يعود في الأساس لتركيبية الخاصة بالاتحاد الأوروبي كونه ليس اتحاداً فيدرالياً؛ بل هو حالة فريدة تتوافق على مصالح مشتركة. لهذا السبب يتضح أنّ تأثيره على الساحة السياسية الخارجية لا يستطيع فيها استغلال محصلة القوة السياسية لدول الأعضاء؛ بل محصلة لقوة التوافق التي ترسمها المصالح المشتركة، ولهذا قد يلزم وقت طويل حتى يتبلور موقف قوي ومشارك يمثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه قضية ما. ونظراً لتطور السريع في السياسة الخارجية وتغير موقفها مع الزمن، فإنّ انتظار الوقت الطويل يضعف تلك المواقف ويجعلها غير مؤثرة إن لم يكن التأثير فوري وسريع قد لا يمكن تحقيقه بعد فترة طويلة من الانتظار وفي حقيقة الأمر، الأهداف المحددة في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CFSP)، قد تتطور بطريقة غير متوقعة نظراً لطبيعة التنبؤ بالأحداث على الساحة الدولية، وهذه الطبيعة تزيد من صعوبة وضع معايير محددة، وعلى سبيل المثال، تطور مبدأ حلّ الدولتين. حيث تم وضع خطة تهدف لتدويل القدس، واعتمدت الدول الأعضاء "مبدأ القدس عاصمة لدولتين" وذلك في ديسمبر (2009). في الواقع، المعايير السياسية التي تحددها السياسة الخارجية تتطور وفقاً لتطور الساحة الدولية ومصالح الدول الأعضاء. وقد يلزم الاعتماد أكثر على الطبيعة الديناميكية للسياسة الخارجية

للاتحاد الأوروبي، والتي قد تستطيع بلورة إجراءات قوية في اتجاه تحقيق العملية السلمية. (المرجع السابق):
(5)

ثانياً: صعوبة التطبيق:

نظراً للعدد الكبير من الجهات التي تشارك في عملية التأكد من شهادة المنشأ والمتمثلة في كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وسلطات الجمارك في الدول الأعضاء، وإسرائيل والمصدرين الإسرائيليين والمستوردين من الاتحاد الأوروبي والمستهلكين، فإنّ حلّ وضع العلامة التجارية على المنتجات، ومن ثمّ التأكد من شهادة المنشأ يُعتبر أمراً معقداً.

وبالإضافة لذلك فإنّ سلطات الجمارك الأوروبية سوف تتحمل أعباء إدارية غير معتادة عليها، وتحتاج لمعاملات خاصة عن باقي الدول المصدرة، وذلك لتحقيق من كون المنتجات القادمة من أراضي الضفة الغربية هل هي تابعة للسلطة الفلسطينية أو تابعة للمستوطنات الإسرائيلية، وذلك "نتيجة لبروتوكول باريس لعام 1994 بشأن العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ذلك البروتوكول الذي أدى إلى جعل كليهما ضمن غلاف جمركي واحد" (برتراند-سانز عام 2010؛ بارودو وبيترز 2010). وفي إطار حلّ هذه الإشكالية أصدر الاتحاد الأوروبي قراراً بضرورة وجود رمز بريدي على المنتجات توضّح اسم المدينة أو القرية أو المنطقة الصناعية التي تم إنتاج تلك السلع فيها. وفي أغسطس (2012) أصدرت المفوضية إشعاراً للمستوردين (European Commission 2012a)، أعلنت فيه أنّ عبء التحقق من منشأ البضاعة يقع على المستوردين الأوروبيين، ونشرت قائمة الأماكن غير المؤهلة للمنشأ، والمستوردون عليهم أن يراعوا مراجعة هذه القائمة قبل تقديمهم لطلب المعاملة التفضيلية. فإذا كان الرمز الخاص بالسلعة وارد في القائمة، ينبغي عليهم أن لا يرسلوا طلب المعاملة التفضيلية إلى السلطات الجمركية. ولكن هل هذا الأمر ملزم لكل الدول، بالتأكيد غير ملزم، وقد يعود الأمر لموظفي سلطات الجمارك، أو الموزعين وأصحاب سلاسل السوبرماركت، وبالتالي قد تجد نسبة خطأ كبيرة في مدى تطبيق تلك المعايير.

ثالثاً: ازدواجية المعايير عند التعامل مع الإسرائيليين والفلسطينيين

يعتمد الاتحاد الأوروبي في علاقاته في إطار السياسة الخارجية وفق مبادئ ومعايير القانون الدولي والقانون الإنساني وقرارات الأمم المتحدة، وذلك كما دُكر في فصول الدراسة، فإن كان رفضه التعامل مع حكومة حماس التي نجحت بشكل ديمقراطي عام (2006)، حيث قرر الاتحاد الأوروبي عدم ضخ الأموال التي كانت تمول بها الحكومات الفلسطينية السابقة، وذلك بحجة عدم امتثال حكومة حماس للشرعية الدولية، والمتمثلة في مطالب الرباعية الدولية، والتي تتمثل في: الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والاعتراف بالاتفاقيات السابقة. إن كان من حق الاتحاد الأوروبي أن يدعي ذلك، فلماذا لا يقوم بتنفيذ نفس الإجراءات مع إسرائيل والقيام بمقاطعة الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كامل، كون إسرائيل لا تلتزم بالشرعية الدولية منذ عام (1967).

رابعاً: اختلاف تصرف الدول الأعضاء تجاه تطبيق مبادئ الاتحاد الأوروبي:

إنّ قوة أو ضعف الالتزام بقواعد ومعايير الاتحاد الأوروبي، تعود لاختلاف السياسات الداخلية والخارجية وحجم وطبيعة العلاقات مع إسرائيل بالنسبة لكل دولة، فقد توجد علاقات اقتصادية أو تاريخية أو سياسية قوية بين بعض الدول الأعضاء، لذلك لا تستطيع تلك الدول التضحية بعلاقتها، وبالتالي تتجنب خلق مشاكل سياسية، وقد ينتج ضعف الاتباع لقواعد ومبادئ الاتحاد الأوروبي حول هذه القضية بسبب عدم استعداد بعض الدول الأعضاء لتحمل تكاليف جديدة للتحقق من قواعد المنشأ. لذلك تفضل الدول الأعضاء أن تنقل مسؤولية التحقق من قواعد المنشأ إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك كما في الحالة الألمانية، حيث وجهت الخلاف في هذه القضية لمحكمة العدل الأوروبية، أو نقلها وتمكينها لدى المستهلكين أو الموزعين كما في الحالة البريطانية، حيث طالبت بذلك صراحة من أصحاب سلاسل السوبرماركت.

خامساً: الافتقار إلى الإجماع والإرادة السياسية:

وفقاً لعلاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل والقائمة على شروط أهمها: احترام مبادئ حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، قام الاتحاد الأوروبي مراراً وتكراراً بالتنديد بالممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، حيث "تستند العلاقات بين الطرفين -الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، بالإضافة إلى جميع أحكام اتفاقية الشراكة بينهما، إلى احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، التي توجه السياسة الداخلية والدولية وتشكل عنصراً أساسياً في هذه الاتفاقية". (محامون من أجل الصالح العام، 2009: 18)، إلا أنّ الاتحاد الأوروبي لم يُعلّق أبداً أحكام اتفاقية الشراكة أو يطالب بتعليقها كوسيلة لممارسة الضغط على إسرائيل بشأن سجلها في انتهاكات حقوق الإنسان، فالالاتحاد الأوروبي حتى الآن لم يتخذ أيّ إجراء سياسي لإعلان البضائع من المستوطنات الإسرائيلية غير قابلة لدخول الأسواق الأوروبية، كما أنه لم يختر أن يفرض تدابير تقييدية ومقاطعة لهذه البضائع (Youngs, 2011: 3). ومن الجدير بالذكر أنّ هناك دولاً داخل الاتحاد طالبت باتخاذ إجراءات أشد قوة، وفي عام (2002)، على سبيل المثال، أعلن وزير الخارجية الإسباني (جوزيب بيكيه) بأنّ العقوبات ضد إسرائيل كانت سيناريو، بناءً على قرار للبرلمان الأوروبي يدعو إلى تعليق العلاقات التجارية مع إسرائيل كرد فعل على عملياتها العسكرية ضد الفلسطينيين، مرة أخرى في ديسمبر (2010) حثت (كاثرين أشتون) مجموعة من القادة السابقين في الاتحاد الأوروبي على فرض عقوبات على إسرائيل لاستمرارها في بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما لم يحظ بأيّ رد فعل من الجانب الأوروبي. وعلى نفس المنوال، اقترح تقرير صدر مؤخراً أرسله كبار دبلوماسي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله تعليق المساعدات المالية بسبب المستوطنات الإسرائيلية (دراسة لازارو، إلينا وآخرون، 2013). وبناء على ذلك فإنه يمكن القول: إنّ الاتحاد الأوروبي لديه من الإمكانيات القانونية ما يلزم لإجبار إسرائيل على الالتزام بالمعايير والقواعد التي توجه العلاقات الثنائية بين الطرفين، لكنه ربما يفتقر إلى الإجماع والإرادة السياسية. هناك دولاً أبدت مقدرتها على التصرف وفقاً للمبادئ القانون الأوروبية

وقواعده، ولكن بعض الدول ليس لديها المقدرة على ذلك، ولأنّ القرار في شئون السياسة الخارجية يتطلب الإجماع، تواجه تلك القرارات صعوبة في التوصل إليها وتحقيقها.

التعقيب:

أظهرت الدراسة مدى اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على السوق الخارجية وخاصة الاتحاد الأوروبي، وهذا يشكل نقطة قوة وضعف في نفس اللحظة، حيث بإمكان الاتحاد الأوروبي إذا ما أراد أن يضغط على إسرائيل اقتصادياً لكسب مواقف سياسية. إنّ لتأثير المحتمل لحملة المقاطعة داخل الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الإسرائيلي ضخمة، وهي في الواقع تهديد استراتيجي، ولكنه بحاجة لمزيد من التركيز والجهد لتحقيق أهدافه. وأوضحت الدراسة أنّ الاتحاد الأوروبي وحملات المقاطعة، قد أحدثت صعوبات في التسويق وبعض الخسائر للمنتجات الزراعية الإسرائيلية. كما أسفرت عن خسائر كبيرة لشركات أجنبية وإسرائيلية تتعامل مع المستوطنات، كما أنّ العلامة التجارية الإسرائيلية قد تضررت بشكل خطير، وخاصة مع المقاطعة الأكاديمية والثقافية، وهذا في النهاية يمكن أن يضر بالاقتصاد الإسرائيلي كما تعترف إسرائيل، ولهذا السبب تتفق إسرائيل المليارات على العلامات التجارية التي بدأت تفقد قوتها.

وكشفت الدراسة عن عدد من دول الاتحاد الأوروبي ومؤسسات خاصة فيه، قد قامت وفقاً لإعلانات وتوجيهات الاتحاد الأوروبي، بتنفيذ آليات وإصدار قرارات أدت لمقاطعة مؤسسات وشركات دولية وإسرائيلية قامت بتنفيذ خدمات أو نشاطات انطلاقاً من مستوطنات إسرائيلية داخل الضفة الغربية أو القدس الشرقية. الدراسة اكتشفت نقاط الضعف الواردة في قرار وآليات تنفيذ مقاطعة المنتجات المستوطنات، وذلك بهدف تصويبها نحو المسار الذي يحقق الهدف منها، وهو إجبار إسرائيل على أن تتصاع انصياعاً كاملاً إلى القانون الدولي والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وتلتزم بحقوق الشعب الفلسطيني. ويمكن تلخيص هذه النقاط فيما يلي: القانون الأوروبي غير ملزم، وبالتالي قد تجد بعض الدول الأوروبية تمتنع عن مقاطعة إسرائيل. صعوبة التطبيق عند التحقق من شهادة المنشأ للمنتجات الإسرائيلية. ازدواجية المعايير عند التعامل مع الإسرائيليين والفلسطينيين، وذلك عند مخالفة القانون الدولي. اختلاف تصرف الدول الأعضاء تجاه تطبيق مبادئ الاتحاد الأوروبي. الافتقار إلى الإجماع والإرادة السياسية، وذلك بسبب طبيعة الاتحاد الأوروبي وكيفية اتخاذ القرار فيه، والتي تحتاج للإجماع.

وختاماً، فإنّ الاتحاد الأوروبي لديه من الإمكانيات القانونية ما يلزم لإجبار إسرائيل على الالتزام بالمعايير والقواعد التي توجه العلاقات الثنائية بين الطرفين؛ لكنه ربما يفتر إلى الإجماع والإرادة السياسية. هناك دولاً أبدت مقدرتها على التصرف وفقاً لمبادئ القانون الأوروبي وقواعده، ولكن بعض الدول ليس لديها المقدرة على ذلك، ولأنّ القرار في شئون السياسة الخارجية يتطلب الإجماع، تواجه تلك القرارات صعوبة في التوصل إليها وتحقيقها.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1. من خلال ما ورد من تحليل لمواقف الاتحاد الأوروبي للفترة ما بعد حرب (1967) وحتى ما قبل مؤتمر (مدريد)، أنّ الاتحاد كان له دور كبير في وضع القضية الفلسطينية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. إنّ اتفاقية (مدريد) التي عُقد مؤتمرها في عام (1991)، كانت نتاج إرهابات هذا الحراك الذي بدأ مع إعلان لندن (1977) وإعلان البندقية (1980).
2. إنّ محصلة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ما هي إلا مجموع التوافقات التي تتقاطع فيها السياسات المشتركة لجميع الدول الأعضاء، وبالتالي لا يمكن فرض سياسة خارجية لا تقبلها إحدى الدول، وهذا ممّا يدعو الدول الكبرى لتقديم الدعم الاقتصادي لدول الصغيرة لجذبها نحو تأييد كافة السياسات التي تتوافق عليها.
3. الرأي العام الأوروبي وجماعات الضغط محددان مهمان من محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فهما يعكسان التوجهات السياسية للشعوب الأوروبية داخل البرلمان.
4. لقد استغل اليهود البعد الديني داخل أوروبا، حيث التقارب الديني الجديد بين الحركة البروتستانتية والعقيدة اليهودية، خاصة تماثل الرؤيا الدينية حول قدسية عودة اليهود إلى فلسطين.
5. الاتحاد الأوروبي عندما تتأثر مصالحه في المنطقة، كما تأثرت بسلاح النفط سواء أكان برفع أسعاره أو حظره عربياً، أو من خلال السيطرة الأمريكية على منابعه، يتضح أنه يحتاج إلى ذرائع يصنعها الموقف العربي لأجل القيام بحراك سياسي يؤدي لإنجاز عملية سلام ناجحة في المنطقة، وذلك بما يسمح للاتحاد بشيء من إضعاف السيطرة الأمريكية والإسرائيلية على المنطقة.
6. لقد تأكدت الغايات السياسية من الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي، حيث استخدمت المساعدات والمنح والتي يمكن تسميتها بالمال السياسي، لتحقيق غايات تتمثل في وقف أيّ أعمال مقاومة، أو أيّ نهج مقاوم، واستبداله بنهج واحد ووحيد هو نهج المفاوضات، وبالتالي فإنّ هذه المساعدات تستخدم كأداة لتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، واللذان اتفقتا على شروط سياسية معظمها وضعت في صالح إسرائيل أو على أقل تقدير لا تشكل تهديداً لمصالحها.
7. الاتحاد الأوروبي يعتبر حصوله على القوة العسكرية والمستقلة أو القدرة على التصرف وفق مصلحة الاتحاد، ليست بالأمر المنافس للقوة الأمريكية وإنما هي مكملتها لها.
8. الاتحاد الأوروبي يعلن باستمرار عدم اعترافه بالمستوطنات داخل الضفة الغربية على أنها جزء من إسرائيل، كما ويؤكد على عدم اعترافه بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، فقد كانت مواقفه مؤيده لتدويل القدس، ثم مع القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، ضد أيّ إجراءات إسرائيلية من شأنها التأثير

على هذا الوضع. وما يصدر عن الاتحاد الأوروبي أو بعثاته الدبلوماسية أو منظماته المدنية، تؤكد إصرار الاتحاد الأوروبي على تلك المواقف.

9. خلصت الدراسة إلى أنّ الاتحاد الأوروبي عازم على تطبيق المعايير التي ينادي بها، وأهمها أنّ الاستيطان غير شرعي ويخالف القانون الدولي، ويعمل الاتحاد الأوروبي على التمييز ما بين إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية، وذلك من خلال قيامه باستحداث آليات ساهمت في مقاطعة المنتجات الاستيطانية، وهو ينفذ سياساته بشكل متدرج، وقابل للتطور، وأنّ أسلوبه يوحى بقدرته على استخدام العلاقات التجارية والسياسية المرتبطة مع إسرائيل لتنفيذ أجندة تخدم سياساته الخارجية.

10. توصلت الدراسة إلى أنّ النشاط الدبلوماسي الأوروبي في الأراضي الفلسطينية، له أثر كبير في دفع الاتحاد الأوروبي لتبني مواقف إيجابية لصالح القضية الفلسطينية. فقد ساهمت البعثات الدبلوماسية والمؤسسات الأوروبية، نحو جعل الاتحاد الأوروبي يقوم بإصدار وثائقه ومبادئه التوجيهية بخصوص كيفية التعامل مع استيراد منتجات المستوطنات؛ مما كان له أثر كبير نحو تعزيز موقف الاتحاد الأوروبي ضد سياسة الاستيطان الإسرائيلية.

11. وكشفت الدراسة عن عدد من دول الاتحاد الأوروبي ومؤسسات خاصة فيه، قد قامت وفقاً لإعلانات وتوجيهات الاتحاد الأوروبي، فيما يخص مقاطعة منتجات المستوطنات، بتنفيذ آليات وإصدار قرارات أدت لمقاطعة مؤسسات وشركات دولية وإسرائيلية قامت بتنفيذ خدمات أو نشاطات انطلاقاً من مستوطنات إسرائيلية داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية.

12. موقف الاتحاد الأوروبي اتسم بالتردد تجاه بناء جدار الفصل منذ البداية، هذا الموقف الذي ساعد في إعطاء الضوء الأخضر وعلامات الرضا غير المباشر لإسرائيل بالاستمرار في بناء الجدار دون توقف ودون قلق من موقف مؤثر يصدر عن الاتحاد الأوروبي قد يضر بالمصالح الإسرائيلية. الدعم العسكري والأمني لصالح إسرائيل من قبل الاتحاد الأوروبي، ينسجم تماماً مع مبررات إسرائيل الأمنية التي اعتبرت إسرائيل السبب الرئيسي وراء بناء الجدار. الاتحاد الأوروبي ساهم في التداعيات التي كانت خلف بناء جدار الفصل تلك التداعيات التي كانت محصلتها إفشال العملية السلمية.

13. في حالة واجه الاتحاد الأوروبي مواقف سياسية قد تؤدي إلى المساس بمصالحه أو وجود حرج قانوني، فإنه يسعى نحو عدم حدوث هذا الموقف والعمل على تسويته دون أيّ ضرر بمصالحه الخارجية، كما أنّ وجود زعزعة للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو تناقض كبير بينهما، قد يؤدي لموقف سياسي متراجع أو متردد من الاتحاد الأوروبي يمنع حدوث خلل واضح في تلك العلاقات.

14. خلصت الدراسة إلى أنّ السياسات الإسرائيلية الاستيطانية في القدس الشرقية، تهدف للسيطرة الكاملة عليها، وتتمثل تلك السياسات في التهويد، الأسرلة، التهجير، والإحلال. بالإضافة إلى الاستمرار في بناء جدار الفصل حولها، والذي أدى إلى استحالة تحولها إلى عاصمة للدولة الفلسطينية في وضعها الراهن، ويساهم في حسم الصراع الديمغرافي لصالح اليهود، ووضع العراقيل أمام مفاوضات الوضع النهائي.

15. كشفت الدراسة إلى أنّ حجم السياسات الاستيطانية الإسرائيلية، لم يقابلها موقف يوازيها من طرف الاتحاد الأوروبي؛ بل اتسم موقف الاتحاد بالضعف النسبي، فقد سعت جميع المبادرات الأوروبية لتأجيل وضع القدس أو التفاوض عليها إلى المفاوضات النهائية. لقد ترك المجتمع الدولي وفي مقدمتهم الاتحاد الأوروبي الباب على مصراعيه لسياسات إسرائيل الاستيطانية، لتفعل في القدس ما تشاء والاكتفاء بتصريحات التنديد والاستنكار، وأحياناً التأييد بسبب دوافع أمنية، مثلما فعل الاتحاد الأوروبي في صمته على قرار إدانة بناء الجدار حول القدس الشرقية وفي عمق الضفة الغربية.
16. إنّ سياسة التصريحات والمبادرات نحو العودة للمفاوضات، كشرط لتجميد الاستيطان، استغلها الجانب الإسرائيلي لصالحه، وبسبب عدم وجود أيّ عقوبات اقتصادية أو سياسية، سواء أكانت من الاتحاد الأوروبي أو أيّ طرف من المجتمع الدولي الفاعل، واستغلالاً للعامل الزمني في تغيير ملامح القدس الشرقية وتهوديتها بالكامل، وزيادة التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، وبشكل تدريجي، جعلت إسرائيل من إمكانية وجود حلّ لقيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس أمراً في غاية الصعوبة.
17. كشفت الدراسة عن وجود تناقض في سياسة الاتحاد الأوروبي وبشكل واضح، وذلك من خلال طبيعة علاقاته مع إسرائيل، حيث العلاقات التجارية والعسكرية والأمنية، والدعم اللامحدود سواء أكان المادي أو المعنوي، وعلى مستوى التصريحات من قبل رؤساء دول الاتحاد والمسؤولين الكبار في تلك الدول، وحجم المعاملات التجارية حتى مع المستوطنات والدعم المقدم لها سواء من قبل مؤسسات خاصة أو دعم من الاتحاد الأوروبي بشكل غير مباشر، هذا ما يخلق أجواءً من العلاقات السياسية التي تؤكد على كون إسرائيل ما هي إلاّ عضو في الاتحاد الأوروبي وإن لم يكن ذلك مسمّى بشكل رسمي.
18. خلصت الدراسة إلى أنّ الاتحاد الأوروبي لديه من الإمكانيات القانونية ما يلزم لإجبار إسرائيل على الالتزام بالمعايير والقواعد التي توجه العلاقات الثنائية بين الطرفين، وأنّ توجيهات وآليات عمل الاتحاد الأوروبي فيما يخص مقاطعة منتجات المستوطنات، وما تقوم به حملات المقاطعة، قد أحدثت صعوبات في التسويق وبعض الخسائر للمنتجات الزراعية الإسرائيلية، كما أسفرت عن خسائر كبيرة لشركات أجنبية وإسرائيلية تتعامل مع المستوطنات، كما أنّ العلامة التجارية الإسرائيلية قد تضررت بشكل خطير.
19. استنتجت الدراسة عدداً من نقاط الضعف الواردة في قرار منع المعاملة التفضيلية وآليات تنفيذ مقاطعة منتجات المستوطنات، ويمكن تلخيص هذه النقاط فيما يلي: القانون الأوروبي غير ملزم، وبالتالي قد تجد بعض الدول الأوروبية تمتنع عن تنفيذها، صعوبة التطبيق عند التحقق من شهادة المنشأ للمنتجات الإسرائيلية، ازدواجية المعايير عند التعامل مع الإسرائيليين والفلسطينيين وذلك عند مخالفة القانون الدولي، اختلاف تصرف الدول الأعضاء تجاه تطبيق مبادئ الاتحاد الأوروبي. الافتقار إلى الإجماع والإرادة السياسية، وذلك بسبب طبيعة الاتحاد الأوروبي وكيفية اتخاذ القرار فيه والتي تحتاج للإجماع.

ثانياً: التوصيات

1. على القوى السياسية الفلسطينية والعربية والإسلامية الفاعلة في الاتحاد الأوروبي، وفي ظل انتشار الحريات، ووسائل الإعلام المختلفة، أن تسعى نحو ردم الفجوة بين الإيديولوجيات المختلفة والتي مزقت الأمم، والتركيز على وحدة الإنسانية، وتعديل الصورة الذهنية لدى الرأي العام الأوروبي عن العرب والمسلمين.
2. توصي الدراسة بأن يستثمر العرب النفط والعلاقات الاقتصادية، كسلاح يساهم في اعتدال موازين القوى والمصالح المتبادلة، وتوصي بضرورة استخدام هذا السلاح أو التشهير باستخدامه أمام المواقف المتعنتة من الولايات المتحدة وإسرائيل، مع ترجيح كفة المصالح نحو الدول الأوروبية المساندة للقضية الفلسطينية، بما يؤدي لتشكيل توازن قوى جديد، وأداة للأسرة الدولية الضغط على إسرائيل؛ كي تتصاع وتسلم بحقوق الشعب الفلسطيني، والتي تمثل حقوقاً للشعوب العربية كافة.
3. توصي الدراسة بضرورة استغلال الجاليات الإسلامية والعربية والفلسطينية لدورها في الانتخابات السياسية داخل دول ومؤسسات الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق تبادل المصالح، وأن الصوت الانتخابي لتلك الجاليات يتأثر سلباً بمن يدعم إسرائيل وفي المقابل يتأثر بالإيجاب لمن يدعم القضية الفلسطينية. حيث سينشأ دور سياسي للدعم المقدم للفلسطينيين بخلاف كونه مقابل أمن إسرائيل؛ وإنما هو بمقابل سياسي لصالح الاتحاد الأوروبي.
4. على القوى السياسية الفلسطينية والعربية والإسلامية، العمل على تعزيز النهج القانوني الخاص بالاتحاد الأوروبي والذي يؤكد على ضرورة التمييز بين إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية في التعاملات الاقتصادية، وعدم إعفاء منتجات المستوطنات من الرسوم الجمركية ودعوة محلات السوبرماركت والموزعين والمستهلكين، وكذلك سلطات الجمارك في الاتحاد الأوروبي تطبيق القرارات المتعلقة بالرسوم الجمركية والعلامات الاستهلاكية، ومع إيجاد أساليب أخرى متنوعة بهذا الخصوص، سيدفع إسرائيل للامتثال لمعايير وقواعد الاتحاد الأوروبي، مما يسمح للمواطن الأوروبي من تنفيذ المقاطعة الاقتصادية لكافة البضائع الإسرائيلية بشكل كامل. هذا ما سيؤدي مستقبلاً لإضعاف طبيعة الاستيطان، وتحويلة من استيطان دائم ومستقر إلى مشروع مؤقت قابل للإزالة في أي وقت دون وجود صعوبات كانت تعتبر مستحيلة.
5. توصي الدراسة القوى السياسية الفلسطينية، نحو تعزيز النشاط الدبلوماسي الأوروبي في الأراضي الفلسطينية، وذلك بما يسمح لنقل الصورة الحقيقية والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني، وإظهار حجم الممارسات والسياسات الإسرائيلية ضد الأرض والإنسان، وذلك لتكوين رأي عام أوروبي وعلى مستوى رجال السياسة والبرلمانيين والإعلاميين، لما في ذلك الأثر الكبير في تغيير القرار السياسي الخارجي للاتحاد الأوروبي والحكومات الأوروبية.

6. توصي الدراسة بضرورة تكاثف الجهود الفلسطينية والعربية والإسلامية، وعبر استخدام كافة وسائل الإعلام المتاحة؛ من أجل نشر الوعي في دول الاتحاد الأوروبي حول قيمة التأثير المحتمل لحملة المقاطعة داخل الاتحاد، ومدى الضرر الذي من الممكن أن يقع على الاقتصاد الإسرائيلي، وأنه يُعتبر تهديداً استراتيجياً لإسرائيل، وبالتالي يتم توجيه الرأي العام الأوروبي والمؤسسات الأوروبية المناصرة للقضية الفلسطينية، نحو الحاجة لمزيد من التركيز والجهد لتحقيق الأهداف المنشودة.
7. توصي الدراسة بضرورة التواصل مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، من خلال مكاتبه المختلفة، والمنتشرة سواء أكانت في أوروبا، أو الأراضي الفلسطينية، وذلك لوضعه أمام مسؤولياته القانونية والإنسانية، وكشف تداعيات موقفه تجاه سياسات إسرائيل الاستيطانية، وتقديم كافة السبل الناتجة عن موقفه ومدى مخالفتها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.
8. توصي الدراسة على ضرورة إنشاء مراكز أبحاث فلسطينية أوروبية، تهدف إلى توجيه سياسات الاتحاد الأوروبي نحو المزيد من المواقف المناصرة للقضية الفلسطينية، والعمل على ابتكار واستحداث أدوات ضغط سياسية، وقانونية، واقتصادية، وثقافية، وتزويد مؤسسات الاتحاد الأوروبي بتلك الأدوات، حتى يتم استخدامها للضغط على إسرائيل دولياً، بهدف الانصياع لقرارات الأمم المتحدة.
9. وأخيراً توصي الدراسة الجهات الأكاديمية في أراضي السلطة الفلسطينية لضرورة إيجاد برامج ودراسات عليا مخصصة في مجال "الدراسات الأوروبية"، مثلما هو معمول به في جامعة القدس / أبو ديس.

قائمة بأهم مصادر الدراسة ومراجعتها

أولاً: المراجع العربية

❖ الرسائل العلمية:

- إبراهيم، بلال (2010). الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الأسمر، وضاح (2013). أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- جبر، بلال (2005). تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- حامد، قصي (2008). دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين -ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006. رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص التخطيط والتنمية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- أبو حماد، ناهض (2011). التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000م-2010م (دراسة ميدانية). رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الأزهر، غزة فلسطين.
- الحمضيات، محمد (2014). دور الاتحاد الأوروبي في تنمية حقوق الإنسان في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
- زعرب، حازم (2011). مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- سلامة، دلال (2005). الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية ما بين الدور الاقتصادي والسياسي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، رام الله، فلسطين.
- سماره، نادر (2013). المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

- شريتح، فاخر (2005). **المسيحية الصهيونية**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية أصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- طافش، هشام (2010). **موقف الاتحاد الأوربي تجاه القضية الفلسطينية (1993-2003)**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية قسم العلوم السياسية، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- العارضة، ريم (2007). **جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم القانون، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- أبو عامر، عدنان ((2004)). **الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الأولى 1987 - (1993)**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- عثمان، كمال (2006). **مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي من عام (1967) -1987**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب قسم التاريخ، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- عرفات، حنان (2005). **أثر اتفاق (أوسلو) على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية**. رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- فضل، عصام (2009). **دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991م-2007م)**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- المزيني، عماد الدين (2006). **أثر اتفاقية المشاركة الأوروبية - المتوسطة على اقتصادات الدول العربية "خصوصية فلسطين"**. رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- منية، العمري (2010). **الدفاع الشرعي في القانون الدولي العام**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- الوادية، أحمد (2009). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008**. رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

❖ الكتب:

- الائتلاف، الأهلي (2007). 40 عاماً على الاحتلال - القدس حقائق وأرقام. القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس.
- أطرش، عاص (2014). الاستيطان: آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- أريج، معهد الأبحاث التطبيقية (2009). في ذكرى مرور خمسة أعوام على صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- باجس، دلال (2011). الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- بامية، صائب وآخرون (2005). إسرائيل وفلسطين بين الانفصال وخارطة الطريق الاقتصادية. AIX Group، مركز الاقتصاد الإقليمي للتوظيف والشركات الدولية، كلية الاقتصاد التطبيقي، جامعة بول سيزان - إكس، مرسيليا، فرنسا.
- البطمة، سامية والبرغوتي، عمر (2014). تأثير حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS): البعد الاقتصادي. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس.
- البنك الدولي والمؤسسات الأوروبية في فلسطين (2003). جدار الفصل العنصري الأحادي الجانب. عمان: مركز جنين للدراسات الاستراتيجية.
- بروم، شلومو (2013). اتفاق (أوسلو) والسلام المستحيل: آراء وتقويمات إسرائيلية. رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الحسني، عرفان (1996). التمويل الدولي. الأردن: دار مجدلاوي للنشر. رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- حسين، خليل (2011). العلاقات الدولية - النظرية والواقع - الأشخاص والقضايا. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- الجاسور، ناظم (2007). تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الحاج، علي (2005). سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. رسالة دكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الحسن، خالد (1981). فلسطين وأوروبا - دبلوماسية المواجهة. بيروت: دار الكلمة للنشر.

- خضر، بشارة ((1993)). أوروبا والوطن العربي - القرابة والجوار. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- خضر، بشارة (2010). أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- خضر، بشارة (2010). عملية الاندماج الأوروبي النشأة-العقبات-التحديات المستقبلية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- الدليمي، حافظ (2001). النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
- الروسان، محمد (2010). التحالف البريطاني الصهيوني - الطريق إلى اغتصاب فلسطين. اريد: جامعة البلقاء التطبيقية.
- السهلي، نبيل ((2004)). فلسطين أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- سيد، أشرف (2009). أصول التاريخ الأوروبي الحديث. الكويت: دار ناشري للنشر الإلكتروني.
- أبو سيف، عاطف (2014). علاقات إسرائيل الدولية - السياقات والأدوات - الاختراقات والإخفاقات. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- أبو سيف، عاطف (2011). إسرائيل والاتحاد الأوروبي - الشراكة الناعمة. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- الشامي، على (2007). الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية. ط3. بيروت: رشاد برس للطباعة والنشر والتوزيع.
- شحادة، إيمان وجريس، حسام (2013). دولة رفاه المستوطنين - الاقتصاد السياسي للمستوطنات. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- شهيد، ليلي (2010). قراءات في القضية الفلسطينية اليوم. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- صالح، محسن وآخرون (2014). التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- صالح، محسن (2012). القضية الفلسطينية - خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- صالح، محسن (2013). حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

- أبو عامر، عدنان (2009). السياسة الصهيونية تجاه مدينة القدس. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- عبد المنعم، عامر (2011). عدوانية الغرب: غريزة سفك الدم وتصدير الكراهية. القاهرة: مكتبة مذبولي الصغير.
- عدوان، أكرم (2009). الموقف الفرنسي من قضية الصراع العربي . الإسرائيلي 1947 - 1982م. كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية، غزة.
- عمرو، نعمان (2011). الدور الأوروبي في تنمية الوعي الانعزالي اليهودي 1917 م - ما بين 1815. الخليل: جامعة القدس المفتوحة.
- فولك، ريتشارد (2014). تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام (1967). الجمعية العامة، الأمم المتحدة.
- قاسم، عبد الستار وآخرون (2009). دراسات فلسطينية 2010. قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- كمال، محمد ونهرا، فؤاد (2001). صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- كنفاني، نعمان (2000). علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي - الإطار الحالي والعلاقة المستقبلية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
- محامون من أجل الصالح العام (2009). التزام المملكة المتحدة تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة. رام الله: مؤسسة الحق.
- مركز أبحاث الأراضي (2014). الاستيطان الاستعماري في الأراضي المحتلة عام (1967)م فلسطين. القدس: جمعية الدراسات العربية.
- مركز أبحاث الأراضي (2014). حقائق وأرقام حول الاستيطان الاستعماري في الأراضي المحتلة عام (1967) م فلسطين. القدس: جمعية الدراسات العربية.
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة تقرير رقم 7 (2007). الجدار الفاصل في الضفة الغربية وآثاره الإنسانية على التجمعات السكانية الفلسطينية. نيويورك: الأمم المتحدة.
- نافعة، حسن ((2004)). الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- النعيمي، أحمد (2012). عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014). المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية التقرير الإحصائي 2013. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

❖ الكتب المترجمة:

- أزموس، رونالد وولرابي، ستيفن (1997). **التقييم الاستراتيجي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- بيندر، جون وأشروود، سايمون (2015). **الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جداً**. (ترجمة: خالد غريب علي). القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- جوردون، فيليب (1997). **سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- روتر، جون وآخرون (2012). **اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل والخروقات التجارية الخاصة بمنتجات المستوطنات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
- رثوت، مؤسسة (2010). **تجريد إسرائيل من شرعيتها على الساحة الدولية**. (سلسلة ترجمات الزيتونة 52). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي (2010). **التقرير الاستراتيجي السنوي الإسرائيلي**. غزة: ترجمة مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني.

❖ المجالات والدوريات:

- أبراش، إبراهيم (2010). **المساعدات الدولية لغزة بين هشاشة الاقتصاد والواقع السياسي**. مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، رام الله، (12)، 94-112.
- أحمد، سامي (2007). **موقف المجموعة الأوروبية من القضية الفلسطينية**. مجلة دراسات ومقالات. القاهرة.
- البرغوثي، عمر (2014). **حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)**. مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 25(99)، 20-28.
- حافظ، طالب (2013). **الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة**. مجلة دراسات دولية، (46)، 135-150.
- الجدبة، فوزي (2011). **الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس (1967-2009) -دراسة في الجغرافيا السياسية**. مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، غزة، 15(2)، 98-125.
- الزيتونة، قسم الأرشيف والمعلومات (2012). **تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947-2012**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- سلمان، سعدي (2008). **العلاقات الأوروبية-الأمريكية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم مشاركة؟** مجلة الدراسات الدولية، (35)، 77-93.

- سليم، محمد (2010). الاتحاد الأوروبي والصراع العربي الإسرائيلي فاعلية غائبة. مؤسسة الأهرام، أكتوبر 2010، تاريخ الزيارة 2014/10/28، على الرابط <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=362570>
- أبو سيف، عاطف وشحادة، امطانس (2013). مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية: الجمود وتغيير الواقع. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" تقرير مدار الاستراتيجي 2014: المشهد الإسرائيلي 2013.
- شاكر، حسام (2011). التقدير الاستراتيجي (29): المصالحة بين فتح وحماس -التطورات والاحتمالات. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- شبيب، نبيل (2004). الاتحاد الأوروبي والجدار العازل: موقف سياسي دون مستوى القانون الدولي والحقوق الإنسانية. مجلة فلسطين المسلمة، (3)، 32-33.
- عبد الكريم، عمرو (2006). مستقبل العلاقات الأمريكية الأوروبية. مجلة المسلم، على الموقع: <http://www.almoslim.net/node/85782>
- عدوان، أكرم (2007). بحث حول الاستراتيجية الصهيونية تجاه مدينة القدس 1917م - 1949م. الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، غزة.
- عدوان، أكرم (2002). مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل الملكية البريطانية 1937م. مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، (1)10، 108-151.
- عفانة، رائد (2001). السياسات الإسرائيلية تجاه القدس. مجلة رؤية، العدد (9).
- قريع، أحمد (2013). القدس بين واقع مرير ومفاوضات عقيمة. مجلة شؤون فلسطينية، رام الله، (251)، 164-176.
- فيراري، سيلفيو (1991). الفاتيكان وإسرائيل: من الحرب العالمية الثانية إلى حرب الخليج. مجلة الدراسات الفلسطينية 1995، (23)6، 178-181.
- مبيضين، مخلد (2005). محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام (1993). مجلة المنارة، (4)13، 9-58.
- مدلة، سمير (2010). المساعدات الدولية لغزة بين هشاشة الاقتصاد والواقع السياسي. مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، رام الله، (12)، 94-112.
- مسلمي، عاطف (2004). إسرائيل ومحكمة العدل الدولية. مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، (14)، 1-3.
- مقلد، حسين (2009). محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (1)25، 619-676.

- نوفل، أحمد (2005). الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، (23)، 1-35.

❖ المؤتمرات:

- بركات، نظام (2010). الموقف الإسرائيلي من الدور الأوروبي في تسوية القضية الفلسطينية. مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، فندق كروان بلازا-بيروت 3-2010/11/4. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- التتكي، خليل (2014). الديموغرافيا والصراع الجيوسياسي. المؤتمر العشرين للاتحاد البرلماني العربي، الكويت: الاتحاد البرلماني العربي الأمانة العامة.
- جريش، ألين (2010). خلفيات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية. مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، فندق كروان بلازا-بيروت 3-2010/11/4. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- حطيط، أمين (2010). العلاقات والاتفاقيات العسكرية والأمنية الأوروبية الإسرائيلية ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية الأوروبية. مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، فندق كروان بلازا-بيروت 3-2010/11/4. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- حسين، غازي (2007). محاضرة بعنوان: عروبة القدس تاريخياً وقانونياً. دمشق: المركز الثقافي.
- حمدان، أسامة (2010). المواقف الأوروبية من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية: حركة حماس نموذجاً. مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، فندق كروان بلازا-بيروت 3-2010/11/4. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- السنوار، زكريا ومهاني، علي (2010). التغلغل الصهيوني في القدس 1918-1948. المؤتمر الخامس لكلية الآداب: القدس تاريخاً وثقافة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، 778-798.
- سيفير، دنيس (2010). فرنسا والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، فندق كروان بلازا-بيروت 3-2010/11/4. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- شاكور، حسام (2010). الإعلام والسياسة الخارجية في التفاعل الأوروبي مع القضية الفلسطينية. مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، فندق كروان بلازا-بيروت 3-2010/11/4. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

- عبد الله، داود (2010). تأثير اللوبي الإسرائيلي على السياسة الخارجية الأوروبية تجاه فلسطين. مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، فندق كروان بلازا-بيروت 3-2010/11/4. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- أبو غزالة، محمد (2010). السياسة الخارجية الألمانية تجاه القضية الفلسطينية. مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، فندق كروان بلازا-بيروت 3-2010/11/4. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات
- قسيس، نبيل (2012). قراءة أولية في التغيرات طويلة الأمد في المواقف الدولية إزاء القضية الفلسطينية. المؤتمر السنوي الأول-القضية الفلسطينية-مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي، عقد في أريحا، فندق الإنتركوننتال، رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات.
- المدني، رشاد (2011). الاستيطان في القدس ودوره في تهويد المدينة. مؤتمر القدس الخامس، غزة: مؤسسة القدس الدولية.
- مصطفى، نادية (2004). تطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية - القضايا والمسار والمحددات 1945-1991. أعمال ندوة اللقاء الفرنسي-المصري الحادي عشر، مركز البحوث والدراسات السياسية، المركز الفرنسي للتوثيق والدراسات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، مكتبة الإسكندرية، يناير (2004).
- أبو النمل، حسين (2010). العلاقات الاقتصادية الأوروبية الإسرائيلية ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية الأوروبية. مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، فندق كروان بلازا-بيروت 3-2010/11/4. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

ثانياً: المراجع الإلكترونية

- http://eeas.europa.eu/delegations/israel/what_eu/eu_institutions/index_ar.htm
تعريف الاتحاد الأوروبي
- <http://www.medad.ps/ar/?page=details&newsID=92&cat=7>
اتفاقية (أوسلو) واللقاءات السرية في العاصمة النرويجية
- [http://www.aljazeera.net/news/international/\(2004\)/4/27](http://www.aljazeera.net/news/international/(2004)/4/27)
(النرويج لم تمارس دور الوسيط النزيه في اتفاقية (أوسلو)
- <http://www.alriyadh.com/27971>
صحيفة الرياض اليومية

- <http://www.nakba.ps/criminal-details.php?id=7>
موقع النكبة
- <http://almilafalarabi.over-blog.com/article-42228471.html>
موقع الملف العربي
- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%2059334>
موقع الحوار المتمدن
- <http://archive.adl.org/international/eu-print.html>

Anti defamation league website

- <http://www.jnul.huji.ac.il/ia/archivedsites/gushshalom010204/www.gush-shalom.org/archives/euro.txt>
موقع حركة كتلة السلام الإسرائيلية، الاتحاد الأوروبي عام (1986)، يتعامل مع الضفة والقطاع اقتصادياً
- http://eeas.europa.eu/delegations/israel/eu_israel/political_relations/agreements/index_en.htm
موقع الاتحاد الأوروبي، اتفاقية الشراكة 1995
- http://eeas.europa.eu/delegations/israel/documents/eu_israel/asso_agree_en.pdf
مواد اتفاقية الشراكة التي تحدد طبيعة العلاقة التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل
- http://ec.europa.eu/taxation_customs/customs/customs_duties/rules_origin/preferential/israel_ta_en.htm

EU–Israel Technical Arrangement

- http://eeas.europa.eu/delegations/israel/documents/related-links/20130719_guidelines_on_eligibility_of_israeli_entities_en.pdf
مبادئ توجيهية بشأن أهلية الكيانات والأنشطة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل (منذ يونيو 1967)
- <http://hansard.millbanksystems.com/commons/1997/dec/17/eu-israel-association-agreement>
موقع التقرير الرسمي لمناقشات البرلمان. يحتوي على تقرير عن خروقات إسرائيل لاتفاقية الشراكة وتوريد منتجات للاتحاد الأوروبي تم استيرادها من البرازيل.
- <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4136>
موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا.
- <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9395>
المشهد الإسرائيلي عام 2013م
- <http://www.adva.org/default.asp?pageid=1003&itmid=270>

موقع مركز أدافا

- <http://www.nbprs.ps/news.php?action=show&id=8337>
المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان - منظمة التحرير الفلسطينية
- <https://www.middleeastmonitor.com/news/middle-east/10165-bds-costs-israel-100-million-shekels-in-losses>
حول خسائر المستوطنات بسبب المقاطعة middleeastmonitor موقع
- <http://www.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view/162871#162878>
موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقلا عن صحيفة هآرتس
- http://ec.europa.eu/enterprise/policies/single-market-goods/international-aspects/acaaneighbouring-countries/index_en.htm
اتفاقية تقييم المطابقة والقبول بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل ACAA
- http://eeas.europa.eu/delegations/israel/press_corner/all_news/news/2012/20121025_en.htm

اتفاقية تقييم المطابقة والقبول بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل ACAA

- <http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=135836> وزارة الخارجية للسلطة
اتفاقية ACAA الفلسطينية تطالب بإعادة النظر في اتفاقية
- <http://zamnpres.com/news/29481>
شركة تصنيع الأدوية الإسرائيلية تيفع تعمل داخل المستوطنات
- <http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1208&mid=3265&wversion=Staging>
عدد سكان الضفة الغربية وعدد المستوطنين، موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- <http://cwc.ps/?p=584&lang=en>

موقع هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

- <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/903F0FB358C784F685257B5C004C55CA>
الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، المستوطنات والأنشطة الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4108>
بوابات جدار الفصل العنصري.
- <http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20130217073211/http://ukun.fco.gov.uk/en/news/?view=PressS&id=708021082>
بيان مشترك من قبل الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يؤكد على ضرورة توقف الاستيطان، موقع بعثة المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة.
- <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4929>
مؤتمر سلام الشرق الأوسط بشرم الشيخ، أكتوبر 2000

- <http://www.dw.com/ar/-أنشطة-كل-إسرائيل-يوقف-الاتحاد-الأوروبي-يطالب-إسرائيل-يوقف-كل-أنشطة-> موقع تلفزيون صوت ألمانيا a-4638719 /الاستيطان-في-الأراضي-الغربية-الغربية
- http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/foraff/111829.pdf
- تقرير صادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي في جلسته بتاريخ 2009/12/8، اثني عشر بنداً يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط 2009 وتجميد الاستيطان
- http://edition.cnn.com/arabic/2009/middle_east/12/2/jerusalem.eu/index.html

تصدي الحكومة الإسرائيلية للمبادرة السويدية حول إعلان القدس الشرقية عاصمة للفلسطينيين

- https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/ec/116547.pdf تقرير صادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي في جلسته بتاريخ 2010/9/16، الدعوة لتمديد وقف الاستيطان
- <http://felesteen.ps/details/news/139700/-إنشاء-مجموعة-أصدقاء-فلسطين-في-> مجموعات الضغط الفلسطينية في الاتحاد الأوروبي البرلمان-الأوروبي.html
- <http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=44> وضع القدس في القانون الدولي
- <http://www.unsco.org/Documents/Key/The%20Wye%20River%20Memorandum.pdf> (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، بنود مذكرة (واي ريفر)
- www.europarl.europa.eu/summits/ber2_en.htm#partIV إعلان برلين، 1999 المجلس الأوروبي، موقع البرلمان الأوروبي.
- http://europa.eu/rapid/press-release_PRES-96-253_en.htm موقع المفاوضات الأوروبية، أحداث النفق وإعلان الاتحاد الأوروبي بخصوص وضع القدس
- <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/CEA3EFD8C0AB482F85256E3700670AF8> وثيقة ميغيل انخل موراتينوس المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط، عملية السلام، ما يخص القدس
- [http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/\(2004\)_2009/documents/dv/03_copo20080128_eupresidencyannapolis_/03_copo20080128_eupresidencyannapolis_en.pdf](http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/(2004)_2009/documents/dv/03_copo20080128_eupresidencyannapolis_/03_copo20080128_eupresidencyannapolis_en.pdf) بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي حول مؤتمر أنابوليس بتاريخ 27 نوفمبر 2007
- <http://www.fatehfrc.plo.ps/ar/index.php?p=main&id=3113> موقع مفاوضات العلاقات الدولية-فتح، اجتماع مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي المنعقد في 23 يناير 2012
- <http://www.pnac.pna.ps/ar/index.php?p=main&id=96>

موقع الأرشيف الوطني الفلسطيني، وزارة الثقافة: 2015/7/24، نسبة السكان العرب إلى اليهود بعد 1948

- <http://alray.ps/ar/index.php?act=post&id=117840>
تصريح أبو حلبية حول مخطط 2020 الاستيطاني
- <http://www.poica.org/preview.php?Article=3046>
MONITORING المخطط الاستيطاني 2020 موقع رصد الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية ISRAELI COLONIZATION ACTIVITIES
- <http://www.plord.ps/ar/Tools.php?act=PrintPage&id=33>
تقرير عماد خضر، موقع دائرة شؤون اللاجئين حول جدار الفصل في القدس
- http://www.jmcc.org/documents/EU_HEADS_OF_MISSION_REPORT.pdf
تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي 2010
- http://news.bbc.co.uk/2/shared/bsp/hi/pdfs/10_01_11_eu_hom_report_on_east_jerusalem.pdf
تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي 2010
- <http://www.al-akhbar.com/node/70161>
سولانا: إسرائيل عضو في الاتحاد الأوروبي أكثر من كرواتيا، موقع مجلة الأخبار العدد 953
- <http://miftah.org/arabic/ContactUs.cfm>
موقع مفتاح الاخباري، تراجع الاتحاد الأوروبي عن نشر تقرير بعثة الاتحاد 2005.
- http://www.nato.int/nato-welcome/index_ar.html
موقع حلف شمال الأطلسي، طبيعة اتخاذ القرار في الحلف
- http://www.lse.ac.uk/internationalRelations/centresandunits/EFPU/EFPU_pdfs/chronologyEUforpolinstitutions.pdf ,Chronology: The Evolution of a Common EU Foreign, Security and Defence Policy
تطور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي
- researchbriefings.files.parliament.uk/documents/RP00-20/RP00-20.pdf ,<http://www.parliament.uk/>
European Defence: From Pörtschach to Helsinki موقع البرلمان البريطاني
الدفاع الأوروبي من هلسنكي إلى النمسا
- <http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/031208ESSIIAR.pdf>
(موقع المجلس الأوروبي، تقرير بعنوان أوروبا أمنة في عالم أفضل: 2015/8/10)

- <http://www.eeas.europa.eu/csdp/about-csdp/european-security-strategy/>
ESS ، حول اعتماد الاستراتيجية الأوروبية للأمن EEAS موقع هيئة العمل الخارجي الأوروبي
- <http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=3814>

موقع مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية، تهديدات الأمن القومي الأوروبي

- <http://www.alhaq.org/advocacy/topics/settlements-and-settler-violence/285-european-court-of-justice-israeli-settlement-goods-do-not-fall-into-israeli-customs-authority>

منع المعاملة التفضيلية للمنتجات المستوطنات، شركة برينا الألمانية

- <http://www.gatestoneinstitute.org/3164/france-penalizes-boycott-israeli-products>

محكمة النقض والمحكمة العليا في فرنسا، قررت أن مقاطعة المنتجات الإسرائيلية تشكل تمييزاً وعلى هذا النحو غير قانونية

- <http://www.jpost.com/Israel-News/Politics-And-Diplomacy/Israeli-construction-in-West-Bank-settlements-dropped-by-52-percent-in-2014-393553>

(إحصائيات، عدد الوحدات السكنية الاستيطانية، والبدء في البناء والمناقصات وخطط البناء في الفترات 2003-2008، 2009-2014)

- <http://www.jpost.com/Israel-News/Settler-construction-up-sharply-in-first-quarter-405556>

(إحصائيات، عدد الوحدات السكنية الاستيطانية، والبدء في البناء والمناقصات وخطط البناء)

- <http://www.jpost.com/National-News/Settler-housing-starts-up-by-124-percent-in-2013-344128>

(إحصائيات، عدد الوحدات السكنية الاستيطانية، والبدء في البناء والمناقصات وخطط البناء)

- <https://peacenow.org/images/Summary%20of%20the%204%20years%20of%20Netanyahu%20Government.pdf>

(إحصائيات، عدد الوحدات السكنية الاستيطانية، والبدء في البناء والمناقصات وخطط البناء)

- http://peacenow.org.il/eng/sites/default/files/ConstructionReport2014Eng_0.pdf

- http://peacenow.org.il/eng/sites/default/files/ConstructionReport2014Eng_0.pdf

في حكومة نتياهو الثالثة زاد معدل البناء للوحدات الاستيطانية بمعدل 40%

- <http://peacenow.org.il/eng/node/99>
- <https://peacenow.org/issue.php?cat=settlements-in-focus#.Vd8tb7Xvfek>
(إحصائيات، عدد الوحدات السكنية الاستيطانية، والبدء في البناء والمناقشات وخطط البناء)
- https://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_settlements_factsheet_january_2012_arabic.pdf
دراسة، الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأثر الإنساني للسياسات المتعلقة بالمستوطنات الإسرائيلية: 2012.
- <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/0E780293F13D3AB785257C16004C5E78>
لعام 2013، وذلك حول حجم الاستيطان A/68/513 دراسة للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم في الضفة الغربية.
- http://cwc.ps/wp-content/uploads/2014/07/NSU_IsrSett_Planning_2014_ar.pdf
دراسة لدائرة شؤون المفاوضات بمنظمة التحرير الفلسطينية بعنوان، "المخططات الاستيطانية في الضفة الغربية لعام 2014"
- <http://www.youm7.com/story/2010/9/27/>

صحيفة اليوم السابع، وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك يعكف على بلورة حل وسط يحول دون نسف المفاوضات، وفي الوقت ذاته يسمح باستئناف أعمال البناء في المستوطنات

- <https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=77422>

استغلال إسرائيل للمفاوضات لتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي، ما به صرح إيهود باراك خلال لقائه وزيرة الخارجية الأمريكية كلينتون أنه يجب تطبيق حل الدولتين

- <http://www.eccr.org.uk/module-htmlpages-display-pid-64.html>

، "التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والتعاون الدولي"، من استبيان يهدف لرفع ECCR منظمة مستوى الوعي لدى محلات السوبر ماركت حول إشكاليات التعامل مع البضائع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية،

<http://yabalad.net/news/3291>

موقع يا بلد الإخباري، إسرائيل ترفع الضرائب لتغطية جزء من خسائر المقاطعة الأوروبية

- <http://www.mc-doualiya.com/articles/20140520--البرلمان-الأوروبي-انتخابات> أهم الأحزاب-السياسية موقع مونت كارلو الدولية، تكتل الأحزاب في البرلمان الأوروبي
- <http://gulfnews.com/opinion/thinkers/us-and-france-in-a-new-romance-1.228955> ما صرح به (جون هولسمان) المختص بالشئون الأوروبية بمؤسسة التراث حول الدبلوماسية الفرنسية
- <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/12/21/إشكالية-> (صالح، 2014) المساعدات-الخارجية-للسلطة-ال فلسطينية

ثالثاً: المراجع الأجنبية

❖ الكتب الإنجليزية:

- The Association of World Council of Churches (APRODEV) and other organizations (2012). **Trading Away Peace: How Europe helps sustain illegal Israeli settlements**. The report is produced by 22 European organizations.
- Bertrand-Sanz, Agnes (2012). **EU-Israel relations: Promoting and Ensuring respect for International Law**. Brussels: Euro-Mediterranean Human Rights Network.
- Bicchi, Federica and Gillespie, Richard (2012). **The Union for the Mediterranean**. New York: Routledge.
- Brynen, Rex and El-Rifai, Roula (2007). **Palestinian Refugees: Challenges of Repatriation and Development**. London: IB. Tauris & CO Ltd and the International Development Research Center.
- Coen, David and Richardson, Jeremy (2009). **Lobbying the European Union: Institutions, Actors, and Issues**. New York: Oxford University Press.
- Dosenrode, Soren and Stubkjaer, Anders (2002). **The European Union and the Middle East**. London: Sheffield Academic Press Ltd.

- Estape, Samson (2013). **The EU role in the Israeli – Palestinian conflict – What is the potential of the 2013 European Commission Guidelines on eligibility of Israeli enterprises in the Occupied Territories for financial support?**. University Autònoma de Barcelona Sociology and Political Sciences faculty, Barcelona
- THE EUROPEAN UNION, COUNCIL (2003). **European Security Strategy A Secure Europe in A Better World**. Brussels: European Communities.
- Muller, Andreas (2004). **A WALL ON THE GREEN LINE?**. The Alternative Information Center. Jerusalem
- Pace, Michelle (2010). **The end of EU democracy promotion and of the two–state solution**. Brussels: European Union Institute for Security Studies.
- Pardo, Sharon, and Joel Peters (2012). **Israel and the European Union: a Documentary History**. United Kingdom: Lexington Books.
- Pardo and Peters (2010). **Uneasy Neighbors: Israel and the European Union**. United Kingdom: Lexington Books.
- Pinder, John and Usherwood, Simon (2013). **European Union: A Very Short Introduction. 3rd Edition**. United Kingdom: Oxford University Press.
- Tocci, Nathalie (2011). **The EU, the Middle East Quartet and (In)effective Multilateralism**. University of Edinburgh, UK.
- Tocci, Nathalie (2010). **The conflict and EU–Israeli relations**. Brussels: European Union Institute for Security Studies.
- Tocci, Nathalie, (2009). **Active but Acquiescent: The EU’s Response to the Israeli Military Offensive in the Gaza Strip**. Brussels: Euro–Mediterranean Human Rights Network.
- Voltolini, Benedetta, (2012). **The role of non–state actors in EU policies towards the Israeli–Palestinian conflict**. Paris: European Union Institute for Security Studies.

- Youngs, Richard (2011). **After peace talks: what next for EU policy in Palestine?** Madrid: FRIDE.

❖ المجلات والدوريات الإنجليزية:

- Bouris, Dimitris (2014). **The EU's Role in the Israeli–Palestinian Conflict.** This piece was prepared for a workshop on long–term trends in Palestine held in **Amman, Jordan.**
- Dror, Tal (2014). **Always the bridesmaid?' The EU role in the Middle East Peace Process.** The International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence (ICSR), The Department of War Studies, King's College London, London.
- European Communities, Commission (1998). **Implementation of the Interim Agreement on Trade and Trade Related Matters between the European Community and Israel.** Brussels.
- O'Donnell, Clara (2008). **The EU, Israel and Hamas.** London: Centre for European Reform.
- Hackett, Conrad and others (2011). **Global Christianity – A Report on the Size and Distribution of the World's Christian Population.** Washington, D.C, Pew Research Center.
- Plessix, Caroline (2013). **The creative effect of Norms resistance in EU External Action: the Case of Israel's export.** Baltimore: 13th Conference of the European Union Studies Association.
- SETA, Simonetta and CINGOLI, Janiki (1999). **THE PRICE OF NONDPEACE: THE NEED FOR A STRENGTHENED ROLE FOR THE EUROPEAN UNION IN THE MIDDLE EAST.** Brussels: European Parliament.